

قررت الإدارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب  
لطلبة السنة الرابعة الابتدائية في المعاهد الدينية

---

شرح

# شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله  
ابن هشام الأنصاري المصري  
المولود في القاهرة في سنة ٧٠٨ والمتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

---

ومعه كتاب

منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

الأستاذ في قسم التخصص بكلية اللغة العربية بالجامع الأزهر



إن « وبار » الثاني ليس باسم كَوَّار الذى فى حَشَو البيت ، بل الواو عاطفة ، وما بعدها فعل ماضٍ وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله « هلكت » . وقال أولاً « هلكت » بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانياً « باروا » بالتذكير على معنى الحى ، وعلى هذا القول فتكتب « وباروا » بالواو والألف كما تكتب « ساروا »

\* \* \*

النوع الخامس : « أميس » إذا أردت به معينا ، وهو اليوم الذى قبل يومك ، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات :  
إحداها : البناء على الكسر مطلقاً ، وهى لغة أهل الحجاز ، فيقولون :  
« ذَهَبَ أَمِيسُ بِمَا فِيهِ » و « اَعْتَكَفْتُ أَمِيسَ » و « حَجَبْتُ مِنْ أَمِيسَ » بالكسر فهين ، قال الشاعر :

٤١ — مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَمْسِي  
ثم قال :

الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَنْعَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمِيسَ

٤١ — هذان البيتان لتبع بن الأقرن ، وقيل : هما لأسقف نجران ، وقد أنشدتهما المؤلف فى كتابه قطر الندى ( رقم ٢ ) وأنشد الشطر الأخير منهما فى أوضحه ( ج ٢ ص ١٦٠ )

اللفظ : « البقاء » أراد به الخلود ، بفصل قضائه ، أراد بقضائه الفاصل أى القاطع ، فالمصدر الذى هو قوله فصل بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف

الثانية : إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً : وهي لغة بعض بني تميم ،  
وعليها قوله :

٤٢ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِثْلَ السَّعَالِي حَسّاً  
بِأُكْلِنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ عُمَسّاً لَا تَرَكَ اللَّهُ لِهِنَّ ضِرْساً

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به تقدم على الفاعل  
« تقلب » فاعل « الشمس » مضاف إليه « وطلوعها » الواو عاطفة ، طلوع :  
معطوف على تقلب ، وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه « من » حرف  
جز « حيث » ظرف زمان مبنى على الضم في محل جر بهن ، والجار والمجرور  
متعلق بطلوع « لا » حرف نفي « تمسى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
تقديره هي ، واجبة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة حيث إليها « اليوم »  
بالرفع : مبتدأ « أعلم » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا  
« ما » اسم موصول مفعول به لأعلم « يجيء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر  
يعود إلى اليوم « به » جار ومجرور متعلق بجيء ، وجملة يجيء مع فاعله لاجل لها  
صفة ما ، والعائد هو الضمير المجرور بالباء ، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله في محل  
رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو عاطفة ، مضى : فعل ماض « بفصل » جار  
ومجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف و « قضائه » مضاف إليه ، والهاء ضمير عائد  
إلى أمس الآتي مضاف إليه « أمس » فاعل مضى مبنى على الكسر في محل رفع

الشاهد فيه : قوله « مضى أمس » فإن كلمة أمس قد وردت مكسورة مع  
أنها فاعل لمضى ، والدليل على كسرها قوافي الآيات السابقة ، ومن أجل هذا  
روى المؤلف البيت الأول من البيتين ، فلما كانت مكسورة وهي في محل رفع  
علمنا أنها مبنية على الكسر ؛ من قبل أنه لا يمكن أن يكون الفاعل في المطرد من  
اللسان العربي إلا مرفوعاً : إما لفظاً ، وإما تقديرًا ، وإما محلاً ، فاعرف هذا

٤٢ — هذان البيتان من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أشد سيويه  
البيت الأول منها ( ج ٢ ص ٤٤ ) وقد أشد المؤلف أول شطر في كتابه



وقد وهم الزجاجي فزع أن من العرب من يئني أمس على الفتح ، واستدل  
بهذا البيت

الثالثة : إعزابه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع خاصة ، وبناءؤه

---

أوضح المسالك ( ج ٢ ص ١٥٩ ) وأنشد جميع ما أنشده هنا مع زيادة في كتابه  
قطر الندى ( رقم ٣ )

اللفظ : « السعالى » جمع سعلالة — بكسر سين المفرد — وهى الغول ،  
وقيل : ساحرة الجن « همسا » الهمس : الخفاء وعدم الظهور. أو هو الصوت الخفى

الموهراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « رأيت » فعل  
وفاعل « عجباً » مفعول به « مذ » حرف جر « أمساً » مجرور بمذ ، وعلامة جره  
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والعدل. والجار والمجرور  
متعلق برأى « عجائزاً » بدل من قوله عجباً « مثل » صفة لعجائز « السعالى » مضاف  
إليه « همسا » صفة لعجائز « يأكلن » فعل وفاعل « ما » اسم موصول مفعول به  
ليأكل « فى رحلن » الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة لا محل  
لها ، وضمير الغائبات مضاف إليه « همسا » مفعول مطلق عامله قوله يأكلن ،  
وأصله صفة لموصوف محذوف ، أى : يأكلن أكلا همساً « لا » دعائية « ترك »  
فعل ماض « الله » فاعل « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرسا » مفعول  
به لترك .

الشاهد قيم : قوله « مذ أمساً » فإن كلمة أمس قد وردت فى هذه الآيات  
مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر ؛ فدل ذلك على أنها عوملت معاملة مالا  
ينصرف ؛ فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة  
وهو ظاهر ، ولا أن تكون مبنية لأنها لو كانت مبنية لكسرت ؛ إذ ليس فى  
العرب من يئنيه على الفتح ، خلافا لما زعمه الزجاجي

على الكسر في حالتي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم ، يقولون :  
 « ذَهَبَ أَمْسُ » فيضَمُّونه بغير تنوين ، و « اَعْتَكَفْتُ أَمْسَ » و « حَجَّيْتُ  
 مِنْ أَمْسَ » فيكسرونه فيهما ، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة  
 « ويمنع الصرف في الباقي » وقولي « في الباقي » أردت به « أَمْسَ » في  
 الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَّامٍ وَقَطَّامٍ

وإذا أريد بأَمْسَ يومٌ ما من الأيام الماضية ، أو كُسِّر ، أو دخلته  
 « أَل » أو أضيف ؛ أعرب بإجماع ، تقول : « فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْسًا » : أى  
 في يوم ما من الأيام الماضية ، وقال الشاعر :

٣٤ — مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أَمُوسٍ تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةَ الْعُرُوسِ

٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده في اللسان  
 عن جماعة ولم يعين قائله

المفتر : تَمِيس ، تخبتر ، ميسة العروس ، الذى فى اللسان ، مشية العروس ،

الاعراب : « مرت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير  
 مستتر تقديره هى « بنا » جار ومجرور متعلق بمرت . أول ، ظرف منصوب بمرت  
 وأصل الكلام مرت بنا وقتنا أول . من أموس ، جار ومجرور متعلق بأول  
 « تَمِيس » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى ، والجملة فى محل نصب  
 حال من فاعل مرت « فينا » جار ومجرور متعلق بتميس « ميسة » مفعول مطلق  
 وهو مضاف و « العروس » مضاف إليه

التأخر فيه : قوله « أموس » ، فإنه جمع أَمْسَ ، وهو معرب ، ألا تراه  
 مجروراً بالكسرة الظاهرة بعد حرف الجر ، وذلك لأن الجمع من خصائص الاسماء ،  
 وخصائص الاسماء علة قاذحة فى البناء ، إذا وجدت منعت منه ، فافهم ذلك

وتقول : ما كَانَ أَطْيَبَ أَمْسَنَا <sup>(١)</sup> وذَكَرَ المبرد والغارسي وابن مَالَكٍ  
والحريري أَنَّ « أَمْسَ » يصغر فيعرب عند الجميع ، كما يعرب إذا كُسِّرَ ،  
ونص سيبويه على أَنَّهُ لَا يُصَغَّرُ وَقَوْفًا مِنْهُ عَلَى السَّجَاعِ ، وَالْأَوَّلُونَ اعْتَمَدُوا  
عَلَى الْقِيَاسِ ، وَيَشْهَدُ لَهُمْ وَقُوعُ التَّكْسِيرِ ؛ فَإِنَّ التَّكْسِيرَ وَالتَّصْغِيرَ أَخَوَانِ  
وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٤٤ — فَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ  
يَبَايَكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَعْرُبُ

(١) ما : تعجبية مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، كان : زائدة ، فلا  
محَل لها من الإعراب ، أطيب : فعل ماضٍ دال على التعجب ، مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى  
ما التعجبية ، أَمْسَنَا : مفعول به لأطيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير  
مضاف إليه ، وجملة فعل التعجب وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر ما  
٤٤ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح الأموي بالولاء .

الإعراب : « إني » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبني على  
السكون في محل نصب « وقفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إني  
« اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه وقفت « والأمس »  
معطوف على الظرف السابق ، ويروى بالنصب على أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَنْصُوبٌ عَلَى  
الظرفية ، ويروى بالجر فإِذَا أَنْ تَقْدَرُهُ مَبْنِيًّا عَلَى السَّكْرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ وَإِذَا أَنْ  
تَقْدَرُهُ مَنْصُوبًا بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ  
التَّوْهِمِ ؛ فَكَأَنَّ الشَّاعِرَ بَعْدَ أَنْ قَالَ « وَقَفْتُ الْيَوْمَ » تَوَهُمَ أَنَّهُ قَدْ أَدْخَلَ « فِي » عَلَى  
الظرف فقال « وقفت في اليوم » فجَزَّ الْأَمْسَ بِالْعَطْفِ عَلَى الْيَوْمِ الْمَجْرُورِ . وَذَلِكَ  
كَأَنَّ تَقُولَ « لَيْسَ مُحَمَّدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ » فَتَجَرَّ قَوْلُكَ « قَاعِدٌ » عَلَى تَوَهُمِ أَنَّكَ قُلْتَ  
« لَيْسَ مُحَمَّدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ » وَقَوْلُ الشَّاعِرِ « يَبَايَكَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ

روى هذا البيت بفتح « امس » على أنه ظرف معرب لدخول آل عليه ،  
ويروى أيضاً بالكسر ، وتوجيهه : إما على البناء ، وتقدير « آل » زائدة ،  
أو على الإعراب على أنه قدر دخول « في » على اليوم ، ثم عطف « امس »  
عليه عطف التوهم

وقال الله تعالى : ( فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَنْسِ )<sup>(١)</sup>  
الكسرة فيه كسرة إعراب لوجود آل ، وفي الآية إيجاز ومجاز ، وتقديرها  
فجعلنا زرعها في استئصاله كالزراع المحصود فسكان زرعها لم يلبث بالأمس ؛  
نخفف مضافان ، واسم كان ، وموصوف اسم المفعول ، وأقيم فاعيل مقام  
مفعول ؛ لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح في أمته « جريح » ويقال  
له : مجروح .

\* \* \*

برقت ، وباب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجرح  
« كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، والشمس ، اسم كاد « تغرب » فعل  
مضارع فاعله ضمير يعود إلى الشمس ، والجملة في محل نصب خبر كاد

الساهر فيه : قوله ، الأمس ، فإن الظرف في اللفظ قد دخلت عليه ، آل ،  
وليس في العرب من يبينه في هذه الحال ، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب  
ولا إشكال فيها ، ووردت كذلك بالكسر وهي محل إشكال وقد خرجها العلماء  
على أحد وجهين : الأول البناء ، وذكر أن محل وجوب الإعراب إذا كانت  
أن معرفة ، وهي هنا ليست معرفة ، بل هي زائدة ، والوجه الثاني : تقدير أنه  
معرب ، وإنما جره بالتوهم وقد بيناه في الإعراب

(١) من سورة يونس ، من الآية ٣٤

سَمَ قَات : أَوِ الضَّمِّ ، وَهُوَ مَا قُطِعَ لَفْظًا لَا مَعْنَى عَنِ الْإِضَافَةِ مِنْ  
الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ ، وَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ ، وَالْحَقِّ بِهَا  
« عَلٌ » الْغَرَفَةُ ، وَلَا تُضَافُ ، وَ « غَيْرٌ » إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ  
وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ ، كَ « قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرٌ » فَيَمْنُ صَمٌّ وَلَمْ  
يُنَوِّنْ ، وَ « أَى » الْمَوْضُوعَةُ إِذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ سَدْرُ صِلَتِهَا صَمِيرًا  
تَحْدُوقًا ، نَحْوُ ( أَتَيْتُهُمْ أَشَدُّ ) وَيَعْصُمُ يُعْرِبُهَا مُطْلَقًا .

وأقول : الباب السادس من المبنيات ما لزم الضم ، وهو أربعة أنواع :  
النوع الأول : ما قطع عن الإضافة لفظًا لا معنى من الظروف المبهمة :  
كقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ ، وَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ نَحْوُ قُدَّامُ وَأَمَامُ وَخَلْفُ ، وَأَخَوَاتِهَا ،  
كقوله تعالى : ( لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ) <sup>(١)</sup> فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ بِالضَّمِّ ،  
وقد رده ابن يعيش على أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ قَبْلِ كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ بَعْدِهِ : انْتَهَى ،  
وهذا المعنى حق ، إِلَّا أَنَّ الْأَنْسَبَ لِلْمَقَامِ أَنْ يَقْدَرَ مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ  
بَعْدِهِ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَفْظًا وَنَوَى مَعْنَاهُ ، فَاسْتَحَقَّ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ ،  
ومثله قول الحماسي :

٤٥ — لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْعَمِيَّةُ أَوَّلُ

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤

٤٥ — هذا البيت من كلمة لمعن بن أوس مذكورة في أمالي القالي (ج ٢  
ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وقد أنشدني المؤلف  
في أوضحه (ج ٢ ص ٢٦) وفي قطر البندى (رقم ٦)

وقول الآخر :

٤٦ — إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء

اللغة : « لعمرك » بفتح العين ليس غير — كلمة يستعملها العرب في اليمين فإذا لم يستعملوها في اليمين فتحوا العين أو ضموها ، ومعناه حياتك ، وأوجل ، أخاف « تعدو » بالعين المهملة : أى تسطو ، ومنهم من يرويه بالغين المعجمة ، وأصل معناه تأتية وقت الغداة « المنية » الموت

العرب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وضمير المخاطب مضاف إليه « ما » نافية ، وأدرى ، فعل مضارع فاعله مستتر وجوباً تقديره أنا ، وإنى ، الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه « لأوجل » اللام هى اللام المرحقة ، أوجل : فعل مضارع فاعله مستتر ، والجملة فى محل رفع خبر إن « على » حرف جر « أينما » أى : مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بتعدو الآتى ، والضمير مضاف إليه ، تعدو ، فعل مضارع « المنية » فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بأدرى . أول ، ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، والعامل فيه تعدو

الشاعر فير : قوله « أول » فى الرواية فى هذه الكلمة بالضم ، وذلك لأن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه

٤٦ — أنشد المؤلف هذا البيت فى كتابه قطر الندى ( رقم ٧ ) . ونسبه أبو العباس المبرد فى الكامل ( ١ - ٣٨ ) إلى عتي بن مالك العقيل ، وحكى روايته عن القراء .

العرب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « لم » نافية جازمة « أومن » مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه

وقولى « لفظاً » احتراز من أن يقطع عنها لفظاً ومعنى ؛ فإنها حينئذ تبقى على إعرابها ، وذلك كقولك « ابْدَأْ بَدَأَ أَوَّلًا » إذا أردت أبدأ به متقدماً ولم تتعزَّضْ للتقدم على ماذا ، وكقول الشاعر :

٤٧ — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

وجوباً ، والجملة لا محل لها مفسرة « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أو من « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم « لقائك » اسم يكن ، وضير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن « وراء » تأكيد للأول ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن

السامع فيه : قوله « من وراء » فإن وراء ظرف مبهم ، وهو فى هذا البيت مروي بالضم مع تقدم حرف الجر عليه : فدل ذلك على أنه مبنى على الضم ، وذلك بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه

: ومثل هذا البيت قول طرفة بن العبد :

ثُمَّ تَفَرَّى اللَّجْمَ مِنْ تَعْدَائِهَا فَهِيَ مِنْ تَحْتِ مُشِيحَاتِ الْحَزْمِ

وكذلك قول رجل من بني تميم :

لَعَنَّ الْإِلَاهُ تَعْلَةَ بَنِ مُسَافِرٍ لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامِ

انظر الكامل للبرد ( ١ - ٣٧ و ٣٨ )

٤٧ — نسب العبنى هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق وأن صحة روايته هكذا

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وقد أنشده ابن عقيل على ما صرح به ( رقم ٣٣٢ ) وقد أنشده المؤلف كما هنا فى

وقول الآخر :

٤٨ — وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ قَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

قطره ( رقم ٥ ) وأنشد صدره في أوضحه ( ج ٢ ص ٢٥ ) وأنشده الأشموني في باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا ( رقم ٦٤٣ )

الوهراب : « ساغ » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو واو الحال ، كنت : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « قبلا » ظرف زمان متعلق بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد مع اسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال

الشاهر فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين . وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه ، لا لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما تونه لأن المنوى كالثابت ٤٨ — نسبوا هذا البيت لبعض بني عقيل ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ٢٥ ) وأنشده الأشموني في باب الإضافة ( رقم ٦٤٤ )

اللفظ : « خفية » بفتح الخاء وكسر الفاء وتشديد الياء : أجمة في سواد السكوة تنسب إليها الأسود . وأراد في البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود ؛ ليزعم لنفسه أنه من أعظم الفرسان وصناديد الشجعان . كذا قيل لتصحيح هذه الرواية ، غير أن الصواب في الرواية « أسد شنوة » بفتح الهمزة من أسد ، وأسد شنوة : حى من اليمن .

الوهراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « قتلنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به « أسد » بدل منه « خفية » مضاف إليه « قما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « شربوا » فعل وفاعل « بعدا » ظرف زمان



وقرى (لله الأمر من قبل ومن بعد) <sup>(١)</sup> بالخفض والتنوين على  
إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه : أى لفظاً ومعنى ، وقرأ  
الجحدري والعقيلي بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه ، وتقدير  
وجوده .

\* \* \*

النوع الثانى : ما الحق قبل وبعد من قولهم : قبضت عشرة ليس غير ،  
والأصل ليس المقبوض غير ذلك ؛ فأضمر اسم « ليس » فيها ، وحذف  
ما أضيفت إليه « غير » ، وبنيت « غير » على الضم ، تشبيها لما قبل وبعد ؛  
لإيهامها ، ويحتمل أن التقدير : ليس غير ذلك مقبوضاً ، ثم حذف خبر  
« ليس » وما أضيفت إليه « غير » ، وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب ،  
والوجه الأول أولى ؛ لأن فيه قليلاً للحذف ، ولأن الخبر فى باب « كان »  
يضعف حذفه جداً

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه « غير » إلا بعد « ليس » فقط ، كما

---

منسوب على الظرفية ، والعامل فيه شرب ، على لذة « جر » ومجرور متعلق بشرب  
أيضاً ، خمرأ ، مفعول به

الشاعر فيه : قوله « بعدا » فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت منونة  
منصوبة ، فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف  
إليه بته ، لالفظه ولا معناه ، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يتمتع من تنوين هذه  
الكلمة ؛ لأن الإضافة تمنع التنوين ، والمنوى كالثابت تماماً ، ودل نصبه  
إياها على أنه لم يبنها ؛ لأن البناء إنما يكون على الضم  
(١) من سورة الروم ، من الآية ٤

مثلنا ، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم « لا غير » فلم تتكلم به العرب ؛ فإما أنهم قاسوا « لا » على « ليس » ، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة .

\* \* \*

النوع الثالث ما ألحق بقبْلُ وبعْدُ : من « عل » المراد به معين ، كقولك : أخذت الشيء القلاني من أسفل الدار ، والشيء القلاني من عل : أى من فوق الدار ، قال الشاعر :

٤٩ — وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ قَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عُلِّ

٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو جريراً ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ٢٨ )

اللغة : « ثنية » وزن قضية — هى الطريق مطلقاً ههنا ، وأصله الطريق فى الجبل ونحوه ، ويطلق على الطريق الوعرة ، وجمعه ثنايا ، مثل قضايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا آتِبُنْ جَلًّا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي  
ويريد بقوله ، سددت عليك كل ثنية ، أنه ضيق عليه الخناق ولم يمكنه من الإفلات ، بنى كليب ، هم قوم جرير بن عطية الذى يهجو ويريد بأنه أتاهم من عل أنه نزل عليهم كالقضاء الذى لا يتوقعونه ولا يعملون له حساباً

الاعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق ، سددت ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم « عليك » جار ومجرور متعلق بسد وكل ، مفعول به ، وهو مضاف ، و ، ثنية ، مضاف إليه ، وأتيت ، الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالواو على جملة سددت ، فوق ، ظرف

ولا تستعمل «عَلَّ» مضافة أصلاً ، ووقع ذلك في كلام الجوهري ؛  
وهو سهو ، ولو أردت بعلُّ علُّواً مجهولاً خير معروف تعين الإعراب ، كقوله :  
٥٠ — \* كَجُلُودٍ صَخِرَ سَطَهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ \*  
أى : من مكان عالٍ

مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه أُنَى ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف  
إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « كليب »  
مضاف إليه « من » ، حرف جر ، و « عل » ، ظرف مبنى على الضم في محل جر بمن  
الناهض فيه : قوله « من عل » ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت  
بالضم ؛ فدل ذلك على أنها مبنية لكون المراد بها معينا ، فإنه أراد أتيت نحو  
بنى كليب من فوقهم  
٥٠ — هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي ، في وصف  
فرس ، وصدر البيت قوله :

\* مِكْرٍ مَقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَا \*

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في أوضحه ( ج ٢ ص ٢٨ )

اللفظ : « مكر » ، أى : أنه يصاح للسكر والإقدام به « مفر » ، أى : أنه يصلح  
للفر « مقبل » ، أى : أنه حسن الإقبال « مدبر » ، أى : حسن الإدبار « معا » ، أى :  
عنده هذا وعنده هذا « حطه السيل » ، أى : حدره

الاعراب : « مكر مفر مقبل مدبر » هذه نعت أربعة للفرس ؛ وهى مجرورة  
تبعاً للنعت ، وهو منجرد ، في قوله :

وقَدْ اخْتَدَى الطَّيْرُ فِي وَكُنَايَها بِنَجْدٍ قَوْدِ الْأَوَايدِ هَيْكَلِ

« كجلود » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى هو كائن  
كجلود ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى للمجرد « حطه » ، فعل

\*\*\*

النوع الرابع: ما ألحق قبل وبعد من « أي » الموصولة  
واعلم أن أيًا الموصولة معربة في جميع حالاتها ، إلا في حالة واحدة ؛  
فإنها تنبى فيها على الضم ، وذلك إذا اجتمع شرطان : أحدهما أن تضاف ،  
الثاني : أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً ، وذلك كقوله تعالى : ( ثُمَّ  
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبَئًا أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا )<sup>(١)</sup>  
( ثُمَّ ) حرف عطف على جواب القسم ، وهو قوله تعالى : ( فَوَرَبِّكَ  
لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ )<sup>(٢)</sup> واللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القسم ،  
مثلاً في ( لَنَحْشُرَنَّهُمْ ) و ( نَزَع ) . فعل مضارع مبني على الفتح  
لمباشرته لنون التوكيد [ والفاعل ضمير مستتر ، والنون للتوكيد |  
و ( من كل ) جارٌّ ومجرور متعلق بنزع ( شيعه ) مضاف إليه ، و ( أي )  
مفعول ، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد ، والماء والميم مضاف  
إليه ، و ( أشد ) خبر لمبتدأ محذوف : أي أيهم هو أشد ، والجملة من المبتدأ

ماض ، وضمير الغائب مفعول به « السيل » فاعل ، والجملة في محل جر صفة  
لجلبود . من عل ، جار ومجرور متعلق بحط

المشاهد فيه : قوله « من عل » ؛ فإن كلمة « عل » قد وردت في هذا البيت  
مجرورة بدليل القواني ، فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف  
الجر عليها ، وذلك بسبب أنه لا يقصد علواً خاصاً ، وإنما يقصد أيّ علو ، كما هو  
واضح من معنى البيت ، فتنبه والله يرشدك

(١) من سورة مريم ، من الآية ٦٩

(٢) من سورة مريم ، من الآية ٦٨

والخبر صلة لأى : و (على الرحمن) متعلق بأشدّ ، و (اعتيا) تمييز ، وكان الظاهر أن تفتح أيّ ؛ لأنّ إعراب المفعول النصب ، إلا أنها هنا مبنية على الضم ؛ لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها ، وهو المقدّر بقولك « هو » .

ومن العرب من يعرب أيّا فى أحوالها كلها ، وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب ( أيهم أشدّ ) بالنصب ، قال سيديويه : وهى لغة جيدة ، وقال الجرّمى : « خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ؛ فلم أسمع أحداً يقول : أَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ » : أى كلهم ينصب ولا يضم<sup>(١)</sup>

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن « أى » فى الآية الكريمة ليست موصولة ، ولكنها استفهامية ، وهى مبتدأ ، وأشدّ خبره ، ثم اختلفوا فى مفعول نزع : فقال الخليل بن أحمد شيخ سيديويه : مفعول نزع محذوف ، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول ، وصلة الموصول محذوفة أيضاً ، وجملة « أيهم أشدّ » من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل لفعل فى جملة الصلة ، وتقدير الكلام : ثم لنزعن من كل شيعة الفريق الذى يقال فيه أيهم أشدّ . وقال يونس ابن حبيب شيخ سيديويه أيضاً : مفعول نزع هو جملة « أيهم أشدّ » فهذه الجملة فى محل نصب مفعول لنزع ، وهذا الفعل لم يعمل فى لفظ الجملة ؛ لأن صدرها اسم استفهام ، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وقال الكسائى والأخفش : مفعول نزع هو قوله سبحانه « كل شيعة » و « من » التى قبله حرف جر زائد كما فى نحو قولك : ما ضربت من أحد ، وجملة « أيهم أشدّ » على هذا القول لا محل لها من الإعراب مستأنفة ، وهذه المذاهب كلها مردودة ، والصواب فى هذه المسألة ما ذكره المؤلف ، وهو مذهب سيديويه رحمه الله

واللعن أقسم بربك لَنَجْمَعَنَّ لِلنَّكِرِينَ اللَّبْعَثَ وَقَرَنَاهُمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ  
الَّذِينَ أَضَلُّوهُمْ مُقَرَّنِينَ فِي السَّلَاسِلِ كُلِّ كَافِرٍ مَعَهُ شَيْطَانُهُ فِي سِلْسِلَةٍ ، ثُمَّ  
لَنَحْضُرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جَاثِينَ عَلَى الرُّكَبِ ، ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ  
أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا : أَى جِرَاءَةٍ ، وَقِيلَ : فَجُورًا وَكَذِبًا ، وَقِيلَ : كُفْرًا ،  
أَى : لَنَنْزِعَنَّ رُؤُسَهُمْ فِي الشَّرِّ فَنَبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ فَلَا أَكْبَرَ جَرَمًا ، وَالْأَكْثَرَ  
جِرَاءَةً (ثُمَّ لَنَنْحَنُّ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا) <sup>(١)</sup> : أَى أَحَقُّ بِدُخُولِ  
النَّارِ ، يُقَالُ : صَلَّى يَصْلِي صُلِيًّا ، كَمَا يُقَالُ : لَقِيَ يَلْقَى لِقِيًّا ، وَيُقَالُ :  
صَلَّى يَصْلِي صُلِيًّا ، مَثَلُ مَضَى يَمْضِي مَضِيًّا

\* \* \*

ثُمَّ قُلْتُ : أَوِ الضَّمُّ أَوْ نَائِبُهُ : وَهُوَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ ، نَحْوُ  
« يَا زَيْدُ » وَا يَجِبَالُ ) وَا يَزِيدَانِ » وَا يَزِيدُونَ »

وَأَقُولُ : الْبَابُ السَّابِعُ مِنَ الْبَنِيَاتِ : مَا لَزِمَ الضَّمُّ أَوْ نَائِبُهُ . وَهُوَ  
الْأَلْفُ وَالْوَاوُ ، وَهُوَ نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ

وَنَعْنِي بِالْمَفْرَدِ هُنَا : مَا لَيْسَ مَاضِيًا وَلَا شَبِيهًا بِهِ : وَلَوْ كَانَ مَثْنً أَوْ مَجْمُوعًا ،  
وَقَدْ سَبَقَ هَذَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى اسْمِ « لَا » ، وَنَعْنِي بِالْمَعْرِفَةِ : مَا أُرِيدُ بِهِ  
مَعِينٌ ، سِوَاهُ كَانَ عَلَمًا أَوْ غَيْرَهُ

فَهَذَا النَّوْعُ يَبْتَدِئُ عَلَى الضَّمِّ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَثْنٍ وَلَا مَجْمُوعٍ جَمَعَ مَذْكَرَ سَالِمًا ، نَحْوُ

(١) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ ، مِنَ الْآيَةِ ٧٠

« يا زَيْدُ » و « يَارْجُلُ » وقول الله تعالى : ( يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ )<sup>(١)</sup>  
 ( يَانُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ )<sup>(٢)</sup> ( يَاصْلِحُ اثْنَيْنَا )<sup>(٣)</sup> ( يَاهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ )<sup>(٤)</sup>  
 الثانية : أن يكون جمع تكسير ، نحو قولك « يَارْزُودُ » وقوله تعالى :  
 ( يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ )<sup>(٥)</sup>

ويبنى على الألف إن كان مني ، نحو « يَارَزِيدَانِ » و « يَارْجُلَانِ »  
 إذا أريد بهما معين

ويبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالما ، نحو « يَارَزِيدُونَ »  
 و « يَامُسْلِمُونَ » إذا أريد بهما معين

• • •

وأما إذا كان المنادى مضافا ، أو شيئا بالمضاف ، أو نكرة غير معينة ؛  
 فإنه يعرب نصبا على المفعولية ، فلا يدخل في باب البناء

فالمضاف كقولك : « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَارَسُولَ اللَّهِ » وفي التنزيل  
 ( قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ )<sup>(٦)</sup> : أى يا فاطر السموات ( أَنْ أَدُّوا  
 إِلَى عِبَادِ اللَّهِ )<sup>(٧)</sup> : أى يا عباد الله ، ويجوز أن يكون ( عِبَادَ اللَّهِ ) مفعولا  
 بأدوا كقوله تعالى : ( أَنْ أَرْسِلَ مَعَنِي إِبْرَاهِيمَ )<sup>(٨)</sup> ويجوز أن  
 يكون ( فَاطِرَ ) صفة لآسم الله تعالى ، خلافا لسيبويه

والشيء بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، كقولك :

- 
- (١) من سورة هود . من الآية ٤٦ (٢) من سورة هود ، من الآية ٤٨  
 (٣) من سورة الأعراف ، من الآية ٧٧ (٤) من سورة هود ، من الآية ٥٣  
 (٥) من سورة سبأ ، من الآية ١٠ (٦) من سورة الزمر ، من الآية ٤٦  
 (٧) من سورة الدخان ، من الآية ١٨ (٨) من سورة الشعراء ، الآية ١٧  
 (٩ — شذور الذهب )

« يا كثير أبره » و « يا مفيضاً خبره » و « يا رقيقاً بالعباد »<sup>(٢)</sup>  
والنكرة كقول الأعمى : « يا رجلاً خذ بيدي » وقول الشاعر :  
٥١ — أيارا كبا إمارضت فبلغن ندأماي من نجران أن لا تلاقيا

(١) أشار المؤلف بالتمثيل للشبه بالمضاف بثلاثة أمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون ما اتصل بالمنادى مرفوعاً على الفاعلية كالمثال الأول ، وبين أن يكون منصوباً على المفعولية كالمثال الثاني، أو مجروراً بحرف جر كالمثال الثالث  
٥١ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، من كلبة له يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب : بضم الكاف وفتح اللام مخففة ، وقد أشهد المؤلف صدر البيت في أوضحه ( ج ٢ ص ١١٥ ) وأشهد كاه في القطر ( رقم ٨٣ ) وكذا ابن عقيل ( رقم ٣٠٢ ) والأشعري في باب النداء ، وسيويه ( ج ١ ص ٣١٢ )

اللفظ : « عرضت » أتيت العروض . وهو مكة والمدينة وما حولها ، وقيل : هي جبال نجد « ندأى » جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو المجلس المصاحب « نجران » مدينة الحجاز من شق اليمن

العروض : « أيا » حرف نداء « راكبا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » هذه افظة مركبة من كلمتين : الأولى إن ، والثانية ما ، فأما إن فهي حرف شرط جازم ، وأما ما فهي زائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط « ندأماي » ندأى : مفعول به بلغم ، وياء المتكلم مضاف إليه « من نجران » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندأى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا ، مبني على



ويجوز في المنادى المُسْتَحِقُّ للضمّ أن يُنصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه ،  
كقول الشاعر :

٥٢ — ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَاعَدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

الفتح في محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لاحتدوف ، والجملة من لا واسمها  
وخبرها في محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول  
به لبلغ

الشاعر فيه : قوله «أياراكبا» فإنه نكرة غير مقصود بها معين . ألا ترى  
أن الشاعر وهو رجل أسير في أيدي أعدائه ، يريد أن يبلغ قومه على لسان من  
يمزجهم كائناً من كان ، أنه لن يلقاهم بعد اليوم ، لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا  
ريب ؛ فهو لا يقصد راءكبا دون راكب . وهذا البيت يرد على من أنكروا من النحاة  
جواز نداء النكرة غير المقصودة

٥٢ - هذا البيت قد أنشده ابن عقيل ( رقم ٣٠٤ ) وقد نسبته في اللسان  
تبعاً للجوهري إلى مهلول بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، وقال صاحب التكملة :  
إنه ليس للمهلول ، وإنما هو لأخيه عدى يرثيه ، وقبل البيت قوله :

ظَلِيئَةٌ مِنْ ظُفْيَاءٍ وَجَرَّةٌ تَعْلُو بِيَدَيْهَا فِي نَاضِرِ الْأَوَاقِي

اللفظة : « وقتك » فعل ماض ، من الوقاية وهي الحفظ والكلاءة . « الأواقي »  
جمع واقية ، بمعنى حافظة ، وأصله الرواق ، فقلبت الواو الأولى همزة

الاعراب : « ضربت » ضرب : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ،  
والفاعل ضمير مستتر يعود إلى ظلية في البيت السابق عليه المراد بها المرأة  
« صدرها » مفعول به ، وضمير المؤنثة مضاف إليه « إلى » جار ومجرور متعلق  
بضرب « وقالت » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هي « يا » حرف نداء « عديا » منادى منصوب بالفتحة

وأن يبقى مضموماً كقوله :

٥٣ — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وليسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

الظاهرة ، لقد ، اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « وقتك » وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « الآواقي » فاعل وقى ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل

المأهرفيه : قوله « يا عديا » فإن هذا علم مفرد ، وكان حقه أن يبنى على الضم لأن المنادى إذا كان علماً مفرداً بنى على الضم ، كما عرفت ، ولكنه اضطر إلى تنوينه ، فعدل عن ضمه ، فشابه به النكرة غير المقصودة ، ومثل هذا قول جرير بن عطية يهجو العباس بن يزيد الكندى :

أَعْبَدَا حَلًّا فِي شَعْبِي غَرِيبًا      أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاخْتَرَابَا

فإن الهمزة فيه لنداء القريب ، و « عبدا » منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يريد واحداً بعينه هو العباس بن يزيد الكندى الذى يهجو ، وقد علمت أن النكرة المقصودة إذا نوديت بنيت على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عدل عن ضمه المستحق له إلى نصبه ، تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة

٥٣ — هذا البيت من كلام الأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأة يشبب بها ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الوجد على الأحوص فقال هذا الشعر ، والبيت من شواهد ابن عقيل ( رقم ٣٠٣ ) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ١١٨ )

الاعراب : « سلام » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « يا » حرف نداء ، مطر ، منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وتون لأجل الضرورة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « عليك »

ويجوز في المنادى أيضاً أن يفتح فتحة إتياع ، وذلك إذا كان علماً  
وصوقاً بآبن متصل به مضاف إلى علم ، كقولات : « بَارِئِدَ بَنَ عَمْرٍو »  
وقول الشاعر :

٥٤ — يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الْجِنَانُ وَبُوِثَتْ أَلْمَا الْعَيْنَا

جار ومجرور متعلق بحذوف خبر ليس مقدم « يا » حرف نداء « مطر » منادى  
مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة لا محل لها معترضة أيضاً « السلام » اسم  
ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بالضممة الظاهرة

المشاهير فيه : قوله « يامطر » الأولى : حيث نون المنادى المفرد العلم ،  
وهو مطر ، وأبقاه على الضم حين اضطر لإقامة الوزن ، ومثله قول كثير بن  
عبد الرحمن المعروف بكثير عزة :

كَيْتَ التَّحِيَّةِ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حُيَيْتَ يَا رَجُلُ  
إلا أن التنوين في هذا تنوين التكرار المقصودة ، وهي قوله « يا جمل » ، وفي

بيت الشاهد تنوين العلم المفرد كما قررناه ، ويحتمل أن تنوين ماوجب ضمه  
٥٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على  
سوابق أو لواحق متصل به

المفتر : « بوِثت » أراد هنا معنى أفردت بها « الما » جمع مائة ، وأصله البقرة  
الوحشية ، والعرب تشبه المرأة بالمائة « العين » جمع عيناء ، وهي واسعة العينين

العرباب : « يا » حرف نداء « طلحة » منادى يجوز ضمه وفتحه . فإن ضمته  
فهو مبنى على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم . وإن فتحه ففعل هو مبنى على  
الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتياع ، وقيل : هو  
منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى ما بعد ابن وابن مقدم بين المضاف والمضاف  
إليه ، وقيل : هو مع ابن مركبان تركيب خمسة عشر فهو مبنى على فتح الجزئين  
في محل نصب ، والأول هو الأوضح وهو الذي ذكره ابن مالك ، وهو الذي

## وبقاء الضم أرجح عند المبرد ، والمختار عند الجمهور الفتح

عنه المؤلف بقوله « فتحة إتباع » . وقوله « ابن » هو بالفتح ، فإن ضمنت طلحة فهو نعت له بالنظر إلى محله ، لأن محله النصب على ما علمت ، وإن فتحت طلحة فكذلك هو نعت له بالنظر إلى محله لأنك علمت أن فتحة إتباع وأن النعم مقدر عليه على ما رجحناه ، وابن مضاف . و . عبيد الله ، مركب إضافي مضاف إليه . قد ، حرف تحقيق . وجبت ، فعل ماض ، والتاء للتأنيث . لك ، جار ومجرور متعلق بوجوب « الجنان » فاعل وجب . وبوئت ، الواو عاطفة . بوئ : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل « المها » إما منصوب على نزع الخافض ، وإما مفعول ثان لبوئ « العينا » صفة للها ، والألف للإطلاق

الساخر فيه : قوله « يا طلحة بن عبيد الله » فإن المنادى هنا ، وهو طلحة ، علم مفرد ، وقد وصف بابن ، وهذا الوصف مضاف إلى علم . وهو عبيد الله ، وهذا العلم أبو الأول . والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضم على الأصل والفتح على أحد وجوه ثلاثة ذهب إليها العلماء : الأول : أن هذا الفتح الذي على تاء « طلحة » ليس فتح إعراب ولا فتح بناء . ولكنه فتح إتباع لما على نون « ابن » ، لأن الحاجز بينهما في النطق ليس إلا الباء الساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين . واختار هذا الوجه العلامة ابن مالك في كتابه شرح التسميل ولم يذكر سواه من الأوجه ، والوجه الثاني : أن هذا الفتح فتح بناء ؛ لأن الشاعر ركب الموصوف والصفة معاً تركيب خمسة عشر فبناهما على فتح الجزئين ثم أدخل عليهما حرف انداء ، واختار هذا الوجه نحر الدين الرازي ولم يذكر سواه . والوجه الثالث : أن هذا الفتح فتح الإعراب ، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد الله وابن مقحم بينهما ، والمنادى إذا كان مضافاً كان حكمه النصب ، وقد اختلف العلماء أيضاً في ضم « طلحة » وفتحه : أيهما أرجح ؟ فذهب جبهة علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود ، وقال ابن كيسان : إن الفتح أكثر في لسان العرب ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك

\*\*\*

ثم قلت : وإما أن لا يطرَدَ فيه شيءٌ بعينه ، وهو الحُرُوفُ كَهَلْ  
وَمَ وَجَيْرِ وَمُنْدُ ، وَبَقِيَّةُ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ : أَسْمَاءُ  
الْأَفْعَالِ كَصَا وَأَمِينَ وَإِيهِ وَهَيْتَ ، وَالضَّمَرَاتُ كَقُوبِي وَقَتِ وَقَتِ  
وَقَتِ ، وَالْإِشَارَاتُ كِذَى وَمَمَّ وَهُؤْلَاءِ وَهُؤْلَاءِ ، وَالْوُضُولَاتُ كَالَّذِي  
وَالَّذِي وَالَّذِينَ وَالْأُولَاءِ فِيمَنْ مَدَّهُ وَذَاتُ فِيمَنْ بَنَاهُ وَهُوَ الْأَفْصَحُ ، إِلَّا ذَيْنِ  
وَتَيْنِ وَالَّذَيْنِ وَاللَّئِينَ فَكُلُّهُنَّ ، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ ، وَأَسْمَاءُ آلِاسْتِفْهَامِ :  
كَنْ وَمَا وَأَيْنَ ، إِلَّا آثًا فِيهَا ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كَاذُ وَالْآنَ وَالْآنِسِ  
وَحَيْثُ مُثَلَّثًا

وأقول : لما أُنْهِيتُ الْقَوْلَ فِي اللَّبَنَاتِ السَّبْعَةِ الْمُخْتَصَّةِ شَرَحْتُ فِي بَيَانِ  
مَا لَا يَخْتَصُّ ، وَحَصَرْتُ ذَلِكَ فِي نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْحُرُوفُ ، وَقَدَّمْتُهَا لِأَنَّهَا  
أَقْعَدُ فِي بَابِ الْبِنَاءِ ، وَالثَّانِي : الْأَسْمَاءُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَحَصَرْتُهَا فِي سَبْعَةِ  
أَنْوَاعٍ وَقَصَّبْتُهَا ، وَمِثَلَّتْ كُلُّهَا ، وَرَتَّبْتُ أَمْثَلَةَ الْجَمْعِ عَلَى مَا يَجِبُ لَهَا  
فَبَدَأْتُ بِمَا بَنِيَ عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ ، ثُمَّ تَلَيْتُ بِمَا بَنِيَ عَلَى  
الْفَتْحِ لِأَنَّهُ أَخْفَ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ تَلَيْتُ بِمَا بَنِيَ عَلَى الْكُسْرِ ، ثُمَّ خَتَمْتُ  
بِمَا بَنِيَ عَلَى الضَّمِّ

فَتَالِ مَا بَنِيَ عَلَى السَّكُونِ مِنَ الْحُرُوفِ هَلْ وَبَلْ وَقَدْ وَلَمْ ، وَمِثَالُ  
مَا بَنِيَ مِنْهَا عَلَى الْفَتْحِ ثُمَّ وَإِنَّ وَلَعْلَ وَلَيْتَ ، وَمِثَالُ مَا بَنِيَ مِنْهَا عَلَى الْكُسْرِ  
جَيْرٍ - بِمَعْنَى تَعَمَّ - وَاللَّامُ وَالْبَاءُ فِي قَوْلِكَ «لَزِيدٍ» وَ«بَزِيدٍ» وَلَا زَابِجٍ

لمن إلا « م الله » في لغة من كسر اليم . وذلك على القول بحرفيتها ،  
ومثال ما بنى منها على الضم مُنْذُ في لغة من جرَّ بها ، وقولهم في القسم  
« م الله » فيمن ضم اليم ، و « م الله » فيمن ضم اليم والنون . ومن  
قال فيها وفي « م الله » إنها محذوفة من قولهم « آمين الله » فلا يصح  
ذكرها هنا ، فإنها على هذا القول من باب الأسماء ؛ لا من باب الحروف  
ومثال ما بنى على السكون من أسماء الأفعال صَنَ - بمعنى اسكت -  
ومَ - بمعنى انكف - ولا تقل : بمعنى اكف كما يقول كثير منهم ؛  
لأنَّ آ كَفَ يتعدَّى ومه لا يتعدَّى ، ومثال ما بنى منها على الفتح آمينَ  
- بمعنى استَجِبَ - لما قلَّ بكسر اليم وبالياء بعدها بنى على الفتح ، كما  
بنى أينَ وكيفَ عليه لثقل الياء ، وفيه أربع لغات : إحداها « آمين » بالمدَّة  
بعد الهززة من غير إمالة ، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً ، ولكن فيها بُعدٌ  
عن القياس ؛ إذ ليس في اللغة العربية [ اسم على ] فاعيلَ ، وإنما ذلك في الأسماء  
الأعجمية كقاييل وهاييل ، ومن ثمَّ زعم بعضهم أنه أعجمي ، وعلى هذه اللغة قوله :  
٥٥ - [ ياربُّ لا تسلبني حُبَّها أبداً ] ويرحمُ الله عبداً قال آميناً

٥٥ - نسب هذا البيت لقيس بن الملقوح المعروف بمجنون ليلى . وقد نسبته  
صاحب اللسان ( مادة أم ن ) إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وليس بشيء .  
ولا يوجد في ديوان شعره

الأعراب : « يا ، حرف نداء ، رب ، منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على  
ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل  
بحركة المناسبة ، لا ، دعائية ، تسليتي ، تسلب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله  
بنون التوكيد في محل جزم بلا ، والنون للتوكيد حرف لا محل له ، وياء المتكلم

والثانية كالأولى إلا أن الألف ثُمالة للكسرة بعدها ، رُوِيَتْ عن حمزة  
والكسائي ، والثالثة « آمين » بقصر الألف على وزن قدير وبصير ، قال :

— ٥٦ — \* آمينَ فزادَ اللهُ ما يَينُنَا جُداً \*

مفعول به أول مبني على السكون في محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر ، حبها ،  
حب : مفعول ثان ، وضمير الغائبة مضاف إليه « أبدا » ظرف زمان منصوب  
على الظرفية عامله تساب « ويرحم » الواو للاستئناف ، يرحم : فعل مضارع  
« الله » فاعل « عبدا » مفعول به ، وهذه الجملة خبرية لفظاً لإنشائية معنى لأنها  
دعائية ، قال ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى عبد .  
والجملة في محل نصب صفة لعبد ، آمينا ، اسم فعل أمر ، بمعنى استجب ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للإطلاق

الاعراب : قوله ، آمينا ، فإنه جاء به بمدود الألف مخفف الميم

٥٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* تَبَاعَدَ مِنِّي فَطُحِلْ إِذْ سَأَلْتُهُ \*

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين

اللفظة : « فطحل » بضم الفاء والحاء المهملة أوفتحهما وبينهما طاء مهملة  
ساكنة — هو اسم رجل « سأَلْتُهُ » يروى في مكانه « دعوته » يعني ليخبرني من المكروه

الاعراب : « تباعد » فعل ماض « مني » جار ومجرور متعلق بتباعد

« فطحل » فاعل تباعد « إذ » ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل  
نصب عامله تباعد « سأَلْتُهُ » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر إضافة إذ  
إليها « آمين » اسم فعل أمر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، زاد : فعل  
ماض « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول أول لزاد ، مبني على السكون في  
محل نصب « ييننا » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره استقر يقع هو

وهذه اللغة أفصح في القياس، وأقل في الاستعمال<sup>(١)</sup>، حتى إن بعضهم أنكرها؛ قال صاحب الإكمال: حكى ثعلب القَصْرَ، وأنكره غيره، وقال: إنما جاء مقصوراً في الشعر، انتهى، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال: أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر، وصححه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إن القصر لم يجئ عن العرب وإن البيت إنما هو \* فآمين زاد الله ما بيننا بعدا \* والرابعة « آمين » بالمد وتشديد الميم، روى ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصداً، نقل ذلك عنهم الواحدى في البسيط، وقال صاحب الإكمال: حكى الداودى تشديد الميم مع اللد، وقال: هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره، انتهى، قلت: أنكر ثعلب والجوهري والجوهري أن يكون ذلك لغة، وقالوا: لا نعرف آمين إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى: (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ)<sup>(٢)</sup>

وفاعله جملة لا محل لها صلة الموصول، وضمير المتكلم المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه « بعداً » مفعول ثانٍ لراد

الشاهد فب: قوله « آمين »، حيث جاء به مقصوراً؛ أى همزة واحدة ليس بعدها ألف، وهو مع ذلك مخفف الميم

(١) أما أنها فصيحة في القياس فلأنها جاءت على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية كثيرة بعضها قياسى وكثير منها سماعى في حين أن الممدودة جاءت على زنة لم يجئ عليها شيء من الألفاظ العربية، ومن العلماء من جعل الأصل في العربية المقصورة وادعى أن الممدودة عبارة عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة.

(٢) من سورة المائدة، من الآية ٢



ومثال ما بنى منها على الكسر إيه - بمعنى آمض في حديثك -  
ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون ؛ لما بَيَّنْتُ لك في هـ ، وأما قوله :

٥٧ — \* إيه أحاديث نعان وساكنه \* —

٥٧ — نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير ، ولم يعينوا واحدا من أبناء الأثير ؛  
فإنهم ثلاثة رجال من أفضال العلماء : أحدهم محدث . وهو أبو السعادات محمد بن  
محمد بن عبد الكريم ، المتوفى في سنة ٦٠٦ من الهجرة ، وثانيهما مؤرخ ، وهو  
أبو الحسن علي بن محمد المتوفى في سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وثالثهم أديب كبير ، وهو  
ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد . وثلاثهم لا يحتاج بشعرهم ولا بنثرهم على  
شيء من قواعد اللغة . وقد قال المؤلف في رد هذا الشاهد « إنه ليس بعربي » .

المغنة : « نعان » - بفتح النون وسكون العين المهملة - اسم واد في طريق  
الطائف يخرج إلى عرفات . وفيه يقول الشاعر :

أَصْوَعُ مَسْكَاً نَعَانُ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ عَطَرَاتِ

الاعراب : « إيه » اسم فعل أمر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب  
وفاعله ضمير مستتر فيموجباً تقديره أنت « أحاديث » مفعول به لاسم الفعل ، وهو  
مضاف ، و « نعان » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يمنع  
من الصرف ؛ لأنه علم على بقعة ، لكنه صرفه بتأويله بالمكان ، وساكنه ، الواو  
عاطفة ، ساكن : معطوف على نعان ، والضمير الذي للغائب العائد إلى نعان مضاف إليه  
سبب ذكره : قوله « إيه أحاديث » فإن إيه اسم فعل أمر ، وهو دال على  
معنى امض في حديثك ، وهذا الفعل الذي يؤدي اسم الفعل معناه لا يتعدى  
بنفسه إلى المفعول به كما سمعت ، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل  
الذي يقوم هو مقامه ؛ فيكون متعدياً إذا كان الفعل متعدياً ، ولازماً إذا كان  
الفعل لازماً ، ولكن الشاعر في هذا الشاهد خالف ذلك ، فعدى اسم الفعل إلى  
المفعول به مع أن الفعل الذي ناب هو عنه لازم ؛ فافهم ذلك .

فليس بعربي . وعند الأصمعي أنها لا تستعمل إلا منونة ، وخالفوه في ذلك ،  
واستدلوا بقول ذي الرمة :

— ٥٨ — \* وَقَفْنَا قَفْلَنَا إِيَّ عَنْ أَمِّ سَالِمِ \*

٥٨ — هذا صدر بيت لذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وعجزه :

\* وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِ \*

اللفظ : « ما بال ، أى : ما شأن ، البلاق ، جمع بلقع - بزنة جعفر - وهى  
الحالية من السكان

الإعراب : « وقفنا ، فعل وفاعل « قفلنا ، فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء  
على الجملة السابقة ، إيه ، اسم فعل أمر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب مقول القول  
« عن أم ، جار ومجرور متعلق باسم الفعل ، وأم مضاف ، و « سالم ، مضاف  
إليه « وما ، الواو للاستئناف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى  
محل رفع « بال ، خبر المبتدأ ، وهو مضاف ، و « تكليم ، مضاف إليه ، وهو  
مضاف ، و « الديار ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « البلاق ، صفة  
للديار ، وصفة المجرور مجرورة وعلامة جرّها الكسرة

الشاهر فيه : قوله « إيه » فقد وردت هذه الكلمة غير منونة فى هذا البيت  
وقد اختلف العلماء فى توجيهه : فذهب الأصمعي إلى أنه خطأ ، وأنه لا يجوز ترك  
التنوين ، وكان الأصمعي يتحامل على جماعة من الشعراء منهم ذو الرمة ، ولكن  
العلماء غير الأصمعي صححوا ذلك الذى نطق به ذو الرمة ، ذهبوا إلى أن هذه  
الكلمة - وهى إيه - معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة من الحديث ، فإن  
كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون ، وإن كنت تطلب الزيادة من  
حديث أى حديث نونت ، ويسمى هذا تنوين التنكير ، قال ابن سيده :  
« والصحيح أن هذه الاصوات إذا غنيت بها المعرفة لم تنون ، وإذا غنيت بها

وكان الأصمعي يخطئ في ذلك وغيره ، ولا يحتج بكلامه ، ومثال ما بنى منها على الضم هَيْتٌ - بمعنى هَيَّاتٌ - قل تعالى : ( وَقَالَتْ هَيْتُ لَكَ <sup>(١)</sup> ) وقيل : المعنى دَلِمْتُ لَكَ ، فلات : تَبَيَّيْتُ ، مثل سَقِيَا لَكَ <sup>(٢)</sup> وقرئ

النكرة نونت ، وإنما استزاد ذو الرمة هذا اللطل حديثاً معروفاً ، كأنه قال حدثنا الحديث أو خبرنا الخبر ، اهـ ، وقد فسر إيه بحدث وعدها كما ترى . وعبارة ابن سيده صريحة الدلالة على ما ذكرناه من أن لهذه الكلمة استعمالين أحدهما تنون فيه وثانيهما يترك تنوينها ، كما أنه صريح في أن ترك ذي الرمة التنوين لأنه أراد الاستعمال الذي يجب فيه حذف التنوين : فهو صريح في الرد على الأصمعي

(١) من سورة يوسف، من الآية ٢٣

(٢) اعلم أن في هذا الموضع أموراً أحب أن أبينها لك ياناً لا لبس فيه عليك ولا غموض :

الأمر الأول: أن العلماء الذين قرأوا القرآن الكريم قد اختلفوا في قراءة هذه الجملة ، وهي قوله تعالى : ( هيت لك ) وأشهر هذه القراءات ثلاث : الأولى قراءة لهشام (هت لك) بكسر الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة ، والثانية قراءة ذكوان ( هيت لك ) بكسر الهاء بعدها ياء مثناة فتاء مضمومة ، والثالثة قراءة ( هيت لك ) بفتح الهاء وسكون الياء وبعدها تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة الأمر الثاني : في تخریج علماء النحو لهذه القراءات تخریجاً يطابق القواعد العربية ؛ فأما القراءة الأولى فلا خلاف بين أحد من النحاة في أن ( هت ) فعل ماضٍ مسند لتاء الفاعل ، كما تقول : جئت ، وكما تقول : شئت ؛ فهذه التاء ليست من بنية الكلمة ، ولكنها ضمير رفع متصل ، مثل التاء في ضربت وخرجت ودرجت واستخرجت ، وما أشبه ذلك ، و« لك » جار ومجرور متعلق بهاء ، ومعنى هاء على هذا الوجه تيباً واستعدفكاً كما قالت : تيبأت أو استعددت لك . وأما القراءة الثانية فهي مثل القراءة الأولى في التخریج والإعراب ، وكل ما بينهما من الفرق أن القارئ قلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها بعد الكسرة ، وهذا جار على لغة

مثلة التاء ؛ فالكسر على أصل التاء الساكنين ، والفتح للتخفيف كما في

أهل الحجاز ، فإنهم يقولون في ذئب : ذيب ، وفي بئر : بير ، وفي سؤل : سول  
وفي مؤق : موق ، وفي رأل : رال ، وفي شأن : شان ، وهكذا . وأما القراءة الثالثة  
فقد اختلف النحاة في تخرجيها ، ولهم في ذلك رأيان : الرأي الأول أن « هيت »  
اسم فعل ماض ، ومعناه تهيأت واستعددت ، وهذه التاء من بنية الكلمة ، وليست  
ضميراً كما كانت في تخرجي القراءتين الأولى والثانية ، و « لك » جار ومجرور متعلق  
باسم الفعل الماضي . والرأي الثاني أن « هيت » اسم فعل أمر معناه أقبل ، مثل  
هلم وتعال ، والتاء من بنية الكلمة أيضاً ، وليست ضميراً كما كانت في تخرجي القراءتين  
الأولى والثانية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « لك » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف ، وهذا المحذوف يجوز أن يكون فعلاً فيكون التقدير أقول لك ، وكأنها  
بعد أن أمرت يوسف بالجيء ، والإقبال عليهما قد توقعت منه أن يفهم أن الكلام ليس  
له فقالت له : إنما أقول لك ، ويجوز أن يكون المحذوف الذي يتعلق به الجار  
والمجرور اسماً ، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير إرادتي أو رغبتى كاتبة لك  
الأمر الثالث : في بيان لام التبيين التي أشار إليها المؤلف ، وذلك أن لام  
التبيين على ثلاثة أنواع : النوع الأول : اللام التي تبين الفاعل من المفعول وتميز  
أحدهما من الآخر ، ومثالها قولك : ما أحبنى لفلان ، وقولك : ما أبغضني لفلان  
فالعبارة الأولى معناها أنك تحب فلاناً حباً شديداً ، والعبارة الثانية معناها أنك  
تبغضه بغضاً شديداً ، فاللام داخلة على المفعول . وما قبله فاعل ؛ فإذا أردت  
أن فلاناً يحبك حباً شديداً قلت : ما أحبنى إلى فلان ، وإذا أردت أن فلاناً يبغضك  
بغضاً شديداً قلت : ما أبغضني إلى فلان ؛ فاللام في العبارتين الأولىين كانت  
للتفرقة بين الفاعل والمفعول وللتمييز بينهما ، والنوع الثاني : اللام التي تبين فاعلية  
غير ملتبسة بمفعولية ؛ والنوع الثالث : اللام التي تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية  
عكس الذي قبله ؛ ومثاله قولهم : سقيالك ، ورحمة لك ، وما أشبه ذلك ، واللام  
التي تبين الفاعل من المفعول تكون متعاقبة بمذكور فقولك « ما أبغضني لفلان » اللام  
فيه متعلقة بأبغض ، واللام التي تبين مفعولية أو فاعلية غير ملتبسة بالآخرى تكون  
متعلقة بمحذوف . وفي هذا القدر كفاية فافهمه واحرص عليه ولا تغفل عنه

أَيْنَ وَكَيْفَ ، والضمّ تشبيهاً بَحَيْثُ . وقرئ « هَيْتُ » بكسر الهاء وبالحمزة ساكنة وبضم التاء ، وهو على هذا فعل ماضٍ وفاعل ، من هَاءَ يَهَاءُ كَشَاءَ يَشَاءُ ، أو من هَاءَ يَهِيْ كَجَاءَ يَجِيْ :

ومثال ما بنى من المضمرات على السكون قُومِي وقُومَا وقُومُوا ، ومثال ما بنى منها على الفتح قُمْتَ للمخاطب للذكر ، ومثال ما بنى منها على الكسر قُمْتَ للمخاطبة ، ومثال ما بنى منها على الضم قُمْتُ للمتكلم

ومثال ما بنى على السكون من أسماء الإشارة ذَا المذكر وذِي المؤنث ، ومثال ما بنى على الفتح تَمَّ - بفتح التاء - إشارة إلى المكان البعيد ، قال الله تعالى : ( وَأَزَلْنَا مَا آتَمَّ الْآخِرِينَ )<sup>(١)</sup> أى وأزلنا الآخرين هُنَاكَ ، أى : قَرَّبْنَاهُمْ ، ومثال ما بنى منها على الكسر هُوَلَاءِ ، ومثال ما بنى منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقولون : هُوَلَاءِ - بالضم - فلذلك ذكرت هُوَلَاءِ في المقدمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضم ومثال ما بنى على السكون من اللوصولات الَّذِي وَآتَى وَمَنْ وَمَا ، ومثال ما بنى على الفتح الَّذِينَ ، ومثال ما بنى منها على الكسر الْأُولَاءِ - بالمد - لغة في الأولى بمعنى الذين : قال الشاعر :

٥٩ — أَيْبَى اللَّهِ لِلَّشَّمِّ الْأُولَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

(١) من سورة الشعراء ، الآية ٦٤

٥٩ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة

اللغة : والشَّمُّ بالضم : جمع أشم ، مأخوذ من الشَّمَم — بفتح الشين والميم — وهو استواء قنطرة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبته ، والعرب تعد ذلك من علامات السؤدد في الرجال ، انظر إلى قول حسان بن ثابت يمدح بني جفنة :

ومثال ما بنى منها على الضم ذات بمعنى التي ، وذلك في لغة بعض طيحي ،  
حكى القراء أنه سمع بعض السُّوَّال يقول في المسجد الجامع : « بالفضل ذو  
فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِه ، والكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِه » بضم ذات مع أنها صفة  
للكرامة ، أى : أسألكم بالفضل ، وقوله « بِه » بفتح الباء ، وأصله « بِهَا »  
فُحِذِفَتِ الألف ، ونقل فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلَب كسرتها

\* \* \*

ثم استئنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذَيْن وَتَيْنِ وَاللَّذَيْنِ

بَيْضُ الْوُجُوهِ كَرِيْمَةٌ أَحْسَانُهُمْ شَمُّ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ  
« القين ، الحداد ، صقالها ، أراد صنعها ، وإجادته إياها معناه إحسانها وإحكامها

الاعراب : « أبى الله ، فعل وفاعله ، والمفعول محذوف ، والتقدير أبى الله  
فعل الشر « للشم » جار ومجرور متعلق بأبى « الآلاء » اسم موصول بمعنى الذين  
صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ،  
والضمير اسمه « سيوف » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره لا محل لها  
صلة الآلاء « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل « يوماً » ظرف زمان منصوب  
بأجاد « صقالها » صقال : مفعول به لأجاد ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من  
أجاد وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لسيوف

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله « الآلاء » فإنه اسم موصول بمعنى الذين ، وهو مبنى  
على الكسر ، والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيان : الأول أن الموصوف  
به جمع مذكر وهو الشم لأنه جمع أشم ، والثانى تعبيره فى الصلة بضمير المذكرين ،  
وذلك فى قوله « كأنهم سيوف » وأنت تعرف أن الضمير العائد من جملة الصلة  
يجب أن يطابق الموصول الموضوع لمعنى هو نص فيه : فى تكبره وتأنيته ، وفى  
إفراذه وتثنيته وجمعه

واللّتين ؛ فذكرت أنهما كلمتي ، وأعني بذلك أنهما معربان : بالألف رفعاً ،  
وبالياء المفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً ، كما أن الزَّيْدَيْنِ والرَّجُلَيْنِ كذلك ،  
وفهم من قولي « كلمتي » أنهما ليسا متبنيين حقيقة ، وهو كذلك ، وذلك  
لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزَيْدٍ وعَمْرٍو ،  
ألا ترى أنهما لما اعتُقد فيهما الشّيع والتنكير جازت تثنيتهما ، ولهذا قلت :  
« الزيدان والعمران » فأدخلت عليهما حرف التعريف ، ولو كانا باقين على  
تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما ، وذا والذي لا يقبلان  
التنكير ؛ لأن تعريف « ذا » بالإشارة ، وتعريف « الذي » بالصلة ، وهما  
ملازمان لذا والذي ، فدل ذلك على أن ذَيْنِ واللَّذَيْنِ ونحوهما أسماء ثنئية  
بمنزلة قولك : هما ، وأتيا ، وليسا بثنئية حقيقة ، ولهذا لم يصح في ذين أن  
تدخل عليهما أل كما لا يصح ذلك في هما وأتيا

\* \* \*

فإن قلت : فهلا استثنيت من الموصولات « أَيَا » أيضاً فإنها معربة  
إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً ؟  
قلت : قد علم مما قدمت أن « أَيَا » مبنية في هذه الحالة ، معربة فيما  
عداها ؛ فلم أحتج إلى إعادته

\* \* \*

ومثال المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون مَنْ وما ،  
ومثال المبنى منها على الفتح أَيْنَ وأَيَّانَ ، وليس فيها ما بُني على كسرٍ  
ولا ضم فاذكره

\*\*\*

فإن قلت : فإن من أسماء الشرط « حَيْثُما » وهى مبنية على الضم  
قلت : المبنى على الضم حيثُ ، واسم الشرط إنما هو حيثما ؛ فما اتصلت  
بحيث وصارت جزءاً منها ، فالضمُّ في حشو الكلمة لا فى آخرها

\*\*\*

واستثنت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام « أَيْأَ » ؛ فإنها معربة  
فيها مطلقاً بإجماع ، مثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى : ( أَيْكُمْ يَأْتِينِي  
بِعَرَشِهَا ) <sup>(١)</sup> ( أَيْكُمْ زَادَتْهُ هِذِهِ إِيمَانًا ) <sup>(٢)</sup> ومثالها فى النصب ( فَأَيَّ آيَاتِ  
اللَّهِ تُنْكِرُونَ ) <sup>(٣)</sup> ( وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ) <sup>(٤)</sup>  
فأيكم فيها مبتدأ ، وأي من قوله ( أَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ) مفعول به  
تنكرون ، وأي من قوله تعالى ( أَيَّ مُنْقَلَبٍ ) مفعول مطلق لينقلبون .  
وليست مفعولاً به ليعلم ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومثالها فى الخفض  
( فَسَتَبْصُرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ ) <sup>(٥)</sup> وأي فى هذه الآية مخفوضة لفظاً  
مرفوعة محلاً ؛ لأنها مبتدأ ، والباء زائدة ، والأصل أَيْكُمْ الْمَفْتُونُ <sup>(٦)</sup> ،

(١) من سورة النمل ، من الآية ٣٨

(٢) من سورة التوبة ، من الآية ١٢٤

(٣) من سورة غافر ، من الآية ٨١

(٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧

(٥) من سورة القلم ، الآيتان ٥ و ٦

(٦) هذا الإعراب الذى ذكره المؤلف هو إعراب سيبويه شيخ النحاة لهذه  
الآية الكريمة ، وعليه يكون ( المفتون ) اسم مفعول كما هو الظاهر ، ويكون  
الاستفهام عن وقع عليه الفتنة ، فكأن بعضهم يقول لبعض : أى امرئ منكم



والجلمة نصب بقبصر أو يبصرون ؛ لأنهما تنازعاها ، وهما مُملقان عن العمل بالاستفهام ، وفي الآية مباحث أخر

\* \* \*

ومثال الظرف المبني على السكون « إذ » ، وهو ظرف لما مضى من الزمان ، ويضاف لكل من الجملتين ، نحو : ( وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ <sup>(١)</sup> ) ( وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ) <sup>(٢)</sup> [ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ <sup>(٣)</sup> ] وتأتى ظرفاً لما يستقبل ؛ نحو ( فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ) <sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ( يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا ) <sup>(٥)</sup> بعد قوله سبحانه : ( إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ) <sup>(٦)</sup> وتأتى للتعليل ، نحو : ( وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا

أثرت فيه دعاية هذا المدعى للنبوة فجعلته يترك دين آبائه إلى دينه ؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء أصلية ، وأى مجرورها لفظاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون ، مبتدأ مؤخر ، ثم اختالف النقل عنه في معنى الباء ؛ فنقل عنه قوم أنه يقول : إن معنى الباء السيئية ، وعلى هذا يكون المفتون مصدراً بمعنى الفتنة ، وكان بعض هؤلاء يقول لبعض : بسبب أيكم وقعت الفتنة ؟ وجمي المصدر على زنة مفعول مما أثبتته الأخفش ، ومثل له بالميسور والميسور والمجلود والمخلوف والمعقول ، بمعنى اليسر والعسر والجلاد والحلف والعقل . ونقل عنه قوم آخرون : أن الباء بمعنى في التي للظرفية ، وعلى هذا يكون المفتون اسم مفعول كما ذهب إليه سيوريه ، وكان بعض هؤلاء يقول لبعض : في أي طائفة من طوائفكم هذا الذي وقعت الفتنة عليه ؟

(١) من سورة الأنفال من الآية ٢٦ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ٨٦

(٣) من سورة الزخرف ، من الآية ٣٩ (٤) من سورة غافر ، من الآيتين ٧٠ و ٧١

(٥) من سورة الزلزلة ، من الآية ٤ (٦) من سورة الزلزلة ، من الآية ١

اللَّهُ فَأَوْرُوا إِلَى الْكَهْفِ (١) أَيْ : وَلِأَجْلِ اعْتَزَالِكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي الْآيَةِ مُتَّصِلٌ إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَغَيْرَهُ ، وَمُنْقَطِعٌ إِنْ كَانُوا يُخْصُونَ غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالْعِبَادَةِ ، وَكَذَلِكَ الْبَحْثُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( قَالَ أَفَوَأَنْتُمْ مَأْسُومُونَ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَانْهَمُ عَدُوِّي إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ) (٢) وَتَأْتِي الْمَفْاجَأَةُ ، كَقَوْلِهِ :

٦٠ — اسْتَغْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضِينَ بِهِ فَبَيْنَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

(١) من سورة الكهف من الآية ١٦

(٢) من سورة الشعراء ، الآيات ٧٥ - ٧٧

٦٠ نسبوا هذا البيت إلى عتبر بن ليلى العذري

اللفظ : « مياسير » جمع ميسور بمعنى اليسر : بدليل مقابلته للعسر : وفي هذا اللفظ فائدتان : الأولى أنه يدل لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مجيء المصدر على زنة اسم مفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعافية ، والثانية أنه يدل على جواز جمع المصدر : ألا ترى أنه جمع ميسوراً على مياسير كما يجمع مجنون على مجانين

الاعراب : « استغدير » فعل أمر ، فاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الله » منصوب على التعظيم « خيراً » منصوب على نزع الخافض « وارضين » الواو عاطفة ، ارض : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له « به » جار ومجرور متعلق بارض « فبينما » الفاء للتعليل ، بين : ظرف مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه محذوف « العسر » مبتدأ ، خبره محذوف « إذ » كناية دالة على المفاجأة ، وقد اختلف فيها ، فقيل : هي حرف ، وقيل : ظرف مكان ، وقيل : هي ظرف زمان ، وعلى القول بأنها ظرف قيل : هي بدل من بين ، وقيل : متعلق

ومثال المبني منها على الفتح « الآن » وهو اسمٌ لزمانٍ حضرَ جميعه أو بعضه ؛  
 فالأول نحو قوله تعالى : ( الآن جِئْتُ بِالْحَقِّ ) <sup>(١)</sup> وفي هذه الآية  
 حذفُ الصفة ، أى : بالحق الواضح ، ولولا أن المعنى على هذا لكفروا  
 لمفهوم هذه المقالة <sup>(٢)</sup> ، وإثباتى بنحو قوله تعالى : ( فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآن ) <sup>(٣)</sup>  
 وقد تُعَرَّبُ ؛ كقوله :

٦١ - اِسْمَلِمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُمَا      وَآخِرَىٰ بِذَاتِ الْجَنَّةِ آيَاتُهَا سَطُرُ  
 كَانَهُمَا . اَلَا لَمْ يَتَغَيَّرَا      وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

بما بعده ؛ لانه غير مضاف إليه ، دارت ، دار : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث  
 « مياسير » فاعل دارت

المأهول فيه : قوله « إذ » ؛ فيها كلمة دالة على المفاجأة ، ألا ترى أن معنى  
 البيت فبين الأوقات التي العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير ، وقد بينا في  
 إعراب البيت خلافاً للعلماء في هذه الكلمة فاحفظه يرشدك الله

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧١

(٢) منطوق هذه العبارة أن موسى عليه السلام قد جاءهم في وقت التكلم بالحق  
 الذي يجب الإيمان به ، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك  
 ليس بحق ، وهذا كفر لاشبهة فيه ؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول لا يأتي في  
 وقت نامن الأوقات إلا بالحق الذي يجب الإيمان به ، فإن قدرنا الوصف الذي قدره  
 المؤلف كان المفهوم من العبارة أنه قبل وقت التكلم كان آتياً بالحق أيضاً ، لكن  
 هذا الحق الذي كان يأتي به لم يكن واضحاً ظاهر المعنى لعقولهم ، وهذا لا كفر  
 فيه ؛ لأن نقصه ليس راجعاً إلى ما جاء به الرسول ، وإنما نقصه راجع إلى عقولهم  
 (٢) من سورة الجن ، من الآية ٩

٦١ - هذان البيتان لأبي صخر الهذلي ، من قصيدته التي يقول فيها :

أدله « كأنهم من الآن » غذف نون « من » ؛ لالتقاءها ساكنة

وإني لتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَقَصَ الْعُصْفُورُ بِلَمَّةِ الْقَطْرِ  
وهذا البيت هو الشاهد ( رقم ١١٠ ) الذي يأتي في باب المفعول لأجله ،  
ومن هذه القصيدة أيضاً قوله :

أَمَّا وَالَّذِي أَبْسَى وَأَنْصَحَكَ وَالَّذِي أُمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ  
لَقَدْ تَرَكَنِي أَحْسَدُ أَوْ خَشَّ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ  
فَمَا هَجَرَ لِحْطَى قَدْ بَلَغَتْ بَنَى الْمَدَى وَزِدْتَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْهَجَرُ  
وَيَأْجِبُنَا زِدْنِي جَوَى كُلِّ لَهْلَةٍ وَيَا سَلَوَةَ الْأَيَّامِ مَوْعِدُكَ الْحَشَرُ

اللفظ : « ذات الحال » اسم مكان ومثله « ذات الجزع » ، وقوله « آياتها  
سطر » ، أى : علامتها دارسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر الذي ينمقه  
الكتاب ، وشعراء هذيل الذين منهم أبو صخر صاحب هذا الشاهد كثيراً ما يشبهون  
آثار الديار بالكتابة ، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي في مطلع قصيدة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفَمِ الدَّوَا قِيَزُ بُرْهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرِيُّ

المعرب : « لسلي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم و « بذات »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار الآتي ، وذات مضاف ، و « الحال »  
مضاف إليه « دار » مبتدأ مؤخر « عرقها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل  
رفع صفة لدار « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوفة على دار ، أو مبتدأ  
أول « بذات » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى ، وذات مضاف ،  
و « الجزع » مضاف إليه « آياتها » آيات : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « سطر »  
خبر المبتدأ الذي هو آيات ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ثانية  
لأخرى ، أو خبر عنها إن جعلتها مبتدأ « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ،

مع لام « الآن » ، ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب ، وأعرب  
« الآن » فخفضه بالكسرة

ومثال ما بنى منها على الكسر « أمس » وقد مضى شرجه ، وإنما  
ذكرته هناك لشبهه بمسألة حَذَّام في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه ،  
وإنما كان حقه أن يذكر هنا خاصة ؛ لأنه كلمة بعينها ، وليس فرداً داخلاً  
تحت قاعدة كلية

ومثال ما بنى منها على الضم « حَيْثُ » وهو ظرف مكان يضاف  
للجملتين ، وربما أضيف لمفرد ، كقوله :

— ٦٢ — \* أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا \*

والضمير اسمه « ملان » جار ومجرور ، وأصله من الآن ، وهذا الجار والمجرور  
متعلق بحذوف خبر كأن « لم » نافية جازمة « يتغيرا » فعل مضارع مجزوم بلم ،  
وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر ثان  
لـ « كان » وقد « الواو للحال » قد : حرف تحقيق « مر » فعل ماض « للدارين »  
جار ومجرور متعلق بـ « من بعدنا » جار ومجرور متعلق بـ « أيضاً » وبعده مضاف  
والضمير مضاف إليه « عصر » فاعل مر ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال  
السامع فيه : قوله « ملان » حيث أعرب « الآن » ، فجاء به متأثراً بالعامل  
الذي هو حرف الجر : إذ الأصل « من الآن » ، وقد بين المؤلف علة  
حذف نون من

هذا وبيت الشاهد يروى على غير الوجه الذي أنشده المؤلف فيروى هكذا

لَلْبَيْتِ بِذَاتِ الْبَيْتِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطُرٌ

٦٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم تطلع لها على نسبة إلى قائل معين ،

وقد أنشده ابن عقيل ( رقم ٣٢٢ ) وبعده قوله :

وقد يفتح ، وقد يكسر ، وبعضهم يعربه ، وقرئ ( سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ) <sup>(١)</sup> بالكسر ؛ فيحتمل الإعراب والبناء <sup>(٢)</sup>

\* نَجْمًا يُضَى كَالشَّهَابِ لَا مِعَا \*

اللامه : « سبيل » نجم تنضج الفواكه عند طارعه « الشهاب » الشعلة من النار  
 الإعراب : « أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر  
 فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب ،  
 وعامله قوله ترى ، وهو مضاف ، و « سبيل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة  
 الظاهرة « طالعا » حال من سبيل المجرور بالإضافة ، وجمي « الحال من المضاف  
 إليه في غير المواضع الثلاثة قليل ولكنه يقع في الشعر « نجما » منصوب على  
 المدح بفعل محذوف تقديره أمدح « يضي » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ،  
 والجملة في محل نصب ضفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
 من الضمير المستتر في قوله يضي ، أو هو متعلق يضي « لا معا » حال من فاعل  
 يضي ، وهو حال مؤكد لانفهام معناه مما قبله

الشاهد فيه : قوله « حيث سبيل » ، فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وذلك  
 شاذ عند جمهرة النحاة وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية ،  
 وقد أجاز اللكسائي إضافة حيث إلى المفرد ، واستدل بهذا الشاهد ، ويقول الآخر :

وَقَطَعْنَا لَهُمُ حَيْثُ السُّكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بَيِضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعَمَامِ  
 ونحوهما ، ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذي رواه المؤلف  
 تبعا للكسائي ، فرواه « حيث سبيل طالع » على أن قوله « سبيل » مبتدأ  
 وقوله « طالع » خبره ، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره ، لكن نصب  
 المصراع الثاني يبعد هذه الرواية ، فافهم والله يرشدك

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٢ - ومن سورة القلم ، من الآية ٤٤

(٢) فإذا أعربت كانت حيث مجرورة بمن وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة ،  
 وإذا بنيت كانت حيث مبنية على الكسر كأمس في محل جر

\* \* \*

ثم قلت : باب - الاسمُ نَكْرَةً وهو ما يَقْبَلُ رُبَّ

وأقول : ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين : نكرة وهو الأصل ، ولهذا قدمته ، ومعرفة : وهو التمرع ، ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن يقبل دخول « رُبَّ » عليها ، نحو رجل و غلام ، تقول : « رُبَّ رَجُلٍ » و « رُبَّ غُلَامٍ » وبهذا استدل على أن « مَنْ » و « مَا » قد يَقَعَانِ نكرتين ، كقوله :

٦٣ - رُبَّ مَنْ أَفْضَحَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

٦٣ - هذا البيت من كلام سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري ، من قصيدة له رواها صاحب المفضليات وهو من شواهد الاشموني ( رقم ٩٣ ) ومطلع القصيدة قوله :

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعَ  
حُرَّةً تَجْلُو شَتِيَّتًا وَاحِيًا كَشَعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْقَيْمِ سَطَعَ

للفظة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » أراد به الودة والمحبة ، وبسطها أراد به أنها أقامت مودتها على خير حال ؛ لأن الذي يمد لك الحبل يجرى على هواك ويوافق رغبتك « ما اتسع » ما هي المصدرية الظرفية ، أراد مدة استقامة أمر ودادها « حرة » يريد هي حرة « شتيئاً » أراد به ثغرا مفلج الأسنان في حسن « أفضحت » هو كناية عن نهاية الكمد الذي يحدثه في قلبه ، أو هو استعارة : شبه تحسير القلب وإكاده بإنضاج اللحم الذي يؤكل

الاعراب : « رب » حرف جز شبيه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان مبتدأ مبني على السكون ، وله محلات أحدهما جر برب والثاني رفع بالابتداء

وقوله :

٦٤ — لَا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تُبْكَشِفُ غَمًّا وَهَاجًا بَغِيرِ اجْتِبَالٍ  
رُبَّمَا تَكْرَهُهُ الشُّهُومُ مِنَ الْأَمْرِ — لَهُ فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ

« أنضجت » فعل وفاعل « غيظا » تمييز محمول عن المفعول ، أو مفعول لأجله  
« قلبه » مفعول به لأنضج ، والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل رفع صفة لمن  
« قد » حرف تحقيق « تمنى » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بقوله تمنى  
« موتا » مفعول به لتنى « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يطع » فعل مضارع مبنى  
للجهول ، مجزوم بـ « لم » ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو ، وجملة « لم يطع »  
في محل رفع خبر المبتدأ ، وعليه تكون جملة « قد تمنى » في محل رفع أو جر صفة  
لمن ، ولا مانع من جعل جملة « قد تمنى » في محل رفع خبر من ، وجملة « لم يطع »  
في محل رفع خبر ثان

الشاهر فيه : قوله « رب من » حيث استعمل من فيه نكرة ووصفها بجملة  
« أنضجت » وجملة « قد تمنى » ، والدليل على كونها نكرة دخول « رب » عليها  
لأن رب لا تجر إلا النكرات ، ومن العلماء من يروى صدر البيت :

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعْ

وعليه لا شاهد في البيت ، و « ما » حرف يكف رب عن جر ما بعدها  
ويجيز دخولها على الجمل

٦٤ — ينسب هذا للشاهد إلى أمية بن أبى الصلت ، وينسب لآبى قيس  
اليهودى ، وينسب لابن صرمة الأنصارى ، وينسب إلى حنيفة بن عير اليشكرى ،  
وينسب لنهار بن أخت مسيلة الكذاب ، وهو من شواهد الأشعرى ( رقم ٩٥ )

الوعراب : « لا » ناهية « تضيقن » مضارع مبنى على الفتح في محل جزم بلا ،  
وفاعله ضمير مستتر وجوبا « بالأمور » جار ومجرور متعلق بتضيق « فقد » الفاء  
حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تكشف » فعل مضارع مبنى للجهول



فدخلت «رب» عليها ، ولا تدخل إلا على النكرات . فعلم أن المعنى رب شخص أنصبت قلبه غيظاً ، ورب شيء من الأمور تكرهه النفوس

\* \* \*

فإن قلت : فإنك تقول : «رُبُّه رجلاً» وقال الشاعر :  
 ٦٥ — رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

«غماؤها» غماء : نائب فاعل ، والضمير مضاف إليه «بغير» جار ومجرور متعلق بتكشف ، وغير مضاف ، و«احتيال» مضاف إليه «ربما» رب : حرف جر شبه بالزائد ، وما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ ، مبنى على السكون في محل جر رب ، وفي محل رفع بالابتداء «تكره النفوس» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع أو جر صفة لما «من الأمر» جار ومجرور متعلق بتكره «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فرجة» مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي هو ما ، وقال كثيرون : هذه الجملة في محل جر صفة للأمر ؛ لأنه محلى بالجنسية فهو في قوة النكرة «كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و«العقال» مضاف إليه

الساهري : قوله «ربما» حيث استعمل «ما» نكرة موصوفة ، بدليل دخول رب عليها ، لأن رب لا يكون مجرورها إلا نكرة ، ولا يجوز لك أن تزعم أن «ما» في هذا الشاهد حرف يكف رب عن جر ما بعدها ؛ لأنها اسم البتة بدليل عود الضمير عليها في قوله «له» كما أنه يعود عليها ضمير آخر محذوف منصوب بتكره ٦٥ — لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ٢٢٠)

اللفظة : فتيّة ، جمع فتي ، دائباً ، ملحقاً

الاعراب : «ربه» رب : حرف جر شبه بالزائد ، والضمير في محل جر رب وفي محل رفع بالابتداء «فتية» تمييز للضمير ، منصوب بالفتحة الظاهرة

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليه رب ، فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على التكرات

قلت : لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة ، بل هو نكرة ، وذلك لأن الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده : من قولك « رَجُلًا » وقول الشاعر « فتيّة » ؛ وهما نكرتان ، وقد اختلف النحويون في الضمير

« دعوت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إلى » حرف جر ، ما ، اسم موصول مبني على السكون في محل جر يالي ، والجار والمجرور متعلق بدعا « يورث » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى « ما » وهـ و فاعل « المجد » مفعول به ليورث « فأجابوا » الفاء عاطفة ، أجابوا : فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت

الشاهد فيه قوله « به فتيّة » حيث دخلت رب على الضمير ، فدل ذلك على أن قولنا « إن رب لا تجر إلا التكرات » غير صحيح : لأن الضمير معرفة ، بل هو أعرف المعارف ، وقد دخلت عليه رب ، وقد أجاب المؤلف عن هذا بأن الضمير هنا ليس معرفة فضلا على أن يكون أعرف المعارف ، وإنما هو نكرة ، والدليل على ذلك أنه عائد إلى نكرة وهي قوله فتيّة ، والضمير إذا عاود إلى نكرة فهو نكرة ، وهذا الذي اختاره المؤلف من أن الضمير في هذا الموضع نكرة لعوده على نكرة ليس هو مارجحه ابن مالك ولا هو مذهب البصريين الذي اعتاد العلماء أن ينصروه ، والراجح عندهم تسليم أن هذا الضمير معرفة ، واتعاء أن دخول رب على الضمير شاذ لا يقاس عليه ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك بقوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَيَنْزَرُ ، كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

والقول بأن الضمير الذي يعود إلى نكرة يكون نكرة والضمير الذي يعود إلى معرفة يكون معرفة هو قول جمهور الكوفيين

الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة : أحدها أنه نكرة مطلقاً ، الثاني : أنه معرفة مطلقاً ، والثالث : أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير ، أو جائزته ، فإن كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة ، وإن كانت جائزته كما في قولك « جاءني رجل فأكرمته » فالضمير معرفة ، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لأنها تميز ؛ والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وإنما كانت في قولك « جاءني رجل فأكرمته » جائزة التنكير لأنها فاعل ، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة ، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة ، نقول : « جاءني رجل » و « جاءني زيد »

\* \* \*

ثم قلت : ومعرفة ، وهي ستة : أحدها المضمَرُ ، وهو ما دلَّ على متكلم أو مخاطب أو غائب  
وأقول : أنواع العارف ستة :

أحدها : المضمَر ، ويسمى « الضمير » أيضاً ، ويسمى الكوفيون الكنيانة والكناية ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دلَّ على متكلم نحو أنا ونحن ، أو مخاطب نحو أنت وأنتما ، أو غائب نحو هو وهما

وإنما سمي مضمراً من قولهم « أضمرتُ الشيء » إذا سترته وأخفيته ، ومنه قولهم « أضمرتُ الشيء في نفسي » ، أو من الضمور ؛ وهو الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها ميموسة

وهي التاء والكاف والهاء . والمَمْسُ : هو الصَّوْتُ الخفي

\* \* \*

فإِن قلت : يرد على الحدِّ الذي ذكرته للمضمر الكاف من « ذَلِك » فإنها دالة على المخاطب ، وليست ضميراً باتفاق البصريين ، وإنما هي حرف لا محل له من الإعراب

قلت : لا نسلم أنها دالة على المخاطب ، وإنما هي دالة على الخطاب ، فهي حرف دال على معنى ، ولا دلالة له على الذات البتة ، وكذلك أيضاً الياء في « إياي » والكاف في « إياك » والهاء في « إياه » ليست مضمرات ، وإنما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة ، والدال على التكلم والمخاطب والغائب إنما هو « إيا » ، ولكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيان من عَنَوْا به احتاج إلى قرينة تتصل به تبيين المعنى المراد منه .

\* \* \*

ثم أتبع قولِي « غائب » بأن قلت :

مَعْلُومٌ نَحْوُ ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ) أَوْ مُتَقَدِّمٌ مُّطْلَقًا نَحْوُ ( وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ ) أَوْ لَفْظًا لَا رُتْبَةَ نَحْوُ ( وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ) أَوْ نِيَّةً نَحْوُ ( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى ) أَوْ مُؤَخَّرٌ مُّطْلَقًا فِي نَحْوِ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) ( وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ) وَ « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » وَ « رَبُّهُ رَجُلًا » وَ « قَاتِمَا وَقَعَدَ أَحْوَاكَ » وَ « صَرَبْتُهُ زَيْدًا » وَنَحْوُ قَوْلِهِ \* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ \* وَالْأَصَحُّ أَنَّ هَذَا ضَرْوَةٌ

وأقول : لا بد للضمير من مُفسِّر بين ما يراد به ، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور مَنْ هُوَ له ، وإن كان لغائب فمفسره نوعان : لفظٌ ، وغيره ، فالثاني نحو ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ) <sup>(١)</sup> أى : القرآن ، وفي ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غَيَّبَ عن التفسير ، والأول نوعان : غالبٌ ، وغيره . فالغالب أن يكون متقدماً ، وتقدمه على ثلاثة أنواع : تقدُّم في اللفظ والتقدير وإليه الإشارة بقولى « مُطْلَقاً » وذلك نحو ( وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ) <sup>(٢)</sup> والمعنى قدرنا له منازل ، فحذف الخافض ، أو التثنية ذا منازل ، فحذف المضاف ، وانتصاب « ذا » إما على الحال . أو على أنه مفعول ثانٍ لتضمين ( قدرناه ) معنى صيرناه ، وتقدُّم في اللفظ دون التقدير ، نحو ( وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ) <sup>(٣)</sup> وتقدُّم في التقدير دون اللفظ ، نحو ( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ) لأن « إبراهيم » مفعول فهو في نية التأخير ، و « موسى » فاعل فهو في نية التقديم ، وقيل : إن فاعل « أوجس » ضمير مستتر ، وإن « موسى » بدل منه ؛ فلا دليل في الآية

والنوع الثاني : أن يكون مُؤَخَّرًا في اللفظ والرتبة ، وهو محصور

في سبعة أبواب

أحدها : باب ضمير الشأن ، نحو « هُوَ - أَوْ هِيَ - زَيْدٌ قَائِمٌ » أى : الشأن والحديث أو القصة ؛ فإنه مُفسَّر بالجملة بعده ، فإنها نفس الحديث

(١) من سورة القدر ، من الآية ١ (٢) من سورة يس ، من الآية ٣٩

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ (٤) من سورة طه ، من الآية ٦٧

والقصة ، ومنه ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) <sup>(١)</sup> ( فَإِنَّمَا لَا تَعْنَى الْأَبْصَارُ ) <sup>(٢)</sup>   
 وإنشائي : أن يكون مُخْبِرًا عنه بِمَفْسَرِهِ : نحو ( مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا   
 الدُّنْيَا ) <sup>(٣)</sup> أى : ما الحياة إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا   
 والثالث : الضمير فى باب « نِعَم » نحو « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و ( بِئْسَ   
 لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ) <sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ مَفْسَرٌ بِالْتَّمِيزِ   
 والرابع : مجرور « رُبَّ » نحو « رُبُّهُ رَجُلًا » فَإِنَّهُ مفسر بالتَّمِيزِ قَطْعًا .   
 والخامس : الضمير فى باب التنازع إذا أَعْمَلَتِ الثَّانِي واحتاج الأول   
 إلى مرفوع ، نحو « قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » فَإِنَّ الْأَلْفَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَخَوَيْنِ   
 والسادس : الضمير للمبدل منه ما بعده ، كقَوْلِكَ فى ابتداء الكلام :   
 « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » وقول بعضهم : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ »   
 والسابع : الضمير المتصل بالفاعل المُقَدَّم على المفعول المؤخر . وهو   
 ضرورة على الأصح ، كقوله :

٦٦ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَبْدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ السِّكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

( ١ ) من سورة الإخلاص ، الآية ١ ( ٢ ) من سورة الحج ، من الآية ٦٤   
 ( ٣ ) من سورة الجاثية ، من الآية ٢٤ ( ٤ ) من سورة الكهف ، من الآية ٥٠   
 ٦٦ — اختلفوا فى نسبة هذا البيت ، فقال قوم : هو لأبي الأسود الدؤلى   
 يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقال آخرون : هو للناطقة — أى الجمعدى — وقال   
 قوم : لعبد الله بن هبارق ، ولعله قد روى لكل واحد من هؤلاء جميعاً : فَإِنَّهُ   
 قد روى بروايات مختلفة بما يدل على أنه قد وقع فى شعر أكثر من واحد ، وقد   
 أنشد هذا البيت المؤلف فى أوضحه ( ١ ص ١٤٠ ) وابن عقيل ( رقم ١٥٣ )   
 والأشخونى فى باب الفاعل ( رقم ٣٨٠ )

فأعيد الضمير من « رَبِّهِ » إلى « عَدِيَّ » وهو متأخر لفظاً ورتبة

\*\*\*

ثم قلت : الثاني العَلَمُ ، وهو شخصيٌّ إِنَّ عَيْنَ مُسَيِّدٍ مُطْلَقاً كَرِيدٌ ،  
وَجِنْيِيٌّ إِنَّ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِي الْمَاهِيَةِ تَارَةً وَعَلَى الْحَاضِرِ أُخْرَى كَأَسَاءَةٍ  
وَمِنَ الْعَلَمِ : السُّكْنِيَّةُ ، وَاللَّقَبُ ، وَيُؤَخَّرُ عَنِ الْإِسْمِ تَائِيعاً لَهُ مُطْلَقاً ،  
أَوْ تَحْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنَّ أُفْرِدَا

وأقول : الثاني من أنواع المعارف : العَلَمُ ، وهو نوعان : علم شخص ،

وعلم جنس

الإعراب : د جزي ، فعل ماض مبني على الفتح المقدّر لاجل له من  
الإعراب د ربه ، رب : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير الذي للغائب  
العائد على عدى مضاف إليه « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول  
به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » صفة لعدى ، وصفة المنصوب منصوبة ، وهو  
مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق عامله جزى ، وهو مضاف  
و « السكّاب » مضاف إليه « العاوييات » صفة للسكّاب « وقد » الواو واو الحال ،  
قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ،  
وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى رب ، والجملة من الفعل  
والفاعل في محل نصب حال

المُتَأَخَّرُ فِيهِ : قوله د ربه عدى بن حاتم ، حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم  
على المفعول المتأخر . فكان هذا الضمير عائداً على متأخر في اللفظ وفي الرتبة  
جميعاً : أما تأخره في اللفظ فظاهر ، وأما تأخره في الرتبة فلأن رتبة المفعول الذي  
عاد الضمير إليه أن يتأخر عن الفاعل الذي اتصل الضمير به

فَعَلِمُ الشَّخِصَ عبارة عن اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً ، أى : بغير قيد ؛  
فقولنا « اسم » جنس يشمل المعارف والنكرات ، وقولنا « يعين  
مسماه » فَصْلٌ يُخْرِجُ للنكرات ؛ لأنها لا تعين مسماها ؛ بخلاف المعارف  
فإنها كلها تعين مسماها ، أعنى أنها تُبَيِّنُ حقيقته وتجعله كأنه مُشَاهِدٌ حاضِرٌ  
لِلْعَيَانِ ، وقولنا « بغير قيد » مخرج لما عدا العلم من المعارف ؛ فإنها إنما  
تعين مسماها بقيد : كقولك « الرَّجُلُ » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الألف  
واللام ؛ وكقولك « غلامى » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الإضافة ، بخلاف  
العلم ؛ فإنه يعين مسماه بغير قيد ، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص  
المسمى زيدا بحضور ولا غيبة ، بخلاف التعبير عنه بأنث وهو ؛ وعبرت  
في المقدمة عن الاسم بقولى : « إن عين مسماه » وعن نفي القيد بقولى :  
« مطلقاً » قصداً للاختصار

وعلمُ الجنس عبارة عما دل ، إلى آخره ، وبيان ذلك أن قولك :  
« اسْمَاءُ أَشْجَعُ مِنْ ثَعَالَةٍ » فى قوة قولك « الْأَسَدُ أَشْجَعُ مِنَ الثَّعْلَبِ »  
والألف واللام فى هذا المثال لتعريف الجنس ، وأن قولك « هَذَا اسْمَاءُ  
مُثِيلًا » فى قوة قولك « هَذَا الْأَسَدُ مُثِيلًا » والألف واللام فى ذلك لتعريف  
الحضور ، واحتترزت بقولى « بذاته » من الأسد والثعلب فى المثال المذكور  
فإنهما لم يبدلا على ذى المساهية بذاتهما ، بل بدخول الألف واللام

\* \* \*

ثم بينت أن العلم ينقسم إلى اسم ، كما تقدم من التمثيل بزيد وأسماء ،  
وإلى آتٍ ، وهو : مَا أَشْعَرَ بِرَفْعَةٍ كَرِيمٍ الْعَابِدِينَ ، أَوْ بَضْعَةٍ كَقَفَّةٍ وَبَطَّةٍ ،



وإلى كُنْيَةٍ ، وهو : ما بُدِئَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ ، كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ عَمْرٍو ؛ وأنه إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ وَجَبَ تأخيرُ اللقبِ . ثم إن كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثاني ، وجاز إتياع الثاني للأول في إعرابه ، وذلك كـ « سَعِيدُ كُرْزٍ » وإن كانا مضافين كـ « عَبْدُ اللَّهِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ » أو مُتَخالفين كـ « زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ » وكـ « عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٍ » تعين الإتياع وامتنعت الإضافة

\*\*\*

ثم قامت : الثَّابِتُ الْإِشَارَةُ ، وَهُوَ « ذَا » وَ« ذَانِ » فِي التَّذْكِيرِ ، وَ« ذِي » وَ« نِي » وَ« تَانِ » فِي « التَّأْنِيثِ » ، وَ« أَوْلَاءِ » فِيهَا ، وَتَلَحُّظُهُنَّ فِي الْبُعْدِ كَأَنَّ خِطَابَ حَرْفِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ مِنَ الْأَلَامِ مُطْلَقًا ، أَوْ مَقْرُونَةٍ بِهَا ، إِلَّا فِي الْتَمِيزِ ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِّنْ مَّدَّةٍ ، وَهِيَ الْفَصْحَى ، وَفِي سَبَقَتِهِ هَا التَّنْبِيْهِ

وأقول : الثالث من أنواع المعارف : الإِشَارَةُ ، وهو مادلٌ على مَسْمًى وإِشَارَةٍ إِلَى ذَلِكَ الْمَسْمًى ، تقولُ مُشِيرًا إِلَى زَيْدٍ مَثَلًا : « هَذَا » فتدلُّ لفظًا « ذَا » عَلَى ذَاتِ زَيْدٍ ، وَعَلَى الْإِشَارَةِ لِتِلْكَ الذَّاتِ ، وَقَوْلِي « وَهُوَ » بِالتَّذْكِيرِ بَعْدَ قَوْلِي « الْإِشَارَةُ » إِنَّمَا ضَمَّ عَلَى وَجْهِينِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ « مَا » مِنْ قَوْلِي « مَادَّلٌ عَلَى مَسْمًى » لَفْظُهُ التَّذْكِيرُ ، فَلَمَّا كَانَ الضَّمِيرُ هُوَ نَفْسُ « مَا » سَرَى إِلَيْهِ التَّذْكِيرُ مِنْهُ . الثَّانِي : أَنَّ تَقْدِيرَ قَوْلِي « الْإِشَارَةُ » عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَالتَّقْدِيرُ اسْمُ الْإِشَارَةِ فَالضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِي « وَهُوَ » رَاجِعٌ إِلَى الْاسْمِ الْمَحْذُوفِ

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي وخمسة باعتبار الواقع ، وبيان الأول أنها إما لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل منها إما للمذكر ، أو مؤنث ، وبيان الثاني أنهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات  
فلمفرد المذكر « هذا »

وللمفردة المؤنثة « هذه » و « هاتى » و « هاتا »  
ولثنية المذكرين « هذان » رفعا ، و « هذين » جرأ ونصبا  
ولثنية المؤنثين « هاتان » رفعا ، و « هاتين » جرأ ونصبا  
ولجمع المذكر والمؤنث « هؤلاء » : بالمد في لغة الحجازيين ، وبها جاء القرآن ، وبالقصر في لغة بني تميم

وليست « ها » من جملة اسم الإشارة ، وإنما هي حرف جىء به لتنبيه المخاطب على التشار إليه ؛ بدليل سقوطه منها : جواز آفى قولك « ذا » و « ذاك » ، ووجوباً فى قولك « ذلك » <sup>(١)</sup> ولا الكاف اسم مضمرة

(١) ذكر المؤلف دليلاً على أن « ها » ليست جزءاً من اسم الإشارة فى قولك : هذا ، وهذه ، وهؤلاء ، وحاصل هذا الدليل أن « ها » لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزى من زيد لما جاز سقوطها بغير داع فى قولك : ذا ، وذاك ، وأولئك ، بل لما وجب سقوطها فى نحو قولك : ذلك . وإنما وجب سقوط الهاء فى ذلك وتلك لأن اللام والكاف زائدتان فلو جاز مع وجودهما زيادة الهاء فى أول الكلمة لكثرت الزيادات كثرة تثقل بها ، فلما كانت « ها » تسقط بغير سبب علمنا أنها ليست جزءاً من اسم الإشارة ؛ لأن جزء الكلمة لا يسقط منها إلا لسبب .

مثلها في «عُلامك» لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالإضافة ، وذلك ممتنع ؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف ؛ لأنها ملازمة للتعريف ، وإنما هي حرف لجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب ، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد ، وأنت في اللام قبله بالخيار ، تقول : « ذاك » أو « ذلك » ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل :

إحداها : إشارة للثنى ، نحو « ذاك » و « تانك »

والثانية : إشارة للجمع في لغة من مدّه ، تقول : « أولئك » بالمدّ من غير لام ؛ فإن قصّرت قلت : « أولاك » أو « أولالك »<sup>(١)</sup>

والثالثة : كل اسم إشارة تقدّم عليه حرف التنبيه ، نحو : « هذاك » و « هاتاك » و « هاتيك »

\* \* \*

ثم قلت : الرابع الموصول ، وهو : ما افتقر إلى التوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائِد أو خلفه

(١) جميع ما في القرآن من اسم إشارة للجمع معدود ، كما في قوله سبحانه وتعالى :  
( أولئك على هدى من ربهم ) من سورة البقرة من الآية ه ، وذلك لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز ، وهم يمدونه ، وعليه جاء قول جرير :

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

وبما ورد منه مقصوداً مع اللام قول الشاعر :

أولئك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعط الضليل إلا أوليكاً

وأقول : الرابع من أنواع المعارف : الموصولات ، وهي عبارة عما يحتاج إلى أمرين :

أحدها : الصلة ، وهي واحد من أربعة أمور : أحدها : الجملة ، وشرطها أن تكون خبرية ، أى : محتملة للصدق والتكذب ، تقول : « جاءنى الذى قام » و « الذى أبوه قائم » ولا يجوز « الذى هل قام » أو « الذى لا تضربه » والثانى : الظرف ، والثالث : الجار والمجرور ، وشرطها أن يكونا تأميين ، وقد اجتماعا فى قوله تعالى : ( وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ )<sup>(١)</sup> واحترزت بالتأمين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما العائدة ، فلا يقال « جاء الذى اليوم » ولا « جاء الذى بك » والرابع : الوصف الصريح ؛ أى : الخالص من غلبة الاسمية ، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة . نحو « الضارب » و « المضروب » كما سيأتى .

والأمر الثانى : الضمير العائد من الصلة إلى الموصول ، نحو « جاء الذى قام أبوه » وشرطه أن يكون مطابقاً للموصول فى الأفراد والتذكير وفروعها ؛ وقد يخلفه الظاهر ، كقوله :

٦٧ — سَعَادُتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

(١) من سورة الانبياء ، من الآية ١٩

٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدته الأستاذون

( رقم ٨٢ )

اللغة : « سعاد » اسم امرأة ، أضناك ، أورثك الضنى ، وهو المرض الذى كلما ظننت أنه برئ عاد لإعراضها ، أراد به هجرانها وصدودها

وحمل عليه الزمخشري قول الله تعالى : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ  
يَعْدِلُونَ ) (١) ، وذلك لأنه قدر الجملة الاسمية ، وهي ( الَّذِينَ ) وما بعده

**الإعراب :** « سعاد » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هي سعاد ، أو هذه  
سعاد « التي » نعت لسعاد ، مبني على السكون في محل رفع ، « أضناك » أضيئ :  
فعل ماض مبني على فتح مقدر لاجل له ، والكاف ضمير المخاطب ( وأراد به  
نفسه ، فهو يخاطب نفسه على سبيل التجريد ) مفعول به مبني على الفتح في محل  
نصب « حب » فاعل أضيئ ، وهو مضاف ، و « سعاد » مضاف إليه مجرور  
بافتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث ، وإعراضها ،  
الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه  
« عنك » جار ومجرور متعلق بإعراض « استمر » فعل ماض ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعراض ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ  
« وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف  
للاطلاق ، والجملة في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الخبر

**المجاهد في : قوله « التي أضناك حب سعاد »** حيث وضع الاسم الظاهر الذي هو  
قوله « سعاد » في آخر الشطر الأول ، موضع الضمير ، فربط به جملة الصلة ،  
والأصل أن يقول : سعاد التي أضناك حبها . ووضع الاسم الظاهر في موضع  
الضمير في جملة الصلة بنوع خاص بما أنكره كثير من العلماء ، وذكروا أنه  
لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ومنهم المؤلف نفسه ؛ فقد ذكر في المفتي أنه  
ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليه : فافهم ذلك وتدبره . ومثل البيت الذي  
استشهد به المؤلف قول الشاعر ، وهو مجنون ليلي :

فَيَارَبَّ لَيْلَى ، أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ  
(١) من سورة الأنعام ، الآية ١

معطوفةً على الجملة الفعلية ، وهى ( خَلَقَ ) وما بعده ، على معنى أنه سبحانه خالق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء ، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما أن التقدير سعاد الذى أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب ؛ لخلو الصلة من ضمير ، وهذا فى الآية الكريمة خيرٌ منه فى البيت ؛ لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير فى البيت بلفظ الاسم للوصوف بالموصول ، وهو سعاد . فصل التكرار ، وهو فى الآية بمعنى لا بلفظه ، وأجاز فى الجملة وجهاً آخر ، وبدأ به ، وهو أن تكون معطوفة على ( الحمد لله ) والمعنى أنه سبحانه حقيقٌ بالحمد على ما خلق ؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته

\* \* \*

ثم قلت : وهو «الَّذِي» و«الَّتِي» وتثنيتهما ، وجمعهما : و«الَّذِي» و«الَّذِينَ» و«الَّتِي» و«الَّتَيْنِ» ، وما بمعناها هو «مَنْ» لِلْعَالَمِ ، و«مَا» لِغَيْرِهِ ، و«ذُو» عِنْدَ طَبِئٍ : و«ذَا» بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الْإِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلَغَ ، و«أَيُّ» ، و«أَلْ» فى نحو الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ وأقول : لما فرغت من حدِّ الموصول شرعت فى مَرَدِّ المشهور من ألفاظه .

والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنها إما المفرد ، أو مُثنًى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إما المذكور ، أو لمؤنث ، فالمفرد للمذكر «الَّذِي» ، وتستعمل للعاقل وغيره ؛ فالأول نحو

وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ (١) وَأَنَّهُ نِيْ نَحْوِ (هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُؤْخَذُونَ) (٢)  
ولك في يائه وجهان : الإِثْبَاتُ ، والحذف : فعلى الإِثْبَاتِ تكون إما خفيفةً  
فتكون ساكنة ، وإما شديدةً فتكون إما مكسورةً ، أو جاريةً بوجود  
الإِعْرَابِ ؛ وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إمَّا مكسوراً كما كان  
قبل الحذف وإما ساكناً

والمفرد المؤنث « انى » ، وتستعمل للعاقلة وغيرها ؛ فالأول نحو (قد  
سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ انْتى تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) (٣) و « قد » هنا للتوقع ؛ لأنها  
كانت تتوقع سماعاً شكواها وإزالة الوحى في شأنها ، و « في » للسببية  
أو الظرفية ، على حذف مضاف : أى فى شأنه ؛ والثانى نحو (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ  
مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِى كَانُوا عَلَيْهَا) (٤) أى : سيقول اليهود  
ما صَرَفَ المسلمين عن التوجه إلى بيت المقدس ، ولك في ياء « انتى » من  
اللغات الخمس مالاك فى ياء « الذى »

ولمضى المذكر « اللذان » رفعاً ، و « اللذين » جرّاً ونصباً  
ولمضى المؤنث « اللتان » رفعاً ، و « اللتين » جرّاً ونصباً  
ولك فهين تشديدُ التون وحذفها ، والأصل التخفيف والثبوت  
ولجمع المذكر « الألى » بالقصر والمد ، (٥) و « الذين » بالياء مطلقاً ،

(١) من سورة الزمر ، من الآية ٢٣ (٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٠٢

(٣) من سورة المجادلة ، من الآية ١ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٤٢

(٥) من شواهد المد قول الشاعر :

أَبِىَ اللَّهِ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَانَهُمْ      سُيُوفُ أَجَادَةِ التَّيْنِ يَوْمًا صِقَالُهَا

أو بالواو رفعاً

ولجمع المؤنث « اللَّائِي » و « اللَّاتِي » بإثبات الياء وحذفها فيها ، وقد قرئ ( وَاللَّائِي يَتَسَنَّ ) <sup>(١)</sup> بالوجهين ، ولم يُقرأ في السبعة ( وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ) <sup>(٢)</sup> إلا بالياء ؛ لأنه أخف من « اللَّائِي » ؛ لكونه بغير همزة

\*\*\*

ومن الموصولات ، موصولات عامة في المفرد المذكور وفروعه ، وهي :  
« مَنْ » وأصل وضعها لمن يعقل ، نحو ( أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ

ومن شواهد القصر قول الآخر :

نَحْنُ الْإِلَٰهِيُّ فَاجْمَعْ جُجُو عَكَ نُمَّ وَجَّهَهُمُ إِلَيْنَا

يريد نحن الإلئ عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء ، وهذا في جمع المذكور العاقل ، وقد تستعمل هذه الكلمة في جمع المفرد المذكور غير العاقل ، ومن ذلك قول الشاعر :

هُمَّجْنِي لِلْوَصِيلِ أَيَّامُنَا الْإِلَٰهِي . مَرَرَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَيْقُ

وربما استعملت هذه الكلمة في جمع المؤنث العاقل ، ومنه قول مجنون ليلى :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْإِلَٰهِي كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانَنَا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الْإِلَٰهِي يَسْكُنُ غَوْرَ رِيَامِهِ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَا

وقد تستعمل في جمع المفرد المؤنث غير العاقل ، ومنه قول الشاعر :

وَتُبْلَى الْإِلَٰهِي يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْإِلَٰهِي تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِدَا الْقَبِيلِ

الشاهد في قوله ، على الإلئ تراهن إلخ ، فإنه عنى بذلك الأفراس التي يركبها الذين يستلتمون : أي يلبسون اللأمة ، وهي بفتح اللام وسكون الهمزة أداة الحرب

(١) من سورة الطلاق من الآية ٤ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١٥



مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى (١)

و « ما » لما لا يعقل : نحو ( ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وما عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ) (٢)

و « ذُو » في لغة طيئ ، يقولون : « جَاءَنِي ذُو قَام »

و « ذَا » بشرطين : أحدهما : أن يتقدم عليها « ما » الاستفهامية ،

نحو ( ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ) (٣) أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ أو « مَنْ »

الاستفهامية نحو « مَنْ ذَا لَقِيتَ » ؟ وقول الشاعر :

٦٨ — وقصيدة تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

(١) من سورة الرعد ، من الآية ١٩ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٩٦

(٣) من سورة النحل ، من الآية ٢٤ والآية ٣٠

٦٨ — هذا البيت من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل ،

صناجة العرب في الجاهلية ، وأسيرهم شعراً ، من قصيدة مطلعها :

رَحَلَتْ شُمَيْةٌ خُدُوءَ أَجْمَالِهَا غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

ورواية صدر الشاهد في ديوانه ( ص ٢٣ طبع فينا ١٩٢٧ ) هكذا :

وغريبة تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في قطار الندى

( رقم ٢٢ )

اللفظة : « قصيدة » هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة . وهي في

اصطلاح علماء العروض عبارته عن جملة من الآيات أقالها سبعة - وقيل عشرة -

سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتقان « غريبة » يريد أنها نادرة

منقطعة النظير

المعنى : إن كثيراً من القصائد النادرة المثال قد صنعتها صناعة عجيبه وأحكمت

صنعتهم ، ليقول من تفرع آياته سمعه : من قائل هذا الشعر البديع !

المراد : « وقصيدة » الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ ، مرفوع بضمه

أى : مَنِ الَّذِي قَالَهَا ، وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله :

— ٦٩ — \* نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ \*

مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « تَأْتِي » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً « الملوك » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لقسيصة باعتبار محلّه لأنه مبتدأ ، أو في محل جر صفة له باعتبار لفظه « غريبة » صفة أيضاً لقسيصة فهي مرفوعة أو مجرورة ، قد ، حرف تحقيق ، قلّتها ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ليقال » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « قالها » قال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، يعود إلى ذا ، والضمير المتصل البارز مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لاجل لها صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل يقال

الساهر فم : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي بعد « من » الاستفهامية ، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هي جملة « قالها » وعائد هو الضمير المستتر في قال ، على ما بيناه في الإعراب

٦٩ — هذا عجز بيت صدره قوله :

\* عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ \*

وهذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري . يقولها بعد أن خرج من بين عبيد الله ابن زياد وإلى سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد الذي عجز البيت في كتابه أوضح المسالك في باب الموصول ، وأنشد صدره فيه في

فزعوا أن التقدير : والذي تحمليه طليق ؛ ف « ذا » . موصول مبتدأ  
و « تحمليين » صلة ، والعائد محذوف ، و « طليق » خبر

الشرط الثاني : أن لا تكون « ذا » مُلغاةً ، وإلغائها بأن تركب  
مع « ما » فيصير اسماً واحداً ، فتقول « ماذا صَنَعْتَ » وينزل « ماذا »  
بنزلة قولك أي شيء ، فتكون مفعولاً مقديماً ، فإن قدرت « ما » مبتدأ

---

باب أسماء الأفعال والأصوات ، وأنشد البيت كله في كتابه قطر الندى (رقم ٣٣)

اللفظ : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس . عباد ، هو عباد بن زياد  
« نجوت ، يروى في مكانه ، أمنت ، أي صرت في مكان تأمين فيه

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا محل له من الإعراب  
« ما » نافية « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار  
ومجرور متعلق بقوله إمارة أو محذوف حال منه أو بما تعلق به الجار والمجرور  
السابق « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال  
هذا : اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ « تحماين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت  
النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب  
بتحماين محذوف ، والتقدير تحماينه « طليق » خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول  
وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وستعرف ما في هذا الإعراب

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحمليين طليق » فإن الكوفيين زعموا أن « هذا »  
اسم موصول ، والجملة بعده صلة ، والعائد إليه منها محذوف ، على نحو ما قرناه في  
إعراب البيت ، ولم يرتض البصريون ذلك ، وذهبوا إلى أن « هذا » اسم إشارة  
مبتدأ ، وجملة « تحمليين » في محل نصب حال من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى  
المبتدأ ، وتقدير الكلام : وهذا طليق حال كونه محمولا ، ومن هنا يظهر أن  
الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين ، ولاخلوه من حرف التنبيه

و « ذا » خبراً فهي موصولة ؛ لأنها لم تلغ .

ومنها « أي » كقوله تعالى : ( ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ ) (١) أي : الذي هو أشد ، وقد تقدم الكلام فيها (٢)

ومنها « أل » الداخلة على اسم الفاعل ، كـ « المضارب » أو اسم المفعول كـ « لمضروب » هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين وزعم المازني أنها موصولة حرفي ، ويرثه أنها لا تُؤوَّلُ بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها ، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف ، ويرده أن هذا الوصف يتمتع بتقديم معموله ، ويجوز عطف الفعل عليه ، كقوله تعالى : ( فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ ) (٣) فعطف « أثرن » على « مغيرات » ؛ لأن التقدير فاللاتي أغرن فأثرن ، والمغيرات : مُغِيرَاتٌ من الغارة ، و ( صُبْحًا ) ظرف زمان ، كانوا يغيرون على أعدائهم في الصباح ؛ لأنهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ، ويقال : إنها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحي [ إليه ] ، والنَّعْجُ : الغنم ، أو الصوت ، من قوله عليه الصلاة والسلام « مَا لَمْ يَكُنْ نَعْجٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ » (٤) أي : فبهجن بالمغار عليهم صياحاً وجلبة

\* \* \*

عَمَّ قُلْتُ : الْخَامِسُ الْمُحَلَّى بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ كَجَاءِ الْقَاضِي ، وَنَحْوُ ( فِيهَا

(١) من سورة مريم ، من الآية ٦٩

(٢) انظر ( ص ١٢٦ وما بعدها من هذا الكتاب )

(٣) من سورة العاديات ، من الآيتين ٣ و ٤

(٤) اللقطة - بفتح اللامين بينهما قاف ساكنة - هي شدة الصوت

مُضْبَحُ الْمَصْبَاحِ) الآية ، أَوِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ (وُخْلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) وَنَحْوُ (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) وَنَحْوُ (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا) وَيَجِبُ ثَبُوتُهَا فِي فَاعِلٍ نَعَمْ وَرَبَّنَّ الْمُظْهِرَيْنِ ، نَحْوُ (نَعَمْ الْعَبْدُ) وَ (رَبَّنَّ مَثَلُ الْقَوْمِ) « فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ » فَأَمَّا الْمُضَرُّ فَمُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ ، نَحْوُ « نَعَمْ أَمْرًا هَرِئًا » وَمِنْهُ (فَنِعْمًا هِيَ) <sup>(١)</sup> وَفِي نَقْتِي الْإِشَارَةِ مُطْلَقًا وَأَيًّا فِي الدَّاءِ ، نَحْوُ (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ) وَنَحْوُ (مَالِ هَذَا الْكِتَابِ) وَقَدْ يُقَالُ يَا أَيُّهَا هَذَا

(١) نَعَمْ : لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا «نَعَمْ» ، الَّتِي يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَدْحِ وَالثَّانِيَةِ «مَ» ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي «مَ» هَذِهِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرَكِيبِ ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ «مَ» هَذِهِ نَكْرَةٌ تَامَةٌ فَهِيَ تُمَيِّزُ الْفَاعِلَ الْمُسْتَتِرَ ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ : فَنَعَمْ الشَّيْءُ شَيْئًا هِيَ ؛ فَالثَّانِي هُوَ الْفَاعِلُ ، وَعَبَّرْنَا بِهِ عَنِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي نَعَمْ وَشَيْئًا هُوَ التَّمْيِيزُ ، وَهُوَ الَّذِي وَضَعَتْ «مَ» مَوْضِعَهُ ، وَهِيَ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَهُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الَّذِي يَرِيدُهُ الْمُؤَلِّفُ بِالْإِثْبَاتِ هَذَا الْمَثَالِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّ «مَ» مَعْرِقَةٌ تَامَةٌ ، وَهِيَ فَاعِلٌ نَعَمْ ، وَجِلَّةٌ «نَعَمْ» مِنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ : «و» هِيَ «مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ» ، وَهُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ ،

وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ : أَنَّ «مَ» لَا مَعْنَى لَهَا ؛ لِأَنَّهَا رَكِبَتْ مَعَ «نَعَمْ» فَصَارَتْ كَلِمَةً وَاحِدَةً ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ «نَعَمْ» فِعْلًا مَاضِيًّا دَالًّا عَلَى إِثْبَاتِ الْمَدْحِ ، وَ«و» هِيَ فَاعِلٌ بِنَعَمْ ، فَالْجِلَّةُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ جِلَّةٌ فِعْلِيَّةٌ ، وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ السَّابِقَيْنِ هِيَ جِلَّةٌ اسْمِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ الْآخِرُ هُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ وَمَنْ وَاقَفَهُ

ويجبُ في السَّعةِ حَذْفُهَا مِنَ الْمُنَادَى ؛ إِلَّا مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْجَلِيَّةِ الْمُسَمَّيْ بِهَا ، وَمِنْ الْمُضَافِ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ صِفَةً مُعَرَّبَةً بِالْحَرْفِ ، أَوْ مُضَافَةً إِلَى مَا فِيهِ أَلٌ

وأقول : الخامس من المعارف : الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْعَهْدِيَّةِ أَوْ الْجَنَسِيَّةِ وَأَشْرَتْ إِلَى أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا قَسَمَانِ ؛ لِأَنَّ الْعَهْدِيَّةَ إِمَّا أَنْ يَشَارَ بِهَا إِلَى مَعْنَى ذَهْنِيَّةٍ ، أَوْ ذَكْرِيٍّ ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ « جَاءَ الْقَاضِي » إِذَا كَانَ يَبْنُوكَ وَبَيْنَ مُحَاطَبَتِكَ عَهْدٍ فِي قَاضٍ خَاصٍ ، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( فِيهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ <sup>(١)</sup> ) الْآيَةُ ، فَإِنَّ أَلَّ فِي الْمِصْبَاحِ وَفِي الزَّجَاجَةِ لِلْعَهْدِ فِي مِصْبَاحٍ وَزَجَاجَةٍ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُمَا ، وَأَلَّ الْجَنَسِيَّةُ قَسَمَانِ ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْتِغْرَافِيَّةً ، أَوْ مُشَارًا بِهَا إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ) <sup>(٢)</sup> أَيْ : كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ ، وَنَحْوُ ( ذَلِكَ الْكِتَابُ ) <sup>(٣)</sup> أَيْ : أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ هُوَ كُلُّ الْكِتَابِ ، إِلَّا أَنْ الْاسْتِغْرَاقَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ وَفِي اثْنَانِيَّةِ لِحْصَانِ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ : « زَيْدٌ أَرْجُلٌ » أَيْ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ صِفَاتُ الرِّجَالِ الْحَمُودَةِ ، وَالثَّانِي نَحْوُ ( وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ) <sup>(٤)</sup> أَيْ : مِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ ، لَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ اسْمُهُ مَاءٌ .

وقولي « الْعَهْدِيَّةُ أَوْ الْجَنَسِيَّةُ » خَرَجَ بِهِ الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الزَّائِدَتَيْنِ ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لِعَهْدٍ وَلَا جِنْسٍ ، وَذَلِكَ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ( لِيَنْ رَجَعْنَا إِلَى

(١) من سورة النور ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٨

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢ (٤) من سورة الأنبياء ، من الآية ٣٠

الْمَدِينَةِ لَيَخْرُجَنَّ الْأَعْزَمُ مِنْهَا الْأَذَلُّ (١) بفتح ياء ( ليخرجن ) وضم رائه وذلك لأن الأذل على هذه القراءة حال ، والحال واجبة التكسير ؛ فلهذا قلنا إن آل زائدة لا معرفة ، والتقدير ليخرجن الأعز منها ذليلا ، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الأذل ؛ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فاتصّب على المصدر على سبيل النياحة ، وحيث فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم ذكرت أن « آل » المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين ، ويجب حذفها في مسألتين

أما مسألتا الثبوت فأحدهما : أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا والفاعل « نعم » أو « بئس » كقوله تعالى : ( نِعَمَ الْعَبْدُ ) (٢) ( فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ ) (٣) ( فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ ) (٤) و ( بِئْسَ الشَّرَابُ ) (٥) وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى : ( بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ) (٦) إلى أنه لا يشترط كون « آل » في نفس الاسم الذي وقع فاعلا كما في ( نِعَمَ الْعَبْدُ ) (٢) بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيف هو إليه نحو ( وَلِنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ) (٧) ( فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ ) (٨) ( بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ) (٦)

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمرأ وجب فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون مفردأ ، لا مثنى ولا مجموعأ ، مستترا لا بارزأ ، مفسرأ بتمييز بعده (٩)

- 
- (١) من سورة المنافقين ، من الآية ٨ (٢) من سورة ص ، من الآية ٣٠  
(٣) من سورة المرسلات ، من الآية ٢٣ (٤) من سورة الذاريات ، من الآية ٨ ؛  
(٥) من سورة الكهف ، من الآية ٢٩ (٦) من سورة الجمعة ، من الآية ٥  
(٧) من سورة النحل ، من الآية ٣٠ (٨) من سورة النحل ، من الآية ٢٩  
(٩) يشترط في هذا التمييز خمسة شروط :

كقولك : نِعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَنِعَمْ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، وَنِعَمْ رِجَالًا الزَّيْدُونَ ،  
وقول الشاعر :

٧٠ — نِعَمْ أَمْرًا هَرَمٌ لَمْ تَعُرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْقَاعِهَا وَزَرًا

أولها : أن يكون نكرة ؛ فلا يصح الإتيان به معرفة .

والثاني : أن يكون عاما ، ونريد بالعام ما يكون له أفراد متعددة كرجل  
وامرأة وفتاة وكتاب ، فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصح أن  
يكون تمييزاً ، نعم لو قلت : نعم شمساً شمس يومنا ، أو قلت : نعم قرأ قرأ ليلتنا -  
صح ذلك ؛ لأن القمر يتعدد بتعدد الليالي ، والشمس تتعدد بتعدد الأيام ؛ فصار  
من قبيل النكرة العامة

والشرط الثالث : أن تكون النكرة مما يقبل ال ؛ فخرج بذلك لفظ « مثل » ،  
ولفظ « غير » ونحوهما بما هو متوغل في التنكير ولا يقبل ال .

والشرط الرابع : أن يؤخر هذا التمييز عن الفعل الذي هو بئس أو نعم ؛  
فلا يصح تقديمه عليهما .

والشرط الخامس : أن يقدم هذا التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم : فلا  
يجوز أن يؤخر عنه ، والمثال الجامع لهذه الشروط هو ما ذكره المؤلف من قوله  
نعم رجلاً زيد ، وقد اكتفى بذلك عن ذكر هذه الشروط

٧٠ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له يمدح  
فيها هرم بن سنان المري

اللمعة : « لم تعر » أي : لم تنزل « مرتاع » فزع خائف « وزرا » أي : ملجأ  
وحصناً ؛ يريد أنه يدفع عنهم آثار نوائب الدهر بإحساناته إليهم

المهراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لاجل  
له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرأ الآتي  
والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « امرأ » تمييز « هرم » مبتدأ



والثانية : أن يكون الاسم نعتاً : إما لاسم الإشارة . نحو ( مالٍ هذا الكتاب ) <sup>(١)</sup> ( مالٍ هذا الرسول ) <sup>(٢)</sup> وقولك : مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ ، أو نعت « أيها » في النداء . نحو ( يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ) <sup>(٣)</sup> ( يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ) <sup>(٤)</sup> ولكن قد تُنعت « أيُّ » باسم الإشارة كقولك « يَا هَذَا » والغالب

مؤخر « لم » نافية جازمة . تعر ، فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر « إلا » أداة استثناء . وكان « الواو واو الحال » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هرم\* « لمرتاح » جار ومجرور متعلق بقوله وزرا الآتي « بها » جار ومجرور متعلق بقوله مرتاح « وزرا » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذه الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال ؛ ألسنت ترى أن معنى الكلام لم تعر الناس نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون هرم فيها وزرا للمرتاحين لها .

المشاهير فيه : قوله « نعم امرأة هرم » ، فإن نعم فعل فاعله ضمير مستتر فيه و مرجعه هو قوله « امرأة » ، الذي وقع تمييزاً مفسراً لهذا الضمير لإيهامه ، فعاد الضمير هنا على متأخر لفظاً ورتبة ، أما تأخره لفظاً فواضح ، وأما تأخره رتبة فإن من البديهي أن التمييز متأخر عن الفاعل ؛ لأن كل فعل يحتاج ألبتة إلى فاعل والأصل فيه أن يتصل به ، وقد يحتاج الكلام إلى تمييز لكنه يذكر بعد نهاية الكلام ، لكن هذا الموضع مما يغتفر فيه عود الضمير على المتأخر ، على نحو ما علمت مما سبق

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٤٩ (٢) من سورة الفرقان ، من الآية ٧

(٣) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧

(٤) من سورة الانفاطار ، من الآية ٦ - واعلم أن « أيا » إذا نعتت بمذكر

فإن لفظها يذكر ، كما في الآيتين اللتين ذكرهما المؤلف ، وإذا نعتت بمؤنث فإن

لفظها يؤنث ، كما في قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّة ) من سورة الفجر .

حينئذ أن تمت الإشارة كقوله :

٧١ — أَلَا أَشْهَدُ الزَّاجِرِ أَنْحَضَرَ الْوَعْيِ

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

من الآية ٢٧ ، وكما في قول الشاعر :

أَقْبَتْهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزَعًا إِنَّ الَّذِي يَتَحَدَّرِينَ قَدْ وَقَعَا

٧١ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري أحد شعراء الجاهلية،

وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٣٢٩ )

اللفظ : « الزاجري ، الذي يزجرني ويمنعني » الوغي ، هو في الأصل الأصوات والجلبة ، ثم استعملوه في الحرب والقتال لما فيهما من الأصوات ، مخلد ، أراد هل تضمن لي البقاء بزجرك إياي ومنعك لي عن منازلة الأقران ، الإعراب : « ألا ، أداة استفتاح وتنبيه ، أي : منادى بحرف نداء مخدوف مبني على الضم في محل نصب ، وما : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة نعت لأي ، مبني على السكون في محل رفع » الزاجري ، الزاجر : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ويا المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وقيل مضاف إليه مبني على السكون في محل جر » أحضر ، فعل مضارع يروي مرفوعاً فلا لبس فيه ، ويروي منصوباً فهو منصوب بأن المخدوفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الوغي ، مفعول به وأنا ، الواو عاطفة ، أن : مصدرية ناصبة » أشهد ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « اللذات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « مخلد ، مخلد : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ويا المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر

وقد لا تُنَعْتُ ، كقوله :

\* أَهْذَانُ كَلَّا زَادِيكُمَا \*

— ٧٢ —

الشاهد فيه : قوله « أهذا الزاجرى » حيث نعت « أى » باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالآلف واللام ، وهذا هو الغالب إذا نعت « أى » باسم إشارة ..

وفى البيت شاهد آخر : وهو انتصاب الفعل المضارع الذى هو قوله « أحضر » بأن المصدرية المحذوفة ، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب ، وهم الكوفيون ، والذى سهل النصب مع الحذف ذكر « أن » فى المعطوف ، وهو قوله « وأن أشهد » فافهم ذلك

٧٢ — هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه قوله :

\* وَكَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ يَفْعَلُ \*

وفى بعض نسخ الشرح ذكر البيت كله

اللفظ : « واعلا » هو الرجل الذى يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى لذلك « يغل » أصله يورغل - بفتح الياء وسكون الواو وكسر الغين - - لحذفت الواو لوقوعها بين عدوتها ، على نحو ما علمت مما سبق لل المؤلف (ص ٢٤)

الاعراب : « أهذان ، أى : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، ها : حرف تنبيه ، ذان : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على الآلف فى محل رفع ، وقيل : مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمتنى « كلا ، فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « زاديكما ، زادى : مفعول به ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه متنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد ، والآلف حرف دال على تثنية المخاطب « ودعاني ، الواو عاطفة ، دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء

وأما مسألتنا الحذف فأجدها : أن يكون الاسم منادى ؛ فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان : يا غلام ، ويا رجل ، ويا إنسان . ويستثنى من ذلك أمران : أحدهما : اسم الله تعالى <sup>(١)</sup> . فيجوز أن تقول : يا الله ، فتجتمع بين « يا » والألف واللام ، ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها ، والثاني : الجملة المسمى بها ، فلو سميت بقولك « المنطلق زيد » ثم ناديته قلت : يا للمنطلق زيد .

الثانية : أن يكون الاسم مضافاً ، كقولك في الغلام والدار : غلامى ودارى ، ولا تقل الغلامى ولا الدارى فتجتمع بين أل والإضافة ، ويستثنى من ذلك مسألتان : إحداهما أن يكون المضاف صفةً معربة بالحروف ؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة : وذلك نحو « الضارباً زيد »

---

مفعول به « واغلا » حان من المفعول به ، وهرياء المتكلم « فيمن » فى : حرف جر . من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لواغل « يغل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها صلة الموصول

المستأهرفيه : قوله « أيهدان » حيث نعت « أى » باسم الإشارة الذى للثنى وهو قوله « ذان » ، ولم ينعت اسم الإشارة باسم نحل بالألف واللام ، وذلك قليل

(١) ألاكثر فى نداء اسم الله تعالى أن تحذف حرف النداء وتعوض منه ميماً مشددة فى آخر الاسم ، فتقول : اللهم ، وربما جمع بين الميم المشددة وحرف النداء ، وهذا خاص بضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا      أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

و « الضَّارِبُ زَيْدٌ » <sup>(١)</sup> ، والثانية أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام ، فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وذلك نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلُ » و « الرَّائِبُ الثَّمَرَسِ » <sup>(٢)</sup> وما عداها لا يجوز فيه ذلك ، خلافاً للفراء في إجازة « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللام ، وللكوفيين كلهم في إجازة نحو « اثلاثة الأثوابِ » ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود ، والرُّمَانِيُّ والمُبَرِّدُ والزَّحَّشَرِيُّ في قولهم [ في ] « الضَّارِبِ » و « الضَّارِبُ بَكَ » و « الضَّارِبِ » : إن الضمير في موضع خفض بالإضافة

\* \* \*

ثم قلت : السادسُ : المضافُ يَعْرِفُ ، كـ « مُلَامِي » و « غُلَامِ زَيْدٍ » وأقول : هذا خاتمة المعارف ، وهو المضاف لمعرفة ، وهو في درجة

(١) ومن ذلك قول عنترة بن شداد العبسي :

وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدْرَ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمَمَ  
الشَّامِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمْهَا وَالنَّادِرِينَ إِذَا لَمْ آلِقْهَا دَمِي  
عل الاستشهاد به في قوله ، الشامي عرضي ، فان « الشامي » صفة لكونه اسم فاعل ، وهي معرفة بالحروف لكونها مثنى ، وقد أضيفت إلى « عرضي » الذي هو مفعول به لهذه الصفة

(٢) ومن شواهد ذلك قول النابغة الذبياني :

أَلْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْأَبْكَارِ زَيْنُهَا سَعْدَانُ تَوْضَحُ فِي أَوْبَارِهَا اللَّبَدُ

ما أضيف إليه ، فـ « غُلامٌ زَيْدٌ » في رتبة العلم ، و « غُلامٌ هذا » في رتبة الإشارة ، و « غُلامٌ الذى جاءكَ » في رتبة الوصول ، و « غُلامٌ القاضى » في رتبة ذى الأداة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف للمضمر كـ « غُلامي » فإنه ليس في رتبة المضمر ، بل هو في رتبة العلم ، وهذا هو المذهب الصحيح ، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً ، وذهب آخر إلى أنه في ربتها مطلقاً ، ولا يستثنى المضمر ، والذي يدل على بطلان القول الثانى قوله :

— ٧٣ — \* ... كَحُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُتَّقِبِ \*

٧٣ — هذا الشاهد قطعة من بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى أحد حوّل الشعراء فى الجاهلية ، والبيت بتمامه هكذا :

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يُنَّ شَاوُهُ    يَمُرُّ كَحُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُتَّقِبِ  
وهذا البيت من قصيدة له طويلة كان قد ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب وتحاكى إليها فى أن يصف كل واحد منهما فرسه فى قصيدة ، ومطلع قصيدة امرئ القيس قوله :

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ    لِنَقْضِ حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمُعْدَبِ  
ومطلع قصيدة علقمة قوله :

ذَهَبَتْ مِنَ الْحِجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ    وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ  
لغة بيت الشاهد : « أدرك » أى : أدرك هذا الفرس الوحش الذى كان يطارده ، لم يجهد ، أى على طبيعته من غير أن أجهدّه أو أتعبه « شَاوُهُ » الشَّو : الشوط البعيد ، الحذروف ، لعبة للصبيان يدورونها بخيط فى أكفهم فلا تكاد ترى لشرعة دورانها

فوصف المضاف المعروف بالأداة بالاسم المعروف بالأداة ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وعلى بطلان اثالث قولهم : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ

المعنى : يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهده وأنه كان سريعاً سرعة تشبه سرعة خذروف الوليد

الاعراب : « أدرك ، فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس المذكور في آيات قبل هذا البيت « لم ، نافية جازمة ، يجهد ، فعل مضارع مبنى للجهول . مجزوم بـ ، ونائب فاعله ضمير الفرس ، والجملة في محل نصب حال من فاعل أدرك ، ولم ، الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « يثن ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بـ ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « شأوه ، شأو : نائب فاعل ، والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل نصب بالعطف على جملة الحال « يمر ، فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس « تخذروف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يمر مرأ كائناً كثر خذروف ، وخذروف مضاف ، و « الوليد ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، المثقب ، صفة لخذروف

الشاعر فسيم : قوله ، تخذروف الوليد المثقب ، فإن قوله « المثقب » نعت لقوله خذروف في قوله « تخذروف الوليد » على ما علمنا من الإعراب ، وهذا النعت محلى بالآلف واللام ، والمنعوت مضاف إلى المحلى بالآلف واللام ، والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت ، فدلتنا ذلك على أن المحلى بـأل ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بـأل . فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبة هذه المعرفة ، وفي كلام المؤلف دليل على استثناء المصيايف إلى الضمير ، فتنه لهذا وافهمه .

\* \* \*

ثم قلت : باب - الرفع عَشْرَةٌ : أخذها : الفاعل ، وهو ما قدم  
الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه ، كـ « عَلِمَ  
زَيْدٌ » و « ماتَ بَكْرٌ » و « ضَرَبَ عَمْرُو » و ( مُحَيَّفٌ أَوَّاهٌ )

وأقول : شرعت من هنا في ذكر أنواع العربات ، وبدأت منها  
بالرفع ؛ لأنها أركان الإسناد ، وثبتت بالمنصوبات ؛ لأنها فضلات  
غالباً <sup>(١)</sup> ، وختمت بالمجزورات ؛ لأنها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها ،  
وهو المضاف ؛ فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة ، كما في قولك : « قام  
غُلامٌ زَيْدٌ » وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة ، كما في قولك : « رأيتُ  
غُلامَ زَيْدٍ » والتابع يتأخر عن المتبوع

وبدأت من الرفع بالفاعل ؛ لأمرين : أحدهما أن عامله لفظي ،  
وهو الفعل أو شبهه ، بخلاف المبتدأ ؛ فإن عامله معنوي ، وهو الابتداء <sup>(٢)</sup> ،  
والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ بدليل أنه يُزيل حكم العامل  
المعنوي ، تقول في زيد قائمٌ : « كان زَيْدٌ قائماً » و « إنَّ زَيْداً قائمٌ »  
و « ظننتُ زَيْداً قائماً » ولما بينت أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل  
أقوى ، والأقوى مقدم على الأضعف . الثاني : أنَّ الرفع في الفاعل للفرق

---

(١) إنما قال المؤلف « غالباً » ، لأن بعض المنصوبات ليس فضلة ، بل هو ركن  
من أركان الإسناد . وذلك اسم إن فإنه المحكوم عليه ، وخبر كان فإنه المحكوم به  
(٢) هذا مذهب البصريين ، وهو الراجح ، وذهب الكوفيون إلى أن العامل  
في المبتدأ هو الخبر ، فالعامل عندهم في المبتدأ لفظي ، وهو مذهب ضعيف .



بينه وبين المفعول : وإيس هو في المبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني ؛ فقدمت ما هو الأصل

والضمير في قولى « وهو » للفاعل ، وقولى « ما قدم الفعل أو شبهه عليه » مخرج لنحو « زَيْدٌ قَامَ » و « زَيْدٌ قَامَ » فَإِنَّ زَيْدًا فِيهَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَشَبَّهَهُ وَلَكِنَّهَا لَمْ يَقْدَمَا عَلَيْهِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ هَذَا التَّقْيِيدِ ؛ لِأَنَّ بِهِ يَتَمَيَّزُ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَقَوْلِي « وَأُسْنَدَ إِلَيْهِ » مَخْرَجَ لِنَحْوِ « زَيْدًا » فِي قَوْلِكَ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « أَنَا ضَارِبُ زَيْدًا » ؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِيهَا أَنَّهُ قَدَّمَ عَلَيْهِ فِعْلًا أَوْ شَبَّهَهُ ، وَلَكِنَّهَا لَمْ يَسْنَدَ إِلَيْهِ ، وَقَوْلِي « عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وَقُوعِهِ مِنْهُ » مَخْرَجَ لِمَفْعُولِ مَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ ، نَحْوِ « ضَرِبَ زَيْدٌ » و « عَمَرُو مَضْرُوبٌ عَلَامَةٌ » فزِيدَ وَالْعَلَامُ وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهُمَا قَدِمَ عَلَيْهَا فِعْلًا وَشَبَّهَهُ وَأُسْنَدَ إِلَيْهَا لَكِنْ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى جِهَةِ الْوُقُوعِ عَلَيْهَا ، لَا عَلَى جِهَةِ الْقِيَامِ بِهِمَا كَمَا فِي قَوْلِكَ : عَمِلَ زَيْدٌ ، أَوْ الْوُقُوعِ مِنْهُ كَمَا فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ عَمَرُو

ومثلت لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى : ( مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ) (١) فألوانه : فاعل لمختلف ؛ لأنه اسم فاعل فهو في معنى الفعل ، والتقدير : صنف مختلف ألوانه ، أو يختلف ألوانه ، فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل ، وقوله تعالى : ( كَذَلِكَ ) أى : اختلافًا كالاختلاف المذكور في قوله تعالى : ( وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ) (٢)

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٢٨ (٢) من سورة فاطر ، من الآية ٢٧

\* \* \*

ثم قلت : الثاني نائبة ، وهو ما حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه ،  
وغير عامله إلى طريقة فعل أو يفعل أو مفعول ، وهو المفعول به نحو  
( وقضى الأمر ) فإن فقد المصدر نحو ( فإذا نفذ في الصور فتحة  
واحدة ) ( فمن عني له من أخيه شيء ) أو الظرف نحو « صيم رمضان »  
و « جلس أمامك » أو الجرور نحو ( غير المعصوب عليهم ) ومنه  
( لا يؤخذ منها ) .

وأقول : الثاني من المرفوعات : نائب الفاعل ، وهو الذى يعبرون  
عنه بمفعول مالم يسم فاعله ، والعبارة الأولى أولى لوجبين : أحدهما : أن  
الثائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره ، كما سيأتى . والثانى : أن المنصوب  
فى قولك : « أعطى زيد ديناراً » يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذى لم  
يسم فاعله ، وليس مقصوداً لم ، ومعنى قولى « أقيم هو مقامه » أنه أقيم  
مقامه فى إسناد الفعل إليه .

ولما فرغت من حذره شرعت فى بيان ما يُعملُ بعد حذف الفاعل :  
فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فعل أو يفعل ، ولا أريد بذلك هذين  
الوزنين ؛ فإن ذلك لا يتأتى إلا فى الفعل الثلاثى ، وإنما أريد أنه يضم أوله  
مطلقاً ، ويكسر ما قبل آخره فى الماضى ، ويفتح فى المضارع ، ثم بعد ذلك  
يقام المفعول به مقام الفاعل ؛ فيعطى أحكامه كلها : فيصير مرفوعاً بعد أن  
كان منصوباً ، وعمدة بعد أن كان فضلة ، وواجب التأخير عن الفعل بعد  
أن كان جائز التقديم عليه .

والمفعول به عند المحققين مقدّم في النياية على غيره وجوباً ، لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِينَارًا » ؛ ألا ترى أنه آخذ ، وأوضح من هذا « ضاربَ زَيْدٍ عَمْرًا » ؛ لأن الفعل صادر من زيد وعمرو ؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل ؛ حتى إن بعضهم جوز في هذا المفعول أن يُرفع وصفه فيقول : « ضاربَ زَيْدٍ عَمْرًا الجاهل » ؛ لأنه نعت لمرفوع في المعنى .

وَمَثَلْتُ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَقَضَى الْأَمْرَ ) <sup>(١)</sup> وأصله قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ : فَحُذِفَ الْفَاعِلُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَرُفِعَ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَغَبِرَ الْفِعْلُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ؛ فَانْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً .  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولٌ بِهِ أَقِيمَ غَيْرُهُ : مِنْ مُصَدَّرٍ ، أَوْ ظَرْفٍ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ ، أَوْ مَجْرُورٍ

فَالْمُصَدَّرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( فَإِذَا تُفْعِخَ فِي الصُّورِ تَفْعُخَةٌ وَاحِدَةٌ ) <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ( فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ) <sup>(٣)</sup> وكون « تفخة » مصدرًا واضح : وأما « شيء » فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير — والله أعلم — فأَيُّ شَخْصٍ مِنَ الْقَاتِلِ عَفِيَ لَهُ عَفْوٌ مِمَّا مِنْ جِهَةِ أَخِيهِ ، وَالْأَخُ هُنَا مُحْتَمَلٌ لَوْجِهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَقْتُولُ وَ « مِنْ » لِلْسَّبَبِيَّةِ : أَيْ سَبَبِهِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ أَخَا تَعْطِيفًا عَلَيْهِ وَتَنْفِيرًا عَنْ قَتْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي أَنَّهُمْ عِبِيدُ اللَّهِ فَهَمَّ كَالْإِخْوَةِ فِي ذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ أَبِي

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٠ ؛ ومن سورة هود من الآية ٤٤

(٢) من سورة الحاقة ، الآية ١٣ (٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٧٨

واحد وأتم واحدة ، والثاني : أن المراد به ولّى الدم ، وسمى أخاً ترغيباً له في العفو ، و « مِنْ » على هذا لا ابتداء الغاية ، وهذا الوجه أحسن لوجهين : أحدهما : أن « كَوْن » من « لا ابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية ، والثاني : أن الضمير في قوله تعالى : ( وَأَدْنَىٰ إِلَيْهِ ) راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول

وظرف الزمان كقولك « صِيَمَ رَمَضَانُ » وأصله صَامَ النَّاسُ رَمَضَانَ وظرف المكان كقولك « جُلِسَ أُمَامُكَ » والدليل على أن الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفعها قولُ الشاعر :

٧٤ — فَعَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأُمَامُهَا

٧٤ — هذا البيت من معلقة ليبد بن ربيعة العامري التي مطلعها :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنْى تَأْبَدَ غَوْلُهَا فِرْجَانُهَا

المعنى : عفت ، درست وذهبت معالمها « الديار » جمع دار ، محلا ، هو بدل من الديار ، وهو موضع حلول أهلها : أى نزولهم وسكناتهم « مقامها » بضم الميم - موضع إقامتهم « تأبد » توحش « غولها » قيل : هو جبل ، وقيل : هو اسم ماء معروف عندهم « رجامها » هى الهضاب ، واحداثها رجعة « فعدت » يروى بالعين المعجمة من العدو ، ويروى بالعين المهملة من العدو وهو شدة الجرى « الفرجين » مثنى فرج ، وهو الثغرة فى الجبل « مولى المخافة » أى الموضع الذى فيه المخافة

المعنى : يصف بقرة من بقر الوحش سمعت صوت الصيادين فأخذت تعدو فى الجبل وهى كلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذى تجدد فيه الصيادين سواء فى ذلك الطريق الذى أمامها والطريق الذى خلفها

المراد : « فعدت » الفاء حرف عطف ، عدا : فعل ماض ، والتاء

فوضع « كلا » رفع بالابتداء . و « خلفها » بدل منه ، و « أمامها » عطف عليه ، والجملة التي هي « تحسب » وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ ؛ والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن ، وإنما يصف الشاعر بقرة وحش بالتبليد ، وأنها لا تدرى على أي شيء تُقدّم ، ولا بدُّ من تقدير واو حال قبل « كلا » فمكانه قال : فعدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها

علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى بقرة الوحش « كلا » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « الفرجين ، مضاف إليه « تحسب » فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر يعود إلى البقرة أيضاً « أنه » أن : حرف تأكيد ونصب ، والهاء اسم أن . مولى ، خبر أن ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، المخافة ، مضاف إليه ، وإن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى تحسب : وجملة تحسب مع فاعله ومفعوله في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال على تقدير الواو « خلفها » خلف : بدل من كلا ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والضمير الذي للتائبة العائد إلى البقرة مضاف إليه « وأمامها » الواو عاطفة ، أمام : معطوف على خاف ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه أيضاً ، وفي هذا البيت أعاريب أخرى كثيرة أضربنا عنها صفحاً ؛ لأنها لا تخلو عن تكلفات بعيدة .

الشاهر فيه : قوله « أمامها » فإن الرواية قد وردت برفعه ، بدليل أن هذه القصيدة ميمية مرفوعة القوافي ، ورفعها على أنه معطوف على خلفها الذي هو بدل من « كلا » الذي هو مبتدأ على ما علمت في إعراب البيت ، فدل ذلك على أن « أمام » من الظروف المتصرفة ، أي التي تخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بن ، إلى التأثير بالعوامل ، فتكون مرفوعة بعامل من العوامل التي تقتضى الرفع كما هنا . ونحو ذلك

تُحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْحَافَةِ ، أَيْ : الْمَكَانَ الَّذِي تَوَقَّى فِيهِ  
وَالْمَجْرُورُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلٌّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا )<sup>(١)</sup>  
ف ( يُؤْخَذُ ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُبْنًى لِمَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ ، وَهُوَ خَالٍ مِنْ ضَمِيرٍ  
مُسْتَرَفِيهِ ، وَ ( مِنْهَا ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ : أَيْ لَا يَكُنْ أَخْذٌ مِنْهَا ،  
وَلَوْ قَدَرْنَا مَا هُوَ الْمُبَادَرُ مِنْ أَنَّ فِي ( يُؤْخَذُ ) ضَمِيرًا مُسْتَرَاً هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ  
الْعَاكِ ، وَ ( مِنْهَا ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لِأَنَّ [ ذَلِكَ ] الضَّمِيرَ عَائِدٌ حِينَئِذٍ  
عَلَى ( كُلِّ عَدْلٍ ) وَ « كُلِّ عَدْلٍ » حَدَثٌ ، وَالْأَحْدَاثُ لَا تُؤْخَذُ ، إِنَّمَا تُؤْخَذُ  
الذَّوَاتُ ، نَعَمْ ، إِنْ قَدَرْنَا أَنَّ ( لَا يُؤْخَذُ ) بِمَعْنَى لَا يَقْبَلُ ، صَحَّ ذَلِكَ  
وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِي « فَإِنْ فَقَدَ الْمَصْدَرُ - إِلَى آخِرِهِ » أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِ  
الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ ،  
وَاسْتَدَلَّ الْحَافَتُونَ بِنَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٧٥ — أَتَيْحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا      بِهِ وَقِيتُ الشَّرِّ مُسْتَطِيرًا

(١) مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ ، مِنَ الْآيَةِ ٧٠

٧٥ — هَذَا الْبَيْتُ لِزَيْدِ بْنِ الْقَعْقَاعِ

الْمَفْنَةُ : « أَتَيْحَ لِي ، هَيْئَتِي لَوْ قَدَرْتُ نَذِيرًا ، مَخْوْفًا وَمَحْذَرًا ، وَقِيتُ الشَّرِّ ،  
حَفِظْتُ مِنْهُ

الْمَعْنَى : يُرِيدُ أَنْ أَعْدَاءَهُ قَدْ دَبَرُوا لَهُ لِيُوقِعُوهُ فِي شَرٍّ يَتَفَاقَمُ خُطْبُهُ وَيَتَطَايَرُ  
شَرُّهُ ، وَأَنَّ الْمَقَادِيرَ هَيَّأَتْ لَهُ مِنْ يَنْذِرِهِ بِمَا يَتَوَهَّاهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ سَبِيلًا فِي حِفْظِهِ  
مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرِّ .

الْوَعْرَابُ : « أَتَيْحَ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُبْنًى لِلْمَجْهُولِ » لِي ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، وَهُوَ  
نَائِبٌ فَاعِلٌ أَتَيْحَ « مِنَ الْعَدُوِّ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ قَوْلِهِ نَذِيرًا .

الآتى ، وكان أصله صفة له ، فلما تقدم إليه أعرب حالاً « نذيراً » مفعول به لأتبع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، به « جار ومجرور متعلق بوقيت الآتى » وقيت ، وقى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « الشر » مفعول ثان لوقى ، ومفعوله الأول هو نائب الفاعل « مستطيراً » حال من الشر

**الشاعر فيم :** قوله « أتبع لى نذيراً » فإن أتبع فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصل هذا الفعل وهو مبنى للمعلوم يتعدى إلى مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وللآخر باللام ، تقول : أتاح الله لى ظرفاً حسنة ، فلفظ الجلالة هو الفاعل ، والجار والمجرور أجد المفعولين ، وظرفاً : هو المفعول الثانى ، ولو أردت أن تنهى هذا الفعل للمجهول فى مثلنا كنت تقول : أتيت لى ظروف حسنة ، فتغير صورة الفعل وتسند إلى المفعول الذى كان يتعدى إليه بنفسه وتترك الجار والمجرور ، إلا أن هذا الشاعر لما بنى الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به ، بدليل أن هذا المفعول به منصوب ، وهذا جائز عند الكوفيين والآخرين ، ومقصود على ضرورة الشعر عند سائر البصريين . وما ورد منه واستدل به أنصار الكوفيين والآخرين قول جرير يهجو الفرزدق :

وَأَوَّلَتْ قُفَيْرَةُ جَرَّوْكَ كَلْبٍ لَسْبٌ بِذَلِكَ الْجَرَّوِ السِّكْلَابَا

فقوله « بذلك » جار ومجرور هو نائب فاعل لقوله « سب » الذى هو فعل ماض مبنى للمجهول ، و « السكلابا » مفعول ثان لسب منصوب بالفتحة الظاهرة ، فأنت ترى جريراً قد أقام الجار والمجرور مقام انفاعل مع وجود المفعول به حينما اضطرتة قافية البيت لذلك ، ومثل هذا البيت أيضاً قول الراجز ، وينسب إلى رؤبة بن العجاج :

لَمْ يُعْنِ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا وَلَا شَنَى ذَا الْقَى إِلَّا ذُو هُدَى

وبقراءة أبي جعفر ( لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ )<sup>(١)</sup> فأقيم فيها الجار  
والمجرور وترك المفعول به منصوباً

فقوله « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وقوله « بالعلياء » جار ومجرور هو  
نائب فاعله ، وقوله « سيداً » مفعول به يعن المبنى للمجهول . وقد أناب هذا  
الشاعر الجار والمجرور كما ترى مع وجود المفعول به ، والدليل على أنه أناب  
الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه أتى بالمفعول به منصوباً ، ولو أنابه لرفعه  
كما علمت من أحكام إنابة المفعول به أنه يرتفع بعد أن كان منصوباً . ومثل هذه  
الشواهد قول الشاعر :

وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا يَذْكُرُ قَلْبُهُ

فإن قوله « معنياً » اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وهو منصوب  
لأنه خبر دام ، وقوله « يذكر » جار ومجرور ، وهو نائب فاعل لمعنى ، وقوله  
« قلبه » مفعول به لمعنى ، ولم ينب الشاعر المفعول به مع وجوده في الكلام  
بدليل أنه جاء به منصوباً ، وأناب الجار والمجرور . وكل هذه الشواهد محمولة على  
الضرورة الشعرية عند جمهور البصريين

(١) من سورة الجاثية ، من الآية ١٤ - وأبو جعفر يقرأ في هذه الآية بضم  
الياء من « ليجزى » على أنه فعل مضارع مبنى للمجهول ، وينصب « قوماً » على أنه  
مفعول به ليجزى ، ونائب الفاعل هو « بما » وهو الجار والمجرور ، فدلّت  
هذه القراءة في هذه الآية الكريمة على جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود  
المفعول به ، ولو تقدم المفعول به على النائب عن الفاعل ، وهذا رأى جمهرة  
الكوفيين ، وقد رد جمهور البصريين على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين : أولهما : أن  
الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل ، ولكن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود  
إلى مصدر يجزى وهو الجزاء . وثانيهما : أن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة  
لا تصلح للاحتجاج بها ؛ لأنها لا تزيد عما يكون من ضرورات الشعر



\* \* \*

ثم قامت : ولا يُحذفان ، بل يَسْتَتِرَانِ ، ويُحذفُ عاملُها جَوَازًا ،  
نَحْوُ « زَيْدٌ » لِيَنْ قَالَ « مَنْ قَامَ » أَوْ « مَنْ ضَرَبَ » وَجُوبًا نَحْوُ ( إِذَا  
السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ) . وَلَا يَكُونَانِ  
جُمْلَةً ؛ فَنَحْوُ ( وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ) عَلَى إِضْمَارِ التَّيْيُنِ ، وَنَحْوُ  
( وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ) عَلَى الْإِسْنَادِ إِلَى اللَّفْظِ ، وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهَا  
لِتَأْنِيثِهَا وَجُوبًا فِي نَحْوِ « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وَ« قَامَتْ هِنْدٌ » أَوْ « الْهِنْدَانِ »  
أَوْ « الْهِنْدَاتُ » وَجَوَازًا : رَاجِحًا فِي نَحْوِ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَمِنْهُ  
« قَامَتِ آرَجَالُ » أَوْ « النِّسَاءُ » أَوْ « الْهُنُودُ » وَ« حَضَرَتِ الْقَاضِي  
امْرَأَةٌ » وَمِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ « نِعِمَّتِ لِلرَّأَةِ هِنْدٌ » ، وَمَرْجُوحًا فِي نَحْوِ  
« مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَلَا تَلَحُّظُهُ عَلَامَةٌ تَثْنِيَّةٌ وَلَا جَمْعٌ ،  
وَشَذَّ نَحْوُ « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ »

وأقول : ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه :  
الحكم الأول : أنهما لا يحذفان ، وذلك لأنهما عمدتان ، ومُتْرَلَانِ من  
فعلها منزلة الجزء ؛ فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهُمَا فِيهِ مَحذُوقَانِ فَلَيْسَ بِمَحْذُولَا عَلَى  
ذَلِكَ الظاهر ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْذُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا ضَمِيرَانِ مُسْتَتِرَانِ <sup>(١)</sup> ؛ فَمِنْ ذَلِكَ

(١) هذا الكلام على إطلاقه صحيح بالنسبة لنائب الفاعل ، ولكنه غير  
صحيح بالنسبة للفاعل ، وذلك لأن الفاعل قد حذف في مواضع عديدة ، ومنها  
مواضع قياسية ، وذكر المؤلف نفسه في كتاب قطر الندى بعض هذه المواضع

قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ،

ونحن نجعل لك ذكر هذه المواضع حتى لا تضيع عليك فائدة نرجو أن تنفع بها .

الموضع الأول : فاعل المصدر في نحو قوله تعالى : ( أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ

ذِي مَسْعَىٍّ نَبِيًّا ذَا مَقَرَّةٍ ) من سورة البلد من الآيتين ١٤ و ١٥

والموضع الثاني : فاعل أفعل في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه ، نحو

قوله تعالى : ( أَمْسِجْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ) من سورة مريم ، من الآية ٣٨

والموضع الثالث : عند نيابة نائب الفاعل عنه ، نحو قوله تعالى :

( وَقَفَى الْأَمْرُ ) من سورة البقرة . من الآية ٢١٠

والموضع الرابع : في إقامة البدل مقام الفاعل . نحو قولهم : ما قام إلا هند ؛

فهند عند التحقيق ليست فاعل قام ، بل هي بدل من فاعل قام ، وأصل الكلام :

ما قام أحد إلا هند . والدليل على أن هنداً ليست فاعلاً أنهم التزموا تذكير نحو

قام ، ولو اعتبروا ما بعد إلا فاعلاً لأثروا الفعل إذا كان ما بعد إلا مؤنثاً .

والموضع الخامس : فاعل قل وكثر ونحوهما إذا اتصلت بها « ما ، الزائدة ،

نحو قواك : قلما يكون ذلك ، وكثر ما يكون ذلك .

والموضع السادس : إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف كما في قوله : ( وَجَاءَ رَبُّكَ )

فإن التقدير - والله أعلم - وجه أمر ربك .

والموضع السابع : إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة ، نحو قول الشاعر :

كُرَّةٌ ضَرَبَتْ بِصَوَّالِجَةٍ قَتَلَتْهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

أصل الكلام قتلها الناس رجلاً رجلاً : لحذف الفاعل ، وأتاب عنه

الحال المفصلة

والموضع الثامن : الفاعل الذي حذف للتخلص من التقاء الساكنين ،

وذلك في الفعل المسند إلى ضمير الجماعة عند تأكيد بنون التوكيد ، نحو قولك :

اعزبن يا قوم .

ولا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ « ففاعل « يشرب » ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره - وهو الزانى - لأن ذلك خلاف المقصود ولا الأصل « ولا يشرب الشارب » فحذف الشارب ؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف ، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه « يشرب » [ فإِن « يشرب » يستلزم الشارب ] وَحَسَنَ ذَلِكَ تَقْدِمْ نظيره - وهو « لا يزنى الزانى » - وعلى ذلك ففس ، وتلطّف لكل موضع بما يناسبه ، وعن الكسائى إجازة حذف الفاعل ، وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء

\* \* \*

الثانى : أن عاملها قد يحذف لقرينة ، وأن حذفه على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقولك « زَيْدٌ » جواباً لمن قال لك « مَنْ قَامَ » ؟ أو « مَنْ ضَرِبَ » ؟ فزيد فى جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوف ، وفى جواب الثانى نائب عن فاعل فعلٍ محذوف ، وإن شئت صرحت بالفعليين فقلت « قَامَ زَيْدٌ » و « ضَرِبَ عَمْرُوهُ »

والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له ، وقد اجتمع الثالان فى الآية الكريمة <sup>(١)</sup> ف(السماء) فاعلُ (انشَقَّتْ) محذوفة . كالسماء فى قوله تعالى : (فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ) <sup>(٢)</sup> إِلَّا أَنَّ الفاعل هناك مذكور . و « الأرضُ »

(١) هى قوله تعالى : ( إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت ) وقد تلاها المؤلف فى المتن ، من سورة الانشقاق ، من الآيات ١ - ٣ (٢) من سورة الرحمن ، من الآية ٢٧

نائب عن فاعل « مُدَّتْ » محذوفة ، وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور ، فلا يجوز أن يتلفظ به ؛ لأن المذكور عوض عن المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العوض وللعوض عنه

\* \* \*

الحكم الثالث : أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلوا بقوله تعالى : ( ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَدَأِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسُ جُنْدُهُ ) <sup>(١)</sup> ( وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ) <sup>(٢)</sup> ( وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ) <sup>(٣)</sup> فجعلوا جملة ( لَيْسُ جُنْدُهُ ) فاعلا ل ( بَدَأَ ) وجملة ( كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ) فاعلا ل ( تَبَيَّنَ ) وجملة ( لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ) فاعلا ل ( قِيلَ ) ؛ ولا حجة لهم في ذلك : أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد : إما على مصدر الفعل ، والتقدير : ثم بدا لهم بداء ، كما نقول : « بَدَأَ لِي رَأْيٌ » ويؤيد ذلك أن إسناد « بدا » إلى « البداء » قد جاء مُصَرَّحاً به في قول الشاعر :

٧٦ — لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ      بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقَاوِصِ بَدَاءُ

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة إبراهيم ، من الآية ٤٥

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ١١

٧٦ — نسب في اللسان (ب د ا) هذا الشاهد إلى الشياخ بن ضرار

الخطفاني ، ولم أجده في ديوانه المطبوع

اللغة : « حق لقائه ، يروى في مكانه « حق وقاؤه » و « القلوص » بفتح القاف — الناقة الشابة ، بدالك بداء ، ظهر لك رأى آخر غير ما كنت قد رأيته المعنى : يقول : لعلك قد تغير رأيك في شأن هذه الناقة ، وظهر لك في

وإما على السَّجْنِ - بفتح السين - المفهوم من قوله تعالى : ( لَيْسَ جُنْهُنَا )  
ويدلُّ عليه قوله تعالى ( قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ )<sup>(١)</sup>  
وكذلك القول في الآية الثانية ، أى : وتين هو : أى التَّيْنُ ، وجملة  
الاستفهام مفسرة . وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوى  
الذى هو محل الخلاف ، وإنما هو [ من ] الإسناد اللفظى ، أى : وإذا  
قليل لهم هذا اللفظ ، والإسناد اللفظى جائز فى جميع الألفاظ ، كما تقول العرب  
« زَعَمُوا مَطِيَّةَ الكَذِبِ » وفى الحديث « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ  
كَتَرْنَا مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ »

\* \* \*

أخريات التفكير مالم يكن ظاهراً ، وما قنعى لابد كائن .

**الاعراب :** « لعلك » لعل : حرف ترج ونصب ، والكاف ضمير المخاطب  
اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « والموعود » الواو واو الحال ، الموعود : مبتدأ  
« حق » خبر المبتدأ ، و« فاقوه » وفاة : فاعل حق ؛ لأنه صفة مشبهة أو مصدر ، والضمير  
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حان « بدا » فعل ماضى « لك »  
جار ومجرور متعلق ببدا « فى تلك » الجار والمجرور متعلق ببدا أيضاً ، واللام  
للبعد ، والكاف حرف خطاب « القلوص » بدل من اسم الإشارة أو عطف  
بيان عليه « بداء » فاعل بدا ، والجملة من الفعل وفاعله خبر لعل فى أول البيت

**الشاهد فيه :** قوله « بدا لك بداء » ، حيث أسند الفعل - وهو بدا - إلى بداء ،  
وهو مصدر ذلك الفعل ؛ وذلك يرشح أن هذا الفعل لو ورد فى كلام آخر جاز  
أن يقدر الفاعل ضميراً عائداً إلى مصدره كما فى الآية الكريمة ( ثم بدا لهم من  
بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ) على نحو ما ذكر المؤلف

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣٣

الحكم انزاع : أن عاملها يؤنث إذا كانا مؤنثين . وذلك على ثلاثة أقسام : تأنيث واجب ، وتأنيث راجح ، وتأنيث مرجوح فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين :

إحداها : أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً . ولا فرق في ذلك بين حقيق التأنيث ومجازية ، فالحقيق نحو « هِنْدٌ قَامَتْ » فهند : مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، والفاعل مستتر في الفعل ، والتقدير : قامت هي ، والتاء علامة التأنيث ، وهي واجبة ؛ لما ذكرناه ، والمجازي نحو « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وإعرابه ظاهر ؛ ولما مثلت به في المقدمة للتأنيث الواجب علم أن وجوب التأنيث مع الحقيق من باب أولى ، بخلاف ما لو عكست ؛ فأما قول الشاعر :

٧٧- إِنْ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضَمْنَا قَبْرًا بَمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٧٧ - هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم مولى عبد القيس ، من قصيدة له تعد من نادر السكلام ونقي المعاني ، يرثى فيها المغيرة بن المهلب .

الاعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « الساحة » اسم إن « والمروءة » معطوف عليه « ضمنا » ضم : فعل ماض مبنى للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل . مبنى على السكون في محل رفع ، وهو المفعول الأول « قبرا » مفعول ثان لضم « بمرؤ » جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لقبر « على الطريق » جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة ثانية لقبر « الواضح » صفة للطريق

الشاهد فيه : قوله « ضمنا » ، « إن » ضم ، فعل ماض فمسند إلى ضمير المؤنث ؛ وهو الألف العائدة إلى الساحة والمروءة ، وكان من حقه أن يؤنث هذا الفعل فيقول : ضمنتا ؛ لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه ، سواء أكان هذا المؤنث الذي يعود إليه الضمير مؤنثاً حقيقياً للتأنيث أم كان مؤنثاً مجازياً للتأنيث ؛ فترك الشاعر في هذا البيت تأنيث الفعل جار على خلاف الواجب

ولم يقل « ضمنا » فضرورة

الثانية : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً بحقيق التأنيث : مفرداً ،  
أو ثنية له ، أو جمعاً بالالف والتاء ، فالمفرد كقوله تعالى : ( إِذْ قَالَتِ  
أَمْرَأَةُ عِمْرَانَ ) <sup>(١)</sup> والمثنى كقوله : قامت الهندان ، والجمع كقوله :  
قامت الهندات ، فأما قوله :

٧٨ --- تَمَنَّى ابْنَتَانِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا      وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مُمْسَرَةٍ

وذلك شاذ لا يقاس عليه في السعة ، بل وليس لنا أن نستعمل مثله في شعرنا ؛ لأن  
ما كان يجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يجوز لنا في أشعارنا ، فافهم هذا  
(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٣٥

٧٨ --- هذا البيت لليد بن ربيعة العامري ، من أبيات له أربعة يقولها  
لابنتيه ، وهو أول هذه الأبيات ، وبعده قوله :

فَقَوْمًا وَقَوْلًا بِالَّذِي تَعَلَّمَانِي      وَلَا تَخْجِشَا وَجْهًا وَلَا تَخْلِقَا شَعْرًا  
وَقَوْلًا هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَا صَدِيقَهُ      أَضَاعَ ، وَلَا خَانَ الْخَلِيلَ ، وَلَا غَدَرَ  
إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا      وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

اللفظ : « تمنى » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مثل تقدم وتذكر وتقدس ،  
ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً ، وأصله تمنى مثل تزكى وتتقدم وتهذب ، ثم  
حذف إحدى التاءين ؛ لأن كل فعل تصدر بتاءين جاز لك حذف إحداها ، كما  
حذفت من قوله تعالى : « فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْظِي » من سورة الليل ، من الآية ١٤  
والأصل تلتظي ، ومن قوله تعالى : « فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى » من سورة عبس ، الآية ٦  
وأصله تصدى . ونحو ذلك كثير في القرآن وفي الفصحح المستعمل من لغة العرب  
« ربيعة أو مضر » هما ابنان زار بن معد بن عدنان ، وهما أبوا العرب العدنانيين ،  
ويراد بهذا التعبير معنى : وهل أنا إلا من الناس ينزل في ما ينزل بكل واحد منهم

فضرورة إن قُدِّرَ الفعل ماضياً : وأما إن قُدِّرَ مضارعاً - وأصله تَتَمَنَّى  
فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى : ( فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى ) (١) -  
فلا ضرورة

وأما قوله تعالى : ( إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ) (٢) فإنما جاز لأجل الفصل

الاعراب : « تمنى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف ، أو فعل  
مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف « ابتنى » فاعل مرفوع بالألف نيابة  
عن الضمة لأنه مثنى ، وباء المتكلم مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب  
« يعيش » فعل مضارع منصوب بأن « أبوهما » أبو : فاعل يعيش ، مرفوع  
بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب مضاف إليه  
« وهل » الواو للاستئناف ، هل : حرف استفهام « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « وإلا »  
أداة حصر « من ربيعة » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « مضر » معطوف على ربيعة : وسكن لأجل الوقف

الساهر فيه : قوله « تمنى ابتنى » قرأ قوله « ابتنى » مثنى ابنة ، وهي  
مؤنثة ، حقيقة التأنيث . وقد وقع هذا اللفظ فاعلاً لقوله « تمنى » فإن كان فعلاً  
ماضياً كان خالياً من علامة التأنيث ؛ لأن علامة التأنيث في الفعل الماضي تاء  
ساكنة متصل بآخره ؛ فعلى ذلك كان ينبغي أن يقول : تمت ابتنى ، ولو قدرت  
هذا الفعل مضارعاً محذوف إحدى التاءين كان مؤنثاً ؛ لأن علامة التأنيث في  
الفعل المضارع تاء متحركة متصل بأوله ، وكل ما في الباب أن هذه التاء حذفت  
للتخفيف ، والمحذوف لسبب كالتأنيث في اللفظ : فيلزم على اعتبار الفعل ماضياً  
أن يكون البيت شاذاً ؛ لأنه لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل بحقيق التأنيث ،  
ويلزم على اعتبار الفعل مضارعاً جريان البيت على المستعمل المطرد ، وهذا الاعتبار  
أولى بالاعتبار ؛ لأنه لا يجوز التخرج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره  
(١) من سورة الليل ، من الآية ١٤ (٢) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٢



بالمفعول ، أو لأن الفاعل في الحقيقة ال الموصولة ، وهي اسم جمع ؛ فكانه  
 قيل : اللاتي آمنن ، أو لأن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات :  
 أي النسوة اللاتي آمنن <sup>(١)</sup> .

(١) أنت تعلم أن كل ما يدل على معنى الجمع يحتمل أن يؤول بالجماعة فيكون  
 مؤنث المعنى ويحتمل أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، سواء أكان جماعاً  
 حقيقة أم كان اسم جمع أم كان اسم جنس جمعي ، وسواء أكان الجمع جمع تكسير  
 للمذكر أم جمع تكسير لمؤنث أم جمع مذكر سالماً أم جمع مؤنث سالماً ، فاسم  
 الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، واسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، وجمع  
 التكسير الذي للمذكر نحو رجال وزيود ، وجمع التكسير الذي لمؤنث نحو هنود  
 وضوارب ، وجمع المذكر السالم نحو الزيديين والمؤمنين والبنين . وجمع المؤنث  
 السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات .

وعلى مقتضى هذا الذي ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلها للوجهين كان  
 ينبغي أن يجوز في جميعها تأنيث الفعل المسند إليها على تأويلها بالجماعة ، وتذكيره  
 على تأويلها بالجمع

وقد اختلف النحاة في هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله تجويز الوجهين في جميع  
 هذه الأنواع ؛ تشبهاً مع هذا الأصل الذي ذكرناه .

والمذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي ، وخلاصته تجويز الوجهين في جميع  
 الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه أوجب فيه تذكير الفعل  
 والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته تجويز الوجهين في  
 اسم الجمع وفي اسم الجنس الجمعي . وفي جمع التكسير للمذكر وفي جمع التكسير  
 لمؤنث ، ووجوب التذكير في جمع المذكر السالم ، ووجوب التأنيث في جمع  
 المؤنث السالم ؛ قالوا : لأنك حين تجمع رجلاً على رجال ، وحين تجمع هنداً على  
 هنود . لا يبق في الجمع لفظ المفرد على ما كان عليه ؛ فأشبه اسم الجمع الذي

لا واحد له من افظه . فأما حين تجمع زيداً على الزيدتين وحين تجمع هنداً على الهندات فإنه يبقى افظ الواحد في الجمع على ما كان عليه ؛ فأشبهه المفرد ، والمفرد المذكور يجب معه تذكير الفعل فكذلك جمعه السالم ، والمفرد المؤنث الحقيقي التأنيث يجب معه تأنيث الفعل فكذلك جمعه السالم .

وخلاصة هذا الخلاف أن الجميع متفقون على جواز الوجهين في الفعل المسند إلى اسم الجمع أو إلى اسم الجنس الجمعي أو إلى جمع التكسير لمذكر أو إلى جمع التكسير لمؤنث . والخلاف بين البصريين جميعاً والكوفيين وحدهم في الفعل المسند إلى جمع مذكر سالم ، وبين البصريين جميعاً والكوفيين ومعهم أبو علي الفارسي في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم .

وقد استدل جمهور الكوفيين وأبو علي الفارسي على جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند بجمع المؤنث السالم بقوله تعالى : ( إذا جاءك المؤمنات ) من سورة الممتحنة . من الآية ١٢ ، فقد جرى بالفعل في هذه الآية الكريمة - وهو « جاءك » - من غير علامة تأنيث . مع أن فاعله - وهو « المؤمنات » - جمع مؤنث سالم ، فدل على أنه يجوز خلو الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم من علامة التأنيث - وهذا هو موضع النزاع بينهم وبين البصريين ، ولا حاجة بالكوفيين والفارسي إلى الاستدلال على التأنيث ؛ لأنه محل اتفاق في هذا المثال ونحوه - وأجاب البصريون على استدلال الكوفيين وأبي علي بهذه الآية بثلاثة أجوبة أشار المؤلف إلى جميعها :

أما الجواب الأول فإننا لانسلم لكم أن السبب في تذكير الفعل هو كون الفاعل جمع مؤنث سالماً ، بل السبب في تذكير الفعل هو الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الذي هو ضمير المخاطب ، وأنت تعلم أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث فاصل أى فاصل جاز في الفعل التأنيث وعدمه ، تقول : زارتنى هند ، وزارنى هند

وأما الجواب الثاني : فإننا لانسلم أن الفاعل في هذه الآية الكريمة هو

... ..

« المؤمنات » الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل الفاعل هو « أل » الموصولة التى بمعنى اللاتى ، واللاتى ليس جمعاً ، بل هو اسم جمع ، فيكون الفاعل فى الآية الكريمة - عند التحقيق - اسم جمع ، واسم الجمع يجوز فى فعله التأنيث وعدمه بالإجماع .

وأما الجواب الثالث : فإننا لانسلم أن الفاعل هو « المؤمنات » الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل المؤمنات صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة ، وأصل الكلام : إذا جلدك النساء المؤمنات ، والموصوف المحذوف الذى قدرناه بالنساء اسم جمع لاجمع مؤنث سالم ، لحذف التاء سببه أن الفاعل اسم جمع ، ونحن لانخالفكم فى جواز حذف التاء إذا كان الفاعل اسم جمع

وبما استدل به الكوفيون وأبو على الفارسي قول عبدة بن الطبيب من قصيدة رواها المفضل الضبي فى المفضليات :

فَبِكَيِّ بَنَاتِي مَشْجُوهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَهَدَّعُوا  
حيث أتى بالفعل - وهو « بكى » - مجرداً من تاء التأنيث ، مع كون فاعله جمع مؤنث سالماً - وهو « بناتى » - وأجاب البصريون عن الاستدلال بهذا البيت بأن الفاعل - وإن كان جمع مؤنث سالماً - قد أشبه جمع التكسير ، بسبب أن مفردة - وهو بنت - لم يوجد بتمامه فى لفظ الجمع ، فلما أشبه جمع التكسير أخذ حكمه ، وهو جواز الوجهين فى الفعل المسند له ، وإذا جاز فى هذا اللفظ الوجهان لهذه العلة لم يلزم جواز الوجهين فى كل فعل يسند إلى جمع مؤنث سالم ، حيث لا توجد هذه العلة

وبما استدل به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع مذكر سالم قول الله تبارك وتعالى : ( آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل ) من سورة يونس ، من الآية ٩٠ ، حيث لحقت الفعل - وهو « آمنت » - تاء التأنيث ، مع أن فاعله جمع مذكر سالم - وهو « بنو إسرائيل » - ومثله قول الشاعر وهو

وأما التأنيث الزاجح ففي مسألتين أيضاً  
 إحداهما : أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً مجازي التأنيث ، كقولك :  
 طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وقوله تعالى ( وما كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ ) <sup>(١)</sup> ( فانْظُرْ  
 كيف كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمٍ ) <sup>(٢)</sup> ( وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ) <sup>(٣)</sup>  
 الثانية : أن يكون ظاهراً حقيقى التأنيث منفصلاً بغير « إلا » كقولك :  
 قام اليوم هند ، وقامت اليوم هند ، وكقوله :

٧٩ — إِنْ أَمَرَ أَغْرَهُ مِنْكُمْ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ

قريب بن أنيف العنبري :

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِجْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا  
 حيث أنث الفعل - وهو « تستبج » - مع أن فاعله جمع مذكر سالم - وهو  
 « بنو اللقطة » - وجواب البصريين عن الآية الكريمة والبيت واحد ، وهو من  
 باب جوابهم السابق على بيت عبدة بن الطيب . وهو أن لفظ البنين - وإن كان  
 جمع مذكر سالماً - قد أشبه جمع التكسير ، بسبب أن لفظ المفرد ، وهو ابن ،  
 لم يوجد بتمامه فيه ، فلما كان كذلك جاز في فعله الوجهان ، فالجواز في هذا الفاعل  
 بخصوصه لعله من العلل لا يستلزم الجواز في فعل كل جمع ذكر سالم حيث لا توجد  
 فيه العلة المقتضية للجواز هنا . وهذا بحث طويل أردنا به تدرييك على الحوار  
 والجدل والتخريج فلا تمله وعه ولا تنسه ، والله يتولاك بإرشاده وتوفيقه

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة النمل ، من الآية ٥١

(٣) من سورة القيامة ، الآية ٩

٧٩ — قد بحثت طويلاً عن هذا البيت فلم أجد أحداً نسبته إلى قائل معين

والبيت قد استشهد به الأشموني ( رقم ٣٦٥ ) وابن الناطم في باب الفاعل

المرأب : « إن ، حرف توكيد ونصب ، امرأ ، اسم إن ، غره ، غر :

والبرد يخصّ ذلك بالشعر

ومن النوع الأول - أعنى للؤنث الظاهر المجازى التأنيث - أن يكون  
الفاعل جمعٌ تكسيرٍ ، أو اسم جمع ، تقول : قامت الزبود ، وقام الزبود ،  
وقامت النساء ، وقام النساء ، قال الله تعالى : ( قَالَتِ الْأَعْرَابُ )<sup>(١)</sup>  
( وَقَالَ نِسْوَةٌ )<sup>(٢)</sup> وكذلك اسم الجنس ، كـ « أَوْرَقَ الشَّجَرُ » و « أَوْرَقَتِ  
الشَّجَرُ » فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى

فعل ماضٍ ، والهاء ضمير عائد إلى امرئٍ مفعول به « منكن » جار ومجرور متعلق  
بغر أو هو متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى واحدة فاعل غر ، وجملة الفعل  
والفاعل في محل نصب صفة لقوله امرأ بعدى ، الظرف متعلق بغر ، وياء المتكلم مضاف  
إليه « وبعديك » هذا الظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، والكاف ضمير  
المخاطب مضاف إليه « في الدنيا » جار ومجرور متعلق إما بقوله مغرور الآتى ،  
وإما بمحذوف صفة لامرئٍ ، والآخر عندنا أولى من جهة المعنى « لمغرور »  
اللام هي اللام المرحقة ، مغرور : خبر إن التى في أول البيت

الشاهد فمير : قوله « غره منكن واحدة » حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر  
حقيق التأنيث ولم يؤنث هذا الفعل ؛ لوجود الفاصل بين الفعل والفاعل بقوله « منكن »  
وذكر علامة التأنيث في مثل هذه الحال أرجح من حذفها  
ومثله في المعنى قول حجر آكل المرار في هند بنت ظالم امرأته ، وكانت  
قد أسرها زياد بن الهبولة في يوم البردان :

إِنَّ مَنْ غَرَهُ النِّسَاءُ بِشَيْءٍ      بَعْدَ هِنْدٍ لِّجَاهِلٍ مَّغْرُورٍ  
حُلُوةُ الْعَيْنِ وَالْحَدِيثِ ، وَمُرٌّ      كُلُّ شَيْءٍ أَجْنٌ مِنْهَا الضَّمِيرُ  
كُلُّ أَتَى ، وَإِنْ بَدَأَ لَكَ مِنْهَا      آيَةُ الْحُبِّ ، حُبُّهَا خَيْمَتُهُورُ

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ١٤ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣٠

الجمع ، وليس لك أن تقول : التأنيث في النساء والهنود حقيق ؛ لأن الحقيق هو الذي له فرج ، والفرج لآحاد الجمع لا للجمع ؛ وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد

ومن هذا الباب أيضاً قولهم : نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ ؛ وَنِعَمَ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ؛ فالتأنيث على مقتضى الظاهر ، والتذكير [ على معنى الجنس ] ؛ لأن المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة ، مَدَحُوا الجنس عموماً ، ثم خَصَّوْا مَنْ أَرَادُوا مدحه ، وكذلك « بنس » بالنسبة إلى الدم ، كقولك : بَنَسَ الْمَرْأَةُ حَمَلَةً الحطب ، وَبَنَسَتِ الْمَرْأَةُ [ هِنْدُ ] .

\* \* \*

وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفاعل مفصلاً بالآ ، كقولك : ما قامَ إلا هِنْدُ ؛ فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى ؛ لأن التقدير : « ما قامَ أحدٌ إلا هند » فالفاعل في الحقيقة مُدَكَّرٌ ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ، كقوله :

٨٠ — مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَةٍ وَذَمُّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

٨٠ — وهذا الشاهد لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده

المؤلف في أوضحه في باب الفاعل ، والأشبهون كذلك ( رقم ٣٦٦ )

الاعراب : « ما ، نافية برئت ، فعل ماض . والتاء حرف دال على التأنيث من رية ، جار ومجرور متعلق برئى « وذم » معطوف على رية « في حربنا » الجار والمجرور متعلق برئى أيضاً ، وحرب مضاف ، والضمير مضاف إليه ، إلا ، أداة حصر « بنات » فاعل برئى « العم » مضاف إليه

والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم ( إنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً  
وَاحِدَةً ) <sup>(١)</sup> برفع ( صَيِّحَةً ) وقراءة جماعة من السلف ( فَاضْبَحُوا لَا تُرَى  
إِلَّا مَسَا كُنْهُمْ ) <sup>(٢)</sup> ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ، ويجعل حرف المضارعة  
التاء المثناة من فوق . وزعم الأخفش أن التانيث لا يجوز إلا في الشعر ،  
وهو محجوج بما ذكرنا

\* \* \*

الحكم الخامس : أن عاملها لا تلحقه علامة تنية ولا جمع ، في الأمر  
الغالب ، بل تقول : قَامَ أَخُوكَ ، وقَامَ إِخْوَتُكَ ، وقَامَ نِسْوَتُكَ ، كما  
تقول : قَامَ أَخُوكَ ، ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك ، كما  
يلحق الجميع علامة دالة على التانيث ، كقوله :

٨١ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبَعَّدٌ وَجِيمٌ

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل الفعل بتاء التانيث  
مع كونه مفصولاً من فاعله يالاً ، ودخول التاء في هذه الحال مرجوح على ما ذكره  
المؤلف تبعاً لابن مالك ، وحكى ابن عقيل أن الجمهور لا يجيزون التانيث في هذه  
الحال ، كما حكى المؤلف عن الأخفش أن التانيث لا يجوز في غير ضرورة الشعر ،  
لكن الذي تنصره الأدلة هو ما ذكره المؤلف ، ومن شواهد ذلك قول ذى الرمة :  
طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوضِهَا \* وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

(١) من سورة يس ، من الآيتين ٢٩ و ٥٣

(٢) من سورة الأحقاف ، من الآية ٢٥

٨١ — هذا البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى به مصعب بن الزبير ، وقد

أنشده ابن عقيل ( رقم ١٤٣ ) والأشعثي ( ٣٥٦ ) والمؤلف في أوضحه ( ج ١ ص ١٣٥ )

( ١٤ — شذور الذهب )

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ »<sup>(١)</sup> وقول بعض العرب : « أَكُلُونِي الْبَرَّاءِغِيثُ » وقول الشاعر :

نَتَجَ الرِّيعُ مَحْسِنًا      أَلْقَحْنَهَا عُرُ السَّحَابِ

— ٨٢ —

اللغة : ، المارقين ، الخارجين عن الدين ، مبعد ، أراد به الاجنبي ، حميم ، هو الصديق

العرباب : ، تولى ، فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه ، قتال ، مفعول به ، المارقين ، مضاف إليه ، بنفسه ، الجار والمجرور متعلق بتولى ، ونفس مضاف والضمير مضاف إليه ، وقد ، الواو للحال ، قد : حرف تحقيق ، أسلباء ، فعل ماض ، والآف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبعد ، فاعل أسلم ، وحميم ، معطوف عليه .

الشاهر فيه : قوله ، أسلباء مبعد وحميم ، حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، وهذه لغة جماعة من العرب ، وليست الآلف عندهم بالإعلامه على تثنية الفاعل ، كما أن التاء في نحو ، قامت هند ، علامة على تأنيثه عند جميع العرب

(١) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ ، وهو حديث مختصر من حديث روى مطرلاً ، إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، ومن أجل ذلك امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك ، لأن الرواية المطولة تدل على أن الذى اختصر المختصرة لم يراع اللفظ الذى ورد عن الرسول فأخطأ الصياغة

٨٢ — هذا البيت من كلام أبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني ، وأبو فراس هو صاحب الشاهد ( رقم ٦ ) السابق شرحه في أول الكتاب ، وقبل البيت قوله :

يَأْتِيهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضْحَتْ لَهُ جَمْلُ الْمَنَاقِبِ



... ..

تَنَجَّ آرْبِيعُ مَحَاسِنَا أَلْقَحْنَهَا ... الْبَيْتِ  
رَاقَتْ وَرَقٌ نَسِيمُهَا فَكَتْ لَنَا صُورَ الْجَبَابِ  
حَصَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطْبُ شَرِبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبُ

وأبو فراس الحمداني صاحب هذا الشاهد من لا يحتاج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ؛ لأنه مولد ، ولعل المؤلف إنما أراد التمثيل بهذا البيت ، ولم يرد الاحتجاج به ، و الفرق بين الاحتجاج والتمثيل

اللفظة : « تنج » هو ههنا فعل ماض مبني للعلوم ، وثم فعل من هذه المادة ملازم للبناء للجهول ، تقول : تنج القوم الناقة - بالبناء للعلوم - وتقول : تنجت الناقة - بالبناء للجهول لاغير ، فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنياً للعلوم ، وإذا أردت معنى ولد جئت به مبنياً للجهول وأسندته إلى الناقة وشبهها ومن الأول قول الشاعر ، وينسب إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثي :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ يُلْقِعُهُ قَوْمٌ وَقَفْتُمْ جَوَهُ

الإعراب : « تنج » فعل ماض مبني للعلوم ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والربيع ، فاعل « محاسناً » مفعول به لتنج ، ألقحها ، ألقح : فعل ماض ، والنون علامة على جمع الإناث ، وضمير الغائبة العائد إلى المحاسن مفعول به « غر » فاعل ألقح « السحاب » مضاف إليه ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « ألقحها غر السحاب » ، فإن قوله « غر » فاعل « ألقح » ، و« غر جمع غراء » ، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث ، وهي النون ، مع إسناده إلى الفاعل الظاهر ، وليست هذه النون هي الفاعل ، لأن هذه لغة جماعة مخصوصين من العرب ، وهم يلحقون علامات التثنية والجمع كما يلحق جميع العرب علامة التأنيث

وقول الآخر :

٨٣ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي

فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ

وقد يحمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم : منها قوله سبحانه :  
( وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ) <sup>(١)</sup> وَالْأَجُودَ تَخْرِيجًا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ،

٨٣ — هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبة بن

أبي سفيان ، وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ١٤٥ ) والأشْمُونِي ( رقم ٣٦٠ )

اللغة : « الغواني » جمع غانية ، وهي التي استغنت بحالها عن الزينة ، أو هي

التي غنيت بزوجه عن التطلع إلى الرجال « لاح » ظهر « النواضر » الجملة ،  
مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، وواحد النواضر ناضر

« لوعراب » : « رأين » فعل ماض ، والنون علامة على جمع المؤنث ، ورأى

هنا بصرية . فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد « الغواني » فاعل « الشيب » مفعول

به « لاح » فعل ماض . وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل وفاعله في محل

نصب حال من الشيب « بعارضي » جار ومجرور متعلق بلاح ، وياء المتكلم مضاف

إليه « فأعرضن » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، والنون ضمير

جماعة النسوة فاعل « عني » جار ومجرور متعلق بأعرض « بالحدود » جار ومجرور

متعلق بأعرض أيضاً « النواضر » صفة للحدود

المشاهير فيه : قوله « رأين الغواني » حيث وصل الفعل بنون النسوة في

قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر - وهو قوله « الغواني » - وهذه النون

ليست ضميراً مثلها في قوله « فأعرضن » بل هي علامة جمع الإناث مثل تاء

التأنيث في « قامت هند »

(١) من سورة الأنبياء ، من الآية ٣

وأحسن الوجود فيها إعراب ( الَّذِينَ ظَلَمُوا ) مبتدأ ، و ( أَسْرُوا النَّجْوَى )  
خبراً .

\*\*\*

ثم قامت : الثالثُ المبتدأ : وهو المجرّد عن العوالم اللّفظيّة : مُخْبِراً  
عنه ، أو وصفاً رافِعاً لِكُنْتِي بِهِ ، فالأوّل كـ « زَيْدٌ قَانِمٌ » و ( أَنْ  
تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ) و ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ) واثْنَانِ شَرْطُهُ نَفِيٌّ  
أَوْ اسْتِثْنَاءٌ ، نحو « أَقَامِ الزَّيْدَانِ » و « مَا مَخْرُوبُ الْعَرَانِ »

وأقول : الثالث من الرفعوات : المبتدأ ، وهو نوعان : مبتدأ له خبر ،  
وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر ، ولكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر  
ويشترك النوعان في أمرين : أحدهما : أنهما مجردان عن العوالم  
اللفظيّة ، واثناني : أن لهما عاملاً معنوياً - وهو الابتداء - ونفياً به كونهما  
على هذه الصورة من التجرد للإسناد

ويفترقان في أمرين : أحدهما : أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً  
صريحاً ، نحو « اللَّهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِينُنَا » ومؤولاً بالاسم ، نحو ( وَأَنْ  
تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ) <sup>(١)</sup> أى : وصيامكم خير لكم ، ومثله قولهم « تَسْمَعُ  
بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » <sup>(٢)</sup> ولذلك قلت « المجرد » ولم أتل الاسم  
المجرد ، ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة ، بل

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٨٤

(٢) قد تكلمنا على هذا المثل كلاماً وافياً فارجع إليه في ( ص ١٥ ) من هذا  
الكتاب .

ولا كل اسم ، بل يكون اسماً هو صفة ، نحو « أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ »  
و « مَا ضُرِبَ الْعَمْرَانِ » . والثاني : أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى  
شيء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي  
أو استفهام كما مثلنا ، وكقوله :

٨٤ — خَلِيلِي مَا وَاَفِ بَعْدِي أَتَمَّا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

٨٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني  
( رقم ١٣٦ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ٦٤ ) وفي القطر ( رقم ٣٨ )

**الإعراب :** « خاليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه  
مثنى ، وياء المتكلم المدغمة في ياء الإعراب مضاف إليه « ما » نافية ، و « اف » مبتدأ ،  
مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعدي »  
جار ومجرور متعلق ب « اف » ، و « عهد مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أتما »  
فاعل ب « اف » سد مسد خبره ، إذا ظرفية تضمنت معنى الشرط ، لم « نافية جازمة  
» تكونا « فعل مضارع ناقص مجزوم بلم . علامة جزمه حذف النون ، وألف  
الاثنين اسم تكون « لي » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من »  
اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف  
خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة ،  
والعائد ضمير محذوف منصوب بأقاطع ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق  
الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقاطعه ف « اف » بعدي أتما

**المشاهد فيه :** قوله « ما و اف أتما » حيث رفع الوصف الذي هو و اف  
ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر ، لكونه معتمداً على حرف النفي  
وهو ما ، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه ، لثلا يلزم  
الإخبار بالفرد عن المثنى ، والبيت رد صارخ على من زعم أن فاعل الوصف  
المغنى عن الخبر لا يكون ضميراً منفصلاً

وكقوله :

٨٥ - أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أُمُّ نَوْرًا ظَلَعْنَا    إِنْ يَظْلَعُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَن قَطْنَا  
وقولى « رافعاً لمكتنى به » أعمُّ من أن يكون ذلك الرفع اسماً  
ظاهراً كـ « قوم سلمى » فى البيت الثانى ، أو ضميراً منفصلاً كـ « أنتما »  
فى البيت الأول ، وفيه رد على الكوفيين والزخشرى وابن الحاجب ؛ إذ  
أوجبوا أن يكون الرفع ظاهراً ، وأوجبوا فى قوله تعالى ( أَرَأَيْتَ أَنْتَ )<sup>(١)</sup>  
أن يكون محبولا على التقديم والتأخير ، وذلك لا يمكنهم فى البيت [ الأول ]

٨٥ - وهذا الشاهد لم يتيسر لى الوقوف على نسبه إلى قائل معين ، وقد  
أنشده الأشمونى ( رقم ١٣٤ ) والمؤلف فى أوضحه ( رقم ٦٥ ) وفى القطر  
( رقم ٣٩ )

الاعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ ، قوم » فاعل بقاطن  
أغنى عن خبره « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نووا » فعل وفاعل  
« ظلعنا » مفعول به لنووا ، وجمة الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة على جمة المبتدأ  
وفاعله . وحسن ذلك لأن جمة المبتدأ وفاعله فى قوة الجملة الفعلية « إن » شرطية  
« يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ،  
وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر  
مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وعيش مضاف ،  
و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قطنا » فعل  
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « والجملة لا محل لها صلة ، وأللف للاطلاق

الشاهد فمى : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو  
قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ ؛ لكون ذلك المبتدأ الذى هو قوله « قاطن »  
وصفاً معتمداً على أداة الاستفهام ، وهى الهمزة  
(١) من سورة مريم ، من الآية ٤٦

إذ لا يخبر عن اللتى بالمفرد ، وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما  
 في البيتين أو نائباً عن الفاعل كما في قولك « أَمْضِرُوبُ الزَّيْدَانِ »  
 وخروج عن قولى « مكنتى به » نحو « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فليس لك  
 أن تعرب أقاتم مبتدأً وأبواه فاعلاً أغنى عن الخبر ؛ لأنه لا يتم به الكلام  
 بل زيد مبتدأً [مؤخراً] ، وقاتم خبر مقدم ، وأبواه فاعل به .

\* \* \*

ثم قامت : ولا يُبْتَدَأُ بِكَرَّةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ ، نحو « مَارْجُلٌ فِي الدَّارِ »  
 أو خَصَّتْ ، نحو « رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِ » . وَعَلَيْهَا (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ)  
 وأقول : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة  
 إلا في مواضع خاصة تَنْبَغُ بعضُ للتأخرين ، وأنهاها إلى تَيْفٍ وثلاثين ،  
 وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم

فن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة : إما بصفة مذكورة ، نحو  
 (وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ) <sup>(١)</sup> (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) <sup>(٢)</sup>  
 أو بصفة مُقَدَّرَةٌ ، كقولهم : السَّمْنُ مَتَوَانٌ <sup>(٣)</sup> يَدْرَهُمْ ؛ فالسمن : مبتدأ ،  
 ومتوان : مبتدأ ثان ، ويدرهم : خبره ، والمبتدأ الثانى وخبره خير المبتدأ  
 الأول ، والمسوغُ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة : أى متوان منه

( ٢١٦ ) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢١

(٣) متوان : تثنية منا ، كما تقول : عصوان ، فى تثنية العصا . وقد يقال فيه :  
 من - بفتح الميم وتشديد النون - والمنا : مقدار مخصوص من الموازين كالرطل ،  
 وهو وزن رطلين تقريباً ، وسيأتى شرح معنى المنا فى كلام المؤلف فى باب التمييز  
 بما لا يخرج عما قلناه

ومنها أن تكون مُصَغَّرَةً ، نحو : رُجُلٌ جَاءَنِي ؛ لأن التصغير وصف  
في المعنى بالمصغر ؛ فكأنك قلت رجل صغير جاءني  
ومنها أن تكون مُضَافَةً ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « حَسْبُ صَلَوَاتٍ  
كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ »

ومنها أن يتعلّق بها معمول ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمَرْتُ بِمَعْرُوفٍ  
صَدَقَةٍ ، وَنَهَيْتُ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٍ » ؛ فأمر ونهى : مبتدآن نسكتان ،  
وسَوْغُ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور ، وكقولك : أَفْضَلُ  
مِنْكَ جَاءَنِي

ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغةً عموماً ، نحو (كلُّ لَهْ  
قَانِتُونِ) <sup>(١)</sup> و « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و « مَنْ جَاءَكَ أَجِئْ مَعَهُ »  
أو يَبْقَ في سياق النفي : نحو « مَارْجُلٌ فِي الدَّارِ »  
وعلى هذه الأمثلة قس ما أشبهها .

\* \* \*

ثم قلت : الرَّابِعُ خَبَرُهُ ، وهو : مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأٍ غَيْرِ  
الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ

وأقول : الرابع من الرفوعات : خبر المبتدأ ، وقولي « مع مبتدأ »  
فَصْلٌ أَوَّلٌ مُخْرَجٌ لِغَاةِ الْفِعْلِ ، وقولي « غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ » فصل  
ثَانٍ مُخْرَجٌ لِغَاةِ الْوَصْفِ ، في نحو « أَقَامْتُ الزَّيْدَانِ » و « مَا قَامْتُ الزَّيْدَانِ »  
والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حد المبتدأ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦ .

\*\*\*

ثم قلت : ولا يكونُ زماناً والمُبْتَدَأُ اسمُ ذَاتٍ ، ونحوُ « اللَّيْلَةُ  
الهِلَالُ » مُتَأَوَّلٌ

وأقول : لما بَيَّنَّتْ في حد المبتدأ ما لا يكون مبتدأ - وهو النسكرة  
التي ليست عامة ولا خاصة - بَيَّنَّتْ بعدَ حدِّ الخبر ما لا يكون خبراً  
في بعض الأحيان ، وذلك اسم الزمان ؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات ،  
وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث ، تقول : الصُّومُ اليومَ ، والسَّفرُ غداً ،  
ولا تقول « زيد اليوم » ولا « عمرو غداً » فأما قولهم : « اللَّيْلَةُ الْهِلَالُ »  
- بنصب الليلة على أنها ظرفٌ مخبر به عن الهلال مقدَّمٌ عليه - فتؤول ،  
وتأويله على أن أصله : اللَّيْلَةُ رُؤيةُ الهلال ، والرؤية حَدَثٌ لا ذات ، ثم  
حذف المضاف ، وهو الرؤية ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، ومثله قولهم في  
المثل « اليومَ تَحْرُ ، وغداً أَمُرُ » التقدير : اليومَ شربُ خمرٍ ، وغداً  
حدوثُ أمرٍ

\*\*\*

ثم قلت : الخامسُ اسمُ مكانٍ وأخواتها ، وهي : أَمْسَى ، وأَضْحَى ،  
وأَضْحَى : وظلٌّ ، وباتَ ، وصارَ ، وليسَ - مُطلقاً ، وتاليةٌ لِنِزْرِ أو شِبْهِهِ :  
زالَ - ماضٍ يزَالُ - وَبَرِحَ ، وَفَيْتَ ، وآتَقَتْ ، وَصَلَّةٌ لما الوَفْتِيَّةُ :  
دامَ ، نحو ( ما دُمْتُ حياً )

وأقول : الخامس من المرفوعات : اسمُ مكانٍ وأخواتها الاثنتي عشرة  
للمذكورة ؛ فإنهم يداخلون على المبتدأ والخبر ؛ فيرفعن المبتدأ ، ويسمى



أَمْثَلُنَّ حَقِيقَةً وَفَاعِلَهُنَّ مُجَازاً ، وَتَنْصِبُنَ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى خَبَرُهُنَّ حَقِيقَةً  
وَمَفْعُولُهُنَّ مُجَازاً

ثم هنَّ في ذلك على ثلاثة أقسام :

ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي ثمانية : كان وليس وما بينهما

وما يُشترط أن يتقدَّم عليه نفي أو شبهه ، وهو النهي والدعاء ، وهي  
أربعة : زال ، وبرَّح ، وفتى ، وأنفكَّ ، نحو ( ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ )<sup>(١)</sup>  
( لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ )<sup>(٢)</sup> وتقول : « لا تَزْكُ ذَاكِرَ اللَّهِ » و « لا تَبْرَحْ  
رَبْعَكَ مَا نُوسًا » و « لا زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوسًا » . ويشترط في « زال » شرط  
آخر ، وهو أن يكون ماضى يزال ؛ فإن ماضى يَزُولُ فعلٌ قام قاصر بمعنى  
الذهاب والانتقال ، نحو ( إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا  
وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ )<sup>(٣)</sup> و « إن » الأول في  
الآية شرطية ، والثانية نافية ، وماضى يَزِيلُ فعلٌ تام متعدي بمعنى مازَ يَمِيزُ ،  
يقال : زال زيدٌ ضائَةً من مَعَزٍ فلان : أى مَعِزَهُ منه

وما يشترط أن يتقدم عليه « ما » المصدرية النائية عن ظرف الزمان<sup>(٤)</sup>

(١) من سورة هود ، من الآية ١١٨ (٢) من سورة طه ، من الآية ٩١

(٣) من سورة فاطر ، من الآية ٤١

(٤) تسمى د ما ، هذه المصدرية الوقتية ، أما وجه تسميتها بالمصدرية فلأنها  
تؤول مع صلتها بـ صدر ، وهو الدوام ، وأما تسميتها بالوقتية فأنيايتها مع صلتها  
عن الوقت ، وهو المدة . وهي تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بـ مدة . وما  
ينبغي أن تنبئ له أن « ما » كما كانت وقتية فهي مصدرية البته ، ولا يلزم من أن  
تكون مصدرية أن تكون وقتية ، بل قد تكون مصدرية فقط ، نحو قول الشاعر :

وهو « دام » وإلى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة ، كقوله سبحانه وتعالى : ( وَأَوْذَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ) <sup>(١)</sup> : أى مُدَّة دواى حيا ؛ فلو قلت « دامَ زَيْدٌ صحيحًا » كان قولك صحيحًا حالًا لا خبرًا ، وكذلك « عجبت من ما دام زيد صحيحًا » ؛ لأن « ما » هذه مصدرية لا ظرفية ، والمعنى عجبت من دوامه صحيحًا

\* \* \*

ثم قلت : ويجبُ حَذْفُ « كان » وَحْدَهَا بَعْدَ « أَمَّا » في نحو : « أَمَّا أَنْتَ ذَا فَقرٍ » ويجوز حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ إِنْ وَأَوْ الشَّرْطِيَّيْنِ ، وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمُجْزُومِ إِلَّا قَبْلَ سَاكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف :

إحداها : حذفها وجوبًا دون اسمها وخبرها ؛ وذلك مشروط بخمسة أمور ، أحدها : أن تقع صلة لأن ، الثانى : أن يدخل على أن حرف التعليل ، الثالث : أن تتقدم العلة على العلول ، الرابع : أن يُحذف الجار ،

يُسْرُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالَى وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

وعما ينبغى أن تنبه له أيضاً أنه لا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية قبل « دام » وجوب إعمال « دام » عمل كان ، بل قد تدخل « ما » هذه على « دام » ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : ( وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ) من سورة هود من الآية ١٠٨ ، لكن الغرض أنه لا يجوز أن تعمل « دام » عمل كان إلا إذا سبقها « ما » المصدرية الظرفية

الخامس : أن يؤتى بما ، كقولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » وأصل هذا الكلام : انطلقت لأن كنت منطلقًا ، أى : انطلقت لأجل انطلاقك ، ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجود : أحدها : تقديم العلة - وهى « لأن كنت منطلقًا » - على الماهول - وهى « انطلقت » - ، وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص ، والثانى : حذف لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار ، والثالث : حذف كان ، وفائدته أيضًا الاختصار ، والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازم عن حذف كان ، والخامس : وجوب زيادة « ما » ، وذلك لإرادة التعويض ، والسادس : إدغام النون فى اليم ، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما فى كلمتين ؛ ومن شواهد هذه المسألة قول العباس ابن مرداس رضى الله عنه :

٨٦ — أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا تَفَرٍّ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْسَلْهُمْ الضُّعْفُ

٨٦ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلى ، يقوله مخاطب خفاف ابن نذبة ، وخفاف شاعر أيضًا ، والبيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) والأشمونى ( رقم ٢٠٧ ) وابن عقيل ( رقم ٧ ) والمؤلف فى أوضحه ( رقم ٩٧ ) وفى القطر ( رقم ٤٧ )

المعنى : يقول : لا ينبغي لك أن تفخر على ؛ لأنك لو افتخرت على لم تجد ما تفخر به إلا أن تذكر أن قومك كثير والعدد ، وليست كثرة العدد من المفاخر ؛ لأن قومي إنما نقص عددهم وقوفهم فى صفوف الجهاد وإغاثتهم الملهوف وإجابتهم الصريح ، ولم ينقصهم الجذب ولا الجوع ، فهو فى المعنى كقول شاعر الحماسة :

إِنِّي بَيْنَ مَعْشَرٍ أَفْنَى أَوْ أَيْلَهُمْ قِيلُ الْكُفَاةِ أَلَا أَيْنَ الْحَامُونَا

الاهراب : « أبا ، منادى بحرف نداء محذوف « خراشة ، مضاف إليه

«أبا» منادى بتقدير يا أبا ، و «خراشة» بضم الخاء المعجمة - و «أما أنت ذا نفر» أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه ، والذي يتعلق به اللام محذوف : أى لأن كنت ذا نفر افتَحَرَتْ عَلَى ، والمراد بالضبع السُّنَّةُ الْمُجْدِبَةُ

المسألة الثانية : حذف «كان» مع اسمها وإبقاء خبرها ، وذلك جائز لا واجب ، وشرطه أن يتقدمها «إن» أو «لو» الشرطيتان ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : «النَّاسُ تَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ» فتقديره : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر . وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب ، وفيه وجوه

و أما ، هذا لفظ مركب من كلمتين : الأولى أن ، والثانية ما ، فأما أن لحرف مصدرى ، وأما ما لحرف زائد للتعويض به عن كان المحذوفة ، أنت ضمير منفصل اسم كان المحذوفة ، ذا خبر كان المحذوفة ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة «نفر» مضاف إليه «إن» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «قومى» اسم إن ، ويا المتكلم مضاف إليه ولم ، نافية جازمة «تأكلهم» تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وضمير الغائبين العائد إلى قومى مفعول به والضبع فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الساهر فيه : قوله ، أما أنت ذا نفر ، حيث حذف كان ، وعوض عنها ما الزائدة ، وأبقى اسمها وهو قوله ، أنت ، وخبرها وهو قوله «ذا نفر» على ما بيناه في الإعراب وما هو فى كلام المؤلف ، وليس يخفى عليك أن المحذوف من جملة كان هو كان وحدها بعد الذى نهىا إليه

آخر ، <sup>(١)</sup> والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم : « آتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ »

(١) في هذا التركيب أربعة وجوه مشهورة :

الوجه الأول : « إن خيرا نغيرا ، وإن شرا فشر » ، بنصب خير وشر في الموضعين جميعا ، وتخرجه على أن خيرا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شرا الأول ، وخيرا الثاني مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، ومثله شرا الثاني ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيرا فهم يحزون خيرا ، وإن كان عملهم شرا فهم يحزون شرا .

والوجه الثاني : « إن خير نغير ، وإن شر فشر » ، برفع خير وشر في الموضعين جميعا ، وتخرجه على أن خير الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثله شر الأول ، وخير الثاني خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثاني ، وأصل الكلام : إن كان في عملهم خير فجزاؤهم شر ، وإن كان في عملهم شر فجزاؤهم شر .

والوجه الثالث : « إن خيرا نغير ، وإن شرا فشر » ، بنصب خير وشر الأولين ، ورفع خير وشر الثانيين ، وتخرجه على أن خيرا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شرا الأول ، وخير الثاني خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثاني ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر .

والوجه الرابع : « إن خير نغيرا ، وإن شر فشر » ، برفع خير وشر الأولين ونصب خير وشر الثانيين ، بعكس الثالث ، وتخرجه على أن خيرا الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثام شر الأول ، وخيرا الثاني مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، وأصل الكلام : إن كان في عملهم خير فهم يحزون خيرا ، وإن كان في عملهم شر فهم يحزون شرا .

وأرجح هذه الأربعة هو الوجه الثالث ، وهو الذي اقتصر عليه المؤلف ، وأضعفها هو الوجه الرابع ، وأما الوجهان الأول والثاني فهما في درجة واحدة ، ودرجتهم متوسطة بين الثالث والرابع ، فاعرف ذلك واحرص عليه

حَدِيد : أي ولو كان الذى تلتسمه خاتماً من حديد

المسألة الثالثة : حذف نون « كان » وذلك مشروط بأمر : أحدها : أن تكون بلفظ المضارع ، والثانى أن يكون المضارع مجزوماً ، والثالث : أن لا يقع بعد النون ساكن ، والرابع : أن لا يقع بعده ضمير متصل ، وذلك نحو ( وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) <sup>(١)</sup> ( وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ) <sup>(٢)</sup> ولا يجوز فى قولك « كان » و « كُنْ » لاتقاء المضارع ، ولا فى نحو « هو يكون » و « لن يكون » لاتقاء الجزم ، ولا فى نحو ( لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ) <sup>(٣)</sup> لوجود الساكن ، ولا فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَوْلِهِ » <sup>(٤)</sup> لوجود الضمير

\* \* \*

ثم قلت : السادس اسمُ أفعالٍ المقارَبةِ ، وهى : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ - لِذُنُوءِ الْخَبَرِ ، وَعَسَى ، وَخَلُوتِ ، وَحَرَى - لِتَرْجِيهِ ، وَطَفِقَ وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَهَبَّ ، وَهَلَلَّ - لِلشُّرُوعِ فِيهِ ،

(١) من سورة النحل ، من الآية ١٢٠ (٢) من سورة مريم ، من الآية ٢٠

(٣) من سورة البينة ، من الآية ١

(٤) قاله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد حدث أصحابه عن المسيح الدجال ، ووصفه لهم ، ثم كانت فتنة ابن صياد ، فلما خرج النبي وأصحابه إليه رأى عمر شبهه قريباً مما سمعه من نعوت المسيح فهم بأن يقتله ، فقال له النبي ذلك ، يريد أنه إن كان هذا هو المسيح فإن الذى يقتله هو عيسى ابن مريم كما أخبرتم ، وإن كان إنساناً غيره وأنت تقتله على أنه هو فلا خير لك فى قتله

وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعًا

وأقول : السادس من الرفوعات : اسمُ الأفعال المذكورة

وهي تنقسم - باعتبار معانيها - إلى ثلاثة أقسام :

ما يدل على مُقَارَبَةِ المسمى باسمها للخبر ، وهي ثلاثة : كاد ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

وما يدل على تَرْجِيٍّ للتكلم للخبر ، وهي ثلاثة أيضاً : عسى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها ، وهي كثيرة ، ذكرت منها هنا سبعة ؛ فكلت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر ، كما أن الأفعال في باب « كان » كذلك

فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان ؛ فترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها لا يكون إلا فِعْلاً مُضَارِعًا <sup>(١)</sup> ؛ ثم منه ما يقتزن بأن ، ومنه ما يتجرد عنها ، كما يأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى - في باب المنصوبات ؛ ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدة ؛ قال الله سبحانه : ( يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ) <sup>(٢)</sup> ( عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم ) <sup>(٣)</sup>

(١) وإذا دل عليه دليل جاز حذفه ، ومنه الحديث « من تأني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد » ألا ترى أنه ينساق إلى ذهنك أنه أراد : من تأني أصاب أو كاد يصيب ، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ .

(٢) من سورة النور ، من الآية ٣٥ (٣) من سورة الإسراء ، من الآية ٨

( ١٥ - شذور الذهب )

وقال الشاعر :

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا مُتُ يُثْقِلُنِي

ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ  
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فِصْرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

٨٧ — هذان البيتان يرويان في كلمة لعمر بن أحمـر الباهلي مع بعض تغيير في ألفاظهما ، ويرويان منسويين لأبي حية النيرى ، وانظر كتابتنا على الأشموى ( رقم ٢٤٥ ) وانظر الأوضح ( رقم ١٢٠ ) وسينشد المؤلف أول هذين البيتين مرة ثانية عند الكلام على خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب

اللغة : « يثقلنى » يجهدنى ويتعبنى ويعينى « أنهض » أقوم ، والنهض مصدره « السكر » بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة ، بمعنى التمل ، وهو الذى أخذ منه السكر فهذه قواه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، جعلت ، جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا إليها » يثقلنى : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « ثوبى » ثوب : فاعل يثقل ، مرفوع بضمـة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وستعرف مافى هذا الإعراب من مخالفة الأصل ، وإن كان هو الظاهر « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبنى للنوع « الشارب » مضاف إليه « السكر » صفة للشارب « وكنت » الواو عاطفة ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أَمْشِي » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر كان « على رجلين » جار ومجرور متعلق بأَمْشِي « معتدلا » حال من فاعل أَمْشِي « فصرت » الفاء عاطفة ، صار : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أَمْشِي »



وقال آخر :

— ٨٨ — \* هَبَيْتُ الْوُومَ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى \* —

فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا ، والجملة في محل نصب خبر صار ، على أخرى ، جار ومجرور متعلق بأمشى ، ومن الشجر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى

**المشاهد فيه :** عبارة المؤلف ظاهرة في أنه لم يرد الاستشهاد بهذا البيت إلا على مجيء « جعل » فعلا من الأفعال التي تعمل عمل كان وتختص بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا ، ولكن العلماء ينشدون هذا البيت لأن ظاهره أن المضارع الذي وقع خبراً لجعل - وهو « يثقلني » - قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسمها ؛ وهذا الاسم هو قوله « ثوبى » وهذا غير مرضى عند العلماء ، ولو أنه جله على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال « وقد جعلت أثقل » فيكون الفعل المضارع رافعاً لضمير يرجع إلى اسم جعل ، وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر بأن جعلوا فاعل « يثقلني » ضميراً مستتراً يعود إلى التاء التي هي اسم جعل ، وقوله « ثوبى » بدلا من هذا الضمير المتصل ، فإن قالت : كان يجب أن لو كان فاعل يثقلني ضميراً مستتراً للنسكلم لقال أثقل ؛ لأن حرف المضارعة الموضوع للدلالة على التكلم هو الهمزة قلنا : إن أصل نظم الكلام : وقد جعلت أثقل ثوبى ، فلما أبدل ثوبى من الضمير المستتر أو من التاء جاز إعادة الضمير إلى البدل ؛ لأنه المقصود بالحكم ، فافهم

٨٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِالْوُومِ مُغْرِيَا \*

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في الكلام على أفعال المقاربة للاستشهاد به على أن المضارع الواقع خبراً لفعل من أفعال الشروع يتمتع اقترانه بأن المصدرية

**المعرب :** « هبيت » هب : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « ألوم »

وقال آخر :

٨٩ — وَطَنُنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلَيْتَ نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر هب ، القلب ، مفعول به اللوم ، في طاعة ، جار ومجرور متعلق باللوم ، وطاعة مضاف ، و ، الهوى ، مضاف إليه ، فلج ، الفاء عاطفة ، لج : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى القلب ، كأي ، كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء المتكلم اسمه ، كنت ، كان فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، باللوم ، جار ومجرور متعلق بقوله مغرباً الآتي ، مغرباً ، خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبره في محل رفع خبر كأن

الشاهر فيه : قوله ، هبت ألوم ، : فإن قوله ، هب ، بتشديد الباء - فعل من أفعال الشروع يعمل عمل كان : فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع الاسم الذي هو تاء المتكلم . ونصب الخبر الذي هو جملة ألوم

٨٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين . وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في باب خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب

الاعراب : ، وطَنُنَا ، فعل وفاعل ، ديار ، مفعول به ، المعتدين ، مضاف إليه ، فهلأت ، الفاء حرف عطف ، هلأت : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، نفوسهم ، نفوس : اسم هامل ، والضمير العائد إلى المعتدين مضاف إليه ، قبل ، ظرف متعلق بقوله تزهق الآتي . وهو مضاف ، و ، الإماتة ، مضاف إليه ، وتزهق ، فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى نفوس ، والجملة في محل نصب خبر هلأت

الشاهر فيه : قوله ، هلأت نفوسهم تزهق ، فإن هلأت فعل من أفعال الشروع - على ما ذكر المؤلف هنا - يعمل عمل كان ، فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع في هذا البيت الاسم الذي هو قوله ، نفوس ، ونصب الخبر ، الذي هو جملة المضارع المجرد من أن وفاعله : فافهم ذلك

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع ، وطلق أشهرها ، وهي التي وقعت في التنزيل ، وذلك في موضعين : أحدهما ( وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ )<sup>(١)</sup> أى : شرعا يخططان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها ، وقرأ أبو السمال العدوى ( وَطَفَقَا ) بالفتح ، وهي لغة حكاها الأخنس ، وفيها لغة نالته طَبِقَ - بياه مكسورة مكان الفاء ، والثانى ( فَطَفِقَ مَسْحًا )<sup>(٢)</sup> أى : شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مَسْحًا : أى يقطعها قطعاً

\* \* \*

ثم قلت : السَّابِعُ اسْمٌ مَاجِلٌ عَلَى « لَيْسَ » وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : « لَاتَ » فِي لُغَةِ الْجَمْعِ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحَيْنِ بكَثْرَةٍ ، أَوِ السَّاعَةِ أَوِ الْأَوَانِ بِقِلَّةٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا ، وَالْأَكْثَرُ كَوْنُ الْمُحْذَوِفِ اسْمًا ، نَحْوُ ( وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِي ) وَ « مَا » وَ « لَا » النَّاقِيَتَانِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ ، وَ « إِنْ » النَّاقِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ ، وَشَرُطُ إِعْمَالِهِنَّ تَقِيُّ الْخَبَرِ ،

== هذا ، والمعروف عن العلماء الأثبات - ومنهم المؤلف - أن وهلم ، إنما يدل على دنو الخبر ، ولا نعلم أحداً ذكر أن هذا الفعل يدل على الشروع إلا المؤلف في هذا الموضع وفيما يلي عند الكلام على خبر أفعال المقاربة حيث يذكر هذا الفعل في عداد أفعال الشروع التي يمتنع اقتران المضارع الواقع خبراً لها بأن المصدرية ، وقد ذكر في غير هذا الكتاب أنه يدل على الدنو كما قلنا ، فلا بد أنه اطلع على ما لم نطلع عليه ، ولذلك تراه يقول عن هب وهلم ، وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع ،

(١) من سورة الأعراف من الآية ٢٢ ، ومن سورة طه من الآية ١٢١

(٢) من سورة ص ، من الآية ٣٣

وَأَخِيرُهُ ، وَأَنْ لَا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا ، وَتَنْكِيرُ  
مَعْمُولِ «لَا» وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ اسْمُ «مَا» بِإِنْ الزَّائِدَةِ . نَحْوُ ( مَا هَذَا بَشَرًا )  
\* وَلَا وَزُرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا \*

و «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ»

• وأقول : السابغ من الرفعوات : اسمٌ ماحل - في رفع الاسم ونصب  
الخبر - على «ليس» ، وهى أحرف أربعة نافية ، وهى : «ما» و «لا»  
و «لات» و «إِنْ»

فأما «ما» فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط : أحدها : أَنْ يكون  
اسمها مُقَدِّمًا وخبرها مؤخرًا ، والثانى : أَنْ لا يَقْتَرِنَ الاسم بِإِنْ الزَّائِدَةِ ،  
والثالث : أَنْ لا يَقْتَرِنَ الخبر بِإِلَّا ، والرابع : أَنْ لا يابها معمول الخبر وليس  
ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا .

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل ، سواء كان  
اسمها وخبرها نكرتين ، أو معرفتين ، أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة ،  
فالعرفتان كقوله تعالى : ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ )<sup>(١)</sup> والنكرتان كقوله تعالى :  
( فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ )<sup>(٢)</sup> و ( أَحَدٌ ) اسمها ، و ( حَاجِزِينَ ) خبرها ،  
و ( مِنْكُمْ ) متعلق بمحذوف تقديره أعنى : ويحتمل أَنْ أَحَدًا فاعل « مِنْكُمْ »  
لإعتياده على النفي ، و ( حَاجِزِينَ ) نعت له على لفظه

\*\*\*

(١) من سورة المجادلة ، من الآية ٢

(٢) من سورة الحاقة ، الآية ٤٧

فإن قلت : كيف يوصف الواحد بالجمع ؟ وكيف يخبر به عنه ؟  
قلت : جوابهما أنه اسم عام ، ولهذا جاء ( لا تُهَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ  
رُسُلِهِ ) (١)

\* \* \*

والمختلفان كقوله تعالى : ( ما هذا بَشَرًا ) (٢) ولم يقع في القرآن إعمال  
« ما » صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة ، على الاحتمال المذكور في الثاني ،  
وإعمالها لغة أهل الحجاز ، ولا يميزونه في نحو قوله :  
٩٠ - بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٥ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣١  
٩٠ - هذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد  
أنشده الأشموني ( رقم ٢١١ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٠١ ) وفي القطر  
( رقم ٥٠ )

اللفظ : « غدانة » بضم الغين المعجمة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون  
موحدة - هي من بني يربوع « صريف » هو الذهب ، « الخزف » الفخار الذي  
يعمل من الطين ثم يشوى بالنار

الاعراب : « بني » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يابني و غدانة ،  
مضاف إليه « ما » نافية وإن ، زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر  
المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « صريف » معطوف بالواو  
على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل  
مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة  
المبتدأ والخبر السابقة

الشاهر في : بقوله « ما إن أنتم ذهب » فإن « ما » هذه نافية ، وقد وقع

لاقتران الاسم بإن ، ولا في نحو قوله سبحانه : ( وما محمد إلا رسول )<sup>(١)</sup>  
 ( وما أمرنا إلا واحدة )<sup>(٢)</sup> لاقتران الخبر بإلا ، ولا في نحو قولهم في التثنية :  
 « ما ميسى لا من أعتب » لتقدم خبرها ، ولا في نحو قوله :

٩١ - وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وأنى منى أنا عارف

بعدها « إن » فإذا اعتبرت « إن » هذه زائدة أبطلت عملها فرفعت بعدها مبتدأ  
 والخبر ؛ لأن من شرط عملها عند الحجازيين ألا تقع بعدها « إن » الزائدة ؛  
 وإن اعتبرت « إن » هذه نافية : فلما أن تجعلها مؤكدة للنفي المستفاد من ما من  
 باب قولك « نعم جبر » وإما أن تجعلها نافية لنفي « ما » فيكون ما بعدها مثبتاً ؛  
 لأن نفي النفي إثبات ؛ فعلى الثاني يبطل عمل ما أيضاً ؛ لأن من شرط العمل بقاء  
 النفي ، وعلى الأول تعملها ، وقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب « ذهب »  
 وبرفعه ، فتخرج رواية نصبه على وجه واحد هو جعل « إن » نافية مؤكدة لنفي  
 « ما » وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين : إما على جعل « إن » زائدة ، وإما  
 على جعلها نافية للنفي الذى أفادته ما ، فافهم ذلك كله ، ثم أعلم أن المؤلف راعى  
 أشهر الروايتين واعتبر « إن » زائدة فقضى عليك بإهمال ما : فاعرفه أيضاً  
 ومثله قول فروة بن مسيك المرادى وهو من شواهد سيويه ( ١ / ٤٧٥ )  
 والكامل للمبرد ( ١ / ٢٠٠ ) :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤

(٢) من سورة القمر ، من الآية ٥٠

٩١ - هذا البيت مطلع قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلي ، وهو من  
 شواهد سيويه ( ج ١ ص ٣٦ و ٧٣ ) والأشمنوني ( رقم ٢١٥ ) والمؤلف في  
 أوضحه ( رقم ١٠٥ )

اللفظة : « تعرفها » تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « المنازل » جمع منزل ،  
 وهو مكان النزول « منى » بكسر الميم - بليدة على مسافة فرسخ من مكة

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور

**الاعراب :** « قالوا » فعل ماض وفاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والضمير البارز المتصل مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وأصله بالمنازل « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « كل » تروى هذه الكلمة مرفوعة وتروى منصوبة ، فن رواها مرفوعة جاز أن يجعلها مبتدأ وعليه تكون ما تيمية . وجاز أن يجعلها اسم ما انثافية الحجازية ، ومن رواها منصوبة جعلها مفعولا به لقوله عارف الآتي في آخر البيت . ورواية النصب هي التي رواها شراح الألفية ، وهي الرواية التي يعنها المؤلف هنا ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وافي » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه « منى » مفعول به لوافي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « أنا » ضمير منفصل مبتدأ . عارف « خبر المبتدأ ، ثم إذا قرأت « كل » بالرفع واعتبرت « ما » تيمية مهمة لجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو « كل » وإذا قرأت « كل » بالرفع أيضاً وجعلت ما حجازية فكل اسم ما وجملة أنا عارف في محل نصب خبر ما الحجازية ، فإن قرأت « كل » بالنصب كانت جملة « أنا عارف » لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية . ويكون أصل الكلام : وما أنا عارف كل من وافي منى

**الساخر فينه :** قوله « ما كل من وافي منى أنا عارف » فإن « ما » ههنا نافية ، وقد وجب إعمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها ، فخيرها هو قوله « عارف » ومعموله هو قوله « كل » ؛ لأن عارفاً اسم فاعل يعمل كالفعل فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وهذا كله على رواية نصب « كل » . أما إذا رفعته فإن الإعمال جائز بأن تجعل « كل » اسم ما وجملة « أنا عارف » في محل نصب خبر ما ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ضمير منصوب بعارف محذوف ، والتقدير : وما كل من وافي منى أنا عارف . فقد عرفت أنه يجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : اثنان

ولا يُعِيلها بنو تميم ولو استوفت الشروط الأربعة ، بل يقولون :  
 « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وقرئ على لغتهم ( ما هذا بشر ) <sup>(١)</sup> و ( ما هن أمهاتهم ) <sup>(٢)</sup>  
 بالرفع ، وقرئ أيضاً ( بأمهاتهم ) بالجر بياء زائدة ، وتحتل الحجازية  
 والتميمية ، خلافاً لأبي على والزخشرى ، زعمًا أن الباء تختص بلغة النصب

\* \* \*

وأما « لا » فإنها تعمل بالشروط المذكورة لما ، إلا شرط انتفاء اقتران  
 « إن » بالاسم فلا حاجة له ؛ لأن « إن » لا تُزاد بعد « لا » ويضاف إلى  
 الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، كقوله :  
 ٩٢ — تَعَزَّ فَلَاشَى عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

على رواية رفع ، كل ، وواحد على رواية نصب كل ، وعرفت أن وجهاً واحداً  
 تكون فيه ، ما ، حجازية عاملة ، وهو إنما يتأق على رواية رفع كل ، ووجهين  
 تكون في كل واحد منهما ، ما ، تيمية مهملة : واحد منهما يأتي مع رفع كل ،  
 والثاني مع نصب كل والوجه الممتنع هو أن تنصب كل ، على أنه مفعول لعارف ،  
 وتجعل ، ما ، حجازية . والخلاصة أنه يجب في رواية نصب كل ، إهمال ، ما ،  
 ويجوز في رواية رفع كل ، إهمال ، ما ، كما يجوز إعمالها

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣١ (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٢

٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني  
 ( رقم ٢٢٣ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٠٨ ) وفي القطر ( رقم ٥١ ) وابن عقيل  
 ( رقم ٧٩ ) وسينشده المؤلف مرة أخرى عند الكلام على خبر ماجحل على ليس  
 من هذا الكتاب للاستشهاد به على أن « لا » العاملة عمل ليس تنصب الخبر

اللفظة : « تعز » تصبر وتجلد ، وزر ، بفتح الواو والزاي — هو في الأصل  
 الجبل ، ثم عم استعماله في كل ما يعتصم به الإنسان ويلجأ إليه ، وواقياً ، حافظاً وما ناعماً



وربما عملت في اسم معرفة ، كقوله :

٩٣ — أنكرتها بعد أعوام مَضِينَ لها لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً

**الاعراب :** « تعز ، فعل أمر فاعله مستتر فيه ، فلا ، الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل عمل ليس « شئ » اسم لا ، على الأرض ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، « باقياً » خبر لا ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية عاملة عمل ليس أيضاً ، وزر ، اسم لا ، بما ، من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن « قضى الله ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : بما قضاه الله « واقياً » خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها

**المشاهير فيه :** قوله « لاشئ » باقياً ، وقوله « لا وزر واقياً » حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين جميعاً

٩٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

**الاعراب :** « أنكرتها ، فعل ماض . فاعله ضمير المتكلم ، وضمير الغائية مفعول به « بعد ، ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامله أنكر « أعوام ، مضاف إليه « مَضِينَ ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر صفة لأعوام « لها ، جار ومجرور متعلق بمضى « لا ، نافية عملت عمل ليس « الدار ، اسم لا مرفوع بها « داراً ، خبر لا منصوب بها « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً « الجيران ، هو اسم لا هذه مرفوع بها . جيرانا ، خبرها منصوب بها ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة لا الأولى

**المشاهير فيه :** قوله « لا الدار داراً » وقوله « لا الجيران جيراناً » حيث أعمل لا في الموضعين عمل ليس ، مع أن اسمها في الموضعين معرفة : إذ هو محلي

وعلى ذلك قول المتنبي :

٩٤ — إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خلاصاً من الأذى

فلا الحمدُ مكسُوباً ولا المالُ باقياً

بأل ، والمؤلف هنا قد جعل عملها في هذه الحال قليلا ، وفي كتابه القطر جعله غير جائز وحكم على المتنبي بأنه أخطأ في بيته الآتي

٩٤ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتاج بشعره ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل وليبين أنه مشابه للبيت السابق ، وقد أنشده في كتابه القطر ( رقم ١٩٤ )

الاعراب : ، إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ، الجود ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، لم ، نافية جازمة ، يرزق ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بإ ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى الجود ، والجملة لا محل لها تفسيرية ، خلاصا ، مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل ، من الأذى ، جار ومجرور متعلق بخلاص ، فلا ، الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية الحمد ، اسم لامرفوع بالضممة ، مكسوبا ، خبر لا منصوب بها ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية أيضا ، المال ، اسم لا ، باقيا ، خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على لا الأولى واسمها وخبرها ، ولا محل لهما من الإعراب لوقوعهما جوابا لشرط غير جازم

التمثيل بـ : في قوله ، لا الحمد مكسوبا ، وقوله ، لا المال باقيا ، حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين : فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر ، مع أن الاسم في الموضعين معرفة لأنه محلى بأل

وقد اضطربت كلمة النحاة في هذا الموضع ، فهم من منع أن يكون اسم ولا ، النافية العاملة عمل ليس معرفة ، وحكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول ، وما ورد عن لا يجوز

وإعمالُ « لا » العملَ المذكور لغةُ أهل الحجاز أيضاً ، وأما بنو نعيم  
فهملونها ، ويوجبون تكريرها

\* \* \*

وأما « إن » فتعمل بالشروط المذكورة ؛ إلا أن اقتران اسمها بإن  
ممتنع ؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه ، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة ،  
قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ( إن الذين تدعون من دون الله عبداً

الاستشهاد بكلامهم كأبي الطيب المتنبى فهو خطأ ، وهذا هو مذهب الجمهور من  
النحاة ، ومنهم من أجاز القياس على ذلك ، ولكنه مع ذلك يعترف بأن الأكثر  
الاشهر أن يكون اسمها نكرة ؛ ومن هؤلاء العلامة المحقق أبو الفتح ابن جنى  
والشريف أبو السعادات ابن الشجرى . وقد اضطربت كلمة ابن هشام مؤلف  
كتابنا هذا ، فهو في بعض كتبه يجرى على مذهب ابن الشجرى وابن جنى فيرى  
أن يحى اسم لا معرفة قليل لاشاذ ، كما فعل في كتابه الذى معنا ، ويجرى فى بعض  
كتبه على أنه شاذ كما فعل فى كتابه قطر الندى . وكذلك اضطربت كلمة ابن  
مالك صاحب الألفية فى كتبه كما ذكره ابن عقيل فى شرحه على الألفية وكما  
ذكره الأشمونى أيضاً فإنهما قالوا : إن ابن مالك أجاز فى شرح التسهيل القياس  
على يحى اسم لا معرفة ، وحكم فى كتابه شرح الكافية بشذوذه ، وتأول ما جاء  
عن العرب بما ظاهره ذلك ، ونحن نقول : إن ابن مالك لم تضطرب كلمته فى هذا  
الموضع ، بل كلامه فى عامة كتبه على أن يحى اسم لا النافية العاملة عمل ليس  
معرفة شاذ ، ومع هذا فإننا نرجح أنه ليس بشاذ ، بل هو قليل ، على ما هو مذهب  
ابن جنى وابن الشجرى وأبى حيان . ويدل لذلك أنه قد جاء فى جملة صالحة من  
الشعر ، فيها البيت الذى أنشده المؤلف ، ومنها قول النابغة الجعدى :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

أَمْثَالَكُمْ<sup>(١)</sup> بتخفيف (إن) وكسرهما لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباداً) على الخبرية ، و (أَمْثَالَكُمْ) على أنه صفة لعباداً ، وفي نكرتين ، سُمِعَ « إِن أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » وفي معرفتين ، سَمِعَ « إِن ذَلِكَ نَافِعٌكَ وَلَا ضَارٌّكَ »

وإعمال « إِن » هذه لغة أهل العالية

\* \* \*

وأما « لَاتَ » فإنها تعمل هذا العمل أيضاً ، ولكنها تختص عن أخواتها بأمريين :

أحدهما : أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات ، وهي « الحين » بكثرة ، و « الساعة » و « الأوان » بقلة ، والثاني : أن اسمها وخبرها لا يجتمعان ، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها ، وقد يعكس . فالأول كقوله تعالى : ( كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ )<sup>(٢)</sup>

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس ، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه ، كالتاء في رَاوِيَةٍ ، أو لتأنيث الحرف ، واسمها محذوف ، و ( حين مناص ) خبرها ومضاف إليه ، أي : فنادوا والحال أنه ليس الحين حين مناص ، أي : فرارٍ وتأخير .

والثاني كقراءة بعضهم ( وَلَاتَ حِينَ )<sup>(٣)</sup> بالرفع ، أي : وليس حين مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٩٤ (٢) من سورة ص ، من الآية ٣

ومن إعمالها في « الساعة » قول الشاعر :

٩٥ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمَ

وَالْبَغِيُّ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَسِيمُ

٩٥ — نسب جماعة هذا الشاهد لرجل من طيى ، ولم يعينوه ، وقال العيني قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي ، ويقال : مهمل بن مالك الكناني ، وقد أنشده الأشموني ( رقم ٢٢٨ )

اللفظ : « البغاة » جمع باغ ، وهو الذي يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع في المكان — من باب فتح — إذا جعله ملهى ، وأصل الرتع أن تأكل الماشية ماشمت ، ثم استعير للإنسان

الاعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال « لات » حرف نفي يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « ساعة » خبر لات ، وهو مضاف ، و « مندم » مضاف إليه ، والجملة من لات واسمه وخبره في محل نصب حال « والبغى » الواو للاستئناف ، والبغى : مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان ، وهو مضاف ، ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ، ومبتغى مضاف وخبر الغائب العائد إلى البغى مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل لآت في لفظ دال على الزمان ، وهو ساعة ، ولم يعمل في لفظ الحين . وللعلماء في إعمال لات رأيان : أحدهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، والثانى أنها تعمل فيه وفيما رادفه من الساعة والأوان ومثل بيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد :

وَلَتَعْرِفَنَّ . خَلِيقًا . مَشْمُولَةً . وَلَتَنَدَمَنَّ . وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمَ

وفى « الأوان » قوله :

٩٦ — طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ نَحِينُ بَقَاءِ

٩٦ — هذا البيت من كلة لأبي زيد الطائي ، وكان رجل من شيان اسمه المكاء نزل برجل من طيء ، فأضافه وسقاه خمرأ ، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف . فقتله ونغر بذلك بنو شيان ، وفي هذه الحادثة يقول أبو زيد كلبته التي أولها قوله :

خَبَرْتَنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ وَفَرَّخْتُمْ بِضَرَّةِ الْمَكَّاءِ  
وَلَعَمْرِي لَعَارُهَا كَانَ أَذْنِي لَكُمْ مِنْ تُقَى وَحُسْنٍ وَفَاءِ  
والبيت المستشهد به من شواهد الأشموني ( رقم ٢٢٩ )

الاعراب : « طلبوا » فعل وفاعل « صلحنا » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفي يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « أوان » خبر لات ، مبنى على الكسر في محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة لات واسمه وخبره في محل نصب حال « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجبنا : فعل وفاعل « أن » تفسيرية « ليس » فل ماض ناقص ، واسمه محذوف « حين » خبره ، وهو مضاف ، و « بقاء » مضاف إليه

المشاهد فيه : قوله « ولات أوان » حيث أعمل « لات » النافية في لفظ الأوان وهو من معنى الحين وليس هو لفظه ، فهو رد على سيويوه وجماعة ، حيث اشترطوا في إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين

واعلم أن جماعة ذهبوا إلى أن « لات » في هذا البيت عامة عمل ليس ، وأن قوله « أوان » مبنى على الكسر لشبهه في الوزن بزال ، وأن تنوينه للضرورة ، وهذا كله ادعاء أبي سعيد السيرافي وأبي العباس المبرد ، فعندهما أن الكسرة التي تراها على نون أوان ليست كسرة لإعراب ، بل هي إما كسرة بناء ، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين ، وهذا التنوين ليس تنوين التكمين الذي يكون في آخر الاسم المتمكن ، ولكنه

وأصله ليس الحين أَوَانٌ صلح : أو ليس الأوانُ أَوَانٌ صلح ؛ فحذف اسمها على القاعدة ، وحذف ما أضيف إليه خبرها ، وقَدَّر ثبوته ؛ فبناه كما يبنى قبل وبعد ، إلا أن أَوَانًا شبيه بزال وزناً فبناه على الكسر ، وتونه للضرورة

\* \* \*

ثم قلت : الثَّامِنُ خَبَرُ « إِنْ » وَأَخَوَاتُهَا : أَنْ ، وَإِكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَمَّتْ ، وَلَعَلَّ ، نَحْوُ ( إِنْ السَّاعَةَ آتِيَةٌ ) وَلَا يُجُوزُ تَقْدِمُهُ مُطْلَقًا ، وَلَا

إما تنوين العوض الذى يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التى تضاف إذ إليها . كما فى قوله تعالى ( يومئذ تحدث أخبارها ) من سورة الزلزلة ، من الآية ٤ ، وإما تنوين الضرورة الذى يلحق بعض المبنيات كما مر فى شرح الشاهدين ( رقم ٥٢ و ٥٣ ) وأصل الكلام على الأول : ولات أوان طلبوا صلحنا ، فأوان مضاف وجملة طلبوا صلحنا مضاف إليه ، فحذفت هذه الجملة ثم بنى أوان : إما على السكون كما هو الأصل فى المبنيات ، وإما على الكسر لشبهه فى الوزن بزال ؛ ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، فإن قدرت بشاء على السكون فإنما حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وكون هذا التنوين تنوين التعويض هو اختيار جار الله الزمخشري ، وكونه تنوين الضرورة هو ما اختاره المؤلف فى معنى اللبيب وصرح به هنا وتبعه عليه الأشموني

وزعم القراء أن « لات » فى هذا البيت ونحوه حرف جر ، وهذه الكسرة التى تراها على نون « أوان » هى كسرة الإعراب التى تراها على دال زيد فى قولك : مررت بزيد ، وهذا التنوين هو تنوين التمكن ، ولات هى التى أحدثت هذه الكسرة ، لايتها كما قلنا حرف جر .

وقد أشبعنا القول فى الاستدلال والتخريج فى شرحنا على الأشموني ، وهذه المعجالة لا تتسع لأكثر مما ذكرنا

تَوْشُّعُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ ظَرَفًا أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ ( إِنْ فِي ذَلِكَ لِعِبْرَةٌ ) ( إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ )

وأقول : الثامن من الرفعات : خبر « إِنْ » وأخواتها الخمسة ؛ فإنهم يدخلن على المبتدأ والخبر ؛ فينصب المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها ، ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها ، نحو ( إِنْ السَّاعَةُ آتِيَةٌ ) <sup>(١)</sup> ( اَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ) <sup>(٢)</sup> ( كَانَهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ ) <sup>(٣)</sup> ( اَعْمَلِ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ) <sup>(٤)</sup>

ولا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقاً ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين ابن عنين حيث قال :

٩٧ — كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ وَلَمْ يُجْزَ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَنِّي حَرْفُ جَزٍّ مِنْ نَدَاكَ يُجْزِي إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وَصَالِكَ مُعْدِمًا

(١) من سورة طه ، من الآية ١٥

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٩٨ ، ومن سورة البقرة ، من الآية ١٩٦

(٣) من سورة المنافقين ، من الآية ٤

(٤) من سورة الشورى ، من الآية ١٧

٩٧ — هذان البيتان من كلام ابن عنين ، وهو شرف الدين أبو العباس محمد ابن نصر الدين الحسين بن عنين ، الأنصارى ، الكوفي الأصل ، الدمشقي المولد والوفاة . ولد في سنة ٥٤٩ هـ ، وتوفي في سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وقد أنشد المؤلف أولهما في القطر ( رقم ٦٣ )

الاعراب : « كَأَنِّي » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المشكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وأخبار مضاف . و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع



ولا على أسمائهن ؛ فإن الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال ؛ فليكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير ؛ اللهم إلا إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها ، كقوله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً) <sup>(١)</sup> (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى) <sup>(٢)</sup> وفي الحديث « إِنَّ فِي الصَّلَاةِ أَشْفَاءً » و « إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لَحُكْمًا » ويروى « لحكمة » فأما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه ، لا تقول : في الدار إن زبداً

بجزوم بل « له » جار ومجرور متعلق بـ « يجرز » أحد « فاعل يجرز » في النحو ، جار ومجرور متعلق بـ « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لـ « عسى » فعل ماض ناقص دال على الرجاء « حرف » اسم عسى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « جر » مضاف إليه ، من نداءك ، جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لحرف جر « يجرز » يجرز فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى حرف جر : والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر عسى ، وكان الأوفق أن يقرن المضارع بأن المصدرية « إليك » جار ومجرور متعلق بـ « يجرز » فإني « الفاء للتحليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، و « يا » المتكلم اسم « من وصالك » جار ومجرور متعلق بعدم الآتي « معدما » خبر إن ، وقد جاء به على لغة من ينصب بها الاسم والخبر جميعا ، كقوله . . . إن حراسنا أسدا ، فتنبه

سبب ذكرهما : ذكر المؤلف هذين البيتين استملاحا لمعناها ، ولأن صاحبهما قرر القاعدة النحوية في أسلوب ظريف ؛ وهي أن الخبر في باب إن لا يتقدم ، ولا يتوسط إلا إن كان جاراً ومجروراً

(١) من سورة المزل ، من الآية ١٢ (٢) من سورة النازعات ، من الآية ٢٦

\* \* \*

ثم قات : وَتُكْسَرُ « إِنْ » فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ وَالصَّفَةِ  
وَالْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْجُمْلِ ، وَالْحَكِيمَةِ بِالْقَوْلِ  
وَجَوَابِ الْقَسَمِ ، وَالْمُخْبِرِ بِهَا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ ، وَقَبْلَ اللَّامِ الْمَعْلَقَةِ ،  
وَتُكْسَرُ أَوْ تُفْتَحُ بَعْدَ « إِذَا » الْفُجَائِيَةِ ، وَالنَّاءِ الْجَوَازِيَةِ ، وَفِي نَحْوِ  
« أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ، وَتُفْتَحُ فِي الْبَاقِي

وأقول : لَأَنَّ ثَلَاثَ حَالَاتٍ : وَجُوبُ الْكُسْرِ ، وَوَجُوبُ الْفَتْحِ ،  
وَجَوَازُ الْأَمْرَيْنِ

فِيَجِبُ الْكُسْرُ فِي تِسْعِ مَسَائِلَ :

إحداها : فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ ( إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ ) <sup>(١)</sup>  
( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي آيَةِ الْقَدْرِ ) <sup>(٢)</sup>

الثانية : أَنْ تَقَعَ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ  
مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ) <sup>(٣)</sup> ( مَا ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لآتَيْنَاهُ ، وَهِيَ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي ،  
( إِنْ ) وَمَا بَعْدَهَا صَلَاةٌ ؛ وَاحْتَرَزَتْ بِقَوْلِي « أَوَّلُ الصَّلَاةِ » مِنْ نَحْوِ « جَاءَ  
الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » فَإِنَّ وَاجِبَةَ الْفَتْحِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ، لَكِنَّمَا  
لَيْسَتْ فِي أَوَّلِهَا .

الثالثة : أَنْ تَقَعَ فِي أَوَّلِ الصَّفَةِ ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ » وَلَوْ قُلْتُ

(١) مِنْ سُورَةِ الْكُوثَرِ ، الْآيَةِ ١ (٢) مِنْ سُورَةِ الْقَدْرِ ، الْآيَةِ ١

(٣) مِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ ، مِنْ الْآيَةِ ٧٦

« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » لم تكسر؛ لأنها ليست في ابتداء الصفة والرابعة : أن تقع في أول الجملة الحالية ، كقوله تعالى : ( كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ )<sup>(١)</sup> واحترزت بقيد الأولية من نحو « أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ »

الخامسة : أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجل ، وهو إذ وإذا وحيث ، نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » وقد أُلغى الفهماء وغيرهم بفتح « إن » بعد حيث ، وهو لحن فاحش<sup>(٢)</sup> ؛ فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ، و « أن » للمفتوحة ومعمولها في تأويل المفرد ؛ واحترزت بقيد الأولية من نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِمَادُ زَيْدٍ أَنَّهُ مَكْنُ حَسَنٌ » ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألي الحال وحيث ، ولا بُدَّ من ذلك

#### (١) من سورة الأنفال ، الآية هـ

(٢) ليس كما قال المؤلف ، بل هو جائز ، وله تخريج حسن ؛ أما تخريجه على قول من أجاز أن تضاف حيث إلى المفرد كما في قول الشاعر : . . . حيث لي العائم ، فظاهر ؛ لأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيث إليه ، وأما الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة - وهم الجمهور - فعلى مذهبهم يكون المصدر المنسبك من أن وما بعدها مفردا مرفوعا على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حيث إليها ، فلو فتحت الحمزة في المثال الذي ذكره المؤلف كان التقدير : جلست حيث جلوس زيد حاصل ؛ فجلوس زيد هو المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها ، وحاصل : هو الخبر المحذوف ؛ فتكون « إن » بعد حيث مثلها بعد إذا الفجائية

السادسة : أن تقع قبل اللام المعلقة ، نحو ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ  
وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ) <sup>(١)</sup> فاللام من ( لرسوله ) ومن  
( لكاذبون ) مُعلقان لفعل العلم والشهادة ، أي : ما نعان لهما من التسلط  
على لفظ ما بعدها فصارت لهما بعدها حكم الابتداء ، فلذلك وجب الكسر  
ولولا اللام لوجب الفتح ، كما قال الله تعالى : ( وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ  
شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ ) <sup>(٢)</sup> و ( شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ) <sup>(٣)</sup>

السابعة : أن تقع محكية بالقول ، نحو ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) <sup>(٤)</sup> و ( وَنَبِيٌّ  
يَقُولُ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ) <sup>(٥)</sup> ( قُلْ إِنِّي رَسُولُ رَبِّي  
يَقْدِفُ بِالْحَقِّ ) <sup>(٦)</sup>

الثامنة : أن تقع جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ( حَمِّمَ وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ  
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ) <sup>(٧)</sup>

التاسعة : أن تقع خبراً عن اسم عین ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » وقوله  
تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ  
وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) <sup>(٨)</sup> .

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه .

\* \* \*

(١) من سورة المنافقين ، من الآية ١ (٢) من سورة الأنفال ، من الآية ٤١

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨ (٤) من سورة مريم ، من الآية ٣٠

(٥) من سورة الأنبياء ، من الآية ٢٩ (٦) من سورة سبأ ، من الآية ٤٨

(٧) من سورة الدخان ، الآيات ١ - ٣

(٨) من سورة الحج ، من الآية ١٧

ويجب التفتح في ثمان مسائل :

إحداها : أن تقع فاعلة ، نحو ( أَوَلَمْ يَكْفِهمُ أَنَا أَنزَلْنَا ) <sup>(١)</sup>  
أى : أنزلنا

الثانية : أن تقع نائبة عن الفاعل ، نحو ( وأوحىَ إلى نوحٍ أَنه إِن  
يؤْمِن مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ آمَنَ ) <sup>(٢)</sup> ( قُلْ أَوْحىَ إِلَيَّ أَنهُ اسْتَمَعَ  
نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ) <sup>(٣)</sup>

الثالثة : أن تقع مفعولا لغير القول ، نحو ( ولا تَخَافُونَ أَنفُسَكُمْ  
أَشَرَكْتُمْ بِاللَّهِ ) <sup>(٤)</sup>

الرابعة : أن تقع في موضع رفع بالابتداء ، نحو ( وَمِن آيَاتِهِ أَنكَ  
تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ) <sup>(٥)</sup>

الخامسة : أن تقع في موضع خبر اسم . معنى ، نحو « اغْتَادِيْ أَنكَ فَاضِلٌ »

السادسة : أن تقع مجرورة بالحرف ، نحو ( ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ) <sup>(٦)</sup>

السابعة : أن تقع مجرورة بالإضافة ، نحو ( إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ  
تَنَظُّوْنَ ) <sup>(٧)</sup>

الثامنة : أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا ، نحو ( اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ  
عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ) <sup>(٨)</sup> ونحو ( وَإِذْ بَعَدَ كُفْرُكُمْ أَنَّهُ تُخَدِّعُ  
الْعَالَمِينَ ) <sup>(٩)</sup>

(١) من سورة العنكبوت ، من الآية ٥١ (٢) من سورة هود ، من الآية ٣٦

(٣) من سورة الجن ، من الآية ١ (٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٨١

(٥) من سورة فصلت ، من الآية ٣٩

(٦) من سورة الحج ، من الآية ٦ والآية ٦٢ . ومن سورة لقمان ، من الآية ٣٠

(٧) من سورة الذاريات ، من الآية ٢٣ (٨) من سورة البقرة من الآية ٤٧

الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَآ لَسَكُم) <sup>(١)</sup> فأنها في الأولى معطوفة على المفعول : وهو ( نعتي ) وفي الثانية بدل منه ، وهو ( إحدى )

\*\*\*

ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر :

إحداها : بعد « إذا » الفجائية ، كقولك « خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بالباب » قال الشاعر :

٩٨ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَعَا وَاللَّهَازِمِ

(١) من سورة الأنفال : من الآية ٧

٩٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٧٢ ) وقد أنشده الأشمون ( رقم ٢٦٢ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٢٤ ) وابن عقيل ( رقم ٩٨ )

اللغة : « اللهازم » جمع لهزيمة — بكسر اللام والزاي وبينهما هاء ساكنة — وهي طرف الخلقوم ، ويقال : هي عظم نازع تحت الأذن ، وقوله « عبد القعا واللهازم » كناية عن الخسة والمهانة والذلة : لأن العبد يصفع على قفاه حتى يتورم ويلكز حتى ينتأ له تنوء

الوهراب : « كنت » فعل ماض ناقص واسمه « أرى » فعل مضارع بمعنى أظن ، وفاعله ضمير مستتر « زيداً » مفعول أول « كما قيل » الكاف حرف جر ، وما موصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله صلة « سيِّداً » مفعول ثان لأرى « إذا » فجائية « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير عائد إلى زيد اسم أن « عبد » خبر أن ، وهو مضاف ، و « القعا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القعا

الساهر في : قوله « إذا أنه عبد القعا » حيث روى فيه وجهين : الأول بفتح

يروى بفتح « إن » وبكسرهما

الثانية : بعد الفاء الجزائية ، كقوله تعالى : ( مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) <sup>(١)</sup> قرئ بكسر « إن » وفتحها

الثالثة : فى نحو « أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » وضابط ذلك أن تقع خبراً عن قول ، وخبرها قول كأحمد ونحوه ، وفاعل القولين واحد ؛ فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولى حمد الله ؛ والكسر على جعل « أول قولى » مبتدأ ، و « إني أحمد الله » جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ ، وهى مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ، فكانه قيل : أول قولى هذا الكلام للفتح باني ، ونظير ذلك قوله سبحانه : ( دَعَاؤُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ) <sup>(٢)</sup> وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

\* \* \*

ثم قلت : التَّاسِعُ خَبَرٌ « لا » انى لَنَفِي الْجِنْسِ ، نحو « لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » وَيَجِبُ تَبْكِيرُهُ كَالِاسْمِ ، وَتَأْخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفًا ؛ وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عُلِمَ ، وَتَمِيمٌ لَا تَذَكُّرُهُ حِينَئِذٍ

همزة أن ، على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مبتدأ ، واختلف العلماء حينئذ فى خبره : فقال المبرد والأعلم : إذا ظرف وهو متعلق بحذوف خبر ، وقال قوم منهم ابن مالك : إذا حرف ، وخبر المبتدأ محذوف ، والوجه الثانى بكسر همزة إن على تقدير أن مابعد ما جملة غير محتاجة إلى شىء .  
(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٥٤ (٢) من سورة يونس ، من الآية ١٠

وأقول : التاسع من الرفوعات : خيرٌ « لا » التي لنفي الجنس  
اعلم أن « لا » على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون ناهية ، فتختص بالمضارع وتجزمه ، نحو ( ولا تَمْشِ  
في الأرضِ مَرْحًا ) <sup>(١)</sup> ( فلا يُسْرِفْ في القَتْلِ ) <sup>(٢)</sup> ( لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ  
مَعَنَا ) <sup>(٣)</sup> وتستعار للدعاء فتجزم أيضًا ، نحو ( لا تُؤْخِذْنَا ) <sup>(٤)</sup>

الثاني : أن تكون زائدة دخولها في الكلام كحروجهما ، فلا تعمل  
شيئًا ، نحو ( مامَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ ) <sup>(٥)</sup> أي : أن تسجد ، بدليل أنه قد  
جاء في مكان آخر بغير « لا » وقوله تعالى : ( إِنَّا لَا نَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ  
أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ) <sup>(٦)</sup> وقوله تعالى : ( وَحَرَّاثٌ عَلَى  
فَرِيَةٍ أَهْلَسَكُنَّاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ) <sup>(٧)</sup>

الثالث : أن تكون نافية ، وهي نوعان : داخلية على معرفة ؛ فيجب  
إهمالها وتكرارها ، نحو « لا زَيْدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرُو » وداخلية على نسكرة  
وهي ضربان ، عاملة عمل « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم ،  
وهو قليل ، وعاملة عمل « إِنَّ » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، والكلام  
الآن فيها ، وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، لا على  
سبيل الاحتمال .

وشرط إعمالها هذا العمل أمران : أحدهما : أن يكون اسمها وخبرها

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٧ . ومن سورة لقمان ، من الآية ١٨

(٢) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٣ (٣) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠

(٤) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ (٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٢

(٦) من سورة الحديد ، من الآية ٢٩ (٧) من سورة الأنبياء ، الآية ٩٥



نكرتين ، كما بينا ، وثاني أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً ، وذلك  
كقولك « لاصحاب علي تمقوت » و « لا طالما جبلاً حاضراً »

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقدّم وجب إهمالها وتكرارها

فالأول كما تقدم من قولك « لا زيد في الدار ولا عمرو » ؛ وأما قول  
[ بعض ] العرب « لا بصرّة لكم » وقول عمر « فضيحة ولا أبا حسين لها »  
يريد علي بن أبي طالب رضي الله عنها ، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة  
« لا قرّيش بعد اليوم » وقول الشاعر :

٩٩ - أرى الحاجات عند أبي خبيب تكدن ولا أُميّة في البلاد

٩٩ - هذا البيت من كلام عبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدي ،  
يقوله في أبي خبيب عبد الله بن الزبير - بضم الزاي - وكان قد طلب جدواه  
فلما يمنحه شيئاً ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٩٢)

المفرد : « أبو خبيب » هو عبد الله بن الزبير ، كنى بأبى كبر أولاده « تكدن »  
فعل ماض من التكد ، وهو شدة الميش وتعسره ، وفي عامة نسخ الشرح « يكدن »  
- بالياء المثناة - وهو تصحيف ، وكذلك وقع مصحفاً في نسخ الأشموني .

الاعراب : « أرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، والحاجات ،  
مفعول أول ، « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات ، وهو مضاف ،  
و « أبي » مضاف إليه ، و « أبي مضاف » ، و « خبيب » مضاف إليه « تكدن » فعل  
ماض ، ونون النسوة فاعله ، والجملة في محل نصب مفعول ثان لأرى « ولا »  
الواو واو الحال ، لا نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب  
« في البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا

المعاهد فيه : قوله « لا أمية » حيث أوقع اسم « لا » معرفة ، لأن أمية

فقول بتقدير « مثل » : أى ولا يُنزل أبى حسن ، ولا مثل البصرة ،  
ولا مثل قریش ، ولا مثل أمية

والثانى كقول الله سبحانه وتعالى : ( لا فيها غولٌ ولا ثمٌّ عنها يُزفون )<sup>(١)</sup>  
ويكثر حذف هذا الخبر إذا علم ، كقول الله سبحانه وتعالى : ( ولَوْ  
تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَاقَتَ )<sup>(٢)</sup> أى : فلا قوتَ لهم ، وقوله تعالى :  
( لا صيرَ )<sup>(٣)</sup> أى : لا خيرَ علينا ؛ وبنو تميم يوجبون حذفه إذا كان  
معلوماً ، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب ، وذلك  
نحو « لا أحدٌ أُغِيرَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »

\* \* \*

ثم قلت : العاشرُ المضارعُ إذا تجرَّدَ مِنْ ناصِبٍ وجازمٍ  
وأقول : العاشر من الرفعات - وهو خاتمتها - الفعلُ المضارع إذا  
تجرَّدَ من ناصبٍ وجازمٍ ، كقولك « يَقُومُ رَيْدٌ » و « يَقَعْدُ عَمْرُو »  
فأما قول أبى طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :  
١٠٠ - مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

علم ، وهو فى الحقيقة مؤول ، إما بأن المراد ما اشتهر به هذا العلم من الصفات ،  
فكأنه قال : ولا كريم فى البلاد ، وإما بتقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل ،  
فكأنه قال : ولا مثل أمية فى البلاد ، لحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .  
والوجه الثانى من وجهى التأويل المذكورين هو الذى ذكره المؤلف هنا

(١) من سورة الصافات ، الآية ٤٧ (٢) من سورة سبأ ، من الآية ٥١

(٣) من سورة الشعراء ، من الآية ٥٠

١٠٠ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٠٨ ) ولم ينسبه ،

فهو مقرون بجازم مقدر ، وهو لام الدعاء : وقوله « تَبَالَا » أصله « وبالا »  
فأبدل الواو تاء ، كما قالوا في وَرَاثٍ وَوُجَاهٍ : تَرَاثٍ وَتُجَاهٍ  
وأما قول امرئ القيس :

١٠١ — فَاَلْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ

ولا نسبة الأعم ، وأنت ترى المؤلف قد نسبته إلى أبي طالب ، ومن الناس من  
ينسبه إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

اللفظة : « التبال » سوء العاقبة

الاعراب : « محمد » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : يا محمد  
« تفد » فعل مضارع مجزوم بلام أمر محذوفة ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة  
قبالها دليل عليها « نفسك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كل » فاعل  
« نفس » مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « خفت »  
فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « من أمر » جار ومجرور متعلق  
بخاف « تبالا » مفعول به لخاف ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام  
الشاهد فيه : قوله « تفد » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه في اللفظ ناصب ولا جازم ،  
ولكنه جاء على صورة المجزوم ، ولذلك قدره العلماء مجزوما بلام أمر محذوفة ،  
وأصله لتفد ، قال الأعم : « الشاهد فيه إضمار لام الأمر في تفد » والمعنى : لتفد  
نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الجازم أضعف من الجار ، والجار  
لا يضر ، وقد قيل : إنه مرفوع حذف لامه ضرورة واكتفى بالكسرة ، وهذا  
أسهل في الضرورة وأقرب » اه كلامه .

١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي

اللفظة : « مستحقب » أصله الذي يجمع حاجاته في الحقيقة ، والمراد غير  
مكتسب « واغل » هو الذي يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى .

فليس قوله «أشرب» مجزوماً ، وإنما هو مرفوع ، ولكن حذف الضمة للضرورة ، أو على تنزيل «رُبِعَ» بالضم من قوله «أشربَ غير» منزلة عَصِدَ - بالضم - فإنهم قد يُجْرُونَ الفعلُ مُجْرَى المتصل ، فكما

الاعراب : «اليوم» ظرف زمان متعلق بأشرب وأشرب فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة . وسكن للتخفيف على ما ستعرفه ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا ، غير ، حال من فاعل أشرب ، مستحب ، مضاف إليه ، وفي مستحب ضمير مستتر هو فاعله ، لأنه اسم فاعل ، إثما ، مفعول به لمستحب من الله ، جار ومجرور ، متعلق بحذوف صفة لإثم ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، واغل ، معطوف على مستحب

الشاهد فيه : قوله «أشرب» فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جزم ، وهو مع ذلك ساكن الآخر . وللعلماء في تخرج هذا الإسكان وجهان : الأول : أنه ضرورة دعا إليها النظم ، والثاني أنه لما توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات أو لاها فتحة وهي حركة الراء ، وثانيتها ضمة وهي حركة الباء ، وثالثتها الفتحة وهي حركة التين ، لما توالى هذه الحركات الثلاث أشبهت عضداً في وجود فتحة تتبعها ضمة ، والعرب تجوز تسكين ضاد تضد ونحوه ، فلما أشبهت هذه الأحرف الثلاثة عضداً استساغ لنفسه أن يسكن وسطها كما يسكن وسط عضد ، وهذا بيان كلام المؤلف فافهمه

هذا ، وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل (ج ١ ص ١٤٣) بيت الشاعر على وجه غير الوجه الذي يرويه النحاة عليه ، ولا يتحقق فيه شيء مما ذكره ، وهذا الوجه هو :

حَلَّتْ لِي الْحُرُّ وَكُنْتُ أَمْرًا عَنْ شَرِبِهَا فِي شُغْلٍ شَاغِلٍ  
فَالْيَوْمَ أَشَقَى غَيْرَ مُسْتَحَبِّ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا لِغِلِّ

يقال في عَضِدٍ بالضم : عَضِدْتُ بالسكون ، كذلك قيل في « رَبَّعَ » بالضم :  
« رَبَّعَ » بالإسكان .

\* \* \*

ولما أنهيت القول في الرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت :  
باب : المنصوبات خمسة عشر : أحدها المفعول به ، وهو : ما وقع  
عليه فعلُ الفاعل ، كـ « صَرَبْتُ زَيْدًا »

وأقول : المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً : وبدأت منها  
بالمفاعيل لأنها الأصل ، وغيرها محمولٌ عليها ومُشَبَّهٌ بها ، وبدأت من  
المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحباً المقرب والتسهيل ؛  
لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ، ووجه ما اخترناه أن  
المفعول به أحوَجُ إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ  
والمراد بالوقوف التعاقب المعنوي ، لا المباشرة ، أعني تعلُّقه بما لا يُعقل  
إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي ، ولولا هذا التفسير لخرج منه  
نحو « أَرَدْتُ السَّفَرَ » لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا « ما وقع عليه »  
المفعول المطلق ؛ فإنه نفس الفعل الواقع ، والظرف ؛ فإن الفعل يقع فيه ،  
والمفعول له ؛ فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه ؛ فإن الفعل يقع  
معه لأجله

\* \* \*

ثم قلت : ومنه ما أَضْمَرَ عاِلهُ : جَوَازاً نَحْوُ ( قَالُوا خَيْرًا ) ووجوباً  
في مواضع منها بابُ الاشتغالِ نَحْوُ ( وَكَلَّ إِنْسَانٌ أَلْزَمْنَاهُ )

وأقول : الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة : الفعل المتعدي ، ووصفه ، ومصدره ، واسمُ فعله ، فالفعل المتعدي نحو ( وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ) <sup>(١)</sup> ووصفه نحو ( إِنَّ اللَّهَ بِإِلْعَاقِ أَمْرِهِ <sup>(٢)</sup> ) ومصدره نحو ( وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ) <sup>(٣)</sup> واسم فعله نحو ( عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ) <sup>(٤)</sup>

وكونه مذكوراً هو الأصل ، كما فى هذه الأمثلة : وقد يضمّر جوازاً إذا دل عليه دليل مقالى أو حالى : فالأول نحو ( قَالُوا خَيْرًا ) <sup>(٥)</sup> أى : أنزل ربنا خيراً ، بدليل ( مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ) <sup>(٥)</sup> والثانى نحو قولك لمن تأهب لسفير : « مَكَّة » بإضمار تُريد ، ولمن سَدَّدَ سَهْمًا : « الْقِرْطَاسَ » بإضمار يُصِيبُ

وقد يضمّر وجوباً فى مواضع : منها باب الاشتغال : وحقيقته : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله ، مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسه

فمثال اشتغال العمل بضمير السابق « زَيْدًا ضَرَبَتْهُ » وقوله تعالى : ( وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمْنَاهُ ) <sup>(٦)</sup>

ومثال اشتغال الوصف « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » الآن أو غداً « ومثال اشتغال العامل بملايين ضمير السابق « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » و « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُ غُلَامِهِ » الآن أو غداً «

(١) من سورة النمل ، من الآية ١٦ (٢) من سورة الطلاق ، من الآية ٣

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج من الآية ٤٠

(٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥ (٥) من سورة النحل ، من الآية ٣٠

(٦) من سورة الإسراء ، من الآية ١٣

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمَر وجوباً ؛ تقديره : ضربت زيداَ ضربته ، وألزمنا كل إنسان الزمناه

وإنما كان الحذف هنا واجباً لأن العامل المؤخر مفسر له ، فلم يجمع بينهما ، هذا رأى الجمهور ، وزعم الكسائي أن نصب للتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد ، وقال الفراء : الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر ، وردُّ على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعدياً لاثنتين ، وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ « ضربت غلامه » فلا يستقيم إلغاؤه

\* \* \*

عَم قُلْتُ : وَمِنْهُ الْمُنَادَى ؛ وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهَهُ أَوْ نَكِيرَةً مَجْهُولَةً ، نَحْوُ « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا طَالِعًا جَبَلًا » وَقَوْلُ الْأَعْمَى « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي »

وأقول : المنادى نوع من أنواع المفعول به ، وله أحكام تخصه ، فلهذا أفردته بالذكر

وبيان كونه مفعولاً به أن قولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » أصله يا أَدْعُو عبد الله ؛ فـ « يا » حرف تنبيه ، و « أَدْعُو » فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و « عَبْدَ اللَّهِ » مفعول ومضاف إليه ؛ ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاءً بأمرين : أحدهما : دلالة قرينة الحال ، والثانى : الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه ، وهو « يا » وأخواتها

وقد تَبَيَّنَ بهذا أن حق النَادِيَّاتِ كلها أن تكون منصوبة ؛ لأنها مفعولات . ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن للنادى مبنياً ، وإنما يكون مبنياً إذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة ؛ فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها ، نحو « يَارَيْدُ » و « يَارَيْدَانِ » و « يَارَيْدُونَ » ؛ وأما المضاف والشبيه بالمضاف والسكر غير المقصودة فإنهن يستوجبن ظهور النصب ، وقد مضى ذلك كله مشروحاً ممثلاً في باب البناء ، فمن أحب الوقوف عليه فليرجع إليه .

\* \* \*

ثم قلت : وَالْمَنْصُوبُ بِأَخْصَ بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ ، وَيَكُونُ بِأَلِ نَحْوِ « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » وَمُضَافاً نَحْوِ « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ » وَ « يَا » فَيَلْزَمُهَا مَا يَلْزَمُهَا فِي النَّدَاءِ ، نَحْوِ « أَنَا فَاعِلٌ كَذَّأْتِهَا الرَّجُلُ » وَعَلَمًا قَلِيلاً ؛ فَنَحْوُ « يَاكَ اللَّهُ تَرْجُوا الْفَضْلَ » شَاذٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ

وَالْمَنْصُوبُ بِالزَّمِّ أَوْ بِاتِّقٍ : إِنْ تَكَرَّرَ ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ « يَاكَ » نَحْوِ « السَّلَاحَ السَّلَاحَ » « الْأَخَ الْأَخَ » وَنَحْوِ « السَّيْفَ وَالرَّمْحَ » وَنَحْوِ « الْأَسَدَ الْأَسَدَ » أَوْ « نَفْسَكَ نَفْسَكَ » وَنَحْوِ ( نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ) وَ « يَاكَ مِنَ الْأَسَدِ »

وَالْمَعْدُوفُ عَلَيْهِ ، وَالْوَاقِعُ فِي مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ ، نَحْوُ « الْكَلَابَ عَلَى الْمَرِّ » وَ « أَنْتَ خَيْرَ آ لَكَ »



وأقول : من المفعولات التي التزم معها حذف العامل : المنصوب على الاختصاص ، وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه خبر بلفظ النداء وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضمير كونه لتسكلم - نحو أنا ونحن - ويقال كونه لمخاطب ، ويمتنع كونه لغائب

والباعث على هذا الاختصاص : فخر ، أو تواضع ، أو بيان ؛ فالأول كقول بعض الأنصار :

١٠٢ - لَنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤْتَلٌ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا  
الْمُؤْتَلُ : الذي له أصل ؛

١٠٢ - لم أجد من عين هذا الأنصارى قائل هذا البيت

اللغة : « معشر » الجماعة « مؤتل » بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد اللام المثلثة - هو المجد الأصيل العظيم ، وقد فسرهُ الشارح بما له أصل ، وقال امرؤ القيس وَلَكِنَّا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلُ أَمْنَالِي

المعرب : « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معشر » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، وهو مضاف ، و « الأنصار » مضاف إليه « مجد » مبتدأ مؤخر « مؤتل » صفة لمجد « بإرضائنا » الباء حرف جر ، إرضاء : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمجد ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه ، مبي على السكون في محل جر ، وله محل رفع آخر ؛ لأنه فاعل المصدر الذي هو إرضاء « خير » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « البرية » مضاف إليه « أحدا » بدل أو عطف بيان لخير البرية ، والآلف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « معشر الأنصار » حيث نصبه على الاختصاص ليفيده الفخر

ومثال الثاني قوله:

١٠٣ — جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنَّهُنَّ الْعَبْدُ دُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرُ

ومثال الثالث:

١٠٤ — \* إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ \*

١٠٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

الإعراب: «جد، فعل دعاء، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وبعفو، جار ومجرور متعلق بجد» وإنتى، الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب «أيها» أي: مفعول به لفعل محذوف، مبنى على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه «العبد»، نعت لآي بمراعاة لفظه مرفوع بالضممة الظاهرة، إلى العفو، جار ومجرور متعلق بقوله «فقير»، الآي آخر البيت «يا إلهي، يا: حرف نداء، إله: منادى مضاف لياء المتكلم؛ فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على السكون في محل جر «فقير»، خبر إن، مرفوع بالضممة الظاهرة

الشاهرفيه: قوله «أيها العبد»، حيث نصب «أيها»، محلاً على الاختصاص لقصد الدلالة على التواضع

١٠٤ — هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

\* عَنْهُ ، وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشِيرِنَا \*

وهذا البيت من أبيات رواها أبو تمام في أوائل ديوان الحامسة، ونسبها لبشامة بن حزن النهشلي، وأول هذه الأبيات قوله:

إِنَّا مُحْيِيُوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّنَا وَإِنْ سَقَمْتِ كَرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وتعريفه « بآل » نحو « نحنُ العربُ أقرى الناسِ للضيفِ » التقدير :  
نحنُ أنحصُ العربَ ، وتعريفه بالإضافة كقوله :

ومن الناس من ينسبها لرجل من بني قيس بن ثعلبة ، من غير أن يعينه ،  
ويروى صدر بيت الشاهد « إنا بني مالك »

**الاعراب :** « إنا ، إن » : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره  
اسم إن ، مبنى على السكون في محل نصب ، والأصل إتنا « بني » منصوب على  
الاختصاص بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر  
سالم ، وهو مضاف ، و « نهشل » مضاف إليه « لا ، نافية » ندعى ، فعل مضارع  
مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً  
تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن . « لآب ، جار ومجرور متعلق بندعى  
« عنه ، جار ومجرور متعلق بندعى أيضاً « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية « هو ،  
ضمير منفصل مبتدأ « بالآبناء ، جار ومجرور متعلق بيشرى « يشرينا » فعل  
مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الباء ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو  
وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع  
خبر المبتدأ

**الشاهر فيه :** قوله « بني نهشل » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف  
للدلالة على المدح ، قال أبو زكريا التبريزي : « وانتصاب بني على إضمار فعل ،  
كأنه قال اذكر بني نهشل ، وهذا على الاختصاص والمدح ، وخبر إن « لاندعى ،  
ولو رفع فقال إنا بنو نهشل - على أن يكون خبراً - لكان « لاندعى » في موضع  
الحال ، والفرق بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صراحاً هو أنه لو جعله  
خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب ، وكان لا يخلو فعله لذلك من  
خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم ، فإذا جعل اختصاصاً فقد أمن من  
الامر بن جميعاً » اه كلامه بألفاظه

١٠٥- نحنُ بِنِي ضَبَّةَ أَجْحَابِ الْجَمَلِ      تَنْعَى ابْنَ عَفَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ  
الْأَسَلُ : الرَّمَاحُ

١٠٥ — هذا الشاهد قد رواه أبو تمام في حماسته ، ونسبه إلى الأعرج المعنى - نسبة إلى معن طيئ . ومعن : بفتح الميم وسكون العين المهملة - وقال أبو زكريا التبريزي ( ج ١ ص ٢٨٠ ) : « وقيل الصحيح أنها لعمر بن يثرب ، أه ، والبيت من شواهد الأشموني »

اللغة : « بني ضبة » قبيلة أبوهم ضبة بن أد ، الجبل ، يريد به الجبل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجت تطالب بثأر عثمان ابن عفان رضى الله عنه ، تنعى ، فعل مضارع من النعى وهو الإخبار بالموت ، وتقول : نعى الميت ينعاه ، إذا أخبر بموته ، ووقع في نسخ الشرح كلها « نبغى » على أنه فعل مضارع من بغاه يبغيه إذا طلبه ، وهو تحريف تصويبه عن ديوان الحماسة وشروحه « الأسل » الرماح

الاعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « بنى » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف « ضبة » مضاف إليه « أصحاب » خبر المبتدأ « الجبل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « تنعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، والجملة في محل رفع خبر ثان « ابن » مفعول به للنعى « عفان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون ، ويجوز أن يكون مصروفاً ، فيكون مجروراً بالكسرة الظاهرة مع التنوين . ولا يضر ذلك بوزن البيت « بأطراف » جار ومجرور متعلق بننعى ، وأطراف مضاف و « الأسل » مضاف إليه ، وسكنه للوقف

الشاهد فيه : قوله « بني ضبة » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف وهو مركب إضافي تعرف فيه المضاف لإضافته إلى معرفة بالعلية ؛ قال أبو زكريا التبريزي : « انتصاب بنى ضبة بفعل مضمر ، والقصد فيه الاختصاص والمدح ،

ومن تعريفه بالإضافة قوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ » و « نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورِثُ ما تَرَكَنا صَدَقَةً » وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضى الكشف عنه ، وهو أن « ما » من قوله « ما تَرَكَنا » موصولٌ بمعنى الذى محلُّه رفعٌ بالابتداء ، و « تَرَكَنا » صلته ، والعائد محذوف : أى تَرَكَناه ، و « صَدَقَةً » خبر « ما » هذا على رواية الرفع ، وهو أجود ؛ لموافقة لرواية « ما تَرَكَنا [هـ] » فهو صَدَقَةٌ ، وأما النصب فتقديره ما تَرَكَنا مَبْدُولُ صَدَقَةٍ ؛ فُحِذِفَ الخبر لسدِّ الحال مسدِّه مثل ( ونحنُ عَصْبَةٌ ) <sup>(١)</sup> ويجوز فى « ما » أن تكون

وخبر المبتدأ - الذى هو نحن - « أصحاب » ، والتقدير : نحن - اذكر بنى ضبة - أصحاب الجمل ، وهذا الكلام ينبه به على أنهم يجتنبون فى طلب دم عثمان ، ولو قال نحن بنو ضبة . لكان يسقط نخامة الذكر وتعظيمه ، وكان يصير « أصحاب الجمل » صفة وبنو خبر ، أو كان يجوز أنه يكونا جميعاً خبرين ، ويجوز أن يكون أصحاب بدلا من بنو ، انتهى كلامه بحروفه ، وحاصله أنك لو قلت « نحن بنى ضبة أصحاب الجمل » على ما هى الرواية المشهورة - كان لك فيها وجه واحد من وجوه الإعراب وهو أن يكون نحن : مبتدأ ، وبنى ضبة : منصوباً على الاختصاص ، وأصحاب الجمل : خبر المبتدأ ، فإن قلت « نحن بنو ضبة أصحاب الجمل » فنحن : مبتدأ أيضاً ، ولك فيما بعده ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : أحدها أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل صفة له ، والثانى أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل بدلا منه ، والثالث أن يكون بنو ضبة خبراً أول وأصحاب الجمل خبراً ثانياً (١) من سورة يوسف ، من الآية ١٤ - والتنظير بهذه الآية السكرية على قراءة نصب « عصبه » على أنه حال ، وخبر المبتدأ الذى هو نحن محذوف ، وأصل الكلام : ونحن نرى عصبه ، فأما على القراءة المشهورة برفع « عصبه » فنحن مبتدأ خبره « عصبه » ولا كلام لنا فيها . ومثل الآية فى قراءة النصب قبلهم : حكمتك

موصولا اسميا كما تقدم ، وأن تكون شرطية ، فما على الأول في محل رفع  
وعلى الثانى في محل نصب <sup>(١)</sup> ، والمعنى أى شئ تركناه فهو صدقة

لك مسمطا . ومعناه : حكمك لك مثبتا ، فسمطا حال والخبر محذوف ، والتقدير  
حكمك حاصل لك حال كونه مثبتا

(١) اعلم أنك إذا رويت الحديث هكذا « ما تركناه فهو صدقة » جاز لك  
وجهان في « ما » أحدهما : أن تكون موصولا اسمياً بمعنى الذى مبتدأ ، وجملة  
« تركناه » صلة لا محل لها من الإعراب ، وجملة « فهو صدقة » من المبتدأ وخبره  
في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « ما » الموصولة ، واقران خبر المبتدأ بالقاء  
على هذا الوجه جائز ؛ لشبه الموصول بالشرط ، فأنت تقول « الذى يؤدى واجبه  
فله عندى مكافأة سنية » بدون أن تجدى ذلك حرجاً ، الوجه الثانى : أن تكون ما اسم  
شرط ، وتركناه فعل الشرط وفاعله ومفعوله ، وجملة « فهو صدقة » في محل جزم  
جواب الشرط ، واقران هذه الجملة بالقاء على هذا الوجه واجب ؛ لأن جواب الشرط إذا  
كان جملة اسمية وجب أن تقرن بالقاء . وحينئذ يكون قول المؤلف « فما على الأول  
في محل رفع ، وعلى الثانى في محل نصب » ليس مستقيماً ؛ لأن ما على الوجهين في  
محل رفع ، أما على اعتبارها موصولا اسمياً فظاهر ، وأما على اعتبارها شرطية  
فلأن فعل الشرط إذا كان متعديا واستوفى مفعوله كانت ما في محل رفع على  
الابتداء ، أما إذا كان فعل الشرط متعديا ولم يستوف مفعوله فإن ما تكون مفعولا  
به مقدماً لهذا الفعل ؛ فلو أنك رويت الحديث هكذا « ما تركناه فهو صدقة »  
لكان كلام المؤلف مستقيماً : إن جعلت « ما » موصولا اسمياً بمعنى الذى ، فهو في  
محل رفع مبتدأ ، وإن جعلتها اسم شرط فهو في محل نصب مفعول به تقدم على  
عامله ، والذى وجدناه في جميع النسخ هو بإثبات الهاء هكذا « ما تركناه فهو  
صدقة » ونحن نعتقد أن هذه الهاء زيادة من المتأخرين على المؤلف ممن وقع  
الكتاب بأيديهم ؛ لأنهم ظنوا أنها ضرورية لتسام استبدال المؤلف على أنه رأى  
كون « ما » موصولا اسمياً مبتدأ صلته « تركناه » و « صدقة » خبره ، وذلك على

\* \* \*

ويكون المنصوب على الاختصاص. بلفظ « أئى » فيلزمها فى هذا الباب ما يلزمها فى النداء : من التزام بنائها على الضمة ، وتأنيدها مع المؤنث : والالتزام إفرادها ؛ فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ، ومفارقة الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولزوم « ها » التثنية بعدها ، ومن وصفها باسم معرف بال لازم الرفع ، مثال ذلك « أنا أفعل كذا أيها الرجل » و « اللهم اغفر لنا أئتها العصابة » المعنى : أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال . واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصاب ، ويقل تعريفه بالعلية ؛ ففى « بك الله نرجو الفضل » شدوذان : كونه بعد ضمير مخاطب ؛ وكونه علماً

\* \* \*

ومن المحذوف عائله المنصوب بالزم ، ويسمى إغراء والإغراء : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه ، نحو قوله :  
١٠٦ — أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِنْ لَأَخَا لَهْ كَسَاعِرِ إِلِ الْمَيْجَا بِعَبْرِ سِلَاحِ

الرواية الأولى التى هى وما تركنا صدقة - أجود ، مع أننا نقرر أن الهاء لا تلزم لى يتم هذا الاستدلال ، وبيان ذلك أنه يريد أن يقول : إن جعل صدقة مرفوعاً على أنه خبر ما أجود وأقوى لأنه يوافق الرواية الأخرى التى هى : فهو صدقة ، إذ يلزم أن يكون قوله : فهو صدقة ، خبراً إذا قدرت ما موصولاً اسمياً ولا يجوز جعل « فهو صدقة » ، حالاً ، فالغرض إنما هو نبي أن يكون « صدقة » ، حالاً ؛ لأن جملة الحال لا تقترن بإلقاء ، فتنبه لهذا فإنه لما لا ينبغى الإعراض عنه .  
١٠٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٢٩ ) وقد نسبته الأعلام إلى إبراهيم بن هرمة القرشى ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ١٣٨ ) وفى القطر ( رقم ١٣٣ )

وإنما يلزم حذف عامله إذا تكرر كما سبق في البيت ، أو عطف عليه ،  
نحو « المروءة والنجدة » فإن فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل  
وحذفه ، نحو « الصلاة جامعة » و « الصلاة » منصوب بأحضره المتقدم .  
و « جامعة » منصوب على الحال

ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر :

١٠٧ — أخاك الذى إن تدعهُ لئمة

يُجيبك كما تبغى ويكفيك من تبغى

وإن تجفهُ يوماً فليس مكافئاً فيطعم ذا الزوير والنوشي أن يصغى

وأشده ابن عبد ربه في العقد ( ٢ - ٣٠٤ اللجنة ) مع بيت آخر . ولم ينسبهما  
وانظر الأغاني ( ١٨ - ٧٠ بولاق ) وخزانة الأدب ( ١ - ٤٦٦ بولاق )

الاعراب : « أخاك » ، أذا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره الزم  
أخاك ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » ، تأكيد الأول « إن »  
حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن مبنى على السكون في محل  
نصب « لا » نافية للجنس « أذا » اسم لا ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع  
من ظهوره التعذر « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، وفي هذا التعبير  
كلام طويل وخلافات كثيرة لا نرى أن نذكرها في هذه العجالة ، وقد اخترنا لك  
أقرب الأعراب إلى ذهنك ، وجملة « لا » واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب  
صلة الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا » بغير  
جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع . وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه  
الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء .  
وهذا من النوع الذى يجب معه حذف العامل ؛ لأنه كبر اللفظ المغرى به ، ألا ترى  
أنه ذكر « أخاك » مرتين

١٠٧ — لم أجد من نسب هذين البيتين إلى قائل معين



اللغة : « ملية » بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم - أصله اسم فاعل من قولهم : ألم فلان بالقوم ، إذا نزل بهم ، ومنه قول الشاعر :

\* مَتَى تَأْتِنَا تُلِيمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا \*

ويراد بها النازلة من نوازل الدهر ، يجبك « هو مضارع أجاب ، حذفت الياء منه للتخلص من التقاء الساكنين . لأن الباء لما سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء التي هي عين الفعل ، وتقول : أجاب فلان دعاء الداعي يبيحه ، فإذا جزمته قلت : لم يجب فلان دعاء الداعي « تبخى « مضارع بنى الشيء يبخه ، إذا قصده وطلبه ، ومنه قوله تعالى : ( ذلك ما كنا نبغي ) من سورة الكهف ، من الآية ٦٤ « ويكفيك من يبنى ، يكفيك : يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك منه ، ومنه قوله تعالى : ( فسيكفيكم الله ) من سورة البقرة ، من الآية ١٣٧ ، ويبني ههنا بمضارع ببنى عايك يبنى ، إذا جار عليك وظلك وجاوز معك حدود النصفة والعدل ، ومنه قوله تعالى : ( إن قارون كان من قوم موسى فبنى عليهم ) من سورة القصص من الآية ٧٦ « تجفه « مضارع جفاه إذا انحرف عنه ومال عن وداده « ذو الوشى ، هو الذى ينمق كلام الإفساد بين المحبين ويزين لهم الخلاف وأن يصنعى ، أراد أنه لو بدرت منك بادرة جفاء لم يعاملك بما تستوجه حتى يطمع المفسدون بين الأحبة فى أن يصنعى إلى إفسادهم وتزويرهم

الاعراب : « أخاك » مفعول به لفعل محذوف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، الذى « اسم موصول نعت للأخ ، مبنى على السكون فى محل نصب « إن » شرطية تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تدعه » تدع : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الثائب مفعول به « الملية » جار مجرور متعاقب بدعو « يجبك » يجب : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم

إن ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول « كما » الكاف حرف جر ، وما : اسم موصول مجرور محلاً بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يجبك إجابة مماثلة لما تريده وتقصده « تبني » فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ما ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبني : أى كما تبنيه « ويكفيك » الواو حرف عطف ، يكفى : فعل مضارع معطوف على يجب ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول « من » اسم موصول : مفعول ثانٍ ليسكني « يبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « تجفه » تجف : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بمحذوف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « يوماً » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه تجفوا « فليس » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره هو « مكافئاً » خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة الصلة التى هى جملة الشرط والجواب السابقة « فيطمع » الفاء فاء السببية ، يطمع : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد فاء السببية في جواب التثني بليس « ذو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لانه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و« التزوير » مضاف إليه « والوشى » معطوف على التزوير « أن » حرف مصدرى ونصب « يصنى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه

على تقدير ازم أخاك الذى من صفته كذا ، ويحتمل أن يكون مبتدأ  
والموصول خبره ، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالالف فى كل حال ،  
ويسمى لغة القصير ، كقولهم : « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ »

\* \* \*

ثم قلت : الثَّانِي الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَوْكَدَّةُ  
لِعَامِلِهِ أَوْ الْمَبْنِيُّ لِتَوَعُّدِهِ أَوْ إِعْدَادِهِ ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أَوْ « ضَرَبَ  
الْأَمِيرُ » أَوْ « ضَرَبْتَيْنِ » وما يتبعنى الْمَصْدَرُ وَمِثْلُهُ ، نَحْوُ ( فَلَا تَمِيلُوا  
كُلَّ الْمِيلِ ) ( وَلَا تَضْرَوْهُ شَيْئًا ) ( فَاجْلِدُوهُمْ مَمَازِينَ جَلْدَةٍ )  
وَأَقُولُ : الثَّانِي مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ : الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ

بالفتحة الظاهرة ؛ لأن الفتحة تظهر على الياء لحقتها كما علمت سابقاً ، وأن مع  
مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : فى إصغائه ،  
والجار والمجرور متعلق بيطمع

السَّاهِمُ فِيهِ : قَوْلُهُ ، أَخَاكَ ، حَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ  
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَكْرَرًا

واعلم أن الفرق بين نصب المكرر ونصب غير المكرر من وجهين :  
الأول : أَنْ نَصْبَ الْمَكْرَرِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ كَلَامٍ لَا يَعْدِلُ عَنْهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ  
شَعْرِيَّةٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُصْبَةٌ وَأَشْبَا هُ عَصْبَةٌ وَمِنْهُمْ السَّعَاةُ  
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

فأما نصب غير المكرر فهو جائز ، بل هو أقل من رفعه .  
والوجه الثانى : أَنْ عَامِلَ النَّصْبِ مَعَ الْمَكْرَرِ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ . فأما غير  
المكرر فإن إظهار العامل معه جائز لا معابة فيه على من نطق به

وسمى مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيدٍ ، نقول : ضَرَبْتُ ضَرْباً ؛ فالضرب مفعول لأنه نفسُ الشيء الذي فَعَلْتَهُ ، بخلاف قولك « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فإن « زَيْدًا » ليس الشيء الذي فعلته ، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب فذلك سمي مفعولاً به ، وكذلك سائر المفاعيل ؛ ولهذا العلة قدم الزمخشري وابنُ الحاجب في الذكر للمفعول المطلق على غيره ؛ لأنه للمفعول حقيقة ، وحده ما ذكرت في المقدمة

وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور :

أحدها : التوكيد ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وقول الله تعالى :  
( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا ) <sup>(١)</sup> ( وَبَسَلُوا تَسْلِيًا ) <sup>(٢)</sup> ( صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلُّوا تَسْلِيًا ) <sup>(٣)</sup>

الثاني : بيان النوع ، كقوله تعالى : ( فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ) <sup>(٤)</sup>  
وكقولك : جَلَسْتُ جُلُوسَ الْقَاضِي ، وَجَلَسْتُ جُلُوسًا حَسَنًا ،  
و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى »

الثالث : بيان العدد ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ أو ضَرْبَاتٍ ،  
وقول الله تعالى : ( قَدْ كُنَّا ذَاكَ وَاحِدَةً ) <sup>(٥)</sup>

وقولي « الفضلة » احتراز من نحو قولك : رُكِعَ زَيْدٌ رُكُوعٌ حَسَنٌ  
أو طویلٌ ؛ فإنه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٦٤

(٢) من سورة النساء ، من الآية ٦٥

(٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٥٦

(٤) من سورة القمر ، من الآية ٤٢

(٥) من سورة الحاقة ، من الآية ١٤

وقولى « المؤكّد لعامله » مخرج لنحو قولك : كَرِهْتُ الْفُجُورَ  
الْفُجُورَ ؛ فإنّ الثانى مصدر فضلة مفيد للتوكيد . ولكن المؤكّد ليس  
العامل فى المؤكّد

\* \* \*

ثمّ فأت : التّالِثُ الْمَفْعُولُ لَهُ ، وهو : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُعْلَلُ لِحَدَثِ  
شَارِكِهِ فى الزّمانِ والفاعلِ ، كـ « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ  
يُجَرَّ بِحَرْفِ التّعْلِيلِ ، وَيَجِبُ فى مُعْلَلٍ فَقَدْ شَرَطًا أَنْ يُجَرَّ بِاللَّامِ أَوْ نَائِبِهَا .  
وأقول : التّالِثُ من النّصوبات : الْمَفْعُولُ لَهُ ، ويسمى الْمَفْعُولَ لِأَجَلِهِ  
وَالْمَفْعُولَ مِنْ أَجَلِهِ

وهو : ما اجتمع فيه أربعة أمور ، أحدها : أَنْ يَكُونَ مصدرًا ،  
والثانى : أَنْ يَكُونَ مذكورًا للتّعليل ، والثالث : أَنْ يَكُونَ الْمُعْلَلُ بِهِ حَدَثًا  
مشاركًا له فى الزّمان ، والرابع : أَنْ يَكُونَ مشاركًا له فى الفاعل  
مثال ذلك قوله تعالى : ( يَجْهَلُونَ أَصَابَهُمْ فى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاحِقِ  
حَذَرَ الْمَوْتِ ) <sup>(١)</sup> فالحذرُ مصدرٌ مُستوفٍ لما ذكرنا ؛ فلذلك انتصب على  
للمفعول له ، وللعنى لأجل حذر الموت

ومتى دَلَّتْ الكلمة على التّعليل وَقَدْ منها شرطٌ من الشروط الباقية  
فليست مفعولا له ، ويجب حينئذ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التّعليل ، فنال ما فَقَدَ  
المصدريةَ قولك : حِثُّكَ لِلْمَاءِ وَاللُّغْشِبِ ، وقوله تعالى : ( هُوَ الَّذِى خَلَقَ  
لَكُمْ ما فى الْأَرْضِ جَمِيعًا ) <sup>(٢)</sup> وقول امرئ القيس :

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩ . (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٩

١٠٨ -- ولو أن ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
ومثالُ ما فَقَدَ الْإِتِّحَادَ فِي الزَّمَانِ قَوْلُكَ : تَهَيَّأْتُ الْيَوْمَ لِلسَّفَرِ غَدًا ، وقولُ  
امرئ القيس أيضاً :

١٠٩ — فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

١٠٨ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدته التي مطلعها  
أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَثِمًا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ الْعُضُرُ الْخَالِي  
وقد أنشده المؤلف في طالقطر (رقم ٨١) وأنشد مجزه الأشموني (رقم ٤٠٧)

الاعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، وأن ، حرف تأكيد ونصب  
« ما » مصدرية ، « أسعى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ،  
وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن « لأدنى » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل  
بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعيي ... إلخ ، وأدنى مضاف  
و « معيشة » مضاف إليه « كفاني » كفى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء  
مفعول به « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « أطلب » فعل مضارع مجزوم  
بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وله مفعول محذوف يرشد إليه معنى  
الكلام « قليل » فاعل كفى « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة  
لقليل ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال  
ولم أطلب الملك

المشاهير فيه : قوله « لأدنى » : فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ،  
لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله المصطلح عليه ؛ لأن شرط ما يسمى  
مفعولاً لأجله أن يكون مصدرأ ، والذي معنا ليس بمصدر ، بل هو أفعل تفضيل  
١٠٩ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، صاحب الشاهد

فإن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ، ومثال ما قَعَدَ الانحَادَ في الفاعل قولك : قُمْتُ لأَمْرِكَ إِيَّايَ ، وقولُ الشاعر :

١١٠ — وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِ الْكِهْزَةِ      كَمَا انْتَفَضَ الْعُضُدُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

السابق ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في أوضح المسالك ، وكذلك في القطر ( رقم ١٠١ )

اللغة : « نضت » بالنون بعدها ضاد معجمة مخففة أو مشددة - معناه خلعت ، لدى ، أى : عند ، لبسة المتفضل « يريد غلالة رقيقة هي التي يقيها من يتبدل ويستعد للنوم

الاعراب : « جثت » فعل وفاعل « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « نضت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال « لنوم » جار ومجرور متعلق بنض « ثيابها » ثياب : مفعول به لنض ، وضمير الغائبة مضاف إليه « لدى » ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والعامل فيه نض « الستر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء من ثيابها « المتفضل » مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « لنوم » ؛ فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل النوم والنض الذي هو الخلع شخص واحد ، والنوم مصدر ، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع ؛ لأنها تخلع قبل أن تنام ؛ فلما لم يتحد زمان العامل ، الذي هو نضت ، وزمان المصدر الذي هو نوم ، وجب أن يحجر بحرف التعليل ، ولم يحز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله ، وقد فعل الشاعر ذلك

١١٠ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي من قصيدته التي منها الشاهد ( رقم ٦١ ) السابق ذكره في باب البناء عند الكلام على الظرف المبني ، وقد أنشده المؤلف في أوضح المسالك ، وكذلك ، في القطر ( رقم ١٠٢ ) ، وأنشده ابن عقيل ( رقم ٢٠٤ )

**اللفظة :** « تعروني » تنزل بي وتصيني « ذكراك » الذكري - بكسر الهمزة -  
التذكر والخطور بالبان هزة ، بفتح الهاء - حركة واضطراب ، انتفض ،  
تحرك واضطرب ، القطر ، المطر

**الاعراب :** « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمها « لتعروني »  
اللام هي المرحلة ، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع  
من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « لذكراك » اللام جارة  
ذكرى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، والكاف ضمير المخاطب  
مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وفاعل المصدر محذوف ، وأصل الكلام :  
لذكرى إياك هزة « فاعل تعرو » كـ الكاف حرف جر ، وما : مصدرية  
« انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في  
تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحة ،  
وتقدير الكلام : هزة كائنة كاتفاض العصفور « بالله » بلل : فعل ماض ، والهاء ضمير  
الغائب مفعول به « القطر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل  
نصب حال ، والكثير في مثاها أن تكون مقترنة بقدر فتقول : كما انتفض العصفور  
قد بلله القطر ، أو بقدر الواو جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ( ويستعجلونك  
بالسبية قبل الحسنة وقد خات من قبلهم المثالات ) من سورة الرعد ، من الآية ٦  
ونحو قوله جل ذكره : ( والذي قال لو لدية أف كما أتعذاني أن أخرج وقد خلت  
القرون من قبلي ) من سورة الأحقاف ، من الآية ١٧ ، وقوله سبحانه : ( وإذا كر  
أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه ) من سورة  
الأحقاف أيضاً ، من الآية ٢١ ، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى : ( الذين قالوا  
لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا ) من سورة آل عمران ، من الآية ١٦٨  
**الساخر فيه :** قوله « لذكراك » : فإن اللام حرف دال على التعليل ، وقد



فإنَّ فاعل «تَعْرُونِي» هو المَرْءَةُ وفاعل الذِّكْرَى هو المتكلم ، لأن  
التقدير لِذِكْرَى إِيَّاكَ

\* \* \*

ثم قلت : الرابعُ المفعولُ فيه ، وهو : ما ذُكِرَ قَضَلَةً لِأَجْلِ أَمْرٍ  
وَقَعَ فِيهِ : مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقًا ، أَوْ مَكَانٍ مُبْتَمِرٍ ، أَوْ مُعَيَّنٍ مِقْدَارًا ، أَوْ مَادَّةٍ  
مَادَّةً عَامِلَةً ، كـ «صُنْتُ يَوْمًا» أَوْ «يَوْمَ الْخَيْسِ» وَ«جَلَسْتُ أَمَامَكَ»  
وَ«سِرْتُ قَرَسَحًا» وَ«جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ» وَالْمَكَانِيُّ غَيْرُهُنَّ يُجْرَى بِبَنِي  
كَ «صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ» وَنَحْوُ «قَالَ خَيْفَتِي أُمٌّ مَعْبِدٌ» وَقَوْلُهُمْ «دَخَلْتُ  
الْذَّارَ» عَلَى التَّوَسُّعِ .

وأقول : الرابع من النصوص الخمسة عشر : المفعولُ فيه ، ويسمى  
الظَرْفَ ، وهو عبارة عما ذكرت

والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذُكِرَ لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ ، وَلَا هُوَ  
زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَذَلِكَ كَزَيْدًا فِي «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وَقَدْ يَكُونُ إِنَّمَا  
ذُكِرَ لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ ، وَلَسْكَنَهُ لَيْسَ بِزَمَانٍ ، وَلَا مَكَانٍ ، نَحْوُ «رَغِبَ  
الْمُتَّقُونَ أَنْ يَفْعَلُوا خَيْرًا» ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى فِي أَنْ يَفْعَلُوا ، وَعَلَيْهِ فِي أَحَدِ التفسيرين

ووجب على الشاعر أن يميزه الذكرى ، لما اختلف فاعل الذكرى وفاعل  
العامل ، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر ، وهو علة لعمد المَرْءَةِ ، لكن  
فاعل الذكرى هو المتكلم ، وفاعل تعرو - الذى هو العامل - هو قوله  
مَرْءَةٍ ، فلما اختلف فاعل المصدر - الذى هو علة - وفاعل المعلن ووجب أن  
يتميزه بحرف دال على التعليل ، ولم يميزه أن ينصبه مفعولا لأجله ، وهكذا فعل

قوله تعالى : ( وَتَرْغُبُونَ أَنْ تَنْصِبُوا كُفُوهً )<sup>(١)</sup> وقد يكون العكس ، نحو ( إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا )<sup>(٢)</sup> ونحو ( لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ )<sup>(٣)</sup> ( وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ )<sup>(٤)</sup> ونحو ( اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ )<sup>(٥)</sup> فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً في الاصطلاح ، بل كلٌّ منها مفعول به ، وقع الفعل عليه ، لافيه ، يظهر ذلك بأدنى تأملٍ للمعنى ؛ وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان ، فهو حينئذ منصوب على معنى « في » وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفاً ، وذلك كقولك : ضُمَّتْ يَوْمًا ، أو يَوْمَ الخميس ، وجلستُ أمامَكَ .

وأشرت بالتمثيل بيومًا ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهمًا وأن يكون مختصًا : وفي التنزيل ( سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا )<sup>(٦)</sup> ( النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا )<sup>(٧)</sup> ( وَسَبَّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا )<sup>(٨)</sup> وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مبهمًا ، ونعني به مالا يَخْتَصُّ بمكان بعينه ، وهو نوعان : أحدهما أسماء الجهات الست ، وهي : فَوْق ، وَتَحْتَ ، وَبَيْنَ ، وَشِمَال ، وَأَمَامَ ، وَخَلْفَ ، قال الله تعالى : ( وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ )<sup>(٩)</sup>

- (١) من سورة النساء ، من الآية ١٢٧ (٢) من سورة الإنسان ، من الآية ١٠  
(٣) من سورة غافر ، من الآية ١٥ (٤) من سورة غافر ، من الآية ١٨  
(٥) من سورة الانعام ، من الآية ١٢٤  
(٦) من سورة سبأ ، من الآية ١٨ (٧) من سورة غافر ، من الآية ٤٦  
(٨) من سورة الاحزاب ، من الآية ٤٢ (٩) من سورة يوسف ، من الآية ٧٦

( فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا ) <sup>(١)</sup> في قراءة مَنْ فَتَحَ مِيمَ ( مَنْ ) ( وكان وراءهم  
 مَلِكٌ ) <sup>(٢)</sup> وقرئ ( وكان أُمَامُهُمْ مَلِكٌ ) ( وترى الشمس إذا طلعت  
 تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتَ الشَّامِلِ ) <sup>(٣)</sup>  
 وأصل ( تَزَاوَرُ ) تَزَاوَرَ ، أَيْ : تَمَائَلَ ، مشتق من الزَّوَرَ - بفتح الواو -  
 وهو اللَّيْلُ ، ومنه زَاوَهُ ، أَيْ : مال إليه ، ومعنى ( تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ) تَقَطَّعُ مِنْهُمْ ،  
 من القطيعة ، وأصله من الْقَطَعَ ، والمعنى تَعَرَّضَ عَنْهُمْ إِلَى الْجِهَةِ الْمَسَامَةِ بِالشَّامِلِ  
 وحاصل المعنى أَنَّهَا لَا تَصِيبُهُمْ فِي طُلُوعِهَا وَلَا فِي غُرُوبِهَا ؛ وقال الشاعر :  
 ١١١ - صَدَدَتْ السَّكَّاسُ عَنَّا أُمٌّ عَمْرٍو      وَكَانَ السَّكَّاسُ تَجْرَاهَا الْيَمِينَا

(١) من سورة مريم ، من الآية ٢٤ (٢) من سورة الكهف ، من الآية ٧٩

(٣) من سورة الكهف ، من الآية ١٧

١١١ - هذا البيت مروي في معاقمة عمرو بن كلثوم ، أحد بني تغلب بن  
 وائل ، وبعده قوله :

وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمٌّ عَمْرٍو      بِصَاحِبِكَ الَّذِي لَا تَصْبِحُنَا

وقال التبريزي بعد ذكر البيتين « بعضهم يروى هذين البيتين لعمرو بن أخت  
 جذيمة الأبرش ، وذلك لما وجدته مالك وعقيل في البرية ، وكانا يشربان ، وأم  
 عمرو هذه المذكورة تصد الكأس عنه ، فلما قال هذا الشعر سقياه وحمله إلى خاله  
 جذيمة ، ولها حديث ، اه . وبيت الشاهد من أبيات سيبويه ( ج ١ ص ١١٣  
 و ص ٢٠١ ) ونسبه في المرتين إلى عمرو بن كلثوم ، وذكر الأعم في شرحه مثل  
 ما ذكرنا عن التبريزي

الاعراب : « صددت » فعل وفاعل « والكأس » مفعول به « عنا » جار ومجرور  
 متعلق بصد « أم » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأم مضاف  
 و « عمرو » مضاف إليه « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص

يجوز كونُ « تجراها » مبتدأ ، و « اليمين » ظرف مخبر به : أى مجراها في اليمين ، والجملة خبر كان ، ويجوز كون « مجراها » مبدلاً من الكأس بدل اشتمال : فاليمين أيضاً ظرف ؛ لأن المَعْتَمَدَ في الإخبار عنه إنما هو البديل لا الاسم ، ويجوز في وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفاً ، وذلك على اعتبار البديل منه دون البديل . وقال الآخر :

« الكأس ، اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة « مجراها » مجرى : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضير الفائبة العائد إلى الكأس مضاف إليه ، اليمين ، ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، ويجوز أن يكون قوله « مجراها » بدلاً من الكأس ، وقوله « اليمين » ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر كان ، وألف اليمين ، للاطلاق

الساهر فيه : قوله « اليمين » حيث نصبه على الظرف ، وقال الأعمى : والشاهد فيه نصب اليمين على الظرف ، وكونه في موضع الخبر عن المجرى ، والتقدير : وكان الكأس جربها على ذات اليمين ، ويجوز أن يكون مجراها بدلاً من الكأس وقوله اليمين خبراً عنه على أن يجعلها هي المجرى على السعة ، اه كلامه ، وقال سيبويه : في باب ترجمته هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضاً : هو ناحية من الدار . وهو ناحية الدار ، وهو نحوك ، وهو مكاناً صالحاً ، وداره ذات اليمين ، وشرق كذا ، وقال جرير :

هَبَّتْ جَنُوبًا فِدَا كَرَى مَا ذَكَرْتُمْكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حُورَانَا  
وقالوا : منازلهم يمينا ويساراً وشمالاً ، وقال عمرو بن كلثوم : صددت الكأس  
البيت - أى : على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رأيي ، اه كلامه بحروفه .

١١٢ — لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالًا  
النوع الثاني : ما ليس اسمَ جبة ، ولكن يشبهه في الإيهام ، كقوله تعالى :  
( أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ) <sup>(١)</sup> ( وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضِيقًا ) <sup>(٢)</sup>  
القسم الثاني : أن يكون دالًّا على مساحة معلومة من الأرض ،

١١٢ — هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترقى فيها  
أخاها عمراً الملقب ذا الكلب ، وبعده قولها :

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَعَيْثُ مَرِيعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا  
وهذا البيت الذي أنشدناه من شواهد الموائف في أوضحه ( رقم ١٤٨ ) وفي  
القطر ( رقم ٥٨ ) والأشمونى ( رقم ٢٨١ ) .

اللغة : « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل ، إذا نقد  
زاده ، وأراد بهم المحتاجين « اغبر أفق » كنت بذلك عن بحى الشتاء ؛ لأن الشتاء  
عندهم زمان الحاجة .

الإعراب : « لقد » اللام موطنه للقسم ، قد : حرف تحقيق « علم الضيف »  
فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « والمرملون » الواو  
عاطفة ، المرملون : معطوف على الضيف « إذا » ظرفية متعلقة بعلم ، ومحملها  
النصب « اغبر أفق » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر إضافة إذا إليها « وهبت »  
الواو عاطفة لجملة على جملة ، هب : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل  
ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الريح المفهومة من الكلام « شمالا » منصوب على  
الظرفية متعلق بهب

المأهرفيه : قولها « شمالا » حيث نصبت على الظرفية : لما كان المراد  
هبوب الريح فى ناحية الشمال ، ولم يكن مرادها هبوب الشمال نفسها ، على نحو  
ما قررناه فى الشاهد السابق

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٩ (٢) من سورة الفرقان ، من الآية ١٣

كـ «سِرْتُ فَرَسَحًا» و «مَيْلًا» و «بَرِيدًا» وأكثرهم يجعل هذا من المهم وحقيقة القول فيه أن فيه إيهامًا واختصاصًا : أما الإيهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة ؛ فعلى هذا يصبح فيه القولان

والقسم الثالث : اسم المكان المشتق من المصدر . ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته ، كـ «جَلَسْتُ مَجْلَسَ زَيْدٍ» و «ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو» ( وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ) <sup>(١)</sup> ولا يجوز «جلست مذهب عمرو» ونحوه

وماعدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف ؛ فلا نقول «صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ» ولا «أَقَمْتُ الشُّوقَ» ولا «جَلَسْتُ الطَّرِيقَ» لأن هذه الأمكنة خاصة ، ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى سوفا ولا طريقا ؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّحَ بحرف الظرفية ، وهو «في» . وقال الشاعر - وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه - يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضى الله عنه حين هاجرا :

١١٣ — جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ

رَفِيقَيْنِ قَالَا خَمْنَتِي أُمُّ مَعْبِدٍ  
هُمَا تَزَلَا بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ  
فِيَا لِقَصَى مَا رَوَى اللَّهُ عَنْكُمْ بِهِ مِنْ فِعَالٍ لَا تُجَازَى وَوُودِدَ

(١) من سورة الجن ، من الآية ٩

١١٣ - قد ذكر المؤلف صاحب هذه الآيات ، وقصتها مشهورة في هجرة

النبي صلى الله عليه وسلم . حدثت أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها قالت : لما خفي علينا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أتاني نفر من قريش فيهم أبو جهل بن هشام ، فخرجت إليهم ، فقال : أين أبوك ؟ فقلت : والله لا أدرى أين أبي ! قالت : فرفع أبو جهل يده - وكان فاحشاً خبيثاً - فلطم خدى الطمة خرج منها قرطى ( والقرط - بضم فسكون - حلية الأذن ) قالت : ثم انصرفوا ، ولما لم ندر أين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه ، وهو ينشد - ثم ذكرت الآيات الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، وذكرت بعدها :

لِيَهِنَ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فِتْنَتِهِمْ وَمَقْعُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصِدٍ  
سَأَوْا أَخْتَنُكُمْ عَنْ شَانِئِهَا وَإِنَّا بِهَا فَإِنَّكُمْ إِن تَسْأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدُ

اللفظ : « رقيقين » تنزيه رفيق ، وهو الذى يرافقك فى عمل ما ، وأراد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم رفيقه فى الهجرة من مكة إلى المدينة أبا بكر الصديق رضى الله عنه ، قالوا ، أراد نزلاً فى وقت القيلولة ، وهى حين يشتد الحر « أم معبد » امرأة من بنى كعب اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية « بالبر » يروى بفتح الباء وكسرهما ؛ فإن كسرتها فعناه الإحسان ، والباء للبصاحة ، وإن فتحت الباء جاز أن يكون البر بمعنى الإحسان أيضاً كما يجوز أن يكون البر الذى هو مقابل البحر « ترحلا » أراد طعنا وفارقا هذا المكان ، وتقول : ترحل القوم . وارتحلوا « بالقصى » أراد آل قصى بن حكيم بن مرة ، وهو أحد أجداده صلوات الله وسلامه عليه « ما زوى الله عنكم » يريد أى شئ صرفه الله عنكم من المجد والرفعة بسبب خلافكم عليه ولجائكم إياه إلى الهجرة والخروج من بلدكم « سؤدد » بضم السين وسكون الواو مهموزة أو غير مهموزة وضم الدال المهملة بعدها أو فتحها - فهذه أربع لغات - والسؤدد : خصال الرفعة والمجد والكرم

المعراب : « جزى الله ، فعل وفاعل ، رب ، صفة للفظ الجلالة ، وجعله قوم بدل كل من كل من لفظ الجلالة ، وهو عندنا بعيد ؛ لأن الرب همنا مشتق بمعنى المربي ، الناس ، مضاف إليه ، خير ، مفعول به ثانٍ لجزى « جزائه ، جزاء مضاف إليه ، والضمير العائد إلى الله مضاف إليه ، رفيقين ، مفعول أول لجزى « قالوا ، فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب صفة لرفيقتين « خيمتي ، منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف ، و « أم ، مضاف إليه ، وهو مضاف و « معبد ، مضاف إليه ، هما ، ضمير منفصل مبتدأ « نزلا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بالبر ، جار ومجرور متعلق بنزل « ثم ، حرف عطف « ترحلا ، فعل وفاعل ، وجملة في محل رفع معطوفة على جملة الخبر « فأفلق ، الفاء عاطفة ، أفلق فعل ماض « من ، اسم موصول فاعل أفلق ، مبنى على السكون في محل رفع « أمسى ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « رفيق ، خبره « محمد ، مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة للموصول « يا ، حرف نداء واستنائة « لقصى ، اللام حرف جر ، قصى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ثابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على خلاف مشهور ، وجعل بعضهم يا حرف نداء ، واللام بقية آل منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، وقصى مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما ، اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « زوى الله ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف منصوب بزوى ، والتقدير : أى شيء زواه الله « عنكم ، جار ومجرور متعلق بزوى « به ، جار ومجرور متعلق بزوى أيضاً « من فعال ، جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من « ما ، الاستفهامية الواقعة مبتدأ على رأى سيويوه الذى يميز بحجى الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المنصوب بزوى العائد إلى ما « لا ، النافية « تجازى ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب



وكان حقه أن يقول « قَالَا فِي خَيْمَتِي أَمْ مَعْبِدٌ » أى : قَيْلَا فِيهَا <sup>(١)</sup> ،  
ويروى حَلًّا بدل قَالَا ، والتقدير : حَلًّا فِي خَيْمَتِي ، ولكنه اضطر فأسقط  
« فِي » ، وأَوْحَلَ الفعل بنفسه ، وكذا عَمِلُوا فِي قَوْلِهِمْ : « دَخَلْتُ الدَّارَ ،  
وَالْمَسْجِدَ » ونحو ذلك ، إلا أن التوسُّع مع « دَخَلْتُ » مقَرَّد ؛ لكثرة  
استعمالهم إِيَّاهُ

\* \* \*

ثم قلت : الْخَامِسُ الْمَفْعُولُ معه ، وهو : الْإِسْمُ ، الْفَضْلَةُ ، التَّالِي وَآوُ  
الْمُصَاحِبَةِ مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ »  
و « أَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلَ »

وأقول : الْخَامِسُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ : الْمَفْعُولُ معه  
وإنما جعل آخرها في الذكر لأمرين : أحدهما أنهم اختلفوا فيه ،  
هل هو قياسي أو سماعي ؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي ،  
والثاني : أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملقوظ به ، وهو الواو ،  
بخلاف سائر المفعولات

الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هي يعود على فعال ، والجملة في محل جر صفة  
لفعال ، وسؤدد ، معطوف على فعال

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله « قَالَا خَيْمَتِي أَمْ مَعْبِدٌ » ؛ فَإِنَّهُ نَصَبٌ وَخَيْمَتِي ، عَلَى مَعْنَى  
فِي : أَيْ قَالَا فِي خَيْمَتِي أَمْ مَعْبِدٌ ، وَنَصَبٌ مِثْلَ ذَلِكَ ضَرْوَرَةٌ وَقَعَتْ فِي شَعْرِ بَعْضِ  
مَنْ يَحْتَاجُ بِكَلَامِهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا  
(١) أَيْ : نَزَلَا فِيهَا فِي وَقْتِ الْقِيلُولَةِ ، وَهِيَ وَقْتُ اشْتِدَادِ الْحَرِّ عِنْدَ  
مُنْتَصَفِ النَّهَارِ

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسماً ، والثاني : أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث : أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو مافيه معنى الفعل وحروفه

وذلك كقولك « سِرْتُ وَالْأَيْلَ » و « آسَتَوَى الْمَاءَ وَالْخَشْبَةَ » و « جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ » و يقول الله تعالى : ( فَأَجْعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ )<sup>(١)</sup> أى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، ف ( شركاءكم ) مفعول معه ؛ لاستيفائه الشروط الثلاثة ، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على ( أمركم ) لأنه حينئذ شرك له فى معناه ؛ فيكون التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، وذلك لا يجوز ؛ لأن أجمع إنما يتعلق بالمعانى دون الذوات ، تقول : أجمعت رأى ، ولا تقول : أجمعت شركائى . وإنما قلت « على ظاهر اللفظ » لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف : أى وأمر شركائكم ، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثى محذوف ، أى : وأجمعوا شركاءكم ، بوصل الألف ، ومن قرأ ( فَأَجْعُوا ) بوصل الألف صحَّ العطف على قرأته من غير إضمار ؛ لأنه من « جَمَعَ » وهو مشترك بين المعانى والذوات ، تقول : جمعت أمرى ، وجمعت شركائى ، قال الله تعالى : ( فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى )<sup>(٢)</sup> ( الذى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ )<sup>(٣)</sup> ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه ، واسكن إذا أمكن العطف فهو أولى ؛ لأنه الأصل

(١) من سورة يونس ، من الآية ٧١ (٢) من سورة طه ، من الآية ٦٠

(٣) من سورة الهمة ، من الآية ٢

وليس من المفعول معه قولُ أبي الأسود الدؤلي :

١١٤ — يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ  
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَأَمَّهَا تَنْ غَيْبًا فإِذَا أَنْتَ هَتَّ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ  
فَهَنَّاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُسْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ  
لَأَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

١١٤ — هذه الآيات من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وقد أنشد البيت الرابع جماعة من النحاة : منهم سيوريه ( ج ١ ص ٤٢٤ ) ونسبه للأخطل ، وذكر الأعلام في شرح شواهد أنه لأبي الأسود ، ومنهم الأشموني في باب إعراب الفعل والمؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٧٠ ) وفي القطر ( رقم ٢٣ ) وابن عقيل ( رقم ٣٢٤ ) وقد نسب أبو هلال العسكري في جبهة الأمثال ( ٢ / ٢٧٦ ) إلى المتوكل الليثي من أبيات ذكرها ، وأنشد ابن عبد ربّه في العقد ( ٢ / ٣١١ ) البيت الرابع من هذه الآيات ونسبه إلى المتوكل الليثي أيضاً وذكر الرابع فالثاني ( ٢ / ٣٣٠ ) ( اللجنة ) غير منسوبين إلى معين وقد وجد في بعد نسخ الشرح زيادة يبتين بعد البيت الأول ، وهما قوله

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى

كَيْفَا يَصِحُّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ  
وَأَرَاكَ تُنْفِخُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا أَبْدَأُ وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمٌ

وسينشد المؤلف هذه الآيات مرة أخرى في باب نواصب المضارع للاستشهاد على انتصاب المضارع بأن مضمره بعد واو المعية في جواب النهي

الاعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى مبني على الضم في محل نصب وها : حرف تنبيه « الرجل » نعت لأي ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « المعلم » نعت للرجل ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل

عمل فعله « غيره » غير : مفعول به للعلم ، وضمير النائب مضاف إليه « هلا ، أداة تخصيص » لنفسك ، جار ومجرور متعلق بكان ، ونفس مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل « ذا » اسم إشارة فاعل كان « التعليم » بدل من اسم الإشارة أو نعت له أو عطف بيان عليه ، ويجوز أن يكون قوله كان فعلاً ناقصاً واسم الإشارة اسمه ، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره « ابدأ » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنفسك » جار ومجرور متعلق بإبدأ ، ونفس مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فانها ، الفاء عاطفة ، انه : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وضمير الغائبة مفعول به « عن غيا » جار ومجرور متعلق بانه ، وغي مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه « فإذا ، الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « انتهت » انهى : فعل ماض ، والتاء دالة على التأنيت ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فأنت ، الفاء واقعة في جواب إذا ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « حكيم » خبر المبتدأ « هناك » هنا : ظرف مكان متعلق بيسمع ، والكاف حرف خطاب « يسمع » فعل مضارع مبنى للجهول « ما ، اسم موصول نائب الفاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « تقول ، فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ، والرابط ضمير منصوب بتقول محذوف ، والتقدير : يسمع ما تقوله « ويشقى » الواو عاطفة ، يشقى : فعل مضارع مبنى للجهول « بالقول ، جار ومجرور متعلق بيشقى وهو نائب فاعله « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « وينفع ، الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع « التعليم » فاعله « لا ، ناهية » تنه ، فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً « عن خلق » جار ومجرور متعلق بتهنى « وتأتى » الواو بمعنى مع ، تأتى : فعل

الشاهد في قوله « وتأتى مثله » فإنه ليس مفعولاً معه وإن كان بعد واو بمعنى مع - أى : لا تته عن خلق مع إتيانك مثله - لأنه ليس باسم ، ولا نحو قولك « بِعُتْكَ الدَّارَ بِأُذُنِهَا وَالْعَبْدَ بِثِيَابِهِ » وقول الله سبحانه وتعالى : ( وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ) <sup>(١)</sup> وقولك : جاء زيد مع عمرو ؛ فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ، ولا نحو قولك : مَرَجْتُ عَسلاً وَمَاءً ، وقول الشاعر :

١١٥ — عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا    حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

مضارع منصوب بأن المصدرية المضمره بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مثله » مفعول به لتأتى ، وضمير الغائب العائد إلى خاق مضاف إليه « عار » مبتدأ ، عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، إذا ، ظرفية تضمنت معنى الشرط ، فعات ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « عظيم » نعت لعار ، وهو الذى سوغ الابتداء به ، ويجوز أن يكون « عار » خبراً للمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا عار عظيم عليك ، واسم الإشارة يعود إلى النهى عن خاق مع الإتيان بمثله المفهوم من قوله « لا تته عن خاق وتأتى بمثله » ، ولكن الوجه الذى ذكرناه أولاً ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت ذلك فإنه عار عظيم عليك

الشاهد فيه : قوله ، وتأتى : فإن هذه الكلمة مسبوقة بواو دالة على المعية ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولاً معه : لأنها فعل وليست باسم

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦١

١١٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه ( ج ١ ص ١٨١ ) ؛ وأنشد صدره ابن عقيل ( رقم ١٦٥ ) والاشموني ( رقم ٤٤١ ) ، ويروى صدره عجزاً في بيت آخر هكذا :

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّجُلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَّقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا  
وانظر لسان العرب ( ز ج ج )

اللغة : « علقها ، تقول : علفت الدابة - من باب ضرب - وأعلقها بالهمزة إذا أطعمتها » تبنا ، هو يكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة - قصب الزرع بعد أن يبداس « همالة » صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ، إذا أرسلت دموعها إرسالا .

المراتب : « علقها ، فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء ، الواو عاطفة لجملة على جملة ، ماء : مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسقيتها ماء ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة ، وستعرف كلاماً آخر في ذلك « بارداً » صفة لماء ، حتى ، حرف غاية وجر « غدت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « همالة » حال من فاعل غدت « عيناها » فاعل غدت ، مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير الغائبة مضاف إليه ، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوكة بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بعطف

الساهر فيه : قوله « وماء » ؛ فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله : لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معناه على حاله .  
والعلماء ثلاثة آراء في تخريج هذا البيت ونحوه :

أحدها : أن قوله « وماء » لا يجوز أن يكون مفعولاً معه كما لم يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه ، وهذا الوجه هو الذى ذكره المؤلف ههنا ، وهو الذى أعربنا البيت على مقتضاه ، وهذا قول الفارسي والقراء وجماعة ، وإنما لم يجوز عند هؤلاء جعله مفعولاً معه لأن الواو التى قبله ليست بمنى مع .

والوجه الثانى : أنه مفعول معه ؛ لأنه إذا لم يصح العطف فى الاسم الذى بعد

وقول الآخر :

١١٦ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

الواو لما نفع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه . وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل . فأما المؤلف في أوضحه فقد أذكر ذلك ، ووجه الإنكار أن واو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها في انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن يكون وقت تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها ، ولا شك أن ذلك متفهمنا ضرورة أنه يعطيها العلف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء والوجه الثالث : أنه معطوف على ما قبله عطوف مفرد على مفرد ، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله « عاقبتها » معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا رأى الجرمى والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي ، وتقدير الكلام عندهم : أنزلنا تبنا وماء . أو قدمت لها تبنا وماء ، أو نحو ذلك ، فافهمه والله يرشدك ويتولاك .

١١٦ — هذا البيت من كلام الراعي النخري من قصيدة له مطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّي أَنْ تُبَيِّنَا لَنَا خَيْرًا ، وَأَبْكَيْنَا الْحَزِينَ

وقد استشهد به المؤلف في أوضحه ( ج ١ ص ١٨٢ ) والأشمونى في باب المفعول

معه ( رقم ٤٤٢ )

اللغة : « آيات حبي » الآيات : جمع آية ، وهي : العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب وما بقي من آثارها ، وقد جرت عادتهم أن يستخبروا الرسوم ويسألوا الاطلاع : إظهارا لشدة جزعهم « الغانيات » جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هي التي استغنت ببيت أبيها ، ويقال : هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال « برزن » ظهرن « رججن » رققن ودققن

الاعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « ما » زائدة « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أى : إذا

( ١٩ — شذور الذهب )

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن ، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد

مابرز الغانيات ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «برزن» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها مفسدة «يوما» ظرف زمان منصوب على الظرفية عاملة بـ «وزججن» الواو حرف عطف ، زججن : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة بـ «الغانيات» «الحواجب» مفعول به لزججن «والعيونا» الواو حرف عطف ، العيونا : مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وكحلن العيون ، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله :

أَلَمْ نَجْعَلْ لِّجَمَلِكُمْ لَذَاتِ غَسِيلٍ سَرَّاءَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ السَّكْدُونَ

الشاهد فيه : قوله «والعيونا» ؛ فإن هذه الكلمة لاتصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ؛ لاتفاء اشترائك المعطوف - وهو العيون - مع المعطوف عليه - وهو الحواجب - في العامل - وهو زججن ؛ لأن التزجيج الذي هو التدقيق والتفريق يكون الحواجب دون العيون ، ولا يصلح قوله «العيون» أن يكون مفعولا معه ؛ لأن الإخبار بالمعية هنا لا يفيد شيئا ، ولذلك أوجب فيه المؤلف - تبعا لجماعة من النحاة - واحدا من أمرين ؛ فإما أن يجعله مفعولا لفعل محذوف على نحو ما قرأناه في الإعراب ، وإما أن تضمن العامل - وهو زججن - معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما ، مثل جملن وحسن ونحوهما ، حينئذ يكون الثاني معطوفا على الأول ، وقد بينا ذلك في الشاهد السابق .

ومن جميع ما بينه المؤلف وبيناه تعلم أن للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات : الأولى : أن يكون بحيث يجب عطفه على ما قبل الواو ، والثانية : أن يكون بحيث يجب نصبه على أنه مفعول معه ، والثالثة : أن يكون بحيث يجوز فيه الأمران جميعا : عطفه على ما قبله ، ونصبه على أنه مفعول معه ، والرابعة : أن يكون بحيث يمتنع فيه الأمران جميعا إلا مع تأويل في عامله . ولا يحصر عليك بعد ذلك استخراج مواطن كل واحد من هذه الحالات



على مفرد ، واستنفدت المعية من العامل ، وهو « مرجت » وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة ، والتقدير : وسقيتها ماء ، وكحان العيون ، نحذف الفعل والمفاعل وبقى المفعول ، ولا جائز أن يكون [ أو ] فيها لعطف مفرد على مفرد ؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل ؛ لأن « علفتُ » لا يصح تسليطه على المياء ، و « زَجَجْنَ » لا يصح تسليطه على العيون ، ولا أن تكون المصاحبة ؛ لا تنفانها في قوله « عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً » ولعدم فائدتها في « وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا » ؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب ، ولا نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ؛ لأنه وإن كان اسمًا واقفًا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه ، ولا نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » ونحوه على أن يكون « أَبَاكَ » مفعولاً معه منصوباً بما في « ها » من معنى أنبئة ، أو بما في « ذا » من معنى أشير ، أو بما في « لك » من معنى استقر ؛ لأن كلاً من « ها » و « ذا » و « لك » فيه معنى الفعل دون حروفه ، بخلاف « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » و « أَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلَ » فإن العامل في الأول الفعل ، وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه . قال سيويوه رحمه الله : « وأما نحو هذا لك وأباك فتحيح ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه » وقالوا : مراده بالقحيح المعتن

\* \* \*

ثم قامت : السَّادِسُ الْمُسَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » وسَمَائِي .

وأقول : السادس من المنصوبات : المشبهة بالفعل به ، وهو المنصوب  
 بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد ، وذلك في نحو قولك  
 « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بنصب الوجه ، والأصل « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ »  
 بالرفع ، فزيد : مبتدأ ، وحسن : خبر ، ووجهه : فاعل بحسن ؛ لأن الصفة  
 تعمل عمل الفعل ، وأنت لو صرَّحت بالفعل فقلت حَسَنٌ - بضم السين  
 وفتح النون - لوجب رفع الوجه بالفاعلية ؛ فكذلك حق الصفة أن يجب  
 معها الرفع ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة ، فحَوَّلُوا الإسناد عن الوجه  
 إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد ؛ ليقضى ذلك أن الحسن قد عمَّه  
 بجملته ، فقول « زَيْدٌ حَسَنٌ » أى هو ، ثم نصب وجهه ، وليس ذلك على  
 المفعولية ؛ لأن الصفة إنما تتعدى تبعاً لتعدى فعلها ، وحسن الذى هو  
 الفعل لا يتعدى ، فكذلك صفته انتى هي فَرْعُهُ . ولا على التمييز ، لأنه  
 معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومذهب البصريين - وهو الحق - أن التمييز  
 لا يكون معرفة ، وإذا بطل هذان الوجهان تَعَيَّنَ ما قلنا من أنه مشبه  
 بالفعل به ، وذلك أنه شبه حَسَنٌ بضاربٍ في أن كلا منهما صفة ثنى  
 وتجمع [وتذكر] وتؤنث ، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها ، فنصب  
 الوجه على التشبيه بعمره في قولك « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » . فحسن مشبه  
 بضارب ووجه مشبه بعمر ، وسيأتى الكلام على الباب بأبسط من هذا  
 إن شاء الله تعالى في موضعه .

\* \* \*

ثم قلت : السَّامِعُ الْحَالُ ، وَهُوَ : وَصَفُ قُضْلَةٍ مُسَوِّقٍ لِبَيَانِ هَيْئَةِ

صَاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ ، أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ . أَوْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، نَحْوُ  
( فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ) ( لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا ) ( فَتَبَسَّ  
صَاحِبُكَ ) ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا )

و \* أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي \*

وَيَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِنْ الْمَفْعُولِ ، وَمِنْهَا - مُطْلَقًا ، وَمِنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ  
إِنْ كَانَ الْمُضَافُ بَعْضُهُ نَحْوُ ( لَحِمَ أَخِيهِ مَيْتًا ) أَوْ كَبَعْضُهُ نَحْوُ ( مِلَّةَ  
إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ) أَوْ عَامِلًا فِيهَا نَحْوُ ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا )

وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِيرَةً ، مُنْذَرَةً ، مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا  
مَعْرِفَةً ، أَوْ خَاصًّا ، أَوْ عَامًّا ، أَوْ مُؤَخَّرًا ، وَقَدْ يَتَحَلَّفُنَ

وَأَقُولُ : السَّابِعُ مِنَ النُّصُوبَاتِ : الْحَالُ ، يُذَكِّرُ وَيُؤْنِثُ وَهُوَ  
الْأَفْصَحُ ، يَقَالُ : حَالٌ حَسَنٌ : وَحَالٌ حَسَنَةٌ ، وَقَدْ يُؤْنِثُ لِقَطْعِهَا فَيَقَالُ :  
حَالَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١١٧- عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ .

١١٧ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ الْفَرَزْدَقِ يَفْتَخِرُ بِإِيثارِهِ بِالْمَاءِ غَيْرِهِ ، وَقَبْلَهُ :

فَأَثَرُهُ لَمَّا رَأَيْتُ الَّذِي بِهِ عَلَى الْقَوْمِ أَخْشَى لَأَحْقَاتِ الْمَلَاوِمِ  
وَقَدْ رَوَاهُ الْمُبَرِّدُ فِي الْكَامِلِ ( ١ - ١٣٨ ) وَسَيَنْشُدُهُ الْمُؤَلِّفُ مَرَّةً أُخْرَى فِي بَابِ  
الْبَدَلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ لِلِاسْتِشْبَاهِ بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَبْدُلُ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ مِنَ الضَّمِيرِ  
عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ يَذْكُرُهُ هُنَاكَ

الاعراب : « عَلَى حَالَةٍ » جَلَدٌ وَمَجْرُورٌ مَمْلُوقٌ بِمَحذُوفٍ جَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ

وَحَدَّه. فِي الاصطلاح ماذ كَرْتُ ، فَقُولِي « وَحَف » جَنْسٌ يَدْخُلُ

المستتر في قوله آثرته في البيت الذي أنشدناه « لو ، حرف تعليق « أن » حرف  
توكيد ونصب « في القوم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقدم على اسمه  
« حاتم » اسم أن ، وأن واسمه وخبره في أويل مصدر مرفوع على أنه فاعل  
لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم موجودا ، وهذا الفعل وفاعله شرط  
لو « على جوده ، الجار والمجرور متعلق بقوله ضمن الآتي ، وعلى هنا بمعنى مع ،  
وجود مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه ، لضم هذه اللام واقعة في جواب  
لو ، ضمن : فعل ماض « بالهاء ، جار ومجرور متعلق بضم حاتم ، فاعل مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وعلى ذلك يكون في البيت إقواء ، وهو اختلاف حركات  
الروى : فإنك رأيت أن الروى مخفوض في البيت الذي أنشدناه ، ولكن بعض  
الناس يرويه هكذا :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ صَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ -  
والذي في ديوانه ( ص ٨٤٢ ) إنشاد هذا البيت هكذا :

عَلَى سَاعَةٍ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ حَاتِمٌ عَلَى جُودِهِ صَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ -  
ومن العلماء من يرويه كما رواه المؤلف ولكنه يجر « حاتم » ليتخلص  
من الإقواء ، وتخرج ذلك عندهم أن يكون « حاتم » بالجر بدلا من الضمير المجرور  
حلا بالإضافة في قوله « جوده » ، وسيأتي للمؤلف في باب البديل أن ينشد هذا  
البيت على هذا التخرج ، ونرى في ذلك التخرج من التكلف ومخالفة الظاهر ما يمنع  
من الأخذ به ، والرواية إما أن تكون على ما ذكرنا من رواية الديوان والتي  
قبلها ، وإما على ما يذكر هؤلاء مع التزام الإقواء ، والإقواء - وإن يكن عيبا  
من عيوب القافية يجب ألا يقع في شعر الفحول من الشعراء - قد وقع فيه  
الكثيرون من شعراء الجاهلية ، كالثابتة الدياني . والكثيرون من شعراء صدر  
الاسلام ؛ فلا داعي إلى تنزيه الفرزدق عنه بتكلف الأمور البعيدة

الشاهري في : قوله « حالة » حيث أنت لفظ الحال بالتاء ، وهي لغة فيه

تحتة الحال والخبر والصفة : وقول « فَضْلَةٌ » فصل مخرج للخبر نحو « زيد قائم » وقول « مَسُوقٌ لِيَانٍ هَيْئَةً مَا هُوَ لَهُ » مخرج لأمرين : أحدهما : نعت الفضلة من نحو « رَأَيْتُ رَجُلًا طَوِيلًا » و « مَرَدْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لـ كنه لم يُسَقَّ لِيَانٍ الهَيْئَةُ ، وإنما سيق لتقييد الموصوف ، وجاء بِيَانٍ الهَيْئَةُ ضمناً ، وإثني : بعض أمثلة التمييز ، نحو « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لـ كنه لم يُسَقَّ لِيَانٍ الهَيْئَةُ ، ولكنه سيق لِيَانٍ جنس المتعجب منه ، وجاء بِيَانٍ الهَيْئَةُ ضمناً ، وقول « أَوْ تَأْكِيده - إلى آخر » تمت به ذكر أنواع الحال

والحاصل أن الحال أربعة أقسام : مبينة للهَيْئَةُ ، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، ومؤكدة لعاملها ، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها ، ومؤكدة لصاحبها ، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها . ومؤكدة لمضمون الجملة ، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة

فالهيئة للهَيْئَةُ كقولك « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » و « أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ فَرِحًا » وقول الله تعالى : ( فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا )<sup>(١)</sup>

والمؤكد لصاحبها كقوله تعالى : ( لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كَأَنَّمْ جَمِيعًا )<sup>(٢)</sup> وقولك « جَاءَ النَّاسُ قَاطِبَةً » أو « كَافَّةً » أو « طُرًّا » وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ، ومثل ابن مالك بالآية الحال المؤكدة لعاملها ، وهو سَهْوٌ

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (٢) من سورة يونس ، من الآية ٩٩

والؤكدة لعاملها كقولك «جاء زيدٌ آتياً» و«أتَ عمرٌو مُفسِداً»  
وقول الله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَا الْجِنَّةَ لِمَنْ تَحْتِهَا يَبِيدُ ) <sup>(١)</sup> وذلك لأن  
الإزلاف هو التقريب ؛ فكل مُزَافٍ قريبٌ ، وكل قريب غير بعيد ،  
وقوله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ) <sup>(٢)</sup> ( فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ) <sup>(٣)</sup>  
( وَلَىٰ مُدِيرًا ) <sup>(٤)</sup> ( وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ) <sup>(٥)</sup> فإنه يقال :  
بَصِيَ بالسَّكسر يَعْي بالفتح إذا أفسد

والؤكدة لمضمون الجملة كقولك «زيدٌ أبوكَ عَطوفاً» وقول الشاعر :  
١١٨ — أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسْبِي      وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

- (١) من سورة ق ، الآية ٣١      (٢) من سورة النساء ، من الآية ٧٩  
(٣) من سورة النمل ، من الآية ١٩      (٤) من سورة القصص ، من الآية ٣١  
(٥) من سورة البقرة ، من الآية ٦٠

١١٨ — هذا البيت لسالم بن دارة ، وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ١٨٩ )  
وشواهد الأشموني في باب الحال ( رقم ٤٩١ )

اللغة : دارة ، أكثر العلماء على أن دارة اسم أم سالم ، ويبت الشاهد  
يؤكدده ، ومن الناس من قال : دارة لقب جده واسمه يربوع ، وهو سالم بن  
مسافع بن يربوع ، وقيل : مسافع بن عقبة بن يربوع

الاعراب : «أنا ، ضمير منفصل مبتدأ ، ابن ، خبر المبتدأ ، دارة ،  
مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث  
«معروفاً» حال ، بها ، جار ومجرور متعلق بمعروف ونسبي ، نائب فاعل للمعروف ،  
وباء المتكلم مضاف إليه «وهل ، حرف استفهام إنكاري ، يدارة» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، يا ، حرف نداء ، للناس ، اللام لام الاستغاثة ،  
وهي حرف جر ، الناس : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي

وشرت بقولى « قَبْلَهُ » إلى أنه لا يجوز أن يقال « عَطُوفًا زَيْدٌ أَبوكَ »  
ولا « زَيْدٌ عَطُوفًا أَبوكَ »

\* \* \*

ثم بيّنت أن الحال تارة يأتى من الفاعل : وذلك كما | كنت | مثلت  
به من قوله تعالى ( فخرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ) <sup>(١)</sup> فإن ( خائفاً ) حال من الضمير  
المستتر فى ( خرج ) العائد على موسى عليه السلام  
وتارة يأتى من المفعول كما | كنت | مثلت به من قوله تعالى : ( وأرسلناك  
للنَّاسِ رَسُولًا ) <sup>(٢)</sup> فإن ( رسولاً ) حال من السكاف التى هى مفعول  
أرسلنا ، وأنه لا يتوقف مجيئ الحال من الفاعل والمفعول على شرط  
وإلى أنها تجيء من المضاف إليه ، وأن ذلك يتوقف على واحد من  
ثلاثة أمور :

أحدها : أن يكون المضاف بعضاً ، كما فى قوله تعالى : ( أَلَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ  
أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ) <sup>(٣)</sup> فميتاً : حال من الأخ ، وهو مخفوض بإضافة  
اللحم إليه ، والمضاف بعضه ، وقوله تعالى : ( وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ  
غِلٍّ إِخْوَانًا ) <sup>(٤)</sup>

نابت عنه يا أوبنفس يا على الخلاف المشهور ، وجملة الاستغاثة معترضة بين المبتدأ  
وخبره لا محل لها ، من ، حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة  
مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الشاهرفيه : قوله « معروفاً » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٧٩

(٣) من سورة الحجرات ، من الآية ١٢ (٤) من سورة الحجر ، الآية ٤٧

والثاني : أن يكون المضاف كـبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : ( بَلِّ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ) <sup>(١)</sup> و ( حَنِيفًا ) حال من ( إِبْرَاهِيمَ ) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه ، وليست الملة بعوضه ، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها ، ألا ترى أنه لو قيل : بل اتبعوا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا - صَحَّ ، كما أنه لو قيل : يجب أحذكم أن يأكل أخاه ميتًا ، ونزعنا ما فيهم من غل إخواننا - كان صحيحًا .

الثالث : أن يكون المضاف عاملاً في الحال ، كما في قوله تعالى : إليه مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ) <sup>(٢)</sup> و ( جَمِيعًا ) حال من الكاف والهم المخفوض بإضافة المرجع ، والمرجع هو العامل في الحال : وصح له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر ، فهو بمنزلة الفعل ؛ ألا ترى أنه لو قيل : إليه ترجعون جميعًا : كان العامل الفعل الذي المصدرُ بمَعْنَاهُ

\* \* \*

ثم ينبغي أن للحال أحكاماً أربعة ، وأن تلك الأربعة ربما تخلّفت فالأول : الاتِّقَالُ ، ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً ، وذلك كقولك « جاء زيدٌ ضاحكاً » ألا ترى أن الضحك يُزِيلُ زَيْدًا ، ولا يلزمه ، هذا هو الأصل ، وربما جاءت دالة على وصف ثابت ، كقول الله تعالى : ( وهو الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ) <sup>(٣)</sup> أي : مُبَيِّنًا ، وقول العرب

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٣٥ (٢) من سورة يونس ، من الآية ٤

(٣) من سورة الأنعام ، من الآية ١١٤



« خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أُطُولٌ مِنْ رِجْلَيْهَا » فالزرافة - بفتح الزاي - مفعول لخلق ، ويدعيها : بدلٌ منها [ بدلٌ ] بعض من كل ، وأطول : حالٌ من الزرافة ، ومن رجلها : متعلق بأطول ، وقد عاب بعضُ الجيهاال ما جرّمت به من فتح الزاي ، وقال : فيها التفتح والضم ، فينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة ، فقال في باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه مانصه : وهي الزرافة - بفتح الزاي - لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شئى ، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس « زرافة » بالفتح ، وهو الوجه ، والعامة تضمها ، انتهى كلامه ، واللغات الشاذة لائحصى ، وإنما يعمل على ما عليه النصحاء الموثوق بلفظهم

الثانى : الاشتقاق ، وهو أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر ، كما قدمناه من الأمثلة ، وربما جاءت اسما جامداً كقوله تعالى : ( فافترُوا بُنَاتٍ )<sup>(١)</sup> ف ( بنات ) حال من الوار في ( افترُوا ) وهو جامد ، لكنّه فى تأويل المشتق ، أى : مُتَفَرِّقِينَ ، بدليل قوله تعالى : ( أَوْ افترُوا جميعاً )<sup>(٢)</sup> وقد اشتملت هذه الآية على مجيىء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة

الثالث : أن تكون نكرة ، كجميع ما قدمناه من الأمثلة ، وقد تأتى بلفظ المعرّف بالألف واللام ، كقولهم : « آذخلُوا الأوّلَ فالأوّلَ » و « أرسلها اليراك »<sup>(٣)</sup>

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧١

(٢) وقعت هذه الكلمة قطعة فى بيت من الشعر ، وهو قول لبيد بن ربيعة العامري :

فأرسلها اليراك ولم يذّدها ولم يُشفيق على نَفِص الدخال ==

و « جاءوا الجَمَاءُ الْفَقِيرَ » <sup>(١)</sup> أى : جميعا ، وآل فى ذلك كله زائدة ؛ وقد تأتى بلفظ المعرفة بالإضافة ، كقولهم : « أَجْتَهَدَ وَحَدَّكَ » أى : منفردا ، و « جاءوا قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ » <sup>(٢)</sup> أى : جميعا <sup>(٣)</sup> . وقد تأتى

== يصف هذا الشاعر حمار وحنن ألجا أنه إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضا : فالضمير المستتر فى وأرسلها ، للحمار ، والبارز للآتن ، والعراك : أى معتركة يدفع بعضها بعضا ، ولم يذدها : أى لم يمنعها عن ذلك الاعتراك ، ونقص الدخال : أى تنفصا من مداخلة بعضها فى بعض بسبب ازدحامها على الماء طالبا للشرب . (١) يقال : جاء القوم الجاء الفقير ، ويقال أيضا : جاءوا جماء غفيرا . بالتسكير فى الصفة والموصو جميعا ، ويقال أيضا : جاءوا جماء الفقير . بالإضافة . ويقال أيضا : جاءوا جم الجم الفقير ، بالوصف ، والجماء - بفتح الجيم وتشديد الميم - وصف من الجموم ، وهو الكثرة . ومنه قوله سبحانه : ( وتحبون المال حبا جما ) من سورة الفجر ، الآية ٢٠ . وإنما أثوا الجماء لأنه فى الأصل وصف المؤنث ، وكأن أصل الكلام : جاء القوم الجماعة الجاء . والفقير : فعيل بمعنى فاعل من الفقر ، وهو الستر ، وصفت الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون وجه الأرض . وكان حق الكلام أن يقال : جاءوا الجماء الفقيرة ؛ لأن فتيلا إذا كان بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث إذا كان الموصوف به مؤنثا ، إلا أنهم ربما حذفوا التاء تشبيها لفعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول فى عدم لحاق التاء مع المؤنث ، كما قال الله تعالى : ( إن رحمة الله قريب من المحسنين ) وقالوا : ربح خريق .

(٢) القرض فى الأصل مصدر بمعنى الكسر ، والمراد به هنا معنى اسم الفاعل ، والباء فى قولهم « بقضيضهم » بمعنى مع ، فيصير حل العبارة : جاءوا قاضهم مع قضيضهم : أى كاسرهم مع مكسورهم ، ولو رفعت « قضيضهم » لجاز على أن يكون بدلا من واو الجماعة فى « جاءوا » ، أو مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والجملة حال (٣) أشار المؤلف بقوله « أى جميعا » فى هذا الموضع وفى الموضع السابق

بلفظ العرف بالعلمية ، كقولهم : « جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ » أى : متبددة ،  
فإن بداد في الأصل علم على جنس التبدد ، كما أن جَارِ علم للفجوة  
الرابع : أن لا يكون صاحبها نكرة محضة ، كما تقدم من الأمثلة ،  
وقد تأتى كذلك ؛ كما روى سيبويه من قولهم « عليه مائةٌ ييضاً » وقال  
الشاعر ، وهو عنتره العبسي :

١١٩ — فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُدُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْخَمِ

وبغيره مما ذكره من التأويل بنكرة إلى أنه يختار أن الحال إذا وقعت في كلام  
العرب معرفة فهي على التأويل بنكرة ، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين  
يوجبون أن تكون الحال نكرة ، وفي المسألة قولان آخران : أحدهما قول  
يونس بن حبيب شيخ سيبويه وجمهور البغداديين ، وحاصله أنه يجوز مجيء الحال  
معرفة مطلقا ، نفى سواء أكانت في معنى الشرط أم لم تكن ، وثانيهما قول جمهور  
الكوفيين ، وحاصله أنه يجوز مجيء الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط ، نحو  
قولك : محمد الراكب أوجه منه المسائي ، بنصب كل من الراكب والمسائي ؛  
وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى

١١٩ — هذا البيت من معلقة عنتره بن شداد العبسي التي مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ بَوْمِ

اللغة والرواية : « حلوبة » أى : مخلوبة ، وهو في الأصل صفة لموصوف  
مخدوف ، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد للواحد والجمع . ويرى في مكانه خطية ،  
والخطية أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن ،  
فتلك الخطية « سودا » يروى بالرفع والنصب . وسنين وجه الروايتين « كخافية »  
للطائر أربع خواف ، وهى ريش الجناح مما يلي الظهر ، الأسخم ، الأسود

الغمراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمخدوف خبر مقدم « اثنتان »  
مبتدأ مؤخر « وأربعون » معطوف عليه « حلوبة » تمييز « سودا » من رواه بالنصب

حلوبة : لتمييز العدد : وسوداً : إمّا حالاً من العدد ، أو من حلوبة ،  
أو صفة لحلوبة ، وعلى هذين الوجهين ففيه حملٌ على المعنى ؛ لأنَّ حلوبة  
بمعنى حلائب ، فلهذا صح أن يحمل عليها سوداً ، والوجه الأول أحسن <sup>(١)</sup>  
وفي الحديث : « صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وصلياً

فهو يحتمل ثلاثة أوجه . الأول : أن يكون صفة لحلوبة ، الثاني ، أن يكون حالا  
من العدد ، والثالث : أن يكون حالا من حلوبة ، ومن رواه بالرفع فهو نعت  
لقوله اثنتان وأربعون ، قال التبريزي « فإن قيل : كيف جاز أن ينعتما وأحدهما  
معطوف على صاحبه ؛ قيل : لأنهما قد اجتمعا . فصار بمنزلة قولك : جادى زيد  
وعمر والظريفان ، اه كلامه . تكافية ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود ،  
وخافية مضاء . و . الغراب ، مضاف إليه . الاتيم ، نعت لغراب

**الشاهد فيه** : قوله ، سوداً ، على رواية النصب في بعض تخريجاتها ؛ فإنه  
حال صاحبه نسكرة محضة ، وهو قوله حلوبة ، وذلك كما لا يخفى عليك أحد ثلاثة  
أوجه في تخرج هذه الكلمة على هذه الرواية

(١) اعلم أن حلوبة على زنة فعولة ، وأنها بمعنى مفعولة ، وأن الأصل في  
فعلول بمعنى مفعول أن يذكر إذا كان الموصوف به مذكراً ويؤنث إذا كان  
الموصوف به مؤنثاً ، ويثنى إذا كان الموصوف به مثنى ويجمع إذا كان الموصوف  
به جمعا ، واعلم أن الحال وصف لصاحبه كالتخبر والنعت ، ومتى علمت هذا سهل  
عليك أن تفهم السر في كون الوجه الأول أحسن الوجوه الثلاثة ؛ وببأنه أن  
« سوداً ، جمع سوداء ، فلو جعلته حالا من اسم العدد لكان فيه ما يشبه وصف  
الجمع بالجمع ، وهو صحيح بلا حاجة إلى تأويل . ولو جعلت « سوداً » حالا من  
حلوبة أو وصفا له لكان فيه وصف ما هو مفرد بما هو جمع لفظاً فلا بد له من  
التأويل لأن التطابق بين الوصف والموصوف ضرورى ؛ ولهذا كان من  
اللائم أن نقول إن الحلوبة بمعنى الحلائب

وَرَأَتْهُ رِجَالٌ فَيَإِمَّا ۖ فَجَالَسَا : حال من المعرفة ، وقياما : حال من النكرة المحضة وإنما الغالب - إذا كان صاحب الحال نكرة - أن تكون عامة ، أو خاصة ، أو مؤخرة عن الحال .

فالأول كقوله تعالى : ( وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا مَا مُنْذِرُونَا )<sup>(١)</sup> فإن الجملة اتى بعد ( إلا ) حال من ( قرية ) وهى نكرة عامة ؛ لأنها فى سياق النفي .

والثانى نحو ( فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا )<sup>(٢)</sup> ف( أمرآ ) - إذا أعرب حالا - فصاحب الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص : أما الأول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم ، وأما الثانى فمن جهة الإضافة ، وإما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص ؛ لوصفه بحكيم ، وقرأ بعض السلف ( وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا )<sup>(٣)</sup> بالنصب ؛ فجعله الزمخشري حالا من ( كتاب ) ؛ لوصفه بالظرف ، وليس مذكر بل لازم ؛ لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر فى الظرف

والثالث كقوله :

٧ - \* لَيْلَةً مُوحِشًا طَلَّلُ \*<sup>(٤)</sup>

فهذه المواضع ونحوها مجبىء الحال فيها من النكرة قياسي<sup>٥</sup> ، كما أن

(١) من سورة الشعراء ، الآية ٢٠٨

(٢) من سورة الدخان ، من الآيتين ٥٤ ، (٣) من سورة البقرة ، من الآية ٨٩

(٤) قد سبق شرح هذا الشاهد ( ص ٢٢ ) فارجع إليه هناك تجد أننا قد استوفينا الكلام عليه بما لا نحتاج معه إلى إعادة شيء فى هذا الموضع

الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي<sup>١</sup> ، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ<sup>(١)</sup> فقس عليه هنا .

\* \* \*

ثم قلت : الثامن التمييز ، وهو اسم تَكْرُوة فَضْلَةٌ : يَرْفَعُ إِنْهَامَ  
أَسْمٍ ، أو إِنْجَالٍ نِسْبَةٍ

فالأول بَعْدَ الْعَدَدِ الْأَحَدِ عَشَرَ فاقفوها إلى المائة ، و « كَمْ »  
الِاسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ » وَبَعْدَ الْمَقَادِيرِ كـ « رِطْلٍ زَيْتًا »  
و كـ « شَبِيرٍ أَرْضًا » و « قَفِيرٍ بُرًّا » وَشَبِيرٌ مِنْ نَحْوِ ( مِثْقَالِ ذَرَّةٍ  
خَيْرًا ) و « دِنْحَى مَخْنًا » و « مِثْلُهَا زُبْدًا » و « مَوْضِعَ رَاحَةِ سَحَابًا »  
وَبَعْدَ قَرَعِهِ ، نَحْوُ « خَاتَمٍ حَدِيدًا » .

والثاني : إِمَّا مُحْوَلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ ( وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا )  
أَوْ عَنِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ ( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ) أَوْ عَنْ غَيْرِهَا ، نَحْوُ ( أَنَا  
أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ) أَوْ غَيْرُ مُحْوَلٍ ، نَحْوُ « لِّلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا »

وأقول : الثامن من النصبوات : التمييز

وهو والتفسير والتبيين ألقاظ مترادفة لغة واصطلاحاً ، وهو في اللغة  
بمعنى فصل الشيء عن غيره ، قال الله تعالى : ( وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا  
الْمُجْرِمُونَ )<sup>(٢)</sup> أي : انفصلوا من المؤمنين ( تَكَلُّدٌ تَمَيُّزٌ مِنَ الْغَيْظِ )<sup>(٣)</sup>

(١) ارجع إلى ذلك ( في صفحة ٢١٦ وما بعدها من هذا الكتاب )

(٢) من سورة يس ، الآية ٥٩ (٣) من سورة الملك ، من الآية ٨

أى ينفصل بعضها من بعض ، وهو فى الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور ، وحى المذكورة فى المقدمة

وفهم مما ذكرته فى حدّى الحل والتمييز أن التمييز وإن أشبه الحال : فى كونه منصوباً ، فضلة : مبيّناً لإبهام ، إلا أنه يفارقه فى أمرين : أحدهما : أن الحل إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة ، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً ، نحو « عَشْرُونَ دِرْهَمًا » و « رِطْل زَيْتًا » وبالصّفات المشتقة قليلاً كقولهم : « لِّلّهِ دَرَّةٌ رَّاكِبًا » الثانى : أن الحال لبيان الهيآت ، والتمييز يكون قارة لبيان الدّوات ، وقارة لبيان جهة النسبة

\* \* \*

وَقَسَمْتُ كَلًّا مِنْ هَذَيْنِ النّوعَيْنِ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

فأما أقسام التمييز المبيّن للدّوات فأحدها : أن يقع بعد الأعداد ، وقسمت العدد إلى قسمين : صريح ، وكناية ، فالصريح الأَحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة ، تقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ جَنْدًا » و « تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا » وقال الله تعالى : ( إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا <sup>(١)</sup> ) ( وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ) <sup>(٢)</sup> ) ( وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِئَمٍ مِّمَّاتٍ رَبَّةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ) <sup>(٣)</sup> ) فَلَبِثَ فِيعِمَ أَلْفَ

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢

(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢

سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) <sup>(١)</sup> (فَن لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) <sup>(٢)</sup>  
 (ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا) <sup>(٣)</sup> (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) <sup>(٤)</sup> (إِنَّ هَذَا  
 أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً) <sup>(٥)</sup> وفي الحديث « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ  
 اِثْمًا » وأردت بقولي « إلى اللسان » عدم دخول الغاية في المُعَيَّا ، وهو  
 أحد اَحْتِمَالِي حرفِ الغاية

والكناية هي « كَمْ » الاستفهامية ، تقول : كم عبيداً ملكتَ : فكم :  
 مفعول مقدم ، وعبيداً : تمييز واجب النصب والإفراد . وزعم الكوفي  
 أنه يجوز جمعه : فتقول : كم عبيداً ملكتَ ؛ وهذا لم يسمع ، ولا قياس  
 يقتضيه ، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية ، وذلك مشروط بأمرين :  
 أحدهما : أن يدخل عليها حرف جر ، والثاني : أن يكون تمييزها إلى  
 جانبها ، كقولك : بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ ، وعلى كم شَيْخٌ اشْتَفَلَتْ ، والجر  
 حينئذ عند جمهور النحويين يمين مضمرة ، والتقدير : بكم وَنْ دِرْهَمٌ وعلى  
 كم مِنْ شَيْخٍ ، وزعم الزجاج أنه بالإضافة

القسم الثاني : أن يقع بعد المقادير ، وقسمتها على ثلاثة أقسام : أحدها :  
 ما يدل على الوزن ، كقولك : رِطْلٌ زَيْتًا ، وَمَنْوَانٍ تَمْنًا ، وَالْمَنْوَانِ :  
 ثنية مَنَّا ، وهو لغة في المَن ، وقيل في ثنيته : مَنْوَانٍ ، كما يقل في ثنية  
 عَصَا : عَصَوَانٍ ، الثاني : ما يدل على مساحة ، كقولك : شِبْرٌ أَرْضًا ، وَجَرِيبٌ

(١) من سورة العنكبوت ، من الآية ١٤ (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٤

(٣) من سورة الحاقة ، من الآية ٣٢ (٤) من سورة النور ، من الآية ٤

(٥) من سورة ص ، من الآية ٢٣



نَحْلًا . وقولهم : ما في السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا ؛ الثالث : ما يدل على الكَيْل ، كقولهم : قَفِيزٌ بُرًّا ، وصاعٌ تَمْرًا

القسم الثالث : أن تقع بعد شَيْءٍ هذه الأشياء ، وذكرت لذلك أربعة أمثلة : أحدها : قول الله تعالى ( وَمِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا ) <sup>(١)</sup> فهذا يعد شبه الوزن ، وليس به حقيقة ؛ لأن مِثْقَالَ الذرة ليس اسمًا لشيء يوزن به في عُرْفِنَا ، الثاني : قولهم : عِنْدِي نَحْيٌ مَمْنًا ، والنَحْيُ - بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة - اسمٌ لَوِعَاءِ السمن ، وهذا يُعَدُّ شبه السكيل ، وليس به حقيقة ؛ لأن النحى ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره ، إنما هو اسم لوعائه ؛ فيكون صغيراً وكبيراً ، ومثله قولهم : وَطَبُّ لَبَنًا ، والوطب - بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة - اسم لوعاء اللبن ، وقولهم : سِقْلًا مَاءً ، وَزِقٌ خَرًّا ، ورَأْفُودٌ خَلًّا . الثالث : قولهم : ما في السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا ، فسحابًا : واقع بعد « موضع راحة » وهو شبيهة بالمساحة . والرابع : قولهم : على التُّخْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ؛ فزبدًا : واقع بعد « مثل » وهى شبيهة إن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة .  
والقسم الرابع : أن تقع بعد ما هو متفرع منه : كقولهم : هذا خاتَمٌ حَدِيدًا ؛ وذلك لأن الحديد هو الأصل ، والخاتَمُ مشتق منه ؛ فهو فرعُه ، وكذلك « بابٌ ساجا » و « جُبَّةٌ خَرًّا » ونحو ذلك

\* \* \*

وأما أقسام التمييز اللينِ لجهة النسبة فأربعة :

(١) من سورة الزلزلة ، من الآية ٧

أحدها : أن يكون مُحَوَّلًا عن الفاعل ، كقول الله عز وجل : ( وَاشْتَغَلَ  
الرَّأْسُ شَيْئًا ) <sup>(١)</sup> أصله واشتغل شيبُ الرأسِ ، وقوله تعالى : ( فَإِنْ طِبَّنَا  
لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ) <sup>(٢)</sup> أصله : فَإِنْ طابت أُنْفُسُهُنَّ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ  
مِنْهُ ، فحوَّلَ الإسنادُ فيها عن المضاف - وهو الشيب في الآية الأولى ،  
والأنف في الآية الثانية - إلى المضاف إليه - وهو الرأس - وضمير النسوة -  
فارتفعت الرأس : وجيء بدل الهاء والنون بنون النسوة ، ثم جيء  
بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزاً ، وأفردت النفس  
بعد أن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز إنما يُطلب فيه بيان الجنس ، وذلك  
يتأدى بالمفرد

الثاني : أن يكون مُحَوَّلًا عن المفعول ، كقوله تعالى : ( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ  
عُيُونًا ) <sup>(٣)</sup> قيل : التقدير [ وفجرنا أعيون الأرض ] ، وكذا قيل في « غَرَسْتُ  
الْأَرْضَ شَجَرًا » ونحو ذلك

الثالث : أن يكون مُحَوَّلًا عن غيرها ، كقوله تعالى : ( أَنَا أَكْثَرُ  
مِنْكَ مَالًا ) <sup>(٤)</sup> أصله مالى أكثر ، فحذف المضاف - وهو المال - وأقيم  
المضاف إليه - وهو ضمير المتكلم - مقامه ، فارتفع وانفصل ، وصار أنا  
أكثر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ، ومثله « زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا »  
و « عَمْرُو بْنُ أَنَقٍ عَرَضًا » وشبه ذلك ، التقدير : وجهُ زيد أحسن ،  
وعرضُ عمرو أنقى

(١) من سورة مريم ، من الآية ٤ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٤  
(٣) من سورة القمر . من الآية ١٢ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٣٤

الرابع : أن يكون غير محمول ، كقول العرب : « قَدْ دَرُهُ فَارِسًا »  
و « حَسْبُكَ يَا نَاصِرًا » وقول الشاعر :

\* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ \* — ١٢٠

« يا » حرف نداء « جَارَتَا » منادى مضاف إلياء ، وأصله « يا جَارَتِي »  
فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا « ما » مبتدأ . وهو اسم استفهام ، و « أَنْتِ »

١٢٠ — هذا نصف بيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس ، ومن العلماء  
من جعل هذا عجز البيت . وجعل صدره قوله :

\* بَأَنْتِ لَتَحْزَنُنَا عَفَارَةٌ \*

ومنها من عكس لجعل المذكور في الكتاب صدرا وجعل الذي ذكرناه عجزا  
وهو المروى في ديوانه ( ص ١١١ طبع فيانا )

اللفظ : « بَأَنْتِ ، فارقت ، ولتحزننا » تقول : حزنه يحزنه - مثل نصره ينصره  
إذا أورثه الحزن ، ومنه قوله تعالى : ( إِنِّي لِيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ) من سورة  
يوسف ، من الآية ١٣ ، « عَفَارَةٌ ، اسم امرأة

الاعراب : « يا ، حرف نداء ، جَارَتَا ، منادى منصوب بفتحة مقدرة على  
ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا . و ياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على  
السكون في محل جر « ما ، اسم استفهام مبتدأ ، أَنْتِ » ضمير منفصل خبر المبتدأ  
« جَارَةٌ ، تمييز نسبة غير محمول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف  
وهذا الذي ذكرناه هو أفضل الأعراب في مثل هذا التركيب

الشاهد فيه : قوله « جَارَةٌ » : فإنه تمييز لرفع إبهام وقع في نسبة قبله ، وليس  
محو لاعتنا فاعل أو مفعول أو غيرهما ؛ فهو رد على من زعم أن تمييز النسبة لا يكون  
إلا محولا ، ومن زعم أنه حال يرده دخول من عليه في بعض الشواهد ، كما سيأتى في  
شرح الشاهد الآتي

خبره ، والمعنى عَظُمْتَ ، كما يقال : زَيْدٌ وما زَيْدٌ ، أى : شئ عظيم ،  
و « جاره » تمييز ، وقيل : حال ، وقيل : « ما » نافية ، و « أنت » اسمها  
و « جاره » خبر ما الحجازية ، أى لَسْتَ جارة ، بل أنتِ أشرفُ من  
الجارّة ، والصوابُ الأول ، ويدلُّ عليه قول الشاعر :

١٢١ - يا سَيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَعِيدٍ مَوْطًا الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ

١٢١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف

في القطر ( رقم ١٤٤ )

اللفظة : مَوْطًا الْأَكْنَافِ ، الْأَكْنَاف : جمع كنف - على مثال سبب وأسباب  
وبطل وأبطال وجل وأجمال - والكنف : الجانب والناحية ، ويقال : أنا في  
كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله . ويقال : فلان مَوْطًا  
الأكناف ، إذا كان مهادها وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به « رحب  
الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه

العرباب : « يا » حرف نداء ، سيداً ، منادى منصوب بالفتحة الظاهرة  
« ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « أنت » ضمير منفصل خبر  
المبتدأ « من سيد » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على  
معناها مَوْطًا ، نعت للنسب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون  
نعتاً لسيد المجرور بمن ، لأن تابع التمييز المجرور بمن يجوز فيه مراعاة لفظه وهو  
ظاهر ، ويجوز فيه مراعاة معناه وهو النصب قال الخطبة :

طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّسْبَانِ آوَنَهُ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَائِمِ ما وَمُنْتَقَبَا  
فعطف « منتقبا » بالنصب على « قوام » وهو تمييز مجرور بمن ، مراعاة لأصله ،  
ومَوْطًا مضاف ، و « الأكناف » مضاف إليه « رحب » صفة أخرى يجوز فيها  
جميع ما جاز في السابقة « الذراع » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ،  
وسكنه لأجل الوقف

و « من » لا تدخل على الحال ، وإنما تدخل على التمييز

\*\*\*

ثم قلت : التَّاسِعُ الْمُسْتَنَى بَلَيْسَ : أَوْ بِلَا يَكُونُ ، أَوْ بِمَا خَلَا ،  
أَوْ بِمَا عَدَا ، مُطْلَقًا ، أَوْ بِإِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ نَائِمٍ مُوجِبٍ ، أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ  
وَتَقْدَمُ الْمُسْتَنَى ، نَحْوُ ( فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ )

\* وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً \*

وغيرُ المُوجبِ إنْ تَرَكَ فِيهِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ فَلَا أَثَرَ فِيهِ إِلَّا وَيُسَمَّى  
مُفْرَعًا نَحْوُ « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » وَإِنْ ذَكَرَ فَإِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا  
فَاتِّبَاعُهُ لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ أَرْجَحُ ، نَحْوُ ( مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ) أَوْ مُنْقَطِعًا  
فَمِيمٌ يُجِيزُ اتِّبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَنَى بغيرِ وسوى مخفوضٌ ،  
وَبِحَالٍ وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ ، وَتُعَرَّبُ غَيْرُ بَاتِّفَاقٍ ، وَسَوَى  
عَلَى الْأَصَحِّ ، إِعْرَابَ الْمُسْتَنَى بِإِلَّا

وأقول : التَّاسِعُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ : الْمُسْتَنَى

وإنما يجب نصبه في خمس مسائل :

أحداها : أَنْ تَكُونَ أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ « لَيْسَ » كَقَوْلِكَ : قَامُوا لَيْسَ

السَّاهِرُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مِنْ سَيِّدٍ » فَإِنْ دَخَلَ مِنْ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ ، يَدُلُّ عَلَى  
أَنَّ التَّنْكِرَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا تَمْيِيزٌ ، لِأَحَالِ ، إِذْ كَانَ التَّمْيِيزُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى مَعْنَى  
مِنْ ، وَأَمَّا الْحَالُ فَهُوَ عَلَى مَعْنَى فِي ، فَيَكُونُ قَوْلُ مَنْ قَالَ « إِنَّ » جَارَةً ، فِي الْبَيْتِ  
السَّابِقِ حَالٌ بِأَحْلَا .

زيداً ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « مَا أَشْبَهَ الدَّمَّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَأُوا أَيْسَ السِّنِّ وَالظُّفْرِ » فليس هنا بنزلة إلا في الاستثناء ، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً بإجماع .

الثانية : أن تكون أداة الاستثناء « لا يكون » كقولك : قاموا لا يكون زيداً ؛ فلا يكون أيضاً بنزلة إلا في المعنى ، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً ، كما هو واجب مع ليس . والعلة في ذلك فيها أن المستثنى بهما خبرهما ، وسيأتي لنا أن كان وليس وأحواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر

\* \* \*

فإن قلت : فإن اسمها ؟

قلت : مستتر فيها وجوباً ، وهو عائد نحو البعض المفهوم من السكوت السابق ، وكأنه قيل : ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً ، ومثله قوله تعالى : ( يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِهَ مِثْلُ هَٰذَا الْاُنثٰىيْنَ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اَلْاُنثٰىيْنَ ) (١) أى : فإن كانت البنات ، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم ، وهم شاملون للذكور والإناث ، فكانه قيل أولاً : يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم ، ثم قيل : فإن كنَّ ؛ وكذلك هنا

\* \* \*

الثالثة : أن تكون الأداة « ما خلا » كقولك : جاء اقوم ما خلا زيداً ، وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي :

(١) من سورة النساء ، من الآية ١١

١٢٢ — ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

الرابعة : أن تكون الأداة « ما عدا » كقولك : جاء القوم ما عدا

زيداً ، وكقول الشاعر :

١٢٣ — هذا البيت من كلام ليبد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده المؤلف

في أوضحه ( ج ١ ص ١٩١ ) وفي القطر ( رقم ١١٠ )

اللغة : ولا محالة ، لا احتياك ، والمراد لا فرار ولا مهرب من زوال كل نعيم

الاعراب : « ألا ، أداة استفتاح وتنبيه ، كل ، مبتدأ ، شيء ، مضاف

إليه ، ما ، مصدرية ، خلا ، فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوباً تقديره هو ، وقد بين المؤلف مرجعه ، الله ، منصوب على التعظيم ،

وفي الصناعة اللفظية مفعول به لحلا ، والجملة من الفعل الذي هو خلا وفاعله

ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، باطل ، خبر المبتدأ ، وكل ،

الواو عاطفة ، كل : مبتدأ ، نعيم ، مضاف إليه ، لا ، نافية للجنس ، محالة ،

اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف . والجملة لا محل لها

معترضة بين المبتدأ وخبره ، زائل ، خبر المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة

السامع فيه : قوله ، ما خلا الله ، حيث ورد ينصب لفظ الجلالة بعد

« ما خلا » ، فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً ، وذلك

لأن ما هذه مصدرية وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ، فإذا وجب أن يكون

خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به ، إذ أن فاعله

واجب الاستتار . فإن ذهبت إلى أن « ما » ليست مصدرية ، بل هي زائدة

— لم يجب حينئذ أن يكون خلا فعلاً ، بل يجوز أن يكون فعلاً ، ويجوز أن يكون

حرفاً ، وإذا جاز أن يكون خلا حرفاً — بسبب أن ما الزائدة لا تنحصر نوعاً من

الكلمات دون نوع — جاز حينئذ جر ما بعده ،

١٢٣ - تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَتَيْتُ بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَالِعُ

١٢٣ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدته المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٩١) .

اللفظة : « النَّدَامَى » جمع بدمان ، وأصله الذي يجالسك على الشراب . ثم قد يعم كل صاحب . والنديم بهناه « مولع » مغرم . وفعله أولع . وهو ملازم للبناء للبحر .

الاعراب : « تَمَلُّ » فعل مضارع مبنى للبحر « النَّدَامَى » نائب فاعل ، ما ، مصدرية « عَدَانِي » عدا : فعل ماضى دال على الاستثناء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، وقد بير المؤلف مرجعه ، والنون الوقاية . والياء مفعول به « فَأَتَيْتُ » الفاء دالة على التعليل ، إن : حرف تركيد ونصب . والنون للوقاية . وياء المتكلم اسم إن « بِكُلِّ » جار ومجرور متعلق بقوله مولع في آخر البيت ، وكل مضاف . و « الَّذِي » متضاف إليه « يَهْوَى نَدِيمِي » فعل وفاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه . وجملة الفعل وفاعله لاخل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بهوى . والتقدير : بكل الذي يهواه نديمي « مولع » خبر إن . مرفوع بالاضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مَا عَدَانِي » ، فإن عدا في هذا الموضع فعل

والدليل على أن عدا ههنا فعل - وليست حرفا - أمران :

أولهما : سبقها بما المصدرية على النحو الذي قررناه في الشاهد السابق .

وثانيهما : مجيء نون الوقاية قبل ياء المتكلم . وقد علم أن نون الوقاية لا تجيء إلا مع الأفعال نحو ضربني ويضربني واضربني ، فأما مع الحروف فإنها تمتنع إلا مع من وعن خاصة : تقول : لي ، بي ، علي ، إلى . فلو أن الشاعر لحظ أن عدا حرف كهذه الحروف لقال عداي ، فلما قال عَدَانِي علمنا أنه اعتبره فعلا . وهذا واضح إن شاء الله .



قالياء في موضع نصب ، بدليل لحاق نون الوقاية قبلها : وحكى الجرمي  
والرعي والأخفش الجرّ بعد ما خلا وما عدا ، وهو شاذ ، فلهذا لم أحتقل  
بذكره في المقدمة

\* \* \*

فإن قلت : لم وجب عند الجمهور النصب بعد « ما خلا » و « ما عدا » ؟  
وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان ؟

قلت : أما وجوب النصب فلأن « ما » الداخلة عليها مصدرية ،  
و « ما » المصدرية لا تدخل إلا على الجمل الفعلية : وأما جواز الحذف فعلى  
تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ، وفي ذلك شذوذ ؛ فإن المهود في زيادة  
« ما » مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور ، بل بينها ، كما  
في قوله تعالى : ( عَمَّا قَلِيلٍ لِيُخَيِّضُنَّ نَادِمِينَ ) <sup>(١)</sup> ( فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقُهمْ  
لَعْنَاهُمْ ) <sup>(٢)</sup> ( يَمَّا خَطِبْتَهُمْ أَغْرُقُوا ) <sup>(٣)</sup>

\* \* \*

وقولى « مطلقاً » <sup>(٤)</sup> راجع إلى المسائل الأربع ، أى : سواء تقدم  
الإيجاب أو النفي أو شبهه

\* \* \*

الخامسة : أن تكون الأداة « إلا » وذلك في مسألتين :

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٤٠ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٣

(٣) من سورة نوح ، من الآية ٢٥

(٤) هو في قوله أول الباب « التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما  
خلا أو بما عدا - مطلقاً » ،

إحداها : أن تكون بعد كلام تامٍّ موجبٍ ، ومرادى بالتام أن يكون  
المستثنى منه مذكوراً ، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نفي ولا استفهام ،  
وذلك كقوله تعالى : ( فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ) <sup>(١)</sup> وقوله تعالى :  
( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ) <sup>(٢)</sup>

الثانية : أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه ، كقول السكيت  
يمدح آل البيت رضى الله عنهم :

١٢٤ — وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤٩ (٢) من سورة الحجر ، من الآيتين ٣١ و٣٠  
١٢٤ — هذا البيت من كلام السكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة له هاشمية  
يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا كَيْبًا وَنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه ( ج ١ ص ١٨٥ ) وفي القطر ( رقم  
١٠٩ ) وابن عقيل ( رقم ١٦٦ ) والأشمونى ( رقم ٤٨ )

اللفظة : « طربت ، الطرب : هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب  
« البيض ، جمع بيضاء ، وأراد الحسان من النساء . وقوله في بيت الشاهد « شيعة ،  
هم الأنصار والأشباع ، مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق ، والمراد  
الطريق الذى يعتقد أنه طريق الحق .

الوعراب : « ما ، نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم  
« إلا ، أداة استثناء « آل ، مستثنى تقدم على المستثنى منه ، وهو مضاف و « أحمد ،  
مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعالية ووزن  
الفعل « شيعة ، مبتدأ مؤخر ، وهذا هو المستثنى منه « وما ، الواو عاطفة ، ما :  
نافية « لى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة لاستثناء

\*\*\*

ولما انتهيت إلى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى ، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة ، وبعضه متردد بين باب المنصوبات وغيرها ؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غير إيجاب - ودو النفي والنهي والاستفهام - فإن كان للمستثنى منه محذوفاً فلا عمل فيه إلاً ، وإنما يكون العمل لما قبله ، ومن ثمّ تمّود استثناء مفرغاً ؛ لأن ما قبلها قد تفرّع للعمل فيما بعدها ، ولم يشغله عنه شيء . تقول : ما قام إلا زيد ؛ فترفع زيدا على الفاعلية ، وما رأيت إلا زيدا ؛ فتنبه على المفعولية ، وما مررت إلا بزيدا ؛ فتخفضه بالباء ، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر إلا ، وإن كان المستثنى منه مذكوراً ؛ فما أن يكون الاستثناء متصلاً - وهو أن يكون [المستثنى] داخلًا في جنس المستثنى منه - أو منقطعاً - وهو أن يكون غير داخل - ، ومذهب ، مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، الحق ، مضاف إليه ، مذهب ، مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه

الساخر فيه : قوله ، إلا آل أحمد ، وقوله ، إلا مذهب الحق ، حيث نصب المستثنى في الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالي شيعة إلا آل أحمد ومالي مذهب إلا مذهب الحق وإنما لم يحز فيه إلا النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأنه لو جاز فيه شيء آخر غير النصب على الاستثناء لكان هذا الشيء الآخر هو البديلة من المستثنى منه ، ولا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه ؛ لأنه تابع ، والتابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع ، وحيث لم يحز في المستثنى المتقدم على المستثنى منه أن يكون بدلاً لم يبق إلا النصب على الاستثناء ؛ إذ ليس لنا في المستثنى من وجوه الإعراب إلا النصب على الاستثناء أو الإتيان على البديلة ، وكون إتيانه على البديلة هو مذهب البصريين ، وهو الحق

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان : أحدهما - وهو الراجح - أن يُقَرَّبَ بإعراب المستثنى منه : على أن يكون بدلاً منه بدل بعض من كلٍّ : والثاني النصب على أصل الاستثناء ، وهو عربي جيد ، مثال ذلك في النفي قوله تعالى : ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ) <sup>(١)</sup> أجمعت السبعة على رفع ( أنفسهم ) وقال تعالى : ( مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ) <sup>(٢)</sup> قرأ السبعة إلا ابنَ عامرٍ برفع ( قليل ) على أنه بدل من الواو في ( فعلوه ) كأنه قيل : ما فعله إلا قليل منهم ، وقرأ ابن عامر وحده ( إلا قليلاً ) بالنصب ، ومثاله في النهي قوله تعالى : ( وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ ) <sup>(٣)</sup> قرئ بالرفع والنصب ، ومثاله في الاستفهام قوله تعالى : ( وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ) <sup>(٤)</sup> أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر في ( يقنط ) ولو قرئ إلا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ، ولكن القراءة سُنةٌ مُتَّبعةٌ ؛ وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهي اللغة العليا ، ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى : ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلِّ ) <sup>(٥)</sup> وقوله تعالى : ( وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ) <sup>(٦)</sup> ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع ( إلا اتباع ) و ( إلا ابتغاء ) ؛ لأن كلا منهما في موضع رفع ، إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي ،

(١) من سورة النور ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٦٦

(٣) من سورة هود ، من الآية ٨١ (٤) من سورة الحجر ، من الآية ٥٦

(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٥٧ (٦) من سورة الليل ، الآيتان ١٩ و ٢٠

وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه : والتميمون يجيزون الإبدال ، ويختارون  
النصب ؛ قال الشاعر :

١٢٥ — وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

١٢٥ — هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود ،  
وهكذا يرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم ، لكن الرواية في ديوانه هكذا :

نَدَّ نَدَغَ الْمَنْزِلَ يَا أُنَيْسُ يَعْتَسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجَرُوسُ

الذُّنْبُ أَوْ ذُو لَبْدٍ هُمُوسُ بَسَابِيسًا ، لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ وَبَقَرٌ مُلَمَعٌ كُنُوسُ

والبيت الشاهد من أبيات سيبويه ( ج ١ ص ١٣٣ و ٣٦٥ ) وقد رواه  
المؤلف في أوضحه ( ج ١ ص ١٨٥ )

اللفظة : « أنيس » اسم امرأة « يعتس » يطلب ما يأكل فيذهب ويحجى بغية  
الوصول لغرضه ، ومنه العسس - بفتح العين والسين المهملتين - وهم حراس  
الليل ، سموا بذلك لكثرة ما يذهبون ويحجون « الجروس » - بفتح الجيم -  
المصوت « ذو لب » يعنى به الأسد ، ولبده : شعره الذى بين كتفيه « هموس »  
خفيف الوطء « بسابيس » جمع بسبس ، وهو القفر « اليعافير » جمع يعفور  
- بفتح الياء أو ضمها - وهو الظبي الأعفر ، أى : الذى لونه لون التراب « العيس »  
الإبل « ملع » فيها ملح يبيض وسواد « كنوس » أى : داخلة فى كنسها ،  
والكنس - بضمين - جمع كناس مثل كتاب وكتب ، وهو بيت الظبي فى الشجر .

الاهراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض  
ناقص « بها » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس »  
اسم ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره صفة للبلدة ، وخبر المبتدأ على هذه

فأبدل اليعفير والعيس من أنيس ، وليس من جنسه  
 وذكرت أيضاً أن المستثنى بغير ويسوى مخفوض دائماً ؛ لأنها  
 ملازمان للإضافة لما بعدها ؛ فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه ،  
 فلذلك يلزمه الخفض

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب ؛ فالخفض  
 على أن يُقدَّرَنَّ حروف جرِّ ، والنصب على أن يُقدَّرَنَّ أفعالا استتر فاعلهم ،  
 والمستثنى مفعول ؛ هذا هو الصحيح ، ولم يجوز سيويوه في المستثنى بعدا  
 غير النصب ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا فعلا ؛ ولا في المستثنى بحاشا  
 غير الجر ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفا

\*\*\*

ثم قلت : والبواقي خبرُ كان وأخواتها ، وخبرُ كاد وأخواتها ،  
 ويجب كونه مُضارِعاً مُؤَخَّراً عنها ، رافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا ، مُجَرِّداً مِنْ  
 « أَنْ » بَعْدَ أَفْعَالِ الشَّرُوعِ ، ومَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ حَرَمَى وَأَخْلَوْلَى ، وَتَدَرَّ

---

الرواية محذوف « إلا » أداة استثناء ، واليعافير بدل من أنيس ، وإلا ، الواو  
 عاطفة ، إلا : أداة استثناء ، والعيس بدل أيضاً من أنيس

المُشَاهِدُ فِيهِ : قوله « إلا اليعافير وإلا العيس » حيث رفع اليعافير والعيس  
 على أنها بدل من قوله ، أنيس ، مع أنها ليسا من جنس الأنيس ؛ لكن الذي  
 ذهب إليه سيويوه أنه ينبغى اتوسع في المستثنى منه - وهو الأنيس هنا - حتى  
 يعم المستثنى وغيره ، فيصبح استثناء متصلاً ، فكأنه قال : ليس بها شيء إلا اليعافير  
 وإلا العيس ؛ أو يتوسع في المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس : أى  
 ما يؤنس به ؛ فافهم ذلك وتدبره ، والله يعصمك

نَجِدُ خَيْرَ عَمَى وَأَوْشَكَ ، وَأَقْتِرَانُ خَيْرٍ كَادَ وَكَرَبَ ، وَرُبَّمَا رُفِعَ  
السَّبَبِيُّ بِخَيْرِ عَمَى ؛ فَنِي قَوْلِهِ :

\* وَمَاذَا عَمَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدَهُ \*

فَيَمْنُ رَفَعَ « جُهْدَهُ » شَذُوذَانِ ، وَخَيْرٌ مَا يُحِلُّ عَلَى لَيْسَ ، وَاسْمُ إِنْ  
وَأَخَوَاتِهَا .

وَأَقُولُ : العاشر من النصبوبات خبر « كَانَ » وَأَخَوَاتِهَا . نحو ( وَكَانَ  
رُبُّكَ قَدِيرًا ) <sup>(١)</sup> ( فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ) <sup>(٢)</sup> ( لَيْسُوا سَوَاءً ) <sup>(٣)</sup>  
( وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا ذُمْتُ حَيًّا ) <sup>(٤)</sup>

\* \* \*

الحادى عشر : خبر كاد وَأَخَوَاتِهَا ، وقد تقدم فى باب المرفوعات  
أن خبرهن لا يكون إلا فعلا مضارعاً ، وذكرنا هنا أنه ينقسم باعتبار  
اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب اقترانه بها <sup>(٥)</sup> ، وهو حَرَى وَأَخْلُو لِقَى ، نقول :

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٥٤

(٢) من سورة آل عمران ، من الآية ١٠٣

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١١٣ .

(٤) من سورة مريم ، من الآية ٣١ .

(٥) وهنا أمران : الأول أن تعرف لماذا كان خبر هذين الفعلين واجب  
الاقتران بأن المصدرية ، وجواب ذلك أن نقول لك : إن هذين الفعلين يدلان  
على رجاء المتكلم وقوع خبرهما ، والفعل المرجو الذى هو الخبر لا يكون حصوله  
( ٢١ - شذور الذهب )

« حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ » و « اُخْلَوْا قَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطَّرَ » ولا أعرف من ذكر « حَرَى » من اللغويين غير ابن مالك ، وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها ، وإنما هي حَرَى بالتثنية اسما لا فعلا ، وأبو حيان هو الواهم ، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسر قسطنطين وابن طريف ، وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الأعشى :

١٢٦ — إِنْ يُقْلَ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَكَانَا

في زمن التكلم ، وإنما يترأخى حصوله عن وقت الكلام . والأصل في الفعل المضارع الصلاحية للجان وللإستقبال ؛ فاحتيج إلى أن تقترن به أن المصدرية التي تمحضه للإستقبال : لكي يتطابق زمنه مع زمن وقوعه بالنظر إلى كونه مرجو الحصول . وأما الأمر الثاني فهو أن المصدر الذي ينسبك من الفعل المضارع وأن المصدرية اسم حدث ، وأسماء هذين الفعاين قد تكون أسماء من أسماء الذوات ، كالمثاليين اللذين مثل بهما المؤلف ، فينتج عن ذلك أن يقع الاسم الدان على الحدث خبرا عن اسم دال على ذات وقد سبق للمؤلف أن بين أن ذلك لا يصح إلا على تأويل ، ونحن نجيب على ذلك بأن الكلام ههنا على تأويل . وذلك يراخذ من ثلاثة أوجه : أولها أن تقدر مضافا هو اسم معنى قبل اسم هذين الفعاين ، فنحو « حرى زيد أن يفعل ، يصير تأويله : حرى أمر زيد الفعل ، وثانيهما أن تقدر مضافا هو اسم ذات قبل الخبر ، فيصير تأويل هذا المثال : حرى زيد صاحب الفعل ، والثالث ألا تقدر مضافا لاقبل الاسم ولا قبل الخبر ، ولكن تقصد المبالغة ، فكأنك بالغت في زيد حتى جماعته نفس الفعل ، وبالغت في السماء حتى جعلتها نفس الإمطار

١٢٦ — نسب المؤلف هذا الشاهد إلى الأعشى ميمون تبعا لجماعة ، والبيت ليس تماما ثبت روايته عن الأعشى ، ولذلك لا تجده في ديوانه الذي شرحه أبو العباس ثعلب



القسم الثاني : ما الغالب اقترانه بها ، وهو عسى وأوشك <sup>(١)</sup> ، مقال

الاعراب : « إن ، شرطية ، يقل ، فعل مضارع يجوزوم فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه ، هن ، ضمير منفصل مبتدأ ، من بنى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول . وبنى مضاف ، وه ، عبد ، مضاف إليه ، وهو مضاف وشمس ، مضاف إليه ، وخرى ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرى : فعل ماض ناقص ، أن ، حرف مصدري ونصب ، يكون ، فعل مضارع تام منصوب بأن . وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر حرى ، ذاك ، ذا : اسم إشارة اسم حرى ، مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب . وكأنا ، الواو عاطفة ، كان : فعل ماض ، فاعله مستتر فيه ، والألف للإطلاق

الساهر فيه : قوله ، حرى أن يكون ذاك ، حيث استعمل حرى فعلا دالا على الرجاء وجاء بخبره مضارعا مقرونا بأن ، والمؤلف يرد بهذا على من أنكر ثبوت هذا الفعل ، ويقول أبو رجله عفا الله عنه : إن في دلالة هذا البيت مقالا ؛ فإنه لم يثبت في ديوان الأعشى الذي رواه وشرحه أبو العباس ثعلب ، وأيضا فبعد تسليم ثبوته لا يكون نصا فيما زعمه المؤلف ؛ لجواز أن يكون ، حرى ، اسما منونا أيضا وهو خبر مقدم . و«أن يكون» في تأويل مصدر هو مبتدأ مؤخر ، فإن قلت : فالرواية عند هؤلاء بغير تنوين ، قلت : لا يبعد أن يكون حذف التنوين على نية الوقف كما يقولون ، والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت

(١) الذى ذكره المؤلف - من أن الغالب فى المضارع الواقع خبرا لعسى أن يقترن بأن المصدرية ، وغير الغالب أن يتجرد منها - هو مذهب سيويوه ، وهو الذى اختاره العلامة ابن مالك فى الألفية . وذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد المضارع الواقع خبرا لعسى من أن المصدرية خاص بضرورة الشعر ، وهذا المذهب هو الموافق للقياس . وهو الذى ينطبق على التعليل الذى ذكرناه فى

ذكر « أن » قول الله تعالى : ( عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ )<sup>(١)</sup> وقول الشاعر :

١٢٧ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَا وَشَكُوا

إذا قيل هاتوا أنْ يَمْلُوا فَيَمْنَعُوا

وجوب اقتران خبر حرى واخلوئى بأن المصدرية ؛ فإن عسى فعل دال على الرجاء مثلهما ، وأما أوشك فلكونها تأتي أحيانا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى ، وأحيانا تأتي للدلالة على مقاربة حصول الخبر - وهذا المعنى الثانى هو الذى ذكره المؤلف فيها - لم تصر بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعين فى خبرها أن يقرن بأن المصدرية ، ولو أنه لوحظ فيها أحد المعنيين بخصوصه لما كان ذلك حكما ؛ فلو لوحظ دلالتها على المقاربة لترجع مجرد خبرها عن أن المصدرية ككرب وكاد الآتين . ولو لوحظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقتران خبرها بأن كبرى (١) من سورة الإسراء ، من الآية ٨

١٢٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكره المؤلف فى أوضحه ( رقم ١٢٣ ) وابن عقيل ( رقم ٩٠ ) وأنشده ثعلب فى أماليه ولم ينسبه ، والاشموني ( رقم ٢٣٨ ) ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَاتَّعِشْ بَكَفِّكَ فَضَلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ

المفظة : « نملوا » يعترهم الملل والسأم ويضجروا من إعطاء التراب الذى هو أنفه الأشياء وأحقرها ، فكيف لو أنك طلبت إليهم شيئا ذا خطر

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفه الأشياء وأهونها خطراً وأقلها قيمة لما استجابوا للسائل ، بل إنهم لينعون السائل ويميلون السؤال

المعرب : « لو » شرطية غير جازمة ، سئل ، فعل ماض مبنى للجهول ، الناس ، نائب فاعل ، وهو المفعول الأول لسئل ، التراب ، مفعول به ثان

ومثال تركها قول الشاعر :

١٢٨ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كَلَّ يَوْمٌ فِي خَائِقَتِهِ أَمْرٌ

لسئل « لاوشكوا » اللام واقعة في جواب لو ، أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبنى للجرحول ، هاتوا ، فعل أمر وفاعله ، والجملة في محل رفع مقول قيل ، وجملة الفعل مع نائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها . وجواب إذا محذوف تدل عليه جملة أوشك واسمه وخبره . وجملة الشرط مع جوابه لاجل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعه وبين خبره ، أن ، مصدرية ، يملوا ، فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر أوشك ، وأصل نظام البيت هكذا : لو سئل الناس التراب لاوشكوا أن يملوا ويمنعوا إذا قيل هاتوا أوشكوا أن يملوا ويمنعوا ، ويمنعوا ، مضارع معطوف على السابق بالواو ، وواو الجماعة فاعله .

الساهر فيهِ : قوله « لاوشكوا أن يملوا » حيث أتى بخبر أوشك فعلا مضارعا مقترنا بأن المصدرية على ما هو الغالب في خبر هذا الفعل .

١٢٨ — نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل ، وذكروا قبله يئتين ، وهما :

عَلَيْكَ إِذَا ضَاقَتْ أُمُورُكَ وَالتَّوَتَ بَصْبَرٍ فَإِنَّ الصَّبْرَ مِقْنَاتُهُ الصَّبْرُ وَلَا تَشْكُونَ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ فَمِنْ عِنْدِهِ تَأْتِي الْفَوَائِدُ وَالْيُسْرُ  
والبيت من شواهد ابن عقيل ( رقم ٨٨ )

الاعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسم « يأتي » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بياي « الله » فاعل يأتي ، والجملة خبر عسى ، وإنه : إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف

وقول الآخر :

١٢٩ - يُوْثِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

حال إما من أمر الآتي وإما من ضميره المستتر في الجار والمجرور ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه ، في خليقته ، جار ومجرور متعلق بحذوف حال أيضاً صاحبه هو صاحب الحان السابق « أمر » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن .

الشاهر فيه : قوله « عسى فرج يأتي به الله » حيث أتى بخبر عسى فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وذلك نادر في خبر هذا الفعل ، وفي البيت كلام لا يتسع له هذه العجالة . ومثله قول الشاعر ، وأنشده أبو العباس المبرد في الكامل ( ١ / ٢٩٣ ) :

عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يَوْسُفَ يُسَخِّرُ لِي رَبَّةَ الْحَمَلِ

١٢٩ - . نسب جماعة - منهم أبو العباس المبرد في الكامل ( ١ / ٤٤ ) - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ولم يسمه ، وليس بشيء ، وقد نسب أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرد ( ١ / ٤٤ ) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعي ( الكامل : ١ / ٤٤ و ٢٠١ ) وذكر معه ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد ابن عقيل ( رقم ٩١ ) وهومن أبيات سيبويه ( ج ١ ص ٤٧٩ ) ، وأنشده المؤلف في أوضحه ( رقم ١٢٥ ) وقبل بيت الشاهد فيما نسب إلى أمية بن أبي الصلت قوله :

بَاتَتْ هُمُومِي تَسْرِى طَوَارِقَهَا أَكْفُ عَيْنِي وَالْدَّمْعُ سَائِقَهَا  
وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ ، وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلًا فَلَمُوتٌ لَاحِقَهَا  
قَدْ أُثْبِتَتْ أَنَّهُ تَعُودُ كَمَا كَانَتْ بَدِيئًا بِالْأُمْسِ خَالِقَهَا

القسم الثالث : ما يرجح تجرد خبره من « أن » وهو فعلا ن : كاد ، وكرب ، مثال التجرد منها قوله تعالى : ( وما كادوا يفعلون ) (١) وقول الشاعر :

١٣٠ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَادٍ يَذُوبُ      حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هِنْدُ غُضُوبُ

وَأَنْ مَا جَمَعَتْ وَأَعْجَبَهُ      مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

المفرد : « غراته » بكسر الغين - جمع غرة ، وهى الغفلة ومنيته ، هى الموت المؤلم : إن الذى يفتر من الموت فى الحرب تقرب الوقوع بين برائته فى بعض غفلاته

المرحاب : « يوشك » فعل مضارع ناقص ، من ، اسم موصول اسم يوشك ، مبنى على السكون فى محل رفع ، فر ، فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، والجملة لاجل لها صلة ، من منيته ، جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والضمير مضاف إليه ، فى بعض ، جار ومجرور متعلق بيوافق ، وبعض مضاف ، وغرات من ، غراته ، مضاف إليه ، وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، يوافقه ، يوافق : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، وضمير المؤنث العائد إلى المنية مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك

الشاعر فري : قوله ، يوشك من فر . . . يوافقه ، حيث أتى بخبر يوشك الذى هو مضارع أوشك فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وذلك نادر فى خبر هذا الفعل (١) من سورة البقرة : من الآية ٧

١٣٠ . . . نسب قوم هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقال الأخفش إنه للكعبة اليربوعى أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيد ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٩٢) ، وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١١٦) والأشمونى (رقم ٢٤٢)

ومثال الاقتران بها قول الشاعر :

١٣١ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَقْبِضَ عَلَيْهِ      مُذْنُوئِي حَشَوَ رَيْطَهُ وَبُرُودِ

اللمعة : « جواه ، الجوى : شدة الوجد ، الوشاة ، جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد بين الأحبة والذي يستخرج أحاديث المحبين بلطف ، ويروى في مكانه ، المدول ، وهو الذي يلوم المحب ويعنفه ، غضوب ، من الصفات التي يستوى فيها المذكر والمؤنث ؛ لأنه فعول بمعنى فاعل ، ونظيره صبور وعدول وخون ولجوج وشكور ، قال الشاعر :

وَلَنْ يَمْنَعَ النَّفْسَ اللَّجُوجَ عَنْ الْمَوَى      مِنْ النَّاسِ إِلَّا وَاحِدُ الْفَضْلِ كَامِلُهُ

الاعراب : « كرب ، فعل ماض ناقص « القلب ، اسمه ، « من جواه ، جار ومجرور متعلق بيزدوب ، وجوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب ، فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين ، ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه قوله يذوب أو كرب ، قال الوشاة ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « هند ، مبتدأ « غضوب ، خبره ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « كرب القلب يذوب ، حيث جاء بخبر كرب فعلا مضارعاً مجرداً من أن ، وهذا هو الغالب في خبر هذا الفعل  
١٣١ - هذا البيت من كلمة لحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلاً اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوُفِيَ      هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ  
لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ      مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ  
وأنشد ابن قتيبة البيت الشاهد في أدب الكاتب ، ونسبه ابن السيد البطليوسي

وقوله :

١٣٢ — سَقَاها ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّلَمَا

وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

لأبي زيد الطائي يرثي اللجلج الحارثي . وقد أنشد هذا البيت أيضاً ابن عقيل ( رقم ٨٩ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٢٧ ) والأشمونى ( رقم ٢٣٥ ) .

اللفظة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان . ويروى « تفيض » بالطاء . وكل العلماء يجيزون أن تقول : فاضت نفس فلان ، إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول : فاض فلان ، من غير أن تذكر لفظ النفس ، أو تقول : فاضت نفس فلان ، بالضاد « مذئوب » يروى في مكانه « إذ غدا » وقوله « ريطه » هو بفتح الراء المهملة وسكون الياء المثناة - الملاء إذا كانت قطعة واحدة « برود » جمع برد بضم الباء وسكون الراء وآخره دال مهملة

الاعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى النفس ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كاد « عليه » جار ومجرور متعلق بتفيض « إذ » ظرف للزمان الماضي متعلق بقوله تفيض ، مبنى على السكون في محل نصب « ثوى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، ومن رواه « مذئوب » فذلك ظرف والجملة في محل جر بإضافة « حشو » حال من فاعل ثوى « ريطه » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ريطه

الشاهد فيه : قوله « كادت النفس أن تفيض » حيث أتى بخبر كاد فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وهذا نادر في خبر ذلك الفعل

١٣٢ — هذا البيت من كلمة لأبي زيد الأسلمى ، يهجو فيها إبراهيم بن هشام

« تَقَطَّعَ » فعل مضارع ، أصله تَقَطَّعَ تخذف إحدى التاءين : ولم يذكر

ابن إسماعيل بن هشام بن المنيرة ، وإلى المدينة ، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وزاد على ذلك أن أمر به فعذب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

بَمَدَحَتْ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتْ الْبَثْرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمَمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا

وقد روى أبو العباس المبرد هذه الآيات وذكر كلمة أبي زيد وفيها بيت الشاهد ( انظر الكامل : ج ١ ص ١٠٩ ) والبيت الشاهد قد أنشده ابن عقيل ( رقم ٩٣ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٢٨ ) والأشمونى ( رقم ٢٤١ ) .

اللغة : « عروقا ، العروق : جمع عرق - بكسر فسكون - وأصله عرق الشجرة الضارب في الأرض » مصت الثرى حديثا ، أراد أنها ذاقته طعم الغنى حديثا ، والثرى في الأصل : التراب ، فأما الغنى فهو الثراء - بمدودا - وعبر بالثرى لمناسبة العروق ، لم تهتم ، تقول : هم فلان بأمر كذا ، إذا اعتزم أن يفعله وصمم على ذلك « بأن تترعرا » بأن تنمو وتزيد ، يريد أنها لم تكن على استعداد لذلك لضعف أصلها ، ذوو الأحلام ، أى : أحباب العقول ، ويروى في مكانه ، ذوو الأرحام ، وهم الأقارب من جهة النساء ، ويعنى بذوى الأرحام هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة ، وكان إبراهيم بن هشام الذى قيل فيه هذا البيت خاله « سيجلا ، السجل - بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة المملوءة ماء ، وقيل : هو ملؤها .

الأعراب : « سقاها ، سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق في البيت الذى أنشدناه مفعول به أول ، ذوو ، فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، الأحلام ، مضاف إليه ، سيجلا ، مفعول ثان لسقى « على الظلم » جار ومجرور متعلق بسقى « وقد » الواو الواو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، أعناقها ، أعناق :



سيدويه في خبر « كَرَبَ » إلا التجرد

القسم الرابع : ما يمتنع اقتران خبره بأن ، وهو أفعال الشروع ، طَبَّقَ ،  
وَجَعَلَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ ، وَهَبَّ ، وَهَلْهَلَّ ، قال الله تعالى :  
( وَطَفِقًا مَخَصِفَانِ ) <sup>(١)</sup> وقال الشعر :

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُنْقِلُنِي

ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السُّكْرِ <sup>(٢)</sup>

وقال الشاعر :

١٣٣ — فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي      وَفِي آلَاغِبَارٍ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

اسم كرب ، وضمير الغائبة مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب ، تقطعا ،  
فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى الاعناق ،  
والأنف للإطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كرب

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطع » حيث جاء بخبر كرب فعلا  
مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، وهذا نادر في خبر هذا الفعل

(١) من سورة الاعراف ، من الآية ٢٢ . ومن سورة طه ، من الآية ١٢١

(٢) قد سبق الكلام على هذا الشاهد بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من

القول عليه . فانظره في (ص ٢٢٦) من هذا الكتاب

١٣٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الاعراب : « أخذت » ، أخذ : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه  
« أسأل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في  
محل نصب خبر أخذ « والرسوم » الواو عاطفة أو حالية ، الرسوم : مبتدأ  
« تجيبني » ، تجيب : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الرسوم ، والنون  
للوفاة ، وباء المستكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر

وقول الآخر :

١٣٤ — \* أَرَاكَ عَلَقْتَ تَظْلِمَ مَنْ أَجْرْنَا \*

في محل نصب حان إن جمعت الواو حالية ، ولا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو عاطفة ؛ لأن الجملة المعطوف عليها لا محل لها ، والاحسن أن تجعل الواو حالية ؛ لأن الجملتين لم يتوافقا من جهة الفعلية والاسمية ، وفي الاعتبار ، الواو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إجابة » مبتدأ مؤخر « وسؤال » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « أخذت أسأل » حيث أتى بخبر أخذ الدال على الشروع فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب في خبر هذا الفعل وأخواته .

١٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت ، وبجزه قوله :

\* وَظَلِمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُحِيرِ \*

وهذا البيت من شواهد الأشموني ( رقم ٢٤٣ ) وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً

اللمعة : « علق » أخذت وشرعت « تظلم » تجاوز الحد وتعدي « أجرنا » قصد به معنى حيناً وجعلناه بمنزلة جارنا الذي تلاصق داره دارنا في تعظيم حقه والاتصاف له

الأعراب : « أراك » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول « علق » علق : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تظلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر علق ، والجملة من علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى « من » اسم موصول مفعول به

وقال :

١٣٥ — \* أَنشَأْتُ أَعْرَبَ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا \*

لتظلم ، مبنى على السكون فى محل نصب ، أجرنا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأجار محذوف ، والتقدير : تظلم من أجرناه ، وظلم ، الواو للاستئناف ، ظلم : مبتدأ ، الجار ، مضاف إليه ، إذلال ، خبر المبتدأ ، المجير ، مضاف إليه

الساهر فيه : قوله « عاقمت تظلم » حيث جاء بخبر عاقى فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب فى خبر هذا الفعل وأخواته  
١٣٥ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ \*

اللغة : « تبين » ظهر بعد ما كان فى طى الخفاء ، مين ، بفتح الميم وسكون الياء المثناة - هو الكذب ، ومنه قول الشاعر :

\* وَأَلْتَنِي قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا \*

« الكاشحين » المفضين « أنشأت » شرعت « أعرب » أظهر « مكنونا » مستورا خافيا

الاعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب والعامل فيه أنشأ الآتى « تبين » فعل ماض « مين » فاعل « الكاشحين » مضاف إليه « لكم » جار ومجرور متعلق بالكاشحين ، وأنلام بالتقوية ، أو متعلق بتبين ، وجملة تبين مع فاعله فى محل جر بإضافة لما الحيزية إليها « أنشأت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أعرب » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بخبر أنشأ « عما » عن : حرف جر ، ما : اسم موصول مجرور محلا بعن ، والجار والمجرور متعلق بأعرب « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر

وقال :

٨٨ — \* هَبَيْتُ الْيَوْمَ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَىٰ \* (١)

وقال :

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلَبْتُ نَفُوسَهُمْ قَبْلَ الْإِمَامَةِ تَزَهُقُ (٢)

\* \* \*

النوع الثاني عشر : خبر ما حمل على ليس ، وهو أربعة ، أحدها :  
« لات » كقوله تعالى : ( فَتَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ) (٣) والثاني « ما »  
كقوله : ( مَا هَذَا بَشَرًا ) (٤) والثالث « لا » كقول الشاعر :

٩٢ — أَعَزُّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا  
وَلَا وَزَرٌ مِّمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا (٥)

فيه «مكنونا ، خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لاجل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله ، أنشأت أعرب ، حيث أتى بخبر أنشأ فعلا مضارعاً  
بجردا من أن المصدرية ، وذلك واجب في هذا الفعل وسائر أخواته

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من  
الكلام عليه ، فارجع إليه في ( ص ٢٢٧ ) من هذا الكتاب

(٢) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا نرى معه حاجة إلى تكرار القول  
عليه . فانظره في ( ص ٢٢٨ ) من هذا الكتاب

(٣) من سورة ص ، من الآية ٣

(٤) من سورة يوسف ، من الآية ٣١

(٥) وهذا الشاهد أيضا قد مضى قولنا في شرحه وبيان مكان الاستشهاد

بمنه ، فارجع إليه في ( ص ٢٣٤ ) من هذا الكتاب

والرابع « إن » النافية ، كقول الشاعر :

١٣٦ - « إِنَّهُ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْعَجَائِنِ

وقد تقدم شرح شروطين مستوفى في باب المرفوعات

\* \* \*

النوع الثالث عشر اسم : « إن » وأخواتها : نحو « إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ »  
و « لَعَلَّ عَمْرَأَ قَادِمٌ » و « لَيْتَ بَكْرًا حَاضِرٌ »

\* \* \*

---

١٣٦ - . يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ،  
وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٨٢ ) والأشموقي ( رقم ٢٢٦ ) والمؤلف في  
أوضحه ( رقم ١١١ )

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة : إحداها التي رواه  
بها المؤلف ، والثانية ، إلا على حزبه الملائعين والثالثة إلا على حزبه  
المتأجيس

المراد : « إن » نافية تعمل عمل ليس ، هو ، ضمير منفصل اسم إن  
مستوليا ، خبر إن « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول « إلا » أداة استثناء  
« على أضعف » جار ومجرور في موضع الاستثنى من الجار والمجرور السابق ،  
وأضعف مضاف و « المجانين » مضاف إليه

المؤلف : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية لإعمال ليس  
فرفع بها الاسم ، وهو الضمير المنفصل ، ونصب بها الخبر ، وهو قوله « مستوليا »  
ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » انافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالشكرات  
كما تختص بها « لا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد صرح المؤلف رحمه الله  
بذلك فيما مضى ( ارجع إلى ص ٢٣٧ وما بعدها من هذا الكتاب )

ثم قلت : وإن قُرِنتَ بِمَا الزَّيْدَةُ أُغْنِيَتْ وَجُوبًا ، إِلَّا لَيْتَ فَجَوَازًا  
وأقول : مثال ذلك ( إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ) <sup>(١)</sup> ( كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ  
إِلَى الْمَوْتِ ) <sup>(٢)</sup> وقول الشاعر :

١٣٧ — أَعِدْ نَظْرًا يَاعْبِدَ قَيْسٌ لَعَلَّمَا

أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وجه الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصح دخولهما على الجملة الفعلية  
وَلَمَّا كَانَ دخولهما على المبتدأ والخبر واجبًا ، واحتُرِزَت بالمزيدة من الموصولة

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٧١ (٢) من سورة الأنفال . من الآية ٦  
١٣٧ — هذا البيت للرزديق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد  
بعبد قيس ، وهو رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره  
في قصيدة له يفخر فيها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه القطر  
(رقم ٥٥) وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٢)

الاعراب : « أعد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت ، نظراً » مفعول به « يا » حرف نداء « عبد » منادى منصوب بالفتحة  
الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعلبا » لعل : حرف ترج ونصب ، وما : كافة  
« أضاعت » أضاء : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومجرور  
متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء « الحمار » مفعول به لأضاء « المقيدا » نعت  
للحمار ، والالف للإطلاق

الساهر قبي : قوله « لعلبا أضاعت » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلعل  
فكفتها عن العمل في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجل الاسمية ؛ ولذلك  
دخلت على الجملة الفعلية ، وهي جملة « أضاعت » مع فاعله ، وذلك واضح بأدنى  
تأمل إن شاء الله

نحو ( اُنْحَسِبُونَ اَنَّمَا نُتَدِّئُهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ ) (١) أى : أن الذى ؛  
بدليل عود الضمير من ( به ) إليها ، ومن المصدرية : نحو « اُنْحَسِبَ اَنَّمَا  
قُتِلَ » أى : قِيَامُكَ ، وقوله تعالى : ( اِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ) (٢)  
يَحْتَمِلُهَا ، أى : أن الذى صَنَعُوهُ ، أو اِنْ صُنِعَ لَهُمْ ، وعلى التأويلين جميعاً  
فإنَّ عاملةً ، واسمها فى الوجه الأول « ما » دون صلتها ، وفى الوجه الثانى  
الاسم المنسبك من « ما » وصلتها ، وقال النابغة :

١٣٨ — قَالَتْ اَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصِفُهُ فَقَدَرُ

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٥٥ (٢) من سورة طه ، من الآية ٩٩  
١٣٨ — هذا البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يعدها بعض العلماء فى  
المعلقات ، ومطلعها قوله :

يَا دَارِمِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسُنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ :  
وهى من قصائده التى يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد اتقى  
إليه من الوشايات به ، وقد أنشد بيت الشاهد المؤلف فى القطر ( رقم ٥٦ )  
وفى أوضحه ( رقم ١٣٨ ) وأنشده الأشموني ( رقم ٢٧١ )

اللفظ : « فقد » قد ههنا : اسم فعل معناه يكنى ، أو اسم بمعنى كائن .  
الاعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والألف أداة استفتاح  
« ليتما » ليت : حرف تمنى ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف عطف ، وذا :  
اسم إشارة اسم ليت مبنى على السكون فى محل نصب « الحمام » بدل من « الحمام »  
الإشارة ، وبذل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ولنا » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت ، هذا كله على رواية النصب ، أما على رواية  
الرفع فما كافة لليت عن العمل ، واسم الإشارة فى محل رفع مبتدأ ، والحمام بدل منه  
مرفوع بالضم الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وإلى حمامتنا ،  
( ٢٢ — شذور الذهب )

يروى بنصب « الحمام » ورفع ، على الإعمال والإهمال ، وذلك خاص بليت ، أما الإعمال فلائهم أقبوا لما الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا : « لَيْسَ مَا زَيْدٌ فَائِمْ » ولم يقولوا ليتما قام زيد ، وأما الإهمال فللحمل على أخواتها

\* \* \*

ثم قلت : وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا : فُتَلَفَى لِسِكْنٍ وَجُوبًا ، وَكَانَ قَلِيلًا ، وَإِنْ غَالِبًا ، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةُ اللَّامِ وَكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخًا ، وَيَجِبُ اسْتِنَادُ اسْمٍ أَنْ وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً وَكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَايَا أَوْ جَامِدًا أَوْ مَقْضُولًا بِنَفْيِ أَوْ تَنْفِيٍّ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قَدْ أَوْ لَوْ ، وَيَغْلِبُ لَسْكَانٌ مَا وَجَبَ لِأَنَّ ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِمًا خَبَرِيٌّ مَقْضُولٌ بَقْدٍ أَوْ لَمْ خَاصَّةٌ .

الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، وحاماة مضاف ، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى الواو ، ونصفه ، معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفوعاً ومنصوباً فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما ، وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه « فقد » الماء فاء الفصيحة وقد : خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن حصل ذلك فهو كاف لنا

الشَّاهِرُ فِيمَ : قوله « ليتما هذا الحمام لنا » حيث يروى بنصب الحمام ورفع ، أما النصب فعلى أن ليت عاملة وهو بدل من اسمها ؛ وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدل منه ، على نحو ما قررناه في الإعراب ، فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها وجهان : الإعمال ، والإهمال ، بخلاف سائر أخواتها حيث لا يجوز في واحدة منهن مع اقترانها بما الزائدة إلا الإهمال ، وهذا أمر في غاية الوضوح .



واسم « لآ » النافية للجنس ، وإنما يظهر نصبه إن كان مضافاً  
 أو شبهه : نحو « لأعلام سفر عندنا » و « لا طالعاً جبلاً حاضراً »  
 وأقول : يجوز في إن وأن ولكن وكان أن تنف ؛ استغناء  
 للتضعيف فيما كثر استعماله ، وتحقيقها بحذف نونها المحركة ؛ لأنها آخر  
 ثم إن كان الحرف المخفف « إن » للكسورة جاز الإهمال والإعمال  
 والأكثر الإهمال ، نحو ( إن كل نفس لما عليها حافظ ) <sup>(١)</sup> فيمن خفف  
 ميم ( لما ) وأما من شدها فإن نافية ولما بمعنى إلا ، ومن إعمال المخفف  
 قراءة بعض السبعة ( وإن كلاً لما ليوقيتهم ) <sup>(٢)</sup>

وإن كان المخفف « أن » المفتوحة وجب بقاء عملها ، ووجب حذف  
 اسمها ، ووجب كون خبرها جملة <sup>(٣)</sup> ، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال ،

(١) من سورة الطارق ، من الآية ٤ ، وإعرابها « إن ، مخففة من الثقيلة  
 مهملة حرف دال على التوكيد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، كل ،  
 مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و نفس ، مضاف إليه ، لما ،  
 اللام هي الفارقة بين إن النافية وإن المؤكدة حرف مبنى على الفتح لا محل له من  
 الإعراب ، وما : زائدة ، عليها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حافظ ،  
 مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل .

(٢) من سورة هود ، من الآية ١١١

(٣) قد ورد في الشعر اسم أن المخففة مذكوراً وخبرها مفرداً أو جملة ،  
 وذلك في قول الشاعر :

لقد علم الضيف والمزملون إذا غبر أفق وهبت شمالاً  
 بأنك ربيع وعيث ربيع وأنت هناك تكون الشمال

نحو ( أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(١)</sup> وإن كانت فعلية وجب كونها  
 دُعائية ، سواء كان دعاء بخير نحو ( أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ )<sup>(٢)</sup> أو بشر ،  
 نحو ( وَالْحَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا )<sup>(٣)</sup> فيمن قرأ من السبعة بكسر  
 الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله ، أو كون الفعل جامداً ، نحو ( وَأَنْ لَيْسَ  
 إِلَّا نَسَانٌ إِلَّا مَا سَعَى )<sup>(٤)</sup> ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ )<sup>(٥)</sup>  
 أو مفصلاً بواحد من أمور : أحدها : النافي ، ولم يسمع إلا في لَنْ ولم  
 ولا ، نحو ( أَلَيْحَسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ )<sup>(٦)</sup> ( أَلَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ  
 أَحَدٌ )<sup>(٧)</sup> ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً )<sup>(٨)</sup> فيمن قرأ برفع ( تكون ) ،  
 والثاني : الشرط ، نحو : وقد نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ  
 آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا )<sup>(٩)</sup> الآية ، والثالث : قد ، نحو ( وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ  
 صَدَقْتَنَا )<sup>(١٠)</sup> والرابع : أَوْ ، نحو ( أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَيْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ )<sup>(١١)</sup>

ففي « بأنك ربيع » وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها مفرداً ، وفي « وأنتك  
 هناك تكون الثمالة » وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها جملة ، وهذا مما لا يصح  
 القياس عليه

- (١) من سورة يونس ، من الآية ١٠ (٢) من سورة النمل ٠ من الآية ٨
- (٣) من سورة النور ، من الآية ٩ (٤) من سورة النجم ، من الآية ٣٩
- (٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٥ (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥
- (٧) من سورة البلد ، من الآية ٧ (٨) من سورة المائدة ، من الآية ٧١
- (٩) من سورة النساء ، من الآية ١٤٠ (١٠) من سورة المائدة ، من الآية ١١٣
- ومن الفصل بقدر كآلية قول المكبر الضبي ( الكامل : ٤٩ / ١ )
- أخبر مَنْ لَا قِيَتُ أَنْ قَدْ وَقَفْتُمْ وَلَوْ شِئْتَ قَالَ الْمُخْبِرُونَ أَسَاءُوا
- (١١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٠٠

والخامس : حرف التنفيس . وهو السين نحو ( عِلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ) (١) وسوف ، كقوله :

١٣٩ — واعِلِمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا  
وإن كان الحرف « كَأَنَّ » فيغلب لها ما وجب لأن ؛ لكن يجوز ثبوت

(١) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠

١٣٩ — أنشد أبو علي هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين . وهو من  
شواهد الأشموني ( رقم ٢٨٣ ) وابن عقيل ( رقم ١٠٧ )

الاعراب : « اعلم ، فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
« فَعِلِمَ » الفاء حرف دال على التعليل ، علم : مبتدأ « المرء » مضاف إليه « ينفعه »  
ينفع : فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى علم هو فاعله ،  
وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ وخبره  
لا محل لها معترضة بين اعلم ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، وهي مؤكدة عاملة  
النصب والرفع ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن  
« سوف » حرف دال على التسويف يراد منه تأكيد نسبة الفعل إلى فاعله « يأتى »  
فعل مضارع « كل » فاعل مرفوع بالضم ، وهو مضاف ، و « ما » اسم موصول  
مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قدرا » فعل ماض مبنى للجهول ،  
والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد إلى  
ما الموصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة يأتى مع  
فاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع معمولها سدت مسد مفعولى اعلم

الشاهد فيه : قوله « اعلم أن سوف يأتى » إلخ ، حيث استعمل فيه أن المؤكدة  
المخففة من الثقيلة وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفا وخبر هو جملة « يأتى »  
مع فاعله ، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسويف الذى هو سوف

اسمها وإفراد خبرها ، وقد روى قوله :

١٢٠ — وَيَوْمًا تُوَافِنَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ

كَأَنَّ ظِلِّيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

١٤٠ — هذا البيت من كلام باغت بن صريم - بغير معجمة وتاء مثناة -

ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء الشكري ، والبيت من شواهد سيديويه

( ج ١ ص ٢٨١ ) والأشعري ( رقم ٢٨٧ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٥١ )

وفي القطر ( رقم ٥٩ ) والمبرد في الكامل ( ج ١ ص ٥٠ )

اللفظ : « توافينا ، تيجئنا » بوجه مقسم ، أراد بوجه جميل حسن ، مأخوذ من القسم - بفتح كل من القاف والسين - وهو الجمال « تعطو » تمد عنقها ، وارق السلم ، أي : شجر السلم المورق

الإعراب : « يوما ، منصوب على الظرفية بتوافي ، توافينا ، توافي : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ، ونا مفعول به « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافي « مقسم » نعت لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظلية » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « تعطو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى ظلية ، والجملة في محل نصب صفة لظلية ، وخبر كأن محذوف ، ولك في تقديره طريقان ذكرهما المؤلف « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، و « السلم » مضاف إليه ، وسكنه لأجل الوقف ، هذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظلية : وفيه رواية بالرفع ، وأخرى بالجر ، وذكر المؤلف إعرابهما

الشاهد فيه : قوله « كأن ظلية تعطو - إلخ » حيث روى على ثلاثة أوجه اثنان منها نستدل بهما في هذا الباب : الوجه الأول : نصب ظلية على أنه الاسم ، والوجه الثاني : رفع ظلية على أنه خبر كأن ، فدلّت الروايتان معا على أنه إذا

بنصب الظلية على أنه اسم كان ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ،  
والتقدير : كان ظلية عاطية هذه المرأة ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ،  
وبرفع الظلية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ،  
والتقدير : كانها ظلية ، وبجر الظلية على زيادة « أن » بين الكاف  
ومجورها ، والتقدير : كظلية .

وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتاج لفواصل ، نحو قوله :

١٤١ - وَوَجَّهَ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَن نَدِيَاهُ حُقَانِ

خفف كأن جاز ذكر اسمه وجر حذفه . إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه  
الثالث : جر ظلية بالكاف على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور

١٤١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد  
سيبويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) وأنشده المؤلف في أوضحه ( رقم ١٥٢ ) وفي  
القطر ( رقم ٦٠ ) وأنشده الأشموني ( رقم ٢٨٦ ) وابن عقيل ( رقم ١٠٩ )  
اللغة والرواية : « ووجه » يروى في مكانه « وصدر » وهي أحسن بما ذكره  
المؤلف ؛ لأن روايته تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله « كأن ندياه » : أى كان  
نديا صاحبه « حقان » نذية حق ، وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى .  
شبه بهما التدينين في نهودهما واكتنازهما

الاجتهاب : « ووجه » يروى بالرفع على أن الواو للعطف ووجه معطوف  
على المذكور في بيت سابق ، وبالجزء على أن الواو واو رب ، ووجه : مبتدأ  
مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد  
« مشرق » صفة لوجه « اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف  
من المقبل ، واسمه ضمير شأن محذوف ، أى : كأنه « ندياه » نديا : مبتدأ ، والضمير  
العائد إلى الوجه - بتقدير مضاف على ما بينا - مضاف إليه ، مبنى على الضم في  
محل جر « حقان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر كأن

أو فعلية فُصِلَتْ بقَد ، نحو :

١٤٢ — لَا يَهُوُّ لَكَ اصْطِلَاةٌ لَطَى الْحَرْبِ بِرِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدَ الْمَاءِ  
أو لَمْ ، نحو ( كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ) (١)

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله ، كَأَنَّ ثدياه حقان ، حيث خفف كَانَ ، وحُذِفَ اسمه ،  
وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ وخبره ، وهى قوله ، ثدياه حقان ، على ما فصلناه فى  
الإعراب ، ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتج إلى فاصل يفصلها من كَأَنَّ ،  
فأفهم ذلك .

١٤٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشموني  
( رقم ١٨٨ ) وأوضح المسالك ( رقم ١٥٣ )

اللغة : لا يهولئك ، لا يفرعك ولا يزججك ، اصطلاء ، مصدر اصطلى  
بالنار ، لَطَى الحرب ، ناراها ، الماء ، من الإلغام ، وهو الزول ، أى نزل بك  
الاعراب : لا ، ناهية يهولئك ، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله  
بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح  
فى محل نصب ، اصطلاء ، فاعل ، وهو مضاف ، لَطَى ، مضاف إليه ، وهو مضاف  
و الحرب ، مضاف إليه فمحذورها ، الفاء حرف دال على السببية ، محذور : مبتدأ ،  
و ضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه ، كَأَنَّ ، حرف تشبيه ونصب ، مخفف  
من المثلث ، واسمه ضمير شأن محذوف ، قد ، حرف تحقيق ، الماء ، فعل ماض ، والآلف  
حرف إطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى محذور . والجملة من الفعل وفاعله  
فى محل رفع خبر كَأَنَّ ، وجملة كَأَنَّ واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله ، كَأَنَّ قَدَ الْمَاءِ ، حيث استعمل فيه كَأَنَّ المخفف من الثقيل  
وأعمله فى اسم هو ضمير الشأن ، وفى خبر هو جملة ، الماء ، مع فاعله ، ولما كانت  
هذه الجملة الواقعة خبرا جملة فعلية غير مراد بها النقي فصل بينها وبين كَأَنَّ بقَد

(١) من سورة يونس ، من الآية ٢٤

\*\*\*

وإن كان الحرفُ « لَكِنَّ » وجب إلغؤها ، نحو ( وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ )<sup>(١)</sup> فيمن قرأ بتخفيف النون ، وعن يوس والأخفش إجازةً إعمالها ، وليس بمسموع ، ولا يقتضيه القياس ؛ لزوال اختصاصها بالجلل الاسمية ، نحو ( وَلَكِنَّ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ )<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

النوع الرابع عشر : اسم « لا » النافية للجنس ، وهو ضربان : معرب ومبني ؛ فالعرب ما كان مضافاً نحو « لَا غَلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا » أو شبيهاً بالمضاف — وهو ما اتصل به شيء من تمامه : إمّا مرفوعٌ به نحو « لَا حَسَنًا وَجْهٌ مَذْمُومٌ » أو منصوب به نحو « لَا مُفِيزًا خَيْرُهُ مَكْرُوهٌ » و « لَا طَالِعًا جَبَالٌ حَاضِرٌ » أو مخفوض بخافض متعلق به نحو « لَا خَيْرَ آتٍ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا » — والمبني ما عدا ذلك ، وحكمه أنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً ، وقد تقدم ذلك مشروحاً في باب البناء<sup>(٣)</sup>

\*\*\*

ثم قلت : والمضارعُ بَعْدَ نَاصِبٍ ، وهو « لَنْ » أو « كَي » المضدرية مطلقاً ، و « إِذَنْ » إِنْ صُدِّرَتْ وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا بِالْقَسَمِ أَوْ بِلَا ، أَوْ بَعْدَ « أَنْ » المضدرية نحو ( وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خِطِيئِي ) إِنْ لَمْ تُسَبِّقْ يَعْلَمِ نَحْوُ ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْصَى )

(١) من سورة الأتقال ، من الآية ١٧ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٥٧  
(٣) ارجع إلى ذلك في ص ٩٥ وما بعدها من هذا الكتاب

فَإِنْ سُبِقَتْ يَظْنَ فَوَجْهَانِ نَحْوُ ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً )

وأقول : هذا النوع المكمل للنصوبات الخمسة عشر ، وهو الفعل

المضارع التالى ناصباً ، والنواصب أربعة : لن ، وكى ، وإِذَنْ ، وَأَنْ

فأما « لن » فإنها حرف بالإجماع ، وهى بسيطةٌ خلافاً للخليل فى زعمه .  
أنها مركبة من « لا » النافية و « أن » الناصبة ، وليست نونها مبدلةً  
من ألف خلافاً للفراء فى زعمه أن أصلها لا <sup>(١)</sup> . وهى دالة على نفي المستقبل .  
وعاملة النصب دائماً بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة ؛ فلها قدُمْتُها عليها

(١) رد العلماء مذهب الفراء بوجهين : أحدهما أن « لن » حرف عامل فإنه  
ينصب المضارع ، و « لا » حرف مهمل لا يعمل شيئاً ، فلو كانت « لن » أصلها  
« لا » لبقى لها ما كانت عليه من الإهمال وعدم الاختصاص ؛ لأن إبدال حرف من  
حروف الكلمة بغيره لا يقلب وضعها ولا يغير حالها ؛ فلما وجدنا هذا الفرق  
بينهما علمنا أنهما أصلان مختلفان ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه ؛ واشتراكهما  
فى المعنى العام - وهو النفي - لا يفيد شيئاً ؛ فإن حروف النفي كثيرة وليس أحدها  
فرعاً من الآخر . الوجه الثانى : أن دعوى الفراء تتضمن قلب أوضاع العربية  
ومخالفة أصولها المتلثة ؛ ذلك لأنه يدعى أن ألف « لا » قد انقلبت نونا فصارت  
الكلمة « لن » ، والمعمود فى العربية هو انقلاب النون ألفاً ، بعكس ما ذهب إليه  
الفراء ، ألا ترى أن نون التنوين فى النصب فى نحو « رأيت زيداً » تقلب عند  
الوقف ألفاً ، ونون التوكيد الخفيفة فى نحو قوله تعالى : ( لنسفها بالناصية )  
- من سورة العلق من الآية ٥١ - تنقلب كذلك ألفاً عند الوقف ، وليس لنا فى  
العربية ألف تنقلب نونا فى سوى هذه الكلمة على دعوى الفراء حتى نحمل هذه  
الكلمة عليها .



في الذكر ، قال الله عز وجل : ( لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ) <sup>(١)</sup> ( فَلَنْ  
أَبْرَحَ الْأَرْضَ ) <sup>(٢)</sup> ( أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَفْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ) <sup>(٣)</sup> ( أَيْحَسِبُ  
الْإِنْسَانُ أَنْ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ ) <sup>(٤)</sup> و « أَنْ » في هاتين الآيتين مخففة من  
الثقيلة ، وأصلها أَنَّهُ ؛ وليست الناصبة ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب

\* \* \*

وأما « كَى » فشرطها أن تكون مصدرية ، لا تعليلية  
ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى : ( لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ) <sup>(٥)</sup>  
فاللام جارة دالة على التعليل ، وكى مصدرية بمنزلة أَنْ ، لا تعليلية ؛ لأن الجار  
لا يدخل على الجار

وبمتنع أن تكون مصدرية في نحو « جِئْتُكَ كَى أَنْ تُكْرِمَنِي » ؛  
إذ لا يدخل الحرف للمصدرية على مثله ، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز  
للشاعر كقوله :

١٤٣ — فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحْنَا

لِسَاظِكَ كَيْمَا أَنْ تَقْرُؤَ وَتُنْجِدَنَا

(١) من سورة طه ، من الآية ٩١ (٣) من سورة يوسف ، من الآية ٨٠

(٣) من سورة البلد ، من الآية ٥ (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٣

(٥) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧

١٤٣ — هذا البيت من كلام جميل بن معمر العذري ، وقد استشهد به المؤلف

في أوضحه (ج ٢ ص ١٦٤) والاشموني (٥٢١)

الاعراب : و فقالت ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل

ضمير مستتر ، أكل ، الهزمة للاستفهام ، كل : مفعول أول لقوله ما نحا الآتي ؛

ولا يجوز في النثر ، خلافاً للكوفيين

وتقول : « جِثْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي » فتحتمل « كَيْ » أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوباً بأن محذوفة ، وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة <sup>(١)</sup>

لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « الناس » مضاف إليه ، وأصبحت ، أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه ، مانحاً ، خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، لسانك ، لسان : مفعول ثانٍ لمانح ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، كيما ، كي حرف تعليل ، وما : زائدة ، أن ، حرف مصدرى ونصب ، تفر ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وتخذتا ، الواو عاطفة ، تتخذ : معطوف على تفر ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله

المشاهد فيه : قوله « كيما أن تفر » حيث أدخل كي على أن ، فلزم اعتبار كي حرفاً دالاً على التعليل : واعتبار أن مصدرية ناصبة : ولا يجوز اعتبار كي مصدرية : لثلاثي يتوالى حرفان بمعنى واحد

(١) ذكر المؤلف لكي ثلاثة أحوال : أولها : أن تكون فيها مصدرية لا غير ، وثانيها : أن تكون فيها تعليلية لا غير ، وثالثها : أن تكون محتملة للوجهين جميعاً وتلخيص ضابط الحالة الأولى أن كي تكون مصدرية لا غير إذا تقدمت عليها اللام التعليلية لفظاً ، نحو قولك : زرتك لكي تكرمني ، ونحو قوله تعالى : ( لكيلا يكون على المؤمنين حرج ) سورة الأحزاب ، الآية ٣٧ ، وإنما تعينت في هذه الحالة للمصدرية ، لأنها لو لم تجعل مصدرية لكانت تعليلية واللام التي قبلها للتعليل : فيلزم على اعتبارها تعليلية أن يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وهو غير جائز في العربية إلا في باب التوكيد وللضرورة ، واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام

وتلخيص ضابط الحالة الثانية أن كي تكون تعليلية لا غير إذا وقعت بعدها ==

\* \* \*

وقولى « مطلقاً » راجع إلى « ان » و « كى » المصدرية ، فإن النصب لا يتخلّف عنها ، ولما كانت كى تنقسم إلى ناصبة - وهى المصدرية - وغير ناصبة - وهى التعليلية - أخرتها عن أن

\* \* \*

وأما « إذن » فالنصب بها ثلاثة شروط :  
أحدها : أن تكون مُصدّرةً ، فلا تعمل شيئاً فى نحو قولك : « أنا

== أن المصدرية فى اللفظ ، نحو قولك « جئت كى أن تكرمنى » وإنما تعينت كى فى هذه الحالة للتعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية للزم اعتبارها مصدرية ، وأن التى بعدها مصدرية فيأزم توالى حرفين بمعنى واحد ، وهو كما قلنا ، وكذلك تكون كى تعليلية لا غير إذا وقعت بعدها لام التعليل نحو قولك : جئت كى لأقرأ ، وإنما وجب اعتبارها تعليلية فى هذه الحالة واللام بعدها تعليلية أيضاً مؤكدة لها لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة المضارع بنفسها ، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التى لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها ، وهى نافذ فصل بين كى والمضارع باللام ، فالذى ألجأنا إلى قبول توالى حرفين بمعنى واحد هو القرار من أمر متمتع وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله وتلخيص ضابط الحالة الثالثة أن كى تحتل المصدرية والتعليلية إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ولم تذكر بعدها أن ، نحو قولك : جئت كى أعلم . فيمكن اعتبارها تعليلية وحيث قدّر أن بعدها ، ويمكن اعتبارها مصدرية ، وحيث قدّر اللام قبلها .

ومن هنا تعلم أن كى تكون مصدرية لا غير فى موضع واحد ، وتعليلية لا غير فى موضعين ، ومحتملة لهما فى موضع واحد .

إِذَنْ أَشْكُرُكَ » ؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صدرًا ،  
قال الشاعر :

١٤٤ - لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا  
فالرفع لعدم التصدر ، لا لأنها فصلت عن الفعل ؛ لأن فصاها بلا مغتفر  
كما يأتي

والثاني : أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا ، فلو حدثت شخص بحدث

---

١٤٤ - هذا الشاهد من كلام كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ،  
وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب  
أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده ، وغضب عليه ، وقد أنشده المؤلف  
في أوضحه ( ج ٢ ص ١٦٧ )

الاعراب : « لئن ، اللام موطنة للقسم ، إن : شرطية ، عاد ، فعل ماض  
فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم » لى « جار ومجرور متعلق بعاد » عبد ،  
فاعل عاد « العزيز ، مضاف إليه » بثلاثها « الجار والمجرور متعلق بعاد ، والضمير  
مضاف إليه » وأمكنتني ، الواو عاطفة ، أمكن : فعل ماض ، والنون للوقاية ،  
والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عبد العزيز « منها » جار  
ومجرور متعلق بأمكن « إذن ، حرف جواب وجزاء ، لا ، نافية » أقيلها ،  
أقيل : فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر  
وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب القسم ،  
وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم

الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد  
إذن ، لتكون إذن غير مصدرة ، ومن شرط النصب بها أن تكون  
في صدر الكلام .

فقلت له « إِذَنْ تَصْدُقْ » رفعت ؛ لأنَّ نواصب الفعل تقتضى الاستقبال ،  
وأنت تريد الحال ، فتدافعا

الثالث : أن يكون الفعل إما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية ،  
فالأول كقولك : « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » والثانى نحو « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ »  
وقول الشاعر :

١٤٥ — إِذَنْ وَاللَّهِ نَزِمَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

١٤٥ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى  
رضى الله عنه ، وهو فى نسخ ديوانه المنطباع بيتاً مفرداً لاسابق له ولا لاحق ،  
ولم يذكر معه من قيل فيه ، وهو من شراهد المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ١٦٨ )  
وفى القطر ( رقم ١٣ ) .

الاعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء ونصب ، والله ، الواو حرف  
قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم  
محذوف ، وجملة القسم لاجل لها معترضة بين العامل ومعموله « نزمهم » نرى : فعل  
مضارع منصوب بإذن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير  
الفائين مفعول به « بحرب » جار ومجرور متعلق بنرى « يشيب » فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر يعود إلى حرب « الطفل » مفعول به « من قبل » جار ومجرور  
متعلق بيشيب ، وقبل مضاف ، و « المشيب » مضاف إليه .

المشاهير فيه : قوله « إِذَنْ وَاللَّهِ نَزِمَهُمْ » حيث نصب الفعل المضارع ،  
الذى هو نرى ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله ، وقد ذكر  
المؤلف أن الفصل لا يفتقر إلا إذا كان الفاصل القسم كما فى هذا البيت أو « لا ،  
النافية ، وقد أصر المؤلف على ذلك فى جميع كتبه ، ولكن بعض العلماء جعل  
الفصل بين إذن والمضارع معتقداً فى مواضع أخرى غير هذين : فجوز ابن

والثالث : نحو « إِذَنْ لَا أَفْعَلْ »

فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل ، كقولك « إِذَنْ يَا زَيْدُ أَكْرِمُكَ »

\* \* \*

وأما « أَنْ » فشرط النصب بها أمران :

أحدهما : أن تكون مَصْدَرِيَّةً ، لا زائدةً ، ولا مُفسَّرة

الثاني : أن لا تكون مخففة من الثقلية ، وهي التابعة عِلماً أو ظناً

نُؤَلَّ منزهة .

مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى : ( وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ

لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ) <sup>(١)</sup> (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) <sup>(٢)</sup>

ومثال ما اتفق عنه الشرط الأول قولك : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ »

إذا أردتَ بَأَنْ معنى أي ؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها تفسير لقولك

كتبت ؛ فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ، ولا يجوز لها أن تنصب كما

عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور نحو قولك : إذن أمام الأستاذ

- أو في البيت - أكرمك ، وجوز ابن بابشاذ الفصل بالتداء أو بالدعاء ؛ فالأول

كقولك : إذن يا محمد أكرمك . والثاني كقولك : إذن غفر الله لك أكرمك ،

وجوز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع ، نحو قولك : إذن

صديقك أكرم . والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله - من عدم اغتفار الفصل

إلا في الحالتين التين ذكرهما - خير مما ذهب إليه هؤلاء جميعاً ؛ إذ لم يسمع

عن العرب الذين يحتاج بكلامهم لإعمال إذن مع الفصل بشيء مما ذكروه

زيادة على ما ذكره .

(١) من سورة الشعراء ، من الآية ٨٢ (٢) من سورة النساء . من الآية ٢٧

لا تنصب لو صرحت بأيّ، فإن قَدَرْتَ معها الجار - وهو الباء - فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها

وإنما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط: أحدها: أن يتقدم عليها جملة. والثاني: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه، والثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظاً ولا تقديرًا، وذلك كقوله تعالى: ( فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ )<sup>(١)</sup> ( وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرُسُولِي )<sup>(٢)</sup> ( وَانْطَلَقَ اللَّيْلُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا )<sup>(٣)</sup> أي: انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام، بخلاف نحو ( وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(٤)</sup> فإن للتقدم عليها غير جملة، وبخلاف نحو ( مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ )<sup>(٥)</sup> فليست «أن» فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى، وبخلاف نحو « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ »

ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني قوله تعالى: ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى )<sup>(٦)</sup> ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا )<sup>(٧)</sup> ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً )<sup>(٨)</sup> فيمن قرأ برفع ( تكون ) ألا ترى أنها في الآيتين الأولىين وقعت بعد فعل العلم، أما في الآية الأولى فواضح، وأما في الآية الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ علم بل ما دل على التحقيق؛ فهي

(١) من سورة المؤمنين، من الآية ٢٧ (٢) من سورة المائدة، من الآية ١١١

(٣) من سورة ص، من الآية ٦ (٤) من سورة يونس، من الآية ١٠

(٥) من سورة المائدة، من الآية ١١٧ (٦) من سورة المزمل، من الآية ٢٠

(٧) من سورة طه، من الآية ٨٩ (٨) من سورة المائدة، من الآية ٧١

(٢٣ - شذور الذهب)

فيها مخففة من الثقلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية ، والتقدير علم أنه سيكون ، أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولاً ، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن ؛ لأن الحسبان ظنٌ ، وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع ، وذلك على إجراء الظن مجرى العلم ؛ فتكون مخففة من الثقلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها ، والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة . ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلة العلم ؛ وهو الأرجح ، فلهذا أجمعوا على النصب في نحو ( أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ ) <sup>(١)</sup> ( أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ) <sup>(٢)</sup> ( أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ) <sup>(٣)</sup> ( تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ) <sup>(٤)</sup> ويؤيد القراءة الأولى أيضاً قوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ ) <sup>(٥)</sup> ( أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ) <sup>(٦)</sup> ( أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ) <sup>(٧)</sup> إلأ ترى أنها فيهن مخففة من الثقلة ؛ إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم

\* \* \*

ثم قلت : وتضمنر « أَنْ » بعد ثلاثة من حُرُوفِ الجَرِّ ، وهي كى نحو ( كَى لَا يَكُونُ دُولَةً ) وحتى : إن كان الفعل مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إلى ما قَبْلَهَا ، نحو ( حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ) و « أَسَلَمْتُ حَتَّى أُدْخَلَ

- 
- (١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤ (٢) من سورة التوبة ، الآية ١٦  
 (٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٢ (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٢٥  
 (٥) من سورة القيامة ، من الآية ٣ (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥  
 (٧) من سورة البلد ، من الآية ٧



الجنة» ؛ واللَّامُ تَعْلِيلِيَّةٌ مَعَ الْمُضَارِعِ الْمُجَرَّدِ مِنْ لَآ ، نَحْوُ ( لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ) بخلاف ( لَيْلًا يَلَمُّ ) أَوْ جُجُودِيَّةٌ نَحْوُ « مَا كُنْتُ - أَوْ لَمْ أَكُنْ - لَأَفْعَلْ »

وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ « لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » أَوْ إِلَّا نَحْوُ « لَأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسَلِّمَ » وَفَاءِ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَةِ مَسْبُوقِينَ بِنَتْنِ تَحْضِيٍّ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ آسَمِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ ( لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ) ( وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ) وَنَحْوُ ( لَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي )

\* لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ \*

وَبَعْدَ الْقَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ وَثُمَّ ، إِنْ عَطَفْنَا عَلَى آسَمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ ( أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ) ، وَنَحْوُ

\* لَلْبَسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي \*

وَلَاكَ مَعْنَى وَمَعَ لَامِ التَّعْلِيلِ إظهارُ أَنَّ

وَأَقُولُ : اخْتَصَّتْ « أَنْ » بِأَنَّهَا تَنْصِبُ لِلْمُضَارِعِ ظَاهِرَةً وَمَقْدَرَةً ، بخلاف أخواتها الثلاثة ؛ فَإِنَّهَا لَا تَنْصِبُهُ ظَاهِرَةً ، وَإِنَّمَا تَضْمُرُ فِي الْغَالِبِ بَعْدَ حَرْفِ جَرٍّ ، أَوْ حَرْفِ عَطْفٍ <sup>(١)</sup>

(١) قد ورد شذوذاً لإضمار « أَنْ » المصدرية في غير هذه المواضع مع بقاء عملها - وهو النصب - فمن ذلك قراءة بعضهم : ( بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ) سورة الأنبياء الآية ١٨ ، في قراءة من قرأ بنصب ( يدمغه ) ومن ذلك قولهم في المثل :



فأما حروف الجر التي تضرع بعدها فتلاثة: حتى، واللام، وكي التعليلية .  
أما « حتى » فنحو ( حتى تَنِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ) <sup>(١)</sup> ( حتى يَرْجِعَ  
إِلَيْنَا مُوسَى ) <sup>(٢)</sup> وليس النصب بخى نفسها ، خلافاً للكوفيين ، ولا يجوز  
إظهار أن بعدها في شعر ولا ثر

ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها ،  
سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم ، أو لا ؛ فالأول كقوله تعالى :  
( لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ) <sup>(٣)</sup> ألا ترى أن  
رجوع موسى عليه السلام . مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى ، وهو مُلازمهم  
للعكوف على عبادة العجل ؛ وكذلك قولك « أَسَلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ »  
والثاني : كقوله تعالى : ( وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ) <sup>(٤)</sup> في قراءة من  
نصب ( يقول ) فإن قول الرسول وللمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزلزال ،

تسمع بالمعدي خير من أن تراه ، بنصب ، تسمع ، وتقدم الكلام عليه تفصيلاً  
( ص - ١٣ من هذا الكتاب ) ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكري في معلقته :

أَلَا أَتَاهُ الزَّاجِرُ أَحْضَرَ الْوَعَى      وَأَنْ أَشْهَدَ الْأَذَاتِ هَلْ أَنْتَ تَخْلِي  
بنصب « أحضر » وهو الشاهد ( رقم ٧١ ) الذي سبق لنا شرحه ، ومن ذلك  
قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك . بنصب « يأخذ » . وإنما كان ذلك  
شاذاً لأن الناصب ضعيف كالجار والجازم ، والعامل الضعيف إنما سبيله أن يعمل  
مذكوراً ؛ فإذا حذف لم يبق له عمل

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ٩ (٢) من سورة طه ، من الآية ٩١

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤

لا بالنظر إلى زمن الإخبار؛ فإن الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ما وقع .  
ولو لم يكن الفعل الذى بعد « حتى » مستقبلا بأحد الاعتبارين احتنع إضمار  
أن وتَمَيَّنَ الرفع ، وذلك كقولك : « سِرْتُ حتى أدخلها » إذا قلت  
ذلك وأنت فى حالة الدخول ، ومن ذلك قولهم : « شَرِبْتُ الإبل حتى  
يجىء البعير يُجْبِرُ بطنه » و « مَرِضَ زَيْدٌ حتى لا يرجونه » فإن المعنى  
حتى حالة البعير أنه يجىء يجبر بطنه وحتى حالة هذا المريض أنهم لا يرجونه .  
ومن الواضح فيه أنك تقول : « سَأَلْتُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَتَّى لَا أُحْتَاجُ  
إِلَى السُّؤَالِ » أى : حتى حالى الآن أتى لا أحتاج إلى السؤال عنها

\* \* \*

وأما اللام فلها أربعة أقسام :  
أحدها : اللام التعليلية ، نحو ( وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ )<sup>(١)</sup>  
ومنه ( إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَخْفِكَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ  
وَمَا تَأَخَّرَ )<sup>(٢)</sup>

فإن قلت : ليس فتح مكة علة للغفرة  
قلت : هو كما ذكرت ، ولكنك لم تجعل حلة لها ، وإنما جعل علة  
لاجتماع الأمور الأربعة للذي صلى الله عليه وسلم ، وهى : الغفرة ، وإتمام  
النعمة ، والهداية إلى الصراط المستقيم ، وحصول النصر العزيز ، ولا شك  
[ فى ] أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه  
وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها

(١) من سورة النحل ، من الآية ٤٤ (٢) من سورة الفتح ، من الآيتين ٢٥ و ٢٦

الثانية : لام العاقبة ، وتسمى أيضاً لام الصبرورة ، ولام المآل ، وهي التي يكون ما بعدها تقيضاً لمقتضى ما قبلها ، نحو ( فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ) <sup>(١)</sup> فَإِنِ التَّعَاطُفُ لَهُ إِنَّمَا كَانَ لِرَأْفَتِهِمْ عَلَيْهِ ، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه ، فقصدوا أن يصيروهُ قُرَّةَ عَيْنٍ لَهُمْ ، قَالَ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ صَارَ عَدُوًّا لَهُمْ وَحَزَنًا

الثالثة : اللام الزائدة ، وهي الآتية بعد فعل متعد ، نحو ( يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ ) <sup>(٢)</sup> ( إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ) <sup>(٣)</sup> ( وَأُزِّنَا لِلنَّاسِ لِزَيْدٍ الْعَالَمِينَ ) <sup>(٤)</sup>

فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار « أن » بعدهن ، قال الله تعالى : ( وَأُزِّنْتُ لِأَنْ أَكُونَ ) <sup>(٥)</sup>

الرابعة : لام الجحود ، وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ منفي ، كقول الله تعالى : ( مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ) <sup>(٦)</sup> ( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ) <sup>(٧)</sup> وهذه يجب إضمار « أن » بعدها

\* \* \*

وأما « كي » ففي نحو « جِئْتُكَ كِي تُكْرِمَنِي » إذا قَدَرْتَهَا تعليلية

(١) من سورة القصص ، من الآية ٨

(٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٦ (٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٣

(٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٧٢ (٥) من سورة الزمر ، من الآية ١٢

(٦) من سورة آل عمران ، من الآية ١٧٩

(٧) من سورة آل عمران ، من الآية ١٧٩ أيضاً

بمنزلة اللام ، والتقدير : جئتك كي أن تكرمني ، ولا يجوز التصريح بأن  
بعدها إلا في الشعر ، خلافاً للكوفيين ؛ وقد مضى ذلك

\*\*\*

وأما حروف العطف فأربعة ، وهي : أو ، والواو ، والفاء ، وثم ،  
وهذه الأربعة منها مالا يجوز معه الإظهار ، وهو أو ، ومنها مالا يجب معه  
الإضمار ، وهو ثم ؛ ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار  
والإظهار ، وهو الفاء والواو ، وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة

\*\*\*

فأما « أو » فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً ؛ إذا صح  
في موضعها إلى أو إلا ، فالأول كقولك : « لأزمنك أو تقضي  
حقى » وقوله :

١٤٦ — لَا أَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

فَمَا أَتَقَادَّتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

١٤٦ — لم أجد أحداً من الناس نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد  
استشهد به المؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٨٦ ) وفي القطر ( رقم ١٦ ) وابن  
عقيل ( رقم ٢١٨ )

اللفظة : « لأستسهل » استسهل الشيء : أن تعدد سهلاً والصعب ، الذي  
يعسر عليك أن تدركه ، وهو ضد السهل ، المنى : جمع منية - بضم فسكون ، مثل  
مدية ومدى - والمنية : اسم لما يتمناه الإنسان ، انقادت : انقياد الآمال :  
حصولها ؛ فكأنها خضعت وذلك لطالبا وآملها ، لصابر : اسم فاعل من الصبر ،  
وهو حبس النفس على المكاره .

والله نى كفولك : لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » وقوله :

١٤٧ - وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ  
كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيماً

**الإعراب :** ، لاستسهل ، اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، أستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، الصعب ، مفعول به « أو » ، حرف بمعنى إلى « أدرك » ، فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا ، والمتى ، مفعول به لأدرك ، فما ، الفاء حرف عطف ، ما : نافية ، انقادت ، انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة انتأنيث ، الآمال ، فاعل انقاد ، إلا ، أداة حصر لا محل لها من الإعراب ، لصابر ، جار ومجرور متعلق بانقاد

**الشاهد فيه :** قوله ، أو أدرك ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو أدرك ، بعد « أو » ، وقد ذكر جماعة من العلماء أن « أو » فى هذا البيت بمعنى إلى ، كما ذكره المؤلف فى هذا الكتاب وفى القطر ، وذكر بعضهم أن « أو » بمعنى حتى ومنهم المؤلف فى أوضحه وابن عقيل والأشموقى ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ، وإنما هو من باب اختلاف العبارة والمعنى واحد ؛ فإن إلى وحتى جميعا معناهما الغاية ، وذكر السيوطى أن « أو » فى هذا البيت بمعنى إلا ، وهذا مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد .

واعلم أن ضابط أو التى بمعنى إلى أن يكون انقضاء ما بعدها على التدرج شيئاً فشيئاً ، والى بمعنى إلا أن يكون ما بعدها ينقضى دفعة واحدة واعلم أيضاً أن عذر السيوطى فيما ذكره أن سيبويه لم يذكر أو بمعنى إلى ، وإنما ذكر أنها تأتى بمعنى إلا ، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رضى الدين فى شرح الكافية .

١٤٧ - هذا البيت لزياد الأعمى ، وقد استشهد به سيبويه ( ج ١ ص ٢٤٧ ) ،

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها : ولا يجوز أن يكون  
التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ؛ لأن الكسر لا استقامة معه .

\* \* \*

وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضرة بعدها وجوباً

والمؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٦٩ ) وفي القطر ( رقم ١٧ ) وفي المعنى ( في  
مباحث أو ) وابن عقيل ( رقم ٣١٩ )

اللفظ : « غمزت ، النمز : جس باليد يشبه النخس » قناة ، أراد الرمح  
« كعوبها ، الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة النازح وتستقيم ، تعادل

المعنى : قال الشمني : « اختلف في معنى البيت : ف قيل : المعنى أن من لم  
تصلح له الملاينة توليناه بالخاشنة إلا أن يستقيم ، وقيل : المعنى إذا هجوت قوما  
أيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائي ، وقيل : المعنى إذا اشتد على جانب قوم  
رأيت تلينهم حتى يستقيموا ؛ إذ لو تعمدت الكسر لم يستقم بعد ، اه ، ولا يخفى  
عليك أن هذه المعاني كلها مجازية وليست المعنى الذي وضع له اللفظ المستعمل

الاعراب : « كنت ، فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه ، مبني على  
الضم في محل رفع ، إذا ، ظرفية تضمنت معنى الشرط ، غمزت ، فعل وفاعل ،  
والجمله في محل جر بإضافة إذا إليها ، قناة ، مفعول به « قوم » مضاف إليه  
« كسرت ، فعل وفاعل « كعوبها » مفعول به . والضمير مضاف إليه ، والجمله  
لا محل لها جواب إذا ، وجمله الشرط وجوابه في محل نصب خبر كان « أو ،  
حرف بمعنى إلا « تستقيما ، فعل مضارع منصوب بأن المضرة وجوباً بعد أو ،  
وفاعله ضمير مستتر يعود إلى قناة قوم ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله  
تستقيم ، بأن المضرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا

بشرطين لا بدّ منهما :

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو المعية ؛ فلهذا رفع الفعل في قوله :

\* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ \* — ١٤٨

١٤٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَعْدَاءَ سَمَلَقُ \*

والبيت من كلام جميل بن معمر العذري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٧١ ) .

اللفظة : والقواء ، الخالي من الأهل ، يبداء ، هي الصحراء ، وسميت بذلك لأنها تريد من يسلكها ، أى : تهلكه ، سملق ، بوزن جعفر - هي الأرض التي لا تنبت شيئاً .

الإعراب : ، ألم ، الحمزة للاستفهام الإنكارى ، حرف مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، تسأل ، فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الربيع ، مفعول به ، والقواء ، نعت للربيع ، فينطق ، الفاء حرف دال على الاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الربيع ، وهل ، الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام ، تخبرنك ، تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، يبداء ، فاعل تخبر ، سملق ، نعت ليبداء .

المشاهد في : قوله ، فينطق ، حيث رفع الفعل المضارع ، الذى هو ينطق . بعد الفاء ، مع كون هذه الفاء مسبقة بالاستفهام ، وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببية وإلا لنصب الفعل بعدها ، وليست عاطفة وإلا لجزم الفعل بعدها لكونه حينئذ يكون معطوفاً على مجزوم



وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها ، فلما ارتفع دلّ على أنها للاستئناف ، وقال الله تعالى : ( وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ) <sup>(١)</sup> الفاء هنا عاطفة كما سيأتي

الثاني : أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب ؛ فلا يجوز النصب في نحو « زَيْدٌ يَا تَيْنَا فَيُحَدِّثُنَا » فأما قوله :

١٤٩ — سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحَا

(١) من سورة المرسلات ، من الآية ٣٦

١٤٩ — هذا البيت من كلام المغيرة بن حنبل ، وحنبل : أمه

اللفظ : « أترك منزلي ، يريد أنه يفارقه ولا يقيم فيه » لبني تميم ، يريد أنهم لا يحافظون على حرمة جوارهم ولا يرعون حقوقه ، « أسترىحا ، أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتغصص

الاعراب : « سأترك ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا » منزلي ، مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، لبني ، جار ومجرور متعلق بأترك ، وبني مضاف ، و « تميم ، مضاف إليه » وألحق ، الواو عاطفة ، ألحق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، بالحجاز ، جار ومجرور متعلق بالحق ، فأسترىحا ، الفاء حرف دال على السببية ، أسترىح : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والآلف حرف إطلاق

الساھر فیر : قوله ، فأسترىحا ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو أسترىح ، بعد فاء السببية ، مع أنها ليست مسبقة بطلب أو نفي ، وذلك ضرورة من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر على سبيل التندرة =

فضرورة ، وقيل : الأصل فَأَسْتَرِيحَنَّ ، بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفا كما تقف على ( لَنَسْتَعْمَأْ )<sup>(١)</sup> بالألف ، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة ؛ فإنَّ توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورةٌ

\* \* \*

وقولنا « طلب » يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية ، ولكل منها نصيب من القول يخصه ؛ فلتسكلم على ذلك بما يكشف إشكاله ، فنقول :

\* \* \*

أما النفي فنحو قولك : « مَا تَأْتِينِي فَأُكْرِمُكَ » ، ولك في هذا أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه ؛ فيجب هنا الرفع ؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع ؛ والمعطوف شريك المعطوف عليه ، فكأنك قلت : ما تأتيني فما أكرمك ، فهو شريكه في النفي الداخل عليه ، وعلى هذا قوله تعالى :

== وقد زعم بعض العلماء أن قوله « أَسْتَرِيحَا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج وأنكره وذكره لعل إنكاره ، فتدبر ذلك والله يرشدك

( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ) <sup>(١)</sup> قالناه هنا عاطفة كما ذكرنا ، والفعل الذى بعدها داخل فى سلك النفي السابق ، فكانه قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون

الثانى : أن تقدر الفاء لمجرد السببية ؛ ويُقدَّر الفعل الذى بعدها مستأنفاً ، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ فيجب الرفع أيضاً ؛ لخلو الفعل عن الناصب والجازم ؛ فتقول : « مَا تَأْتِيَنِي فَأُكْرِمْكَ » بمعنى فَأَنَا أُكْرِمُكَ لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كنت كارها لإتيانه ، ويوضح هذا أنك تقول « مَا زَيْدٌ قَاسِيًا فَيَعْطِفُ عَلَى عَبْدِهِ » أى : فهو لا انتفاء القسوة عنه يعطف على عبده ، والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح ؛ لأن الوجه الأول شَمِلَ النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها ؛ وهذا الوجه أنصب النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة ، دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى النفي ، وإنما أخلصتها للسببية

ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك « مَا تَأْتِيَنَا فَتُحَدِّثْنَا » ، وهذا سهو ؛ إذ يستحيل أن ينتفى الإتيان ويوجد الحديث ، والصواب ما مثلت لك به

الثالث : أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، وتقدر النفي منصباً على المعطوف دون المعطوف عليه ، فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوباً ، والتقدير : ما يكون منك إتيان

فإِكرام منى ، أى : ما يكون منك إيمان فيعقبه منى إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منى إكرام

الرابع : أن تقدر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه ؛ فينتفى للمعطوف ؛ لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى ، ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام ؟

وهذان الوجهان سائغان في « ما تأتينا فتحدثنا » إذ يصح أن يقال : ما تأتينا محدثاً ، بل تأتينا غير محدث ، وأن يقال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ وتلخص أن لنا فى الرفع وجهين ، وفى النصب وجهين

\* \* \*

فإن قلت : هل يجوز أن يقرأ ( ولا يؤذن لهم فيعتدروا ) <sup>(١)</sup> بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب ؟

قلت : نعم يجوز على الوجه الثانى ، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أى : لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ؟ ويمتنع على الوجه الأول - وهو ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث - ألا ترى أن المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم ، وليس هذا المعنى مراداً

\* \* \*

فإن قلت : فإذا كان النصب فى الآية جائزاً على الوجه الذى ذكرته

(١) من سورة المرسلات ، من الآية ٣٦

فما باله لم يَقْرَأ به أحد من القراء المشهورين ؟  
قلت : لوجهين : أحدهما أن القراءة سنة متبعة ، وليس كل ما يُجَوِّزه  
العربية تُجَوِّز القراءة به ، الثاني : أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك  
تناسب رهوس الآي ، والنصب بحذفها فيزول التناسب

\* \* \*

وَمِنْ مَجِيءِ النَّصْبِ بَعْدَ النَّفْيِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ( لَا يُقْفَى عَلَيْهِمْ  
فَيَمُوتُوا ) <sup>(١)</sup> والنصب هنا على قولك : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، لا على  
قولك : ما تأتينا محدثاً بل غير محدث

\* \* \*

ولو قلت : ما تأتينا إلا فتحدثنا ، أو ما تزال تأتينا فتحدثنا ؛ وجب  
الرفع ؛ وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بإبلا ، وفي المثال الثاني  
هو داخل على زال ، وزال للنفي ، ونفى النفي إيجابٌ

\* \* \*

وأما الأمر فكقوله :

١٥٠ — يَانَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَيَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْرِيحَا

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٣٦

١٥٠ — هذا البيت لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو من  
شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢١ ) وقد أنشده المؤلف في أوضح المسالك  
( ج ١ ص ١٧٠ ) وفي القطر ( رقم ١٨ ) وأنشده أيضاً الأشموني في باب إعراب  
الفعل ، وابن عقيل ( رقم ٣٢٠ ) .

اللفظ : « ناق ، مرخم ناقة ، عنقا ، بفتح العين والنون - ضرب من السير

وشروطه أمران : أحدهما : أن يكون بصيغة الطلب ، فلو قلت « حَسْبُكَ » حديثُ فَيَنَامُ النَّاسُ » بالنصب - لم يجوز ، خلافاً للكسائي ، والثاني : أن لا يكون بلفظ اسم الفعل ؛ فلا يجوز أن تقول : « صَهْ فُتْسَكِرْ مَكَ » بالنصب ، هذا قول الجمهور ، وخالفهم الكسائي ، فأجاز النصب مطلقاً ، وقَصَلَ ابنُ جني وابنُ عصفور : فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل ، نحو : « نَزَالٍ فُتَحَدَّثَكَ » وَمَتَعَاهُ إذا لم يكن من لفظه ، نحو « صَهْ فُتْسَكِرْ مَكَ » وما أُنْجِدَرَ هذا القول بأن يكون صواباً

\* \* \*

وأما النهي فكقولك : « لَا تَفْعَلْ شَرًّا فَأَعَايِبَكَ » وقول الله تعالى :

السريع ، فسيحاً ، واسع الخطى ، سليمان ، هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ، ونستريحاً ، نلقى عنا تعب السفر

الاعراب : « يا » حرف نداء ، « ناق » منادى مرخم مبنى على الضم في محل نصب ، سيري ، فعل أمر ، ويا ، المخاطبة فاعله ، « عنقا » مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : سيري سيراً عنقا ، فسيحاً ، صفة لعنقا ، إلى سليمان ، جار ومجرور متعلق بسيري « فنستريحاً ، الفاء فاء السببية ، ونستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والآلف للإطلاق

المأهول فيه : قوله « فنستريحاً » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو نستريح ، بأن مضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيري

( لا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ) <sup>(١)</sup> ( وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ) <sup>(٢)</sup> وَوَقَفْتِ النَّبِيُّ بِالْأَقْبَلِ الْفَاءُ لَمْ تَنْصَبْ : نحو « لَا تَضْرِبْ إِلَّا عَمْرًا فَيَغْضَبُ » فيجب في « يغضب » الرفع

\* \* \*

وأما الدعاء فكقولنا : « اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيَّ فَأَتُوبَ » وقول الله تعالى :  
( رَبَّنَا آتِنَا عَلَى أَمْوَالِنَا وَأَشْدُدْ عَلَى قُلُوبِنَا ) فلا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا  
الْعَذَابَ الْأَلِيمَ <sup>(٣)</sup> وقول الشاعر :  
١٥١ — رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أُعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

(١) من سورة طه ، من الآية ٦١  
(٢) من سورة طه ، من الآية ٨١ (٣) من سورة يونس ، من الآية ٨٨  
١٥١ — هذا الشاهد من الآيات التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشده ابن عقيل  
( رقم ٣٢١ ) والأشموقي في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في شرح قطر الندى  
( رقم ١٩ ) .

الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء مخوف ، والاصل ياربى ،  
فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها « وفَّقْنِي » وفق : فعل دعاء ،  
والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به  
« فلا » الفاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن  
المضمره وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا  
« عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين » مضاف  
إليه « في خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخير مضاف ، و « سنن » مضاف  
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو

وشروطه أن يكون بالفعل ، فلو قلت : « سَقَيْتَكَ فَيُرْوِيكَ اللَّهُ »  
لم يجوز النصب

\*\*\*

وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها  
جامد ، فلا يجوز النصب في نحو « هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمُهُ » بخلاف  
« هَلْ أَخُوكَ قَائِمٌ فَأَكْرَمَهُ » ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو ( هَلْ  
لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيُشَفِّعُونَا لَنَا ) <sup>(١)</sup> والاستفهام بالاسم نحو ( مَنْ ذَا الَّذِي  
يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ ) <sup>(٢)</sup> يقرأ برفع ( يضاعف ) ونصبه ،  
وفي الحديث حكاية عن الله تعالى « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ  
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » والاستفهام بالظرف نحو « أَيْنَ يَدُّكَ فَأَزُورَكَ ؟ »  
و « مَتَى تَسِيرُ فَأُرَافِقَكَ ؟ » و « كَيْفَ تَكُونُ فَأُصَحِّبَكَ ؟ »

\*\*\*

فإن قلت : فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله  
عز وجل : ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ  
مُخْضَرَّةً ) <sup>(٣)</sup> ؟

قلت : لوجهين : أحدهما : أن الاستفهام هنا معناه الإثبات ، والمعنى

قوله « أعبد » ، بأن المضرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل  
الدعاء الذي هو قوله وفن ، ومنه يتبين لك أيضاً أن الفصل بلا النافية لا يمنع  
من عمل النصب .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٥٢ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤٥

(٣) من سورة الحج ، من الآية ٦٢



قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء ، والثاني : أن إصباح الأرض مخضرة لا ينسب عما دخل عليه الاستفهام ، وهو رؤية المطر ، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه ، فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب

\* \* \*

فإن قلت : يراد هذا الوجه قوله تعالى : ( أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوَاءَ أَخِي ) <sup>(١)</sup> فإن مواراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام ؛ لأن العجز عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله قلت : ليس ( أوارى ) منصوباً في جواب الاستفهام ، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب ، وهو ( أكون )

\* \* \*

فإن قلت : فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام ! قلت : هو غلط في ذلك

\* \* \*

وأما العرض فكقول بعض العرب : « أَلَا تَفْعُ [فِي] الْمَاءِ فَتَسْبَحَ » وكقولك : « أَلَا تَأْتِينَا فُتُحَدِّثُنَا » وقول الشاعر :

١٥٢ — يَا أَبْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَاهُ كَمْ مَسْمُوعًا

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٣١

١٥٢ — وهذا الشاهد مما لم نقف على نسبه إلى قائل معين ، وقد أنشده

الأشمنوني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في القطر ( رقم ٢١ ) وابن عقيل  
( رقم ٣٢٢ )

اللغة : والكلام ، جمع كريم . ويراد به الجواد ، كما يراد به الأصيل  
وتدنو ، تقرب ، وأراد به هنا النزول عليهم « راء » اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر

المعنى : يقول مخاطبه : لقد حدثك الناس عنا وزعموا لك أنا قوم  
نكرم الضيف ونزله خير منزل ، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وتبادرنا  
لتعرف حقيقة ما سمعته من أفواه المتجدنين عنا ، ولتكون معرفتك بحالنا معرفة  
أكيدة ، فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة

الوعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة  
والكلام ، مضاف إليه « ألا » أداة عرض حرف مبنى على السكون لاجل له  
من الإعراب « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من  
ظهورها الثقيل « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن  
المضمرة وجوباً بعد فاء السببية . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل تدنو  
وتبصر ضمير مستتر في كل منهما وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول بمعنى  
الذي : مفعول به تبصر ، مبنى على السكون في محل نصب « قد » حرف تحقيق  
« حدثوك » فعل ماض . وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به أول ،  
ولهذا الفعل مفعول ثان محذوف هو رابط الصلة بالموصول ، والتقدير : فتبصر  
الذي حدثوك ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « فإ » الفاء حرف  
دال على التعليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ ، كمن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ « سمعا » فعل ماض ، والآلف الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة من المجرورة  
علا بالكاف .

\*\*\*

وأما التحضيض فكنوزات : « هَلَّا أَتَيْتَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَكَ »  
و « هَلَّا أَسَأَمْتَ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ » وهو والعرض متعذران ، يجمعهما التثنية  
على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة نو كيد وحس  
وأما قوله تعالى : ( لَوْلَا أُخِرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ ) <sup>(١)</sup> فمن  
باب النصب في جواب الدعاء ، ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض  
أو العرض للدعاء

\*\*\*

وأما التثنية فكقوله تعالى : ( يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ) <sup>(٢)</sup>  
وقول الشاعر :

— ١٥٣ — \* أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرُنَا \*

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية

المصاهر في : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو  
قوله تبصر ، بأن المضمر وجوبا بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول  
عليه بقوله « ألا ... » .

(١) من سورة المنافقين ، من الآية ١٠ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٧٣  
١٥٣ — هذا صدر بيت لامية بن أبي الصلت ، وبجزه قوله :

\* مَا بُعِدَ غَايَتَنَا مِنْ رَأْسِ مُجْبَرَانَا \*

وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٢٠ )

اللغة : « الأرسول لنا منها » رواية سيويه والأعلم « ألا رسول لنا منا »  
وكلتا الروايتين صحيحة ، وضيمر المؤنثة في « منها » على هذه الرواية يعود إلى

\* \* \*

وأما النصب بعد واو المية في اللواضع المذكورة فسميع في خمسة ،  
وقاسه النحويون في ثلاثة

المقابر ، مثلاً « غايتنا » أصل الغاية في سباق الخيل آخر الأمد الذي جعل مسافة  
للتسابق « رأس مجرانا » أول ومبدأ إجرائنا الخيول ، والمجرى - بضم الميم  
وسكون الجيم - مصدر ميمي بمعنى الإجراء ، وتقول : أجرى الفارس فرسه  
إجراء ، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلاً .

**المعنى :** يقول : إن الإنسان إذا مات لم تعرف مدة إقامته إلى أن يبعث ،  
فتمنى أن يجيئه رسول من الأموات يخبره بحقيقة ذلك

**الاعراب :** « ألا » كلة مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وصار  
معناها التني مع بقاء الإعمال « رسول » اسم ألا مبني على الفتح في محل نصب  
« لنا منها » جارن ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر ، ويجوز تعليق الأول  
بمحذوف صفة لرسول ، والثاني بمحذوف خبر ألا « فيخبرنا » الفاء فاء السببية ،  
يخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مفعول به « ما »  
اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « بعد » خبر المبتدأ ،  
مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبعد مضاف وغاية من « غايتنا » مضاف إليه ،  
وغاية مضاف . وضمير المتكلم معه غيره مضاف إليه « من رأس » جار ومجرور  
متعلق ببعء ، ورأس مضاف ومجرى من « مجرانا » مضاف إليه ، ومجرى مضاف  
والضمير مضاف إليه .

**الشاهر فيه :** قوله « فيخبرنا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو  
قوله يخبر ، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب التني المدلول  
عليه بقوله « ألا ... » .

فالحسنة للمسموع فيها أحدها النفي ، كقوله تعالى : ( وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ) <sup>(١)</sup> والمعنى والله أعلم إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم ، والواو من قوله تعالى ( ولما ) واو الحال ، والتقدير : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثاني : الأمر ، كقوله :

١٥٤ — فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ ذَاعِيَانِ

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢

١٥٤ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه سيويوه ( ج ١ ص ٤٢٦ ) إلى الأعشى ، وبحجت ديوانه فوجدته في زيادات الديوان ولم يروه أبو العباس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون ، ونسبه الأعلام في شرح شواهد إلى الخطيئة ، ونسبه آخرون إلى دثار بن شيان النمرى ، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم ، ونسبه القسالى إلى الفرزدق ، والبيت من شواهد ابن عقيل أيضاً ( رقم ٣٢٣ ) والمؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٧٠ ) قال أبو رجاء غفر الله له : وقد روى أبو السعادات ابن الشجرى في أثناء مختار شعر الخطيئة كلمة عدتها ثلاثة عشر بيتاً نسبها إلى دثار بن شيان النمرى . أحد نبي النمر بن قاسط ، يقولها في هجاء بني قريع والبيت الشاهد تاسع أبياتها . وقد رواه أبو البركات الأنبارى في كتابه الإنصاف ( ص ٣٠٦ ) برواية أخرى « ادعى وأدع فإن أندى ، وهى رواية ابن الشجرى ، ومجازها عندهما أن « وأدع » مجزوم بلام الأمر محذوفة ، أى : ادعى ولأدع - إلخ .

اللغة : « أندى » أفضل تفضيل من قولهم : ندى صوته يندى ندى - من .

والثالث : النُّهْيُ ، كقول الشاعر :

١١٤ — يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْعَلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ  
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَاتَّهَمْتُ عَنْ غَيْبِهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ  
فَهَذَاكَ يَجْعُ مَا تَقُولُ وَبِشْتَقِي بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَبِنَفْعِ التَّعْلِيمِ  
لَا تَتَّعِ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ <sup>(١)</sup>

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » فإذا أردت بالواو

باب فرح - إذا بعد وامتد .

الاعراب : « قلت ، فعل ماض ، وضمير المتكلم فاعله ، ادعى ، فعل أمر ،  
ويا ، المخاطبة فاعله ، والجملة في محل نصب مقول القول ، وأدعو ، الواو واو  
المعية . أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ،  
وعلازمة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، إن ،  
حرف توكيد ونصب ، أندى ، اسم إن ، لصوت ، جار ومجرور متعلق بأندى ،  
وقيل : اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه ، أن ، حرف مصدرى ونصب  
« ينادى » فعل مضارع منصوب بأن . وعلازمة نصبه الفتحة الظاهرة ، داعيان ،  
فاعل ينادى وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن

الشاهد فيه : قوله ، وأدعو ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو  
قوله أدعو ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر  
المدلول عليه بقوله ، ادعى .

(١) قد سبق ذكر هذه الآيات كلها في ص (٢٨٥) وبيننا ما فيها من قول ،  
ولا حاجة بنا إلى إعادة شيء منه ههنا ، ومحل الشاهد هنا قوله ، وتأتى ، حيث  
نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله تأتى ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو  
المعية الواقعة في جواب النهى المدلول عليه بقوله « لا تته ... »

عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني ، وكان شريك الأول في النهي ،  
وكانت قلت : لاتعمل هذا ولا هذا ، وحينئذ فينتقي سا كنان الباء واللام  
فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين ، وإن أردت عطف مصدر الفعل  
على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة ، وكان النهي حينئذ عن  
الجمع بينهما ، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني  
والرابع : التني ، كقوله تعالى ( يَالْهَيْهَاتَ زُرُّوْا وَلَا تُكْذِبْ بآيَاتِ  
رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(١)</sup>

والخامس : الاستفهام ، كقوله ، وهو الخطيئة :  
١٥٥ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٢٧ . وقد قرأ حمزة وحفص في هذه  
الآية بنصب ( نكذب ) ونصب ( نكون ) والاستشهاد لما نحن فيه يصلح  
بكل واحدة من الكلمتين ، خلافا لمن زعم أن الاستشهاد لا يكون  
إلا في ( ونكون ) .

١٥٥ — هذا الشاهد من كلمة للخطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر وقومه ،  
ويمدح آل بغيض بن شماس ، وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ص ٤٢٥ )  
والمؤلف في القطر ( رقم ٢٢ ) والأشمونى في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل  
( رقم ٣٢٥ )

الإعراب : « ألم » الهزمة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم  
وقلب « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون  
المنذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « جاركم » جار :  
خبر أك ، وضمير المخاطب مضاف إليه « ويكون » الواو واو المعية ، يكون :  
فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمره وجوباً بعد واو المعية « بيني » ظرف

\* \* \*

وينصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً ، لا وجوباً ، بعد أربعة احرف ، هي : الفاء ، ونم ، والواو ، وأو ، وذلك إذا عطفن على اسم صريح ، مثال ذلك بعد « أو » قولُ الله تعالى : ( وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يُرسل رسلاً فيُوحى بإذنه ) <sup>(١)</sup> يقرأ في السبع برفع ( يرسل ) ونصبه ، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله : قرئ ( أو أن لي بكم قوة أو آوي ) <sup>(٢)</sup> بنصب ( آوي )

متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، ويا المتكلم مضاف إليه ، وبينكم ، ظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، المودة ، اسم يكون ، والإخاء ، معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله ، ويكون ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو قوله يكون ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الاستفهام واعلم أن ههنا ثلاثة أشياء : الأول ، أن الرواة متفقون على رواية هذا البيت بنصب ، ويكون ، . والثاني : أن العلماء يختلفون في جواز نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية في جواب الاستفهام التقريري ؛ فمنهم من قال : الاستفهام التقريري كالاستفهام الحقيقي ، كلاهما يصح نصب المضارع في جوابه ، ومنهم من قال : نصب المضارع في جواب الاستفهام خاص بالاستفهام الحقيقي . والثالث : أن الاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب من يرى التسوية بين الاستفهام التقريري والاستفهام الحقيقي ، فأما على رأى من قال : إنما ينصب المضارع بعد الفاء أو الواو في جواب الاستفهام الحقيقي - فلا يكون في هذا البيت شاهد لما نحن فيه ، ويكون انتصاب ، يكون ، بعد الواو في جواب النفي ، وهو شاهد آخر غير الذي أنشد المؤلف البيت من أجله .

(١) من سورة الشورى ، من الآية ٥١ (٢) من سورة هود ، من الآية ٨٠



ولا وجه له ، وردّ عليه ابن جنى فى محققه وغيره ، وقالوا : وجهها كوجه قراءة أكثر السبعة ( أَوْ يُرْمِلَ رَسُولًا ) بالنصب ، وذلك لتقدم الاسم الصريح ، وهو ( قُوَّة ) فسكانه قيل : لو أن لى بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد .

ومثال ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونِ بِنْتِ بَحْدَلِ :

١٥٦ — لِّلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

١٥٦ — هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبى سفيان ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر من الحنين إلى أهلها ، ويشتهيها الوجد إلى حالها الأولى ، والبيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢٦ ) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام فى شرح شواهد ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ١٧٣ ) وفى القطر ( رقم ١٥ ) والاشموني فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل ( رقم ٣٢٦ )

المعرب : « اللبس ، اللام لام الابتداء ، لبس : مبتدأ ، عباءة ، مضاف إليه ، وتقر ، الواو عاطفة ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمة جوازاً بعد واو العطف ، عيني ، فاعل تقر ، ويا المتكلم مضاف إليه ، أحب ، خبر المبتدأ ، إلى ، جار ومجرور متعلق بأحب ، من لبس ، جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف ، و الشفوف ، مضاف إليه

الشافرؤيه : قوله ، وتقر ، حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله ، وتقر ، بأن المضمة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، يعنى أنه يجوز لك أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم السابق مقدراً بالفعل لم يحز نصب المضارع بعد الواو ، والاسم الذى يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن

الرواية فيه بنصب «تقر» وذلك بأن مضرة ، على أنه معطوف على  
اللبس ، فكانه قال : لللبس [ عباءة ] وقرة عيني  
ومثال ذلك بعد الفاء قوله :

١٥٧ — أَوْ لَا تَوْقَعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثُرُ إِنْ رَأَى عَلَى تَرَبٍ

بأل ، نحو هـ الحاضر فيحصل لى السرور أحي ، فإن قولك الحاضر في تقدير  
قولك الذى يحضر ، فلا يجوز نصب المضارع الذى بعده ، وهو يحصل  
ومن مجموع ما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن السابق على الواو أو الفاء  
المسبوقة بأحد الأمرين التثنية والطلب : إما أن يكون اسماً صريحاً : وإما أن  
يكون اسماً غير صريح ، بل هو قول فى تأويل الاسم ، نحو قولك : ما تأتينا  
فتحدثنا : فإن هذا الكلام فى تأويل قولك : ما يكون منك إتيان لحديث ، فإن  
كان اسماً صريحاً : فإما أن يكون خالصاً من التقدير بالفعل - وهو المصدر -  
وإما أن يكون مقدراً بالفعل - وهو الوصف المقرون بأل - فإن كان الاسم  
السابق غير صريح فإضمار أن المصدرية بعده واجب ، وإن كان الاسم السابق  
صريحاً وكان مع ذلك خالصاً من التقدير بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده  
جائز ، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك مقدراً بالفعل فإضمار  
أن المصدرية بعده ممتنع : فإضمار أن المصدرية حينئذ على ثلاثة أضرب :  
واجب ، وجائز ، وممتنع

١٥٧ — البيت من الشواهد الذى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ،  
وقد أنشده المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ١٧٤ ) والاشموني فى باب إعراب  
الفعل ، وابن عقيل ( رقم ٢٢٨ )

اللفظ : «توقع» ارتقاب وانتظار . «معتري» هو الفقير الذى يتعرض للبروف  
«أثر» أفضل وأرجح . «ترابا» مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب»  
بفتحين - هو الفقر والحاجة ، وهو مصدر ترب الرجل - من باب فرح - إذا افتقر

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر :

١٥٨ — إني وقتلي سلفكاً ثم أعقبه كالثور يضرب لما عافت البقر

**الاعراب :** « لولا » حرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ ، وخبره مجذوف وجوبا تقديره موجود ، وتوقع مضاف : و « معتر » مضاف إليه « فأرضيه » الفاء عاطفة . أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمره جوازا بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وضمير القاء مفعول به « ما » نافية « كنت » فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر كان . وجملة كان واسمه وخبره لاجل لها جواب لولا « إترابه » مفعول به لاوثر « على » ترب « جار ومجرور متعلق بأوثر

**الشاهد فيم :** قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أرضى » ، بأن المضمره بعد الفاء العاطفة : لأنها مسبوقه باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهذا الإضمار جائز لا واجب . وقد بينا ذلك بإيضاح فى شرح الشاهد السابق

١٥٨ — هذا البيت من كلام أنس بن مدركة الحثمى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ١٧٤ ) : الاستموى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل ( رقم ٢٢٧ ) وانظره مع آيات أخرى فى معناه فى كتاب الحيوان للجاحظ ( ١ - ١٨ )

**اللفظ :** « سليكا » هو بضم السين وفتح اللام - وهو سليك بن السليكة - بنة حمزة - وهو أحد ذنوبان العرب وشذاهم ، وكان من حديثه أنه دمر بيت من خثعم وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضعة ، فنال منها . فعلم بهذا أنس بن مدركة فأدركه فقتله وأعقله ، أى : أودى ديته والثور ، ذكر البقر « عافت » كرهت ، وقد ذكر المؤلف

وكانت العرب إذا رأت البقرة قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ، ولا تمتنع منه ، فراراً من الضرب أن يصيبها ، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله ، بخلاف الثور

وقولى « اسم صريح » احتراز من نحو « ما تأتينا فتحدثنا » فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم ، فإننا قد قدمنا أن التقدير ما يكون منك إتيان غديث ، لكن ذلك الاسم ليس بصريح ، فإضمار أن هناك واجب لا جائز ، بخلاف مسألتنا هذه ، فإن إضمار أن جائز ، بل نص

سبب هذا التعبير ، وقد ذكر الجاحظ في الموضع الذى بيناه من الحيوان جملة صالحة من كلام العرب فى ذلك . ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف الورود استقذاراً فيضربه البقر لينجيه لى ترد

الأعراب : « إنى ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وقتلى ، الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، « سايكا » مفعول به للمصدر « ثم » حرف عطف ، « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة فى محل نصب حال من الثور ، « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب عامله يضرب « عافت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة لما الحينية إليها

الساهر فم : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أعقل » ، بأن المضمرة جوازاً بعد ثم : المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله « قتل » ،

ابن مالك في شرح العجدة على أن الإظهار أحسن من الإضمار

\* \* \*

ثم قلت : باب - المجرورات ثلاثة : أحدها : المجرور بالحرف ، وهو : مِنْ ، وإلى ، وعن ، وعلى ، والباء ، واللام ، وفي - مُطلقاً ، والكاف ، وحتي ، والواو - لإظهار مُطلقاً ، والتاء لله ورب مضافاً للكعبة أو الباء ، وكى لما الإستفهامية أو أن المضمة وصلتها ، ومذ ومذ لمذ من غير مستقبل ولا مبهم ، ورب لضمير غيبة مفرد مذكر يميز بمطابق المعنى قليلاً ولنكر مؤنث كثير

وأقول : لما أنهيت القول في المرفوعات وللنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها إلى ثلاثة أقسام : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، ومجرور بمجاورة مجرور ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل ، وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة وإنما العامل عامل المتبوع ، وذلك في غير البدل ، وعامل محذوف في باب البدل ، فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة

\* \* \*

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام :

أحدها : ما يجر الظاهر والمضمر ، وبدأت به لأنه الأصل ، وهو سبعة أحرف : مِنْ ، وإلى ، وعن ، وعلى ، والباء ، واللام ، وفي ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ( وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ) <sup>(١)</sup> ( إلى الله مرجعكم ) <sup>(٢)</sup>

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٧ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ٨٤ و١٠٥

(إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) <sup>(١)</sup> (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) <sup>(٢)</sup> (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) <sup>(٣)</sup> (وَعَالِمِيهَا وَعَلَى الْفَلَكَ تَحْمَلُونَ) <sup>(٤)</sup> (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) <sup>(٥)</sup> (آمِنُوا بِهِ) <sup>(٦)</sup> (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) <sup>(٧)</sup> (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) <sup>(٨)</sup> (كُلُّ لَهٗ قَانِتُونَ) <sup>(٩)</sup> (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ) <sup>(١٠)</sup> (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ) <sup>(١١)</sup>

الثاني : ما لا يَجُزُّ إلا الظاهر ، ولا يختص بظاهر معين ، وهو ثلاثة :  
الكاف ، وحتى ، والواو

الثالث : ما يَجُزُّ لفظتين بعينها ، وهو التاء ؛ فإنها لا تجزئ إلا اسم الله عز وجل ، وربما مضافاً إلى الكعبة أو إلى الباء ، قال الله تعالى : ( تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ ) <sup>(١٢)</sup> ( تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلِينَا ) <sup>(١٣)</sup> . وتالله لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ <sup>(١٤)</sup> وقالت العرب « تَرَبَّ السَّكْبَةُ » و « تَرَبَّى لِأَفْعَلَنْ »

الرابع : ما يَجُزُّ فرداً خاصاً من الظواهر ، ونوعاً خاصاً منها ، وهو كي ، فإنها لا تجزئ إلا أمرين : أحدهما « ما » الاستفهامية ، وهي الفرد

( ١ ) من سورة الأنعام ، من الآية ٦٠ ( ٢ ) من سورة الانشقاق ، من الآية ١٩

( ٣ ) من سورة المسائدة ، من الآية ١١٩ ( ٤ ) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٢

( ٥ ) من سورة النساء ، من الآية ١٣٦ ( ٦ ) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٧

( ٧ ) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤

( ٨ ) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥٥ ( ٩ ) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦

( ١٠ ) من سورة الذاريات ، من الآية ٢٠ ( ١١ ) من سورة الزخرف ، من الآية ٧١

( ١٢ ) من سورة يوسف ، من الآية ٨٥ ( ١٣ ) من سورة يوسف ، من الآية ٩٠

( ١٤ ) من سورة الانبياء ، من الآية ٥٧

الخاص ، يقال لك « جِئْتُكَ أَمْسٍ » فتقول في السؤال عن علة المجيء ؛  
 « لِمَ ؟ » أو « كَيْفَ ؟ » فكما أن « لِمَ » جار ومجرور كذلك « كَيْفَ »  
 والأصل لِمَا وَكَيْفَا ، ولكن « مَا » الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر  
 حذفت ألفها وجوباً كما قال تعالى : ( فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ) <sup>(١)</sup>  
 ( عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ) <sup>(٢)</sup> ( يَجِئُكَ الْمُرْسَلُونَ ) <sup>(٣)</sup> وحسن في الوقف أن  
 تُرَدِّفَ بهاء السكت ، كما قرأ البزى في هذه المواضع وغيرها ، الثاني : « أَنْ »  
 المضمره وصلتها ، وذلك هو النوع الخاص ، تقول : « جِئْتُكَ كَيْ تُسْكِرَ مَتَى »  
 فَإِنْ قَدَّرْتَ كَيْ تعليلية فالنصب بأن مضمره ، وأن المضمره مع هذا الفعل  
 في تأويل مصدر مجرور بكى ، وكأنك قلت : جِئْتُكَ لِلْإِكْرَامِ

الخامس : ما يَجْرُ نوعاً خاصاً من الظواهر ، وهو مُنْذُ وَمُنْذُ ، فإن  
 مجرورها لا يكون إلا اسم زمان ، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً ،  
 لا مبهماً ، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلاً ، تقول :  
 « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » و « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » و « مُنْذُ يَوْمِنَا »  
 و « مُنْذُ يَوْمِنَا » ولا تقول : « لَا أَرَاهُ مِنْذُ غَدٍ » و « لَا مِنْذُ غَدٍ » وكذا  
 لا تقول « مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ وَقْتٍ »

السادس : ما يَجْرُ نوعاً خاصاً من المضمرات ، ونوعاً خاصاً من الظهورات  
 وهو رُبٌّ ، فإنها إن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً  
 مراداً به المفرد المذكور وغيره ، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى

(١) من سورة النازعات ، الآية ٤٣ (٢) من سورة النبأ ، الآية ١

(٣) من سورة النمل ، من الآية ٣٥

المراد منصوبة على التمييز ، نحو « رُبُّهُ رَجُلًا قَمِيْتُ » و « رُبُّهُ رَجُلَيْنِ »  
و « رُبُّهُ رَجَالًا » و « رُبُّهُ امْرَأَةً » و « رُبُّهُ امْرَأَتَيْنِ » و « رُبُّهُ نِسَاءً » ،  
وكل ذلك قليل ، وإن جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة ، نحو  
« رُبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ » ، وذلك كثير

\*\*\*

فلن قلت : قد كان من حقك أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف  
المذكورة بعدها ؛ لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة ،  
واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت ، وأصل حرف  
الجر أن لا يختص ، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من المختص بفرد ؛  
وكان ينبغي أن يقدم المختص بنوعين ، وهو رُبُّ ، على المختص بفرد ونوع ،  
وهي كَيُّ

قلت : إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتهما في القسم ،  
فتأخيرها عنها قطعاً للنظير عن نظيره ، ولما أردت أن أذكر شيئاً من  
أحكام رُبُّ اقتضى ذلك تأخيرها ؛ لثلايق ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه  
الحروف ، وأيضاً فإني ذكرت حكم رُبُّ في الحذف وذكرت حكم بقية  
الحروف في ذلك ؛ فلو كانت رُبُّ مقدمة كان ذلك أيضاً قطعاً للنظير عن  
النظير بالنسبة إلى الأحكام

\*\*\*

ثم قلت : ويجوز حذفها معه ، فيجب بقاء عملها ، وذلك بعد الواو  
كثير والغاء وبلى قليل ، وحذف اللام قبل كي ، وخافض أن وأن مطلقاً



وأقول : لما ذكرت أن « رُبَّ » قد دخل على المنكر بينت أنها يجوز حذفها معه ، وأشرت بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة ، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها ، وأن هذا الحكم - أعني حذفها وبقاء عملها - على نوعين : كثير ، وقليل ، فالكثير بعد الواو ، كقوله :

١٥٩ — وَبَلَدٍ مُّغَبَّرَةٍ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْ أَنَّ أَرْضَهُ سَمَاوُهُ

١٥٩ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، التيمي البصري ، أمضغ شعراء العرب للشيخ والقيصوم ، والمروى في ديوان أراجيزه :

\* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ \*

الاعراب : « وبلد » الواو واو رب ، بلد : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « مغبرة » بالجرنت لبلد باعتبار لفظه « أَرْجَاؤُهُ » أرجاءه : فاعل بمغبرة ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، والبلد يجوز تذكره وتأنيته ، وقد ورد بهما في القرآن الكريم ، قال الله تعالى : ( والبلد الطيب ) من سورة الأعراف ، من الآية ٥٨ ، وقال جل شأه : ( بلدة طيبة ) من سورة سبأ ، من الآية ١٥ « كان » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كان ، ولون مضاف ، وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، وأرض مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى البلد مضاف إليه « سَمَاوُهُ » سماء : خبر كان ، والضمير مضاف إليه ، وهذا من عكس التشبيه ؛ لأن القصد تشبيه السماء - وقد ثار النبار عليها - بلون الأرض ، والتشبيه المقلوب مما يستملح عند علماء البلاغة إن اشتمل على نكتة لطيفة

الشاهد فيه : قوله « وبلد » حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » ، وأبقى عمله كما ترى ، بعد الواو ، وذلك في العربية كثير جداً ، والشواهد عليه من كلام الموثوق يعريتهم لا يأتي عليها الحصر

وقوله :

١٦٠ — وَأَيْلِي كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى أَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وقوله :

١٦١ — وَدَوِيَّةٌ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ

١٦٠ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته

المشهورة ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه ، والأشعشع ( رقم ٥٧٨ )

الاعراب : « و ليل ، الواو واو رب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « كوج ، جار مجرور متعلق بحذوف صفة لليل ، وموج مضاف ، و « البحر ، مضاف إليه » أرخى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل » سدوله ، سدول : مفعول به لأرخى ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « على ، بأنواع ، جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخى ، وأنواع مضاف ، و « الهموم ، مضاف إليه « ليبلى ، اللام لام التعليل ، يبتلى : فعل مضارع ، منصوب بأن المضمر بعد اللام ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة ؛ لأن الفتحة خفيفة على الياء ، كما علمت مما سبق . »

الشاهد فيه : قوله « و ليل ، حيث حذف حرف الجر الذى هو « رب ،

وأبقى عمله ، بعد الواو ، وذلك كما ذكرنا فى الشاهد السابق

١٦١ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة

العدوى المضرى .

اللفظ : « دوية ، هى الصحراء ، سميت بذلك لأن الأرياح وأصوات

الوحوش تدوى فيها « اعتسفتها ، أى : قطعها على غير قصد واضح

والقليلُ بعد الفاء وبل ، مثالُ ذلك بعد الفاء قولُ امرئ القيس :  
١٦٢ — فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْتُمَا عَنْ ذِي تَمَاتَمٍ مُحُولٍ

الاعراب : « ودوية ، الواو واو رب ، دوية : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر ، مثل ، صفة لدوية ، السماء ، مضاف إليه ، اعتسفتها ، فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ، الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، صيغ ، فعل ماض ، الليل ، فاعل ، الحصى ، مفعول ، بسواد ، جار ومجرور متعلق بصيغ ، والجملة في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « ودوية ، حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وقد بينا مثله في الشاهد السابق

١٦٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة ، وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢١٥ ) والمؤلف في كتابه أوضح المسالك ، والأشعوى ( رقم ٥٧٦ )

اللفظ : « طرقت ، جئت ليلاً ، تسأم ، جمع تيمية ، وهى التعويذة التى توضع للصبي لئمنه العين فى زعمهم ، محول ، اسم فاعل من قولهم : أحول الصبي ، إذا أتى على ولادته حول

الاعراب : « فمثلةك ، انفاء حرف نائب عن رب ، مثل : يروى هذا اللفظ منصوباً ويروى مخفوضاً . وعلى الواو ايتين جميعاً يجوز أن يكون مفعولاً مقديماً عامله قوله طرقت الآتى ، فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وخمير المخاطب مضاف إليه ، حبلى ، بدل من مثلك أو زنت له ، قد ، جرف تحقيق « طرقت ، فعل وفاعل « ومرضع ، معطوف على حبلى ،

في رواية من روى بحر « مثل » و « مرضع » . وأما من رواه  
بنصبهما فمثلك مفعول لطرقتُ وحُبِّلِي بدل منه  
ومثاله بعد « بل » قوله :

— ١٦٣ — \* بَلْ بَلَدٌ مِلَّ الْعِجَاجِ قَتْمَةٌ \*

ويجوز في رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة ، وجملة  
قد طرقت في محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، والتقدير : قد طرقتها ، وهذا  
الوجه أضعف وجوه الإعراب : لاحتياجه إلى تقدير رابط ، وحذف الرابط  
مما اختلف النحاة في تجويزه ، فألهيتها ، الفاء حرف عطف ، وما بعده فعل وفاعل  
ومفعول « عن ذى » جار ومجرور متعلق بأهى ، وذى مضاف و ، تمامه مضاف  
إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع  
« محول » ، صفة لذى تمامه

الساهر فيه : قوله « فذلك » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ،  
وأبقى عمله بعد الفاء ، وهذا إنما يتم على رواية جر « مثل » سواء أ جعلتها مفعولاً  
به تقدم على عامله - وهو الأرجح - أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التى بعده  
١٦٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد ابن عقيل  
( رقم ٢١٦ ) والأشموقي ( رقم ٥٧٤ )

المفتر : « العجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع « قتمه » أصله قتامه ،  
تخففه بحذف الألف ، والقمام - بزة سمح - الغبار ، وبعد الشاهد قوله :

\* لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ \*

والكتان : معروف ، والجهرم - بزة جعفر - البساط

الإعراب : « بل » حرف نائب عن رب وبلده مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة  
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذى

\* \* \*

ثم بَيَّنَّتْ أن حذف حرف الجر لا يختص برُبٍّ ، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص ، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين  
أما الأول ففي لام التعليل ، فإنها إذا جَرَّتْ كى المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياساً مطرداً ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو « جِئْتُ كى تُكْرِمَنِ » أن تكون [ كى ] تعليلية وأن مضرة بعدها ، وأن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها

وأما الثانى فإذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها ؛ فالأول كقولك « صَجِبْتُ أَنْكَ فَاضِلٌ » أى : من أنك ، وقال الله تعالى : ( وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى ) <sup>(١)</sup> (وَأَنْ الْمَسَاجِدَ

هو رب المحذوف « ملء » مبتدأ ثان ، الفجاء ، مضاف إليه « قتمه » ، قتم : خبر المبتدأ الثانى ، ويجوز العكس ، وقتم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع أو جر صفة لبلد « لا » نافية « يشتري » فعل مضارع مبنى للجهول « كتانه » كتان : نائب فاعل ، وضمير الغائب مضاف إليه « وجهرمه » الواو عاطفة ، جهرم : مَطْووف على كتان ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل فى بيت من أبيات القصيدة يقع بعد الشاهد بكثير ( انظر ديوان أراجيزه ص ١٥٠ )

السَّاهِرُ فَبِهِ : قوله « بل بلد » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله ، بعد بل ، وذلك قليل ، ومثله قول رؤبة بن العجاج أيضا :

\* بِلْ مَهْمَهْ قَطَعْتُ إِثْرَ مَهْمَهْ \*

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥

لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا) <sup>(١)</sup> أَى : بِأَنَّ لَهُمْ جَنَاتٍ ؛ وَلِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ؛ وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ :  
 « عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » أَى : مِنْ أَنْ قَامَ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( فَلَا جُنَاحَ  
 عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ) <sup>(٢)</sup> أَى : فِي أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ( يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ  
 وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ ) <sup>(٣)</sup> أَى : لِأَنْ تُؤْمِنُوا ، وَقِيلَ فِي ( يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ  
 أَنْ تَصَلُّوا ) <sup>(٤)</sup> : إِنْ الْأَصْلَ لَثَلَا تَصَلُّوا ؛ فَحُذِفَتِ اللَّامُ الْجَارَةُ وَلَا النَّافِيَةُ ،  
 وَقِيلَ : الْأَصْلَ كَرَاهَةً أَنْ تَصَلُّوا ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ ، وَهَذَا أَهْضَلُ ، وَقَالَ  
 اللَّهُ تَعَالَى : ( وَتَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ) <sup>(٥)</sup> أَى : فِي أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ،  
 أَوْ عَنْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ، عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ

\* \* \*

ثُمَّ قُلْتُ : الثَّانِي الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ كـ « غُلَامٌ زَيْدٌ » وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ  
 مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ تُونٍ تُشَبِّهُهُ مُطْلَقًا ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ ، وَإِذَا  
 كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لَهَا تُثَمِّتُ نَفْطِيَّةً وَغَيْرَ مُحَضَّةٍ ،  
 وَلَمْ تُفْعَلْ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا ، كـ « ضَارِبٌ زَيْدٌ » وَ « مُعْطَى الدِّينَارِ »  
 وَ « حَسَنُ الْوَجْهِ » وَالْأَفْعَنْوِيَّةُ مُحَضَّةٌ ؛ تُفْعِلُهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ  
 شَدِيدَ الْإِتِهَامِ كَقَبْرِ وَمَثَلٍ وَخَذَنٍ : أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقًّا لِلتَّسْكِينِ كـ « جَاءَ  
 [ زَيْدٌ ] وَحَدَّهُ » وَ « كَمْ نَافَقَةً وَفَصِيلَهَا لَكَ » وَ « لَا أَبَا لَهُ » فَلَا  
 يَتَعَرَّفُ ، وَتُعَدَّرُ بِمَعْنَى « فِي » فِي نَحْوِ ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) وَعُثْمَانُ

(١) من سورة الجن ، من الآية ١٨ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٥٨

(٣) من سورة الممتحنة ، من الآية ١ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١٧٦

(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٢٧

شهيد الدار» وبمعنى «من» في «خاتم حديد» ويجوز فيه نصب اثنائي واتباعه للأول ، وبمعنى اللام في الباقي .

وأقول : الثاني من أنواع المجرورات : المجرور بالإضافة والإضافة في اللغة : الإسناد ؛ قال امرؤ القيس :

١٦٤ — فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريٍّ جديدٍ مُشطبٍ  
أى : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رخلٍ منسوب إلى الحيرة مُخطط فيه طرائق

وفي الاصطلاح : إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه ، ولهذا وجب تجريد المضاف من

١٦٤ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدته التي فاخر بها علقمة الفحل ، وقد سبق ذكر أمرها مع شرح الشاهد ( رقم ٧٣ ) فارجع إليها في ( ص ١٨٤ من هذا الكتاب ) وقبل البيت بيتين قوله :  
وقلنا لفتحان كزائم ألا أنزلوا فعالوا علينا فضل ثوبٍ مُشطبٍ  
اللفظ : «عالوا» رفعوا «مطب» مشدود بالحبال «أضفنا» أسندنا «الحارى» المنسوب إلى الحيرة ، وأراد رحالا تصنع بها «مشطب» مخطط

الاعراب : «لما» ظرفية بمعنى حين تتعاق بقوله أضفنا الآتى ، وهى مبنية على السكون فى محل نصب «دخلناه» فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها «أضفنا» فعل وفاعل «ظهورنا» مفعول به ، والضمير مضاف إليه «إلى كل» جار ومجرور متعلق بأضاف ، وكل مضاف ، و«حارى» مضاف إليه «جديد مشطب» نعتان لكل حارى

الشاهر فيه : قوله «أضفنا» فإن معناه أسندنا ؛ فيكون معنى الإضافة -  
التي هى مصدر أضاف - الإسناد ، وذلك ظاهر

التنوين في نحو « غلام زَيْدٍ » ومن النون في نحو « غلامِي زَيْدٍ » و « ضارِبِي عَمْرُو » قال الله تعالى : ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ) <sup>(١)</sup> ( إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ) <sup>(٢)</sup> ( إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ) <sup>(٣)</sup> وذلك لأنَّ نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد

وإلى هذا أشرت بقولي « وَتَجَرَّدُ لِلْمُضَافِ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تَشْبَهُهُ » ، واحتزرت بقولي « تشبهه » من نون للمفرد وجمع التكسير ، كشيطان وشياطين ، تقول : شيطانُ الإِنسِ شرٌّ من شياطينِ الجنِّ ، فتثبت النون فيهما ، ولا يجوز غير ذلك

وقولي « مطلقاً » أشرت [ به ] إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها

وكما أن الإضافة تَسْتَدْعِي وجوبَ حذفِ التنوينِ والنونِ المشبهة له . . كذلك تستدعي وجوبَ تجريدِ المضافِ من التعريف ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي ، فلا تقول : الغلام زَيْد . ولا زيد عمرو ، مع بقاء زيد على تعريف العلمية ، بل يجب أن تجرد الغلام من آل ، وأن تعتقد في زيد الشيوع والتكثير ، وحينئذ يجوز لك إضافتها ، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً

والذي يستثنى منها مسألة « الضَّارِبِ الرجل » و « الضَّارِبِ رأسِ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبَا زَيْدٍ » و « الضَّارِبُو زَيْدٍ » وقد تقدم شرحهن

(١) من سورة المسد ، من الآية ١ (٢) من سورة القمر ، من الآية ٢٧

(٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٣١



في فصل المحلى بآل <sup>(١)</sup> ، فأغنى ذلك عن إعادته ؛ فلذلك قلت « إلا فيما استثنى » أى : إلا فيما تقدم لى استثناءه

\* \* \*

ثم بينت بعد ذلك أن الإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة وأن غير المحضة عبارة عما اجتمع فيها أمران : أمرٌ فى المضاف ، وهو كونه صفةً ، وأمرٌ فى المضاف إليه ، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ، وذلك يقع فى ثلاثة أبواب : اسم الفاعل ، كـ « ضارب زيد » واسم المفعول ، كـ « مُعْطَى الدِّينَارِ » والصفة للشبهة ، كـ « حَسَنَ الْوُجْهِ » وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، أما أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع ؛ ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ » وقال الله تعالى : ( هَذَا بَالِغُ الْكُفَّةِ ) <sup>(٢)</sup> ( هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرٌ ) <sup>(٣)</sup> إن لم تعرب ( ممطرنا ) خبراً ثانياً ، ولا خبراً لمبتدأً محذوف ، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح ؛ وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيدة ، بناء على أن « ضاربَ زيدٍ » أخصُّ من « ضاربٍ » والجواب أن « ضاربَ زيدٍ » ليس فرعاً عن « ضاربٍ » حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص ، وإنما هو فرع عن « ضارب زيداً » بالتثنية والنصب ؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول أَصْفَتْ أم لم تُصَف ، وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها فى نية الاتصال ؛ إذ الأصل

(١) انظر ( ص ١٨٢ وما بعدها من هذا الكتاب )

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ (٣) من سورة الأحقاف ، من الآية ٢٤

« ضاربُ زيداً » كما بينا ، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، فإن « ضاربُ زيدٍ » أخفُّ من « ضاربُ زيداً »

وأن الإضافة المحصّة عبارة عما اتفق منها الأمران للذكوران أو أحدهما ، مثال ذلك « غلامُ زيدٍ » ؛ فإن الأمرين فيها متفقان ، و « مَرَبُ زَيْدٍ » فإن المضاف إليه وإن كان مفعولاً للمضاف لكن للمضاف غير صفة ، و « ضاربُ زيدٍ أَمْسٍ » فإن المضاف وإن كان صفةً لكن للمضاف إليه ليس مفعولاً لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها محصّةً ، أى : خالصةً من شائبة الاتصال ، ومعنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « غلامُ زيدٍ » وتخصيصه إن كان نكرةً ، نحو « غلامُ امرأةٍ » اللهم إلا في مسألتين ؛ فإنه لا يتعرف ، ولكن يتخصص ؛ إحداهما : أن يكون المضاف شديد الإبهام ، وذلك كغيرِ ومثِلِ وشبهِ وخَدَنٍ - بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة - بمعنى صاحب ، والدليل على ذلك أنك تصف بها النكرات فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، وَبِرَجُلٍ شَبَهَكَ ، وَبِرَجُلٍ خَدَنِكَ . قال الله تعالى : ( رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ) <sup>(١)</sup> الثانية : أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة ؛ كأن يقع حالاً أو تمييزاً أو اسماً للنافية للجنس ، فالحال كقولهم « جاء زيدٌ وحده » والتمييز كقولهم « كم ناقةً وقصيلةً » فكم : مبتدأ ، وهي

استفهامية ، وناقاة : منصوب على التمييز ، وفصيلها : عاطف ومعطوف ،  
والمعطوف على التمييز تمييز ، واسم « لا » كقولك « لا أباً لزيد »  
و « لا غلاماً لعمرٍو » ؛ فإن الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة  
بدليل سقوطها في قول الشاعر :

١٦٥ — أَبِالموتِ الَّذِي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ لأَباكِ تُخَوِّفُنِي

١٦٥ — هذا الشاهد من كلام أبي حية النمرى

الاعراب : « أَبِالموت » الهمزة للاستفهام ، بالموت : جار ومجرور متعلق  
بقوله تخوِّفُنِي في آخر البيت ، الَّذِي ، اسم موصول نعت للموت ، مبنى على  
السكون في محل جر ، لا ، نافية للجنس ، بد ، اسم لا ، مبنى الفتح في محل نصب  
« أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسمه ، ملاق ، خبر أن ، وأن  
مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور  
متعلق بمحذوف خبر لا ، ولا مع اسمها وخبرها جملة لا محل لها صلة الموصول ،  
والعائد ضمير منصوب بملاق ، أى : أَبِالموت الَّذِي لا فرار من كوفى ملاقيه ، لا ،  
نافية للجنس ، أباك ، أباً : اسم لا ، منصوب بالآلف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من  
الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والجملة  
لا محل لها معترضة ، تخوِّفُنِي ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً ، وباء  
المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف ،  
وهو في قوله « لأَباك » حيث استعمل كلمة « أباً » اسماً للنافية للجنس ،  
وأضافها إلى ضمير المخاطبة ؛ فيكون قولهم « لأَباك » من باب الإضافة واللام  
مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا أحد أقوال كثيرة في هذا التعبير ،  
وليس من شأننا في هذه العجالة أن نفصل لك الأقوال ، وبحسبنا أن نبين لك  
ما في كلام المؤلف ، ولم يحجى في العرية مثل بيت الشاهد مما أضيف فيه « أباً »

فهذه الأنواع كلها نكرات ، وهي في المعنى بمنزلة قولك : جاء زيدٌ مُنفَرِداً ، وكم ناقةٌ وفَصِيلاً لها ، ولا أباك .

\* \* \*

ثم يثبت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام : مُقدَّرة بنى ، ومقدرة بمن ، ومقدرة باللام .

فالمقدرة بنى ضابطها : أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو

صراحة إلا قول مسكين الدارمي في بعض رواياته :

وَقَدْ مَاتَ كَمَحَاخُ وَمَاتَ مُرَرَّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ مُحَمَّدٌ

والشاهد الثاني - وليس مما يتعلق به غرض المؤلف في هذا الموضع -

في قوله : تخوفني ، حيث حذف نون الرفع وأبقى نون الوقاية ، والذي سوغ له هذا الحذف هو اجتماع المثليين ، وأصل العبارة : تخوفيتني ، بنونين إحداهما نون الرفع والثانية نون الوقاية ، وللعرب في مثل هذا ثلاث طرق : الأولى : أن يثبتوا النونين جميعاً بحالهما ؛ فيقولون : أتخوفونني أيها الرجال ، وتقول : أتخوفينني يا هند ، وهذه الطريق هي الأصل ، وعليها غالب استعمالهم ، والطريق الثانية : أن يثبتوا النونين جميعاً أيضاً ولكنهم يدغمون إحداهما في الأخرى ، وقد جاءت هذه اللغة في القرآن الكريم في قوله تعالى : ( قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ أَمْرُوْنِي أَعْبُدُ أَهْمَ الْجَاهِلُوْنَ ) من سورة الزمر ، الآية ٦٤ ؛ والطريق الثالثة أن يحذفوا إحدى النونين ، وللعلماء خلاف في المحذوفة منهما ، والراجح أن المحذوفة هي نون الرفع ، وقد وردت على هذه الطريقة جملة صالحة من الشواهد : منها هذا البيت الذي استشهد به المؤلف هنا ، وقد قرئ قوله تعالى : ( فَيَمِّمْ بُبَشِّرُونِي ) من سورة الحجر ، من الآية ٥٤ ، بنون واحدة قبل الياء على هذه اللغة

قول الله تعالى : ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) <sup>(١)</sup> و ( تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ) <sup>(٢)</sup> ونحو قولك : « عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ » و « الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرِّ بَلَاءٍ » و « مَالِكٌ عَالِمُ الدِّينَةِ » وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في .

والمقدرة بمن ضابطها : أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه ، نحو قولك « هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ » لا ترى أن الحديد كل والخاتم جزء منه ، وأنه يجوز أن يقال : الخاتم حديد ، فيخبر بالحديد عن الخاتم .

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » و « غُلَامٌ عَمْرٍو » و « ثَوْبٌ بَسْرٌ » .

\* \* \*

ثم قلت : الثالثُ المَجْرُورُ لِلْمَجَاوِرَةِ ، وهو شاذٌ نحو « هَذَا جَحْرٌ صَبَّ خَرِبٍ » وقوله :

\* يَا صَاحِرَ بَلْعٍ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِنَّ \*

وَلَيْسَ مِنْهُ (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجِلُكُمْ) عَلَى الْأَصَحِّ

وأقول : الثالث من أنواع المجرورات : مأجَرٌ لمجاورة المجرور ، وذلك في بابي النعت والتأكيد ، قيل : وبابِ عطفِ النَّسَقِ

(١) من سورة سبأ ، من الآية ٣٣

(٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢٦

فأما النعت ففي قولهم : « هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ » <sup>(١)</sup> روى  
بخفض « خرب » لجوارته للضبِّ ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة  
للمرفوع ، وهو الجُحْرُ ، وعلى الرفع أكثر العرب  
وأما التأكيد ففي نحو قوله :

١٦٦ — يَا صَاحِرَ بَلَّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُنَّ

أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرِي الذَّنْبِ

(١) قد ورد من ذلك قول امرئ القيس :

كَانَ تَبِيرًا فِي عَرَايِنٍ وَبِلَهٍ كَبِيرٍ أَنَا فِي بَحَادٍ مُزْمِلٍ  
بخفض « مزمل » ، مع أنه وصف « كبير » ، المرفوع ؛ لجوارته « بحاد » المخفض .  
١٦٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

الاعراب : « يا » حرف نداء ، « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ،  
وقيل صاحبي ، « بلغ » فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذوى » مفعول  
به ببلغ منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ،  
و « الزوجات » مضاف إليه ، « كل » توكيد لذوى ، منصوب بفتحة مقدرة  
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجواردة ، وضمير الغائبين  
مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير :  
أنه ، أى الحال والشأن وليس ، فعل ماض ناقص « وصل » اسم ليس ، وخبرها  
محذوف ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن « إذا » ظرفية  
تضمنت معنى الشرط « انحلت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عرى » فاعل  
انحلت ، وهو مضاف ، و « الذنب » مضاف إليه ، وجملة انحلت وفاعله فى محل  
جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير  
العبارة : إذا انحلت عرى الذنب فليس وصل موجودا

فكَلِّمْ : توكيدٌ لدَوَى ، لاللزوجات ، وإلا لقال كَلَّهْن ، وذوى : منصوب على المفعولية ، وكان حق « كَلِّمْ » النصب ، ولكنه خفَضَ المجاورة المنخفض .

وأما المعطوف فكقوله تعالى : ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) (١) على قراءة من جَرَّ الأَرْجُلَ لمجاورته المنخفض وهو الرءوس ، وإنما كان حقه النصب ، كما هو قراءة جماعة آخرين ، وهو [ منصوب ] بالعطف على الوجوه والأيدي ، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء

وخالفهم في ذلك المحققون ، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن على المعطوف ؛ لأن حرف العطف حاجز بين الالتمين ومُبْطِل للمجاورة ، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف اليان ؛ لأنه كانت جملة أخرى ، فهو محجوز تقديرأ ، ورأي هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرءوس ، فقيل : الأرجل مفعولة لا ممسوحة ، فأجابوا على ذلك بوجهين ؛ أحدهما : أن المشح هنا الفسل ، قال أبو على : حكى لنا

الشاهرقي : قوله وكلهم ، فإن الرواية في هذه الكلمة بجر كل ، مع أنها توكيد لدوى المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه ؛ فكان حقه أن ينصب كلا لذلك ، لكنه لما وقع مجاورا للزوجات المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار . ويسمى ذلك الجر بالمجاورة ، وهو شاذ لا يقاس عليه

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦

من لا يُتَمَّ أن أبا زيد قال : المسحُ خفيفُ الغسلِ ، يقال : مَسَحْتُ للصلاة ، وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما ؛ إذ كانتا مظنة للإسراف ، والثاني : أن للراد هنا المسح على الخفين ، وجهل ذلك مسحاً للرجل مجازاً ، وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذي على الرجل ، والنسبة بينت ذلك .

وَيُرْجَحُ هذا القول ثلاثة أمور : أحدها : أن الحل على المجاورة حملٌ على شاذ ، فينبغي صَوْنُ القرآن عنه ، الثاني : أنه إذا حل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي ، فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية ، وهو ( وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ) وإذا حل على العطف على الرءوس لم يلزم الفصل بالأجنبي ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة ، الثالث : أن العطف على هذا التقدير حملٌ على المجاور ، وعلى التقدير الأول حل على غير المجاور ، والحل على المجاور أولى .

فإن قلت : يدل للتوجيه الأول قراءة النصب

قلت : لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدي ، بل على محل الجار والمجور ، كما قال :

١٦٧ — \* بَسُلْكَنَ فِي تَجْدٍ وَغَوْرًا غَاثِرًا \*

١٦٧ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن ربيعة ، الراجز ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٩ ) وبعد هذا قوله :

\* فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَاثِرًا \*

والفرد : تجد ، هو ما ارتفع من الأرض وغور ، هو المنخفض منها





ثم قلت : باب - المجزومات الأفعال المضارعة الداخلة عليها جازم ،  
وهو ضربان : جازم لفعل ، وهو : لم ، ولما ، ولأمر الأمر ، ولا في  
النهي ؛ ورازم لفعلين ، وهو أدوات الشرط : إن وإذما ، لمجرد  
التعليق ، ولها حرفان ، ومن للعاقلة ، وما ومما لغيره ، ومتى وأيان

« فواسق » جمع فاسقة ، وهي الخارجة عما طلب إليها أن تكون عليه « جوار »  
مائلات ، وهو جمع جائزة

الاعراب : « يسكن » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون  
النسوة ، ونون الإناث فاعله « في نجد » جار ومجرور متعلق بيسكن  
« وغورا » الواو عاطفة ، غورا : معطوف على الجار والمجرور باعتبار محله ؛  
لأنه في المعنى مفعول به فحله نصب على المفعولية « غائرا » صفة لغور « فواسقا »  
حال من فاعل يسكن « عن قصدھا » الجار والمجرور متعلق بجوار ، وقصد  
مضاف ، والضمير مضاف إليه « جوارا » حال ثانية من نون النسوة

الشاهر فيه : قوله « وغورا » حيث عطف بالنصب على الجار والمجرور ،  
وأنت تعرف أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه في إعرابه ؛ فيسهل  
عليك أن تستدل بنصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ألبتة ، ولما  
لم يكن منصوبا في اللفظ تعين أن يكون منصوبا في المحل ، والسر في ذلك أن الجار  
والمجرور عند التحقيق هو مفعول به ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يفخر  
على الفرزدق :

جِشْتِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَّارِ  
الرواية بنصب « مثل » المعطوف بأو على محل قوله « بمثل » .

لِلزَّمانِ ، وَأَيْنَ وَأَيُّ وَحْمًا لِلْمَكَانِ ، وَأَيُّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ،  
وُسْعِي أَوْ لَهَا شَرْطًا ، وَلَا يَكُونُ ماضِي اللَّغْيِ ، وَلَا إِنشَاءً ، وَلَا جَامِدًا ،  
وَلَا مَقْرُونًا بِنَتْفِيسٍ ، وَلَا قَدْ ، وَلَا نَافٍ غَيْرَ لَا وَلَمْ ، وَثَانِيهَا جَوَابًا وَجَزَاءً  
وأقول : لما أَهْنَيْتُ الْقَوْلَ فِي الْمَجْرورات شرعت في المجزومات ،  
وبهذا الباب تتم أنواع العربات ، وبينت أن المجزومات هي الأفعال  
للمضارعة الداخل عليها أداة من هذه الأدوات الخمسة عشر ، وأن هذه  
الأدوات ضربان :

ما يجزم فعلا واحداً ، وهو أربعة : لم ، نحو ( لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ  
يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ) <sup>(١)</sup> ولما ، نحو ( لَمَّا يَفْضِ مَا أَمَرَهُ ) <sup>(٢)</sup> ( بَلِ  
لَمَّا يَنْفِقُوا عَذَابِ ) <sup>(٣)</sup> ( وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ) <sup>(٤)</sup>  
ولام الأمر ، نحو ( لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ) <sup>(٥)</sup> ولا في النعي ، نحو  
( لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ) <sup>(٦)</sup> وقد يُستعاران للدعاء ، كقوله تعالى :  
( لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ) <sup>(٧)</sup> ( رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ) <sup>(٨)</sup>

وما يجزم فعلين ، وهو الأحد عشر الباقي ، وقد قسمتها إلى  
سنة أقسام :

أحدها : ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو

- (١) من سورة الصمد ، من الآيتين ٣ و ٤ (٢) من سورة عبس ، من الآية ٢٣  
(٣) من سورة ص ، من الآية ٨ (٤) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢  
(٥) من سورة الطلاق ، من الآية ٧ (٦) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠  
(٧) من سورة الزخرف ، من الآية ٧٧ (٨) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦

إِنْ وَإِذَا مَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ ) <sup>(١)</sup> ونقول « إِذَا مَا تَقُمْ أَقُمْ » وهما حرفان ، أما إِنْ فبالإجماع ، وأما إِذَا مَا فعند سيدييه والجمهور ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم وفهم من تخصيص هذين بالحرفية أن ما عداها من الأدوات أسماء ، وذلك بالإجماع في غير « مَها » وعلى الأصح فيها ، والدليل عليه قوله تَعَالَى : ( مَها تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ) <sup>(٢)</sup> فعاد الضمير المجرور عليها ، ولا يعود الضمير إلا على اسم

الثاني ، : ما وضع للدلالة على مَنْ يَعْقِل ، ثُمَّ ضَمَّنْ معنى الشرط ، وهو مَنْ ، نحو ( مَنْ يَفْعَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ) <sup>(٣)</sup>

الثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثُمَّ ضَمَّنْ معنى الشرط ، وهو ما وَمَها ، نحو قوله تَعَالَى : ( وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ) <sup>(٤)</sup> ( مَها تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ) <sup>(٥)</sup> الآية

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ، ثُمَّ ضَمَّنْ معنى الشرط ، وهو مَتَى وَأَيَّانَ ، كقول الشاعر :

١٦٨ — وَلَسْتُ بِحَالِ الدَّلَاعِ خَافَةً وَلَسْتُ بِمَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدَ

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ١٩ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ١٣٢

(٣) من سورة النساء ؛ من الآية ١٢٣ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٧

١٦٨ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها قوله :

لِحَوْلَةِ أَهْلَالٍ بِرُقَّةٍ مَهْمَدٍ تَلُوحُ كَبَائِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْعِيدِ

وقول الآخر :

١٦٩ - أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ غَيْرَنَا وَإِذَا

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِتْنَا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

اللفظ : « التلاع ، بكسر التاء المثناة - جمع تلعة ، وهي : ما ارتفع من الأرض ، يسترفد القوم ، يطلبوا الرشد - بكسر فسكون - وهي العطية » أرشد ، أعطى ، يريد متى يستعينوا بي أعينهم

الاعراب : « لست ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسم ، وحلال ، الباء حرف جر زائد ، حلال : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وحلال مضاف ، و « التلاع » مضاف إليه « مخافة » مفعول لأجله ، ولكن ، الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « متى » اسم شرط مجازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان ، مبنى على السكون في محل نصب بأرشد ، يسترفد ، فعل مضارع ، فعل الشرط مجزوم بمبنى وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، القوم ، فاعل يسترفد مرفوع بالضممة الظاهرة « أرشد ، فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمبنى وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي

المشاهير فيه : قوله « متى يسترفد القوم أرشد » حيث جزم بمبنى فعلين : أولهما فعل الشرط ، وهو قوله يسترفد ، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه ، وهو قوله أرشد ، وأصل متى ظرف زمان ، ثم تضمنت معنى الشرط  
١٦٩ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢٣١ )

اللفظ : « تؤمنك ، نعتك الأمان ، حذرا ، خائفا وجلا

الخامس : ماوضع للدلالة على المكان ، ثم ضمّن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : **أَيْنَ ، وَائِي ، وَحَيْثُمَا** ، كقوله تعالى : ( **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ** ) <sup>(١)</sup> وقول الشاعر :

١٧٠ — **خَلِيلِي أَنِّي وَأَيَّتَانِي تَأْتِيَا** أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكَمَا لِالْجَحَاوِلِ

**الإعراب :** « **أَيَان** » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على الفتح في محل نصب ، والفاعل فيه قوله **تَأْمَن** « **تَوْمَنُكَ** » تؤمن : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ **أَيَان** ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المخاطب مفعول به « **تَأْمَن** » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمبنى ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « **غَيْرِنَا** » غير : مفعول به لتأمن ، والضمير مضاف إليه « **وَإِذَا** » الواو عاطفة ، **إِذَا** : ظرفية تضمنت معنى الشرط « **لَمْ** » نافية جازمة « **تَدْرِكُ** » فعل مضارع مجزوم بـ **لَمْ** ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جر بإضافة **إِذَا** إليها « **الْأَمَن** » مفعول به لتدرك « **مَتْنَا** » جار ومجرور متعلق بتدرك « **لَمْ** » نافية جازمة « **تَزَلُ** » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « **خَذَرْنَا** » خبر ليس ، والجملة لا محل لها جواب إذا

**الشاهر فيه :** قوله « **أَيَان تَوْمَنُكَ تَأْمَن** » حيث جزم بـ **أَيَان** فعلين : أولهما قوله **تَوْمَن** ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله **تَأْمَن** ، وهو جواب الشرط ، وقد ظهر هذا من الإعراب

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٨

١٧٠ — وهذا البيت أيضا لم أجد أحدا نسبه إلى قاتل معين ، وهو من

شواهد ابن عقيل ( رقم ٣٢٥ )

وقوله :

١٧١ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يَقْدِرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

**الاعراب :** « خليل ، منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مثني ، والياء الثانية ضمير المتكلم مضاف إليه » أني ، اسم شرط مجازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب . بتأني الثاني « تأنياني » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « تأنياء » فعل مضارع : جواب الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « أخا » مفعول به لتأنياء منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » مفعول به ليحاول مقدم عليه ، وغير مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لاجل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر في يرضى العائد على ما الموصولة « لا » نافية « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود إلى أخ ، والجملة في محل نصب صفة لآخ

**المشاهد فيه :** « أني تأنياني تأنياء » حيث جزم بأنى فعلين أولهما قوله تأنياني . وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأنياء وهو جواب الشرط وجزاؤه ، ولا يقال . إنه قد اتحد هنا الشرط والجواب ؛ لأننا نقول : الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته فأما الشرط فهو مطلق الإتيان

١٧١ — وهذا الشاهد أيضا لم أجد من نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٣٣٤ ) والمؤلف في القطر ( رقم ٢٨ ) والأشموقي في جوارم المضارع

الافتح : « تستقم » تعتدل وتسرع في الطريق المستقيم « يقدر » يريد يبلغك .

السادس : ما هو مُتردد بين الأقسام الأربعة ، وهي أي ، فإنها بحسب ما تضاف إليه ؛ فهي في قولك : « أَتَيْتُمْ بَيْتَهُمْ أَقْمُ مَعَهُ » من باب مَنْ ، وفي قولك : « أَيُّ الدَّوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ » من باب ما ، وفي قولك : « أَيُّ يَوْمٍ تَضُمُّ أَضْمُ » من باب مَتَى ، وفي قولك : « لَيْتَ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ » من باب أَتَيْنَ .

\* \* \*

ثم يَبَيَّنْتُ أَنَّ الفعل الأول يسمى شرطا ، وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني ، والعلامة تسمى شرطا ، قال الله تعالى : ( قَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا )<sup>(١)</sup> أي : علاماتها ، والأشراط في الآية جمعُ شَرَطٍ - بفتحين - لاجمع شَرَطَ - بسكون الراء - لأن فَعْلًا لا يجمع على أفعال قياسًا إلا في

ويوصلك « نجاحا ، ظفرا بما تحب ونيلًا لما تريد » غابر الأزمان ، باقيا

الاعراب : « حيثما ، اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبني على الضم في محل نصب لأنه ظرف مكان وعامله قوله يقدر » تستقيم ، فعل مضارع فعل الشرط ، يحزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط يحزوم وعلامة جزمه السكون ، لك ، جار مجرور متعلق يقدر ، الله ، فاعل « نجاحا ، مفعول به ليقدر » في غابر ، جار مجرور متعلق إما يقدر وإما يمحذوف صفة لقوله نجاحا ، وغابر مضاف ، و الأزمان ، مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقيم يقدر » حيث جزم بحيثما فعلين : أولهما قوله تستقيم ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله يقدر . وهو جواب الشرط وجزاؤه .  
(١) من سورة محمد ، من الآية ١٨ .

## معقل الوسط كاثواب وأبيات

\*\*\*

ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور :

أحدها : أن لا يكون ماضى المعنى <sup>(١)</sup> ؛ فلا يجوز : « إن قام زيد أمس أقم معه » وأما قوله تعالى : ( إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ) <sup>(٢)</sup>

(١) قد يكون الشرط والجواب مضارعين - وهو الأصل - نحو قوله تعالى : ( وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَ ) وقد يكونان ماضيين نحو قوله سبحانه ( وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا ) وقد يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو قوله جل شأنه ( مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُزِّلْهُ فِي حَرْثِهِ ) وقد يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ، وخص الله بهر هذا بالضرورة ، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازها في الاختيار ، وهو الذى نرجحه ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ، ومن ذلك قول عائشة رضى الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيء متى يقيم مقامك رقى » ومن ذلك قول قنبر بن أم صاحب من قصيدة رواها الشريف ابن الشجرى :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنِ ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا  
ومن ذلك قول الشاعر :

إِنْ تَصِرْ مُنَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا

مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

ومن ذلك قول أبي زيد الطائى :

مَنْ يَكِدْنِي بَسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ١١٦



فالمعنى إن يتبين أنى كنت قلته ، كقوله :-

— ١٧٢ — \* إذا ما اتسبنا لم تلدنى لثيمة \*  
 — ١٧٢ —

١٧٢ — هذا صدر بيت لرائد بن صعصعة الفقى ، والبيت بكامله مع بيت سابق عليه هكذا :

رَمَنْتَنِي عَنْ قَوْمِ الْعَدُوِّ وَبَاعَدَتْ عُبَيْدَةً ، زَادَ اللَّهُ مَا يَدِينَا بُدَا ١  
 إِذَا مَا اتَّسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَثِيمَةً      وَلَمْ تَجِدْنِي مِنْ أَنْ تُتَرَّى بِهَا بُدَا

الاعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « اتسبنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هى شرط إذا « لم » نافية جازمة « تلدى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير العامل لاجل له « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تجدى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « من » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب « تقرأ » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله بدا الاتى « بها » جار ومجرور متعلق بتقرأ « بدا » مفعول به لتجدى الشاعر فيه : قوله « إذا ما اتسبنا لم تلدى » فإن ظاهره أن جواب الشرط وهو قوله « لم تلدى » ماضى فى المعنى وإن كان فعلا مضارعاً فى اللفظ ، وذلك بسبب أن « لم » إذا دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ثلاثة أشياء : أولها أنها تجعله منفياً ، والثانى أنها تقلب معناه ماضياً بعد أن كان صالحاً للحال وللإستقبال ، والثالث : أنها تجزمه ، وأيضاً فإن ولادته قد حصلت منذ أزمان بعيدة ؛ لكن هذا الظاهر غير مراد ؛ لأن الشاعر يريد أن يقول : إننا إذا تفاخرنا بأنسابنا تبين أننى لم تلدى لثيمة ، والتبين مستقبل لاماضى ، فجواب الشرط فى هذا البيت

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط  
 الثاني : أن لا يكون طلباً ؛ فلا يجوز « إن قم » ولا « إن ليقم »  
 أو « لا يقم » .  
 الثالث : أن لا يكون جامداً ؛ فلا يجوز « إن عسى » ولا  
 « إن ليس » .  
 الرابع : أن لا يكون مقرونا بتنفيس ؛ فلا يجوز « إن سوف يقم »  
 الخامس : أن لا يكون مقرونا بقدر ؛ فلا يجوز « إن قد قام زيد » ولا  
 « إن قد يقم » .  
 السادس : أن لا يكون مقرونا بحرف نفى ؛ فلا يجوز « إن لما يقم »  
 ولا « إن لن يقم » ويستثنى من ذلك لم ولا ، فيجوز اقترانه بهما ،  
 نحو : ( وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ) <sup>(١)</sup> ونحو : ( إلا تفعلوه تكن  
 فتنة في الأرض ) <sup>(٢)</sup>

\* \* \*

ثم بينت أن الفعل الذي يسمى جواباً وجزءاً تشبيهاً له بجواب السؤال

ماضٍ في المعنى قبل هذا التأويل ، وهذا التأويل صار مستقبلاً ، وفعل الشرط في  
 الآية كذلك ، وغرض المؤلف الاستدلال بهذا البيت على أن الفعل قد يكون  
 ماضياً في المعنى في ظاهر الأمر ولكنه عند التأمل يرى مستقبلاً ، أعني من أن يكون  
 هذا الفعل فعل الشرط أو جوابه . وإذا علمت هذا لم يسغ لك أن تقول : إن  
 الكلام في فعل الشرط فكيف ساغ للمؤلف أن يجيء بشاهد لا يكون موطن  
 الاستدلال فيه فعل الشرط .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧ (٢) من سورة الانفال ، من الآية ٧٣

ويجزأ الأعمال ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزأ بعد الفعل المجازى عليه

\* \* \*

ثم قلت : وقد يكون واحداً من هذه فيقترن بالفاء ، نحو :  
(إِنْ كَانَ قِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) الْآيَةُ (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخِفُّ  
بِخُشَا) أَوْ جُمْلَةً آتِيَةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بِإِذَا الْفَجَائِيَّةِ ، نحو (فَهُوَ عَلَى كُلِّ  
شَيْءٍ قَدِيرٌ) ونحو (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

وأقول : قد يأتي جواب الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التي  
ذكرت أنها لا تسكون شرطاً ؛ فيجب أن يقرن بالفاء  
مثال ماضى المعنى (إِنْ كَانَ قِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) وَهُوَ مِنْ  
الكَاذِبِينَ ، وَإِنْ كَانَ قِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ وَهُوَ مِنْ  
الصَّادِقِينَ (١) .

ومثال الطلب قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُبْغُونَ اللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي  
يُحْيِيكُمْ اللَّهُ) (٢) (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخِفُّ بَخْشًا وَلَا رَهَقًا) (٣)  
فيمن قرأ (فَلَا يَخِفُّ بَخْشًا) بالجزم على أن لانهاية ، وأما من قرأ (فَلَا  
يَخَفُ) بالرفع فلا نافية ، ولا النافية تقرر بفعل الشرط كما بينا ، فكان  
مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ

(١) من سورة يوسف ، من الآيتين ٢٦ و ٢٧

(٢) من سورة آل عمران ، من الآية ٣١

(٣) من سورة الجن ، من الآية ١٣

محذوف ، والتقدير فهو لا يخاف ؛ فالجمله اسمية ، وسيأتى أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا ، وكذا يجب هذا التقدير فى نحو ( وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ) <sup>(١)</sup> أى : فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء .

ومثال الجامد قوله تعالى : ( إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَقَسَى رَبِّى أَنْ يُوَيِّتَنِى خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ) <sup>(٢)</sup> إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ <sup>(٣)</sup> ( وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ) <sup>(٤)</sup>

ومثال المقرون بالتفيس قوله تعالى : ( وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلَةً فَسَوْفَ بُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ) <sup>(٥)</sup> ( وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ) <sup>(٦)</sup>

ومثال المقرون بقدر قوله تعالى : ( إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ) <sup>(٧)</sup>

ومثال المقرون بناف غير لا ولم ( وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ) <sup>(٨)</sup> ( وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكَفِّرُوهُ ) <sup>(٩)</sup> ( وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ) <sup>(١٠)</sup>

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ (٢) من سورة الكهف ، من الآيتين ٣٩ و ٤٠ :

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢٧١

(٤) من سورة النساء ، من الآية ٣٨ (٥) من سورة التوبة ، من الآية ٢٨

(٦) من سورة النساء ، من الآية ١٧٢ (٧) من سورة يوسف ، من الآية ٧٧

(٨) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧ (٩) من سورة آل عمران ، من الآية ١٥٥

(١٠) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين : إما بالقاء .  
أو « إذا » الفجائية ، فالأول كقوله تعالى : ( وَإِنْ يَمْسَسْكَ بُخَيْرٌ فَهُوَ عَلَى  
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ )<sup>(١)</sup> والثاني كقوله تعالى : ( وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ  
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ )<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

ثم قلت : ويجوز حذف ما علم من شرط بعد « وإلا » نحو « أفلى  
هذا وإلا عاقبتك » أو جواب شرطه ماضٍ ، نحو ( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ  
تَذْبَحَنِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ) أو جملة شرط وأداته إن تقدمها طلب ولو  
باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو ( تَعَالَوْا أَتْلُ ) ونحو « أَيْنَ  
يَبْنِيكَ أَزْرُكَ » و « حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَسْمُ النَّاسُ » وقال :

\* مكانك تحمدي أو تستريحي \*

وشرط ذلك بعد النفي كون الجواب محبوباً ، نحو « لَا تَكْفُرْ  
تَدْخُلُ الْجَنَّةَ » .

وأقول : مسائل الحذف الواقع في باب الشرط والجزاء ثلاثة :

المسألة الأولى : حذف الجواب وحده ، وشرطه أمران : أحدهما :

أن يكون معلوماً ، والثاني : أن يكون فعل الشرط ماضياً ، تقول : أَنْتَ  
ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ؛ لوجود الأمرين ، ويمتنع « إِنْ تَقُمْ » و « إِنْ تَقْعُدَ »  
ونحوها حيث لا دليل ؛ لانتفاء الأمرين ، ونحو « إِنْ قُمْتَ » حيث لا دليل  
لانتفاء الأمر الأول ، ونحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ » لا انتفاء الأمر

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ١٧ (٢) من سورة الروم ، من الآية ٣٦

ثاني : قال الله تعالى : ( وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْعًا فِي السَّمَاءِ فَتُتِمَّمْ بِآيَةٍ )<sup>(١)</sup> تقديره : ناقض ، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن ؛ لأنه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام ، وهو مما يحسن معه الحذف .

المسألة الثانية : حذف فعل الشرط وحده ، وشرطه أيضاً أمران : دلالة الدليل عليه ، وكون الشرط واقعاً بعد « وإلاً » كقولك : « تَبُّ وَإِلَّا عَاقِبَتُكَ » أى : وإلاً تَبُّ عَاقِبَتُكَ ، وقول الشاعر :

١٧٣ — فَطَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يُعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٢٥

١٧٣ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصارى ، والأحوص هو صاحب الشاهد (رقم ٥٣) الذى تقدم ذكره مشروحاً في باب البناء عند الكلام على بناء المنادى ( انظر ص ١٣٢ من هذا الكتاب ) والبيت الشاهد الذى معنا من نفس القطعة التى منها ذلك الشاهد المتقدم . والشاهد الذى معنا من شواهد ابن عقيل أيضاً ( رقم ٣٤١ ) والمؤلف فى أوضحه

اللفظ : « كفف » بضم الكاف وسكون الفاء - هو النظير المكافئ « ومفرق » بفتح الميم وواؤه مكسورة وقد تفتح - هو وسط الرأس ، الحسام ، السيف .

الاعراب : « وطلَّقها » ، طلق : فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوياً تقديره أنت ، وحزمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « فلست » ، الفاء حرف بدال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفف الآتى « بكفف » ، الباء حرف

أى : وإلا تُطْلَقُهَا يَعْلُ

وقد لا يكون ذلك بعد « وإلا » فيكون شاذاً ، إلا فى نحو « إن خَيْرَ آخِرٍ » فقياسٌ ، كما مرَّ فى بابهِ <sup>(١)</sup> ، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرطِ بجملتها ، بل بعضُها ، وكذلك نحو ( وإن أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) <sup>(٢)</sup> فَلَيْسَتْأَمَّا نحن فيه ، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية ، كما مثلت

المسألة الثانية : حذف أداة الشرط وفعل الشرط

وشرطه أن يتقدم عليها طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه ، أو بمعناه فقط ، فالأول نحو « اثْنِي أَكْرَمَكَ » تقديره : اثْنِي فَإِنْ تَأْتَى أَكْرَمَكَ ؛ فأكرمك

جر زائد ، كفه : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وإلا ، الواو عاطفة ، إلا : كلمة مركبة من حرفين ، الأول : إن ، وهو حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، والثانى : لا ، وهو حرف نفي ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، مفركك ، مفرق : مفعول به ليعل ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، الحسام ، فاعل يعل

الساهر فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ؛ لكونه معلوماً من سابق الكلام ، ولكون أداة الشرط إن المدغمة فى لا النافية . وليس يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة ، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه . على نحو ما ذكره المؤلف

(١) انظر ( ص ٢٢٢ ) من هذا الكتاب (٢) من سورة التوبة ، من الآية ٦

( ٢٧ — شذور الذهب )

مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعلُ الطلب المذكور ، هذا هو المذهب الصحيح <sup>(١)</sup> : والثاني نحو قوله تعالى : ( قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ) <sup>(٢)</sup> أى : تعالوا فإن تاتوا أتْلُ ، ولا يجوز أن يقدّر فإن تتعالوا ؛ لأن تعالَ فعل جامد لا مضارع له ولا ماخى ، حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل

ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا ، وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الإطناية - وغِلَطَ أبو عبيدة فنسبه إلى قَطَرِي بن الفُجاءة - :

(١) الذى ذكره المؤلف - من أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل شرط موافق للطلب المتقدم فى معناه وحده أوفى معناه ولفظه جميعا - هو مذهب الجمهور من العلماء ، وقد حكم المؤلف بأنه هو المذهب الصحيح ، ومقابلة ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدى وسيبويه شيخ النحاة وأبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه وأبو على الفارسى القسوى شيخ ابن جنى ، ومذهب هؤلاء جميعا أن الجازم لهذا المضارع هو نفس الطلب المتقدم عليه ، ومع اتفاقهم على هذا المقدار تجدهم يختلفون فى تعليل المسألة ؛ فأما الخليل وسيبويه فيعللان ذلك بأن الطلب المتقدم إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكون ذلك الطلب قد تضمن معنى حرف الشرط . ونظير ذلك أسماء الشرط كقـى وحيثما ؛ فإنها إنما جزمت الشرط والجواب جميعا لكونها متضمنة معنى حرف الشرط الذى هو إن ، وأما السيرافى والفارسى فيعللان ذلك بأن الطلب إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكونه قد ناب عن حرف الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به فى نحو قولك « ضربا زيدا » ، لأنه نائب عن حرف الشرط كما أن المصدر ينصب موقفه ، هكذا قالوا ، وكلا التعليلين غير مستقيم ؛ لاجرم كان مذهب الجمهور هو الصحيح

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٥١



١٧٤ - أَبَتْ لِي عَفَى وَأَبَى بَلَايَ وَأَخَذَى الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّيحِ  
وإِمَّا كَى عَلَى الْمَكْرُوهِ فَهِيَ وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الشَّيْخِ  
وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي  
لِأَدْفَعِ عَنْ مَآثِرَ صَلَاحَاتِ وَأُحْيِي بَعْدُ عَنْ عِرْضِ صَحِيحِ .

١٧٤ - هذه الآيات - كما قال المؤلف - لعمر بن الإطنابة ، والإطنابة : اسم أمه ، وهو عمرو بن زيد مناة . وقد أنشد المؤلف ثالث هذه الآيات في أَوْصَحِهِ ( ج ٢ ص ١٧٢ ) وفي القطر ( رقم ١١٧ ) وسينشد عجز ثالثها مرة أخرى في باب اسم الفعل من هذا الكتاب ، والآيات الأربعة يجمعها رواها ابن عبدربه في العقد الفريد ( ١ - ١٢٢ اللجنة ) وروى ثانيا المبرد في الكامل ( ١ - ٥٤ ) وروى الثلاثة الأولى فيه ( ج ٢ ص ٢٩٣ ) وعنده في الموضعين أول الثاني « وإجشأ على المكروه ... »

المراد : « أَبَتْ » أي : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لِي » جار ومجرور متعلق بأبي عَفَى ، فاعل أبي ، وياه المتكلم مضاف إليه « وَأَبَى » الواو عاطفة ، أبي : فعل ماض « بَلَايَ » فاعل ، وياه المتكلم مضاف إليه « وَأَخَذَى » الواو عاطفة ، أخذ : معطوف على بَلَايَ ، وياه المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الْحَمْدَ » مفعول به لأخذ ، بالثمن ، جار ومجرور متعلق بأخذ « الرِّيحِ » ، صفة للثمن « وإِمَّا كَى » الواو عاطفة ، إِمَّا كَى : معطوف على الرِّيحِ ، وياه المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أيضا « عَلَى الْمَكْرُوهِ » جار ومجرور متعلق بإِمَّا كَى ، نفس : مفعول به لإِمَّا كَى ، وياه المتكلم مضاف إليه « وَضَرَبِي » الواو عاطفة ، ضرب : معطوف على أخذ ، وياه المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « هَامَةَ » مفعول به لضرب ، وهامة مضاف « وَ » الواو عاطفة ، مضاف إليه « الشَّيْخِ » صفة للبطل « وَقَوْلِي » الواو عاطفة ، قول : معطوف على أخذ ، وياه المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « كَلَّمَا »

فجزم « تحمدى » بعد قوله « مكانك » وهو اسم فعل بمعنى آتيتى .  
وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمراً محبوباً ، كدخول الجنة  
والسلامة فى قولك : « لا تكفر تدخل الجنة » و « لا تدن من الأسد »

ظرف زمان متعلق بقول « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل  
ضمير مستتر تقديره هى « وجشأت » الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض  
فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة معطوفة على الجملة  
السابقة ، وكاتهما فى محل جر ؛ لإضافة الظرف إلى الجملة الأولى ، ولكون الثانية  
معطوفة على المجرور « مكانك » اسم فعل أمر بمعنى ائتنى ، لاجل له من الإعراب  
« تحمدى » ، فعلى مضارع مبنى للجمول مجزوم فى جواب الأمر المدلول عليه  
باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة نائب فاعله مبنى على  
السكون فى محل رفع « أو » ، حرف عطف « تستريحى » ، فعل مضارع مبنى للعلوم  
معطوف على تحمدى ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « لأدفع » اللام  
لام التعليل ، أدفع : فعل مضارع منصوب بأن المضمة بعد لام التعليل ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وأن المضمرة مع مادخلت عليه فى تأويل  
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقولى « عن مآثر » جار  
ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع ، متعلق  
بأدفع « صالحات » صفة لمآثر ، مجرورة بالكسرة الظاهرة « وأحمى » الواو  
عاطفة ، أحمى : فعل مضارع معطوف على أدفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة بعد ،  
ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بأحمى « عن عرض » جار ومجرور  
متعلق بأحمى « صحيح » صفة لعرض

المجاهر فيه : قوله « مكانك تحمدى » حيث جزم تحمدى فى جواب شرط  
مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر ، وتقدير الكلام : مكانك إن تثبتى  
تحمدى ؛ وليس بين العلماء خلاف فى جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر  
إذا لم يكن المضارع مقترناً بالفاء ، كما فى هذا الشاهد ، فافهم ذلك والله ينفعك به

تَسْلَمَ» ؛ فلو كان أمراً مكروها ، كدخول النار وأكل السبع في قولك « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ » و « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ بِأُكُلِكَ » تَعَيَّنَ الرفع ، خلافاً للكسائي ، ولا دليل له في قراءة بعضهم ( وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ )<sup>(١)</sup> لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف ، وسهل ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه ، ولا يحسن أن يقدر بدلاً مما قبله ، كما زعم بعضهم ، لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الأول على الثاني .

\* \* \*

ثم قلت : وَيَجِبُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا نَحْوُ « هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ » أَوْ نَحْوِ « إِنْ قُمْتَ أَقُومُ » وَمِنْ « ثُمَّ امْتَنَعَ فِي النَّفَرِ » إِنْ قُمْتَ أَقُومُ » ، وَبِجَوَابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقًا ، أَوْ قَسَمٍ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ ؛ فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ لِلْأَوْخَرِ وَأَقُولُ : حَذَفَ الْجَوَابَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

ممتنع ، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما  
وجائز ، وهو ما وجدا فيه ، ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة  
مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديرًا

وواجب ، وهو ما كان دليله الجملة المذكورة ؛ فالمتقدمة لفظاً كقولهم « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ »<sup>(٢)</sup> والمتقدمة تقديرًا لها صورتان : إحداهما : قولك

( ) من سورة المدثر ، الآية ٦

(٢) اعلم أن النحويين قد اختلفوا في الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله : أهى نفس الجواب أم هى دليل الجواب وليست الجواب بنفسه ؟ فذهب سيديويه

« إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ » وقول الشاعر :

وجهور النحاة إلى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ، ولكنها دليل عليه ، وهذا هو الذى ذهب إليه المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيد وجمهرة الكوفيين إلى أن هذه الجملة هى جواب الشرط ، والذى ذهب إليه سيويه والجمهور أصح دليلا وأقرب مأخذاً ، والدليل على ذلك من وجوه : أولها ، أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفعل ولا بإذا الفجائية كالمثال الذى ذكره المؤلف ، والجملة الاسمية التى بهذه المنزلة لاتصلح لأن تكون جواباً ، وكذلك الجملة الفعلية التى فعلها جامد ، كما لو قلت : عسى أن تنجح إن اجتهدت ، والوجه الثانى : أن الجوازم من العوامل الضعيفة . والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخر عن معموله ، والوجه الثالث : أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب - إذا كان فعلاً مضارعاً - أن يكون مجزوماً ، والعرب تقول نحو قولك « براك الناس أهلاً للبودة إن صدقت » فلا يجزمون المضارع ، والوجه الرابع : أنهم لا يصنعون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط التالى الأداة ماضياً لفظاً ومعنى ، كالمثلة التى سقناها ، أو كان ماضياً معنى فقط ، نحو قولك : أنت محبوب إن لم تكن أمانتك ، وهذا هو الموضع الذى يحذف فيه جواب الشرط ، فلما وجدناهم يلتزمون ماضوية فعل الشرط علينا أنهم يرون الجواب محذوفاً . فإن قلت : هل هناك فرق معنوى بين أن أقول : أنت ظالم إن فعلت ذلك ، وأن أقول : إن فعلت ذلك فأنت ظالم ، كما كان بين الكلامين هذا الفرق الصناعى الذى ذكرته فى مذهب سيويه والجمهور ؟ فالجواب أن بين الكلامين فرقاً واضحاً ، وتلخيصه أنك إذا قلت « أنت ظالم إن فعلت » فبمبنى كلامك فى أول الأمر على الإخبار بظلم المخاطب قاطعاً به جازماً بثبوته له ، ثم بدا لك أن تعلقه على فعل من الأفعال ، أما إذا قلت « إن فعلت ذلك فأنت ظالم » فبمبنى كلامك من أول الأمر على التردد فى ثبوت الظلم لمخاطبك والشك فيه ، سواء أكان المترجح عندك ثبوته له أم انتفاؤه عنه ، بحسب ما تستعمله من أدوات الشرط ، وهذا الفرق المعنوى يؤيد أن بينهما فرقاً صناعياً ، فافهم ذلك واحرص عليه ، وانظر فى هذا المبحث الكامل للمبرد ( ١ - ٧٨ )

١٧٥ — وَإِنْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

١٧٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزي ، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ، ومطلعا :

قِفْ بِالذِّبَارِ الَّتِي لَمْ يَبْعُثْهَا الْقَدَمُ كَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأُرَوَّاحُ وَالذِّمَمُ

وبيت الشاهد من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢٦ ) وابن عقيل ( رقم ٢٣٧ ) والمؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٧٩ ) والمبرد في الكامل ( ١ - ٧٨ )

الغمر : و خليل ، صاحب خلة - بفتح الحاء - وهي الفقر ، فالخليل هنا الفقير المحتاج ، مسألة ، طلب للعطاء ، حرم ، بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - أى : ممنوع

الاعراب : « إن » ، حرف شرط جازم ، « أنه » ، أى : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به و خليل ، فاعل أى « يوم » ، ظرف زمان منصوب على الظرفية بأى ، ويوم مضاف ، و « مسألة » مضاف إليه ، يقول ، فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « لا » ، نافية عامة عمل ليس ، أو مهمة لا عمل لها « غائب » اسم لا ، أو مبتدأ ، مالى ، مال : فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه . ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية ، حرم ، خبر مبتدأ محذوف ، أى : ولا أنت حرم ، أو لا زائدة أتأ كيد التني وحرم معطوف على غائب

البحر مرفيع : قوله « يقول » وقد اختلف العلماء فيه ، ولهم فى ذلك مذهبان مشهوران :

أحدهما مذهب سيبويه رحمه الله ، ذهب إلى أن هذا الفعل المضارع المرفوع لبس جوازبا للشرط السابق ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على نية التقديم وإن كان فى اللفظ متأخرا فكأنه قال : يقول لا غائب مالى إن أنه خليل

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه ، والأصل أقوم إن قام ، ويقول إن أتاه خليل ، والبرد يرى أنه هو الجواب ، وأن الفاء مقدرة ، والثانية : أن يتقدم على الشرط قسم نحو « وَاللَّهِ إِنْ جَاءَنِي لِأَكْرَمَنَّهُ » فَإِنَّ قَوْلَكَ « لَا كَرَمَنَهُ » جواب القسم ؛ فهو في نية التقديم إلى جانبه ، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ، ويدل ذلك على أن المذكور جواب القسم تؤكد في نحو المثال ، ونحو قوله تعالى : (وَلَيْنَ نَصَرُواْ لَمْ يُؤْمِنُواْ بِالْآدِبَارِ) <sup>(١)</sup> ورفع في قوله تعالى : (ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) ثم أشرت إلى أنه كما وجب الاستثناء بجواب القسم المتقدم - يجب العكس في نحو « إِنْ تَقَمَّ وَاللَّهِ تَقَمَّ » وأنه إذا تقدم عليها شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط ، تقدم أو تأخر ، نحو « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَمَّ أَقَمَّ » .

وثانيهما مذهب المبرد وأبي زيد والكوفيين . ذهبوا إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب ، إلا أنه على تقدير الفاء .  
واعلم أن محل هذا كله إذا كان فعل الشرط ماضيا . كما في مثال المؤلف وفي بيت الشاهد ، فأما إذا كان الشرط مضارعا فقد أجمعوا على أنه لا يجوز إلا جزم الجواب ، تقول : إن تذاكر تنجح ، بالجزم في الشرط والجزاء جميعا ، ولا يجوز رفع الجواب إلا في ضرورة شعرية مع القبح ، كالذي رواه سيبويه رحمه الله من قول جرير بن عبد الله البجلي :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ    إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ  
وكالذي رواه من قوله :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنِّهَا    مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَّأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

(١) من سورة الحشر ، من الآية ١٢

\*\*\*

ثم قلت : وَجَزُمُ مَا بَعْدَ فَأْ أَوْ وَآوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ لِلشَّرْطِ أَوْ الْجَوَابِ قَوِيٌّ ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ ، وَرَفْعُ تَالِي الْجَوَابِ جَائِزٌ

وأقول : خَتَمْتُ بِابِ الْجَوَازِمِ بِمَسْأَلَتَيْنِ : أَوَّلَاهُمَا يَجُوزُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ، وَالثَّانِيَةُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ ، وَكِلَاهُمَا يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهَا وَاقِعًا بَعْدَ الْفَاءِ أَوْ الْوَآوِ .

فَأَمَّا مَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةِ الْأَوْجِهِ : فَضَابْطُهَا أَنْ يَهِيَ الْفِعْلُ بَعْدَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ )<sup>(١)</sup> الْآيَةُ ، قَرِئُ ( فَيَغْفِرُ ) بِالْجَزْمِ عَلَى الْمُعْطَفِ ، وَ ( فَيَغْفِرُ ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَ ( فَيَغْفِرُ ) بِالنَّصْبِ بِإِضْمَارِ أَنْ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَهِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْوَجْهِينِ فَضَابْطُهَا أَنْ يَهِيَ الْفِعْلُ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، كَقَوْلِكَ « إِنْ تَأْتَيْ وَتَمَشَّ إِلَى أَكْرَمِكَ » فَالْوَجْهُ الْجَزْمُ ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ كَقَوْلِهِ :

١٧٦ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُوُوهِ

[ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا قَامَ وَلَا هَضْمًا ]

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤

١٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٨١ ) وابن عقيل ( رقم ٣٤٠ )

اللفظة : « يقترب » يدنو « يخضع » يستكين ويذل « تؤوه » تنزله عندنا  
« هضما » ظلما وضياعا لحقوقه

الاعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على  
السكون في محل رفع « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة  
جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منا »  
جار ومجرور متعلق بـ « يقترب » ويخضع ، الواو واو المعية ، يخضع : فعل مضارع  
منصوب بأن المضمره وجوباً بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى من أيضاً « تؤوه » تؤو : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم  
بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به « ولا » الواو  
عاطفة ، لا : نافية ، ينخش ، فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم  
وعلامة جزمه حذف الالف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى من « ظلما » مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « أقام »  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وما مع ما دخلت عليه  
في تأويل مصدر مخفوض بإضافة ظرف محذوف ، وهذا الظرف منصوب بـ « ينخش »  
والتقدير : ولا ينخش ظلما مدة إقامته « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد  
النفي « هضما » معطوف على ظلما

الساهر فسم : قوله « ويخضع » حيث جاء منصوباً ، وقد توسط بين الشرط  
وجوابه ، ومثله قول زهير ، وقد أنشده سيوريه ( ج ١ ص ٤٤٧ ) :  
وَمَنْ لَا يَهْدِمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْأَقِ  
ومحل الاستشهاد به قوله « فَيُثْبِتُهَا » فإنه مقترن بالقاء بعد « يهضم رجليه »  
الذي هو فعل الشرط ، وقد توسط بين فعل الشرط المذكور وجوابه الذي هو  
قوله « يزلق » وقد جاء به منصوباً





ثم قلت : باب في عمل الفعل - كل الأفعال ترفع إما الفاعل أو نائبه أو المُنشَب به ، وتَنْصِبُ الأسماء ، إِلَّا المُنشَبَ بالفعل به مطلقاً ، وإلا الخبر والتَّمْيِيزَ والمفعول المطلق فَنَاصِبُها الوصفُ والتَّاقِصُ والمُبْهَمُ للمعنى أو النسبة والمتصرف التَّامُّ ومصدره ووصفه ، وإلا للمفعول به فَإِنَّهَا بالنسبة إليه سبعة أقسام : ما لا يَتَعَدَّى إليه أصلاً : كالدَّالُّ على حدوثِ ذاتِ كحدثت ونبئت ، أو صفةٍ حِسِّيَّةٍ كطال وخلق ، أو عَرَضٍ كمرض وقريح ، وكالمُوازِنِ لِإِنْفَعَلٍ كَانكسر ، أو فِعْلٍ أو فِعْلٍ الأذنين وَصَفُها على فَعِيلٍ في نحو ذلَّ وسَمِنَ ، وما يَتَعَدَّى إلى واحدٍ دائماً بالجارِّ كغَضِبَ ومرَّ ، أو دائماً بنفسه كأفعالِ الحواسِّ ، أو تارةً وتارةً كَشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ ، وما يَتَعَدَّى لهُ بنفسه تارةً ولا يَتَعَدَّى إليه أُخْرَى كغَفَرَ وشَحَا ، وما يَتَعَدَّى إلى آثْنَيْنِ : فَإِذَا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهَا تارةً ولا يَتَعَدَّى أُخْرَى كَنَقَصَ وزَادَ ؛ أو يَتَعَدَّى إِلَيْهَا دائماً ، فَإِذَا ثَانِيهَا كَمَفْعُولِ شَكَرَ كَأَمَرٍ وَأَسْتَغْفَرَ وَأَخْتَارَ وَصَدَّقَ وَزَوَّجَ وَكُنِيَ وَنَمَى وَدَعَا بِعَنَاهُ وَكَالَ وَوزَنَ ، أو أَوَّلُهَا فاعِلٌ في اللغى كَأَعْطَى وَكَسَا ، أو أَوَّلُهَا وَثَانِيهَا مُبْتَدَأٌ وخبرٌ في الأصل ، وهو أفعالُ القلوب : ظَنَّ لَا بِمَعْنَى أَتَمَّ ، وَعَلِمَ لَا بِمَعْنَى عَرَفَ ، وَرَأَى لَا بِمَعْنَى الرَّأْيِ ، وَوَجَدَ لَا بِمَعْنَى حَزَنَ أو سَخَفَدَ ، وَحَجَا لَا بِمَعْنَى قَصَدَ ،

وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَخَالَ ، وَجَعَلَ ، وَدَرَى فِي لَفْعَةٍ ، وَهَبَ وَتَعَلَّمَ بِمَعْنَى  
 أَعْلِمَ وَيَلْزَمَانِ الْأَمْرَ ؛ وَأَفْعَالُ التَّصْيِيرِ : كَجَعَلَ ، وَتَخَذَ ، وَاتَّخَذَ ،  
 وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَبَجَزَ إِلَافَهُ الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً ،  
 وَجِبُّ تَعْلِيلُهَا قَبْلَ لَامِ الْإِبْدَاءِ أَوْ الْقَسَمِ أَوْ اسْتِفْهَامِ أَوْ نَفْيٍ بِمَا  
 مُطْلَقًا أَوْ بِلَا أَوْ إِنْ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ أَوْ لَعْلٌ أَوْ لَوْ أَوْ إِنْ وَكَمْ  
 الْخَبَرِيَّةِ : وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ أَعْلَمَ وَأَرَى ، وَمَا ضَمَّنَ مَعْنَاهُمَا  
 مِنْ أَنْبَاءٍ وَنَبَأٍ وَأَخْبَرَ وَخَبَرَ وَحَدَّثَ .

وَأَقُولُ : عَقَدْتُ هَذَا الْبَابَ لِيَبَانَ عَمَلُ الْأَفْعَالِ ؛ فَذَكَرْتُ أَنَّ  
 الْأَفْعَالَ كُلَّهَا - قَاصِرَهَا وَمُتَعَدِّيَهَا قَائِمًا وَنَاقِصًا - مُشْتَرِكَةٌ فِي أَمْرَيْنِ :  
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَعْمَلُ الرِّفْعَ ، وَيَبَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ إِمَّا نَاقِصٌ فَيَرْفَعُ  
 الْأِسْمَ ، نَحْوُ « كَانَ زَيْدٌ فَاضِلًا » وَإِمَّا تَامٌ آتٍ عَلَى صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَيَرْفَعُ  
 الْفَاعِلَ نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ » وَإِمَّا تَامٌ آتٍ عَلَى غَيْرِ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَيَرْفَعُ  
 النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) <sup>(١)</sup> وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ كَلَامَهُ  
 الثَّانِي : أَنَّهَا تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ غَيْرَ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ : أَحَدُهَا : الْمُسَبَّهَ  
 بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَإِنَّمَا تَنْصِبُهُ عِنْدَ الْجُمُودِ الصِّفَاتِ نَحْوُ « حَسَنَ وَجْهَهُ »  
 وَالثَّانِي : الْخَبَرَ ، فَإِنَّمَا يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ النَّاقِصُ وَتَصَارِيفُهُ نَحْوُ « كَانَ زَيْدٌ  
 قَائِمًا » وَ« يُعْجِبُنِي كَوْنُهُ قَائِمًا » وَلَمْ أَذْكَرْ تَصَارِيفَهُ فِي الْمَقْدَمَةِ لَوْضُوحِ  
 ذَلِكَ ، وَالثَّلَاثُ : التَّمْيِيزَ ، فَإِنَّمَا يَنْصِبُهُ الْأِسْمُ لِلْبَهْمِ الْمَعْنَى كـ « رَطَلَ زَيْتًا »

(١) مِنْ سُورَةِ هُودَ ، مِنَ الْآيَةِ ٤٤

أو الفعل المجهول النسبة كـ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » وكذلك تصاريفه : نحو « هُوَ طَيِّبٌ نَفْسًا » والرابع : المفعول المطلق : وإنما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه ، نحو « قُمَ قِيَامًا » و « هُوَ قَائِمٌ قِيَامًا » ويمتنع « مَا أَحْسَنُهُ إِحْسَانًا » و « كُنْتُ قَائِمًا كَوْنًا » ، والخامس : المفعول به : وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه ، كـ « صَرَبْتُ زَيْدًا » .

\*\*\*

وقد قَسَمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيما بدعيما ، فذكرت أنه سبعة أنواع :

أحدها : ما لا يطلب مفعولا به البتة ، وذكرت له علامات :  
إحداها : أن يدلَّ على حدوث ذاتٍ ، كقولك « حَدَّثَ أَمْرٌ »  
و « عَرَضَ سَفَرٌ » و « نَبَتَ الزَّرْعُ » و « حَصَلَ الْحَصْبُ » وقوله :  
١٧٧ — إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَذِفْتُوْنِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشَّتَاءُ

١٧٧ — هذا البيت من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وكان من المعمرين  
الاعراب : ، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض اشروطه منصوب بجوابه  
« كان الشتاء » فعل تام وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فأذفتوني »  
الفاء واقعة في جواب إذا ، أذفتوا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو  
الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فإن » الفاء حرف دال على  
التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الشيخ » اسم إن « يهرمه » يهرم : فعل  
مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مفعول به تقدم  
على الفاعل « الشتاء » فاعل يهرم مرفوع بالضممة الظاهرة

الشاهر فيه : قوله « كان الشتاء » فإن هذا الفعل لا يحتاج إلى مفعول به ،  
لكونه دالا على مجرد حصول حدث ، أي : إذا حصل الشتاء ، ونحو ذلك

\* \* \*

فإن قلت : فإنك تقول : حدث لي أمر ، وغرض لي سفر  
فغنى أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا ،  
فتعلقه أولا وآخرأ بمحذوف وهو الكون المطلق ، أو هو متعلق بالفعل  
المذكور على أنه مفعول لأجله ، والكلام في المفعول به

\* \* \*

الثانية : أن يدل على حدوث صفة حسية ، نحو : طال الليل ، وقصر  
النهار ، وحلقت الثوب ، ونظف ، وطهر ، ونجس ؛ واحتزرت بالحسية  
من نحو عليم وفهم وفريح ، ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنتين ، والثاني  
لواحد بنفسه ، والثالث لواحد بالحرف ، تقول : علمت زيدا فاضلا ،  
وفهمت المسألة ، وفريحت بزيد

الثالثة : أن يكون على وزن فعل - بالضم - كظرف وشرف وكرم  
وآؤم ، وأما قولهم : « رَحِبْتُكُمْ الطاعة » و « طَلَعَ الْيَمَنَ » فضمنا معنى  
وسم وبلغ

الرابعة : أن يكون على وزن آفعل ، نحو أنكسر وأنصرف  
والخامسة : أن يدل على عرض ، كعرض زيد ، وفريح ، وأشر ، ويطر  
والسادسة والسابعة : أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما  
على فاعل ، كذل فهو ذليل ، وسمين فهو سمين ، ويدل على أن ذل فعل  
بالفتح قولهم يذل بالكسر ، وقلت « في نحو ذل » احترازا من نحو يخل  
فإنه يتعدى بالجار ، تقول : يخل بكذا

\*\*\*

والنوع الثاني : يتعدى إلى واحد دائماً بالجار ، كـ « خَضِبْتُ مِنْ زَيْدٍ » و « مَرَزْتُ بِهِ » أو « عَلَيْهِ »

\*\*\*

فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذَلَّ بالضربِ ومِنَ بكذا قلت : المجروران مفعولٌ لأجله ، لا مفعول به

\*\*\*

الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً ، كأفعال الحواس ، نحو « رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ » و « شِمِمْتُ الطَّيِّبَ » و « ذُقْتُ الطَّعَامَ » و « سَمِعْتُ الْأَذَانَ » و « لَمَسْتُ الْمَرْأَةَ » وفي التنزيل ( يَوْمَ يَرْوُفَ الْمَلَائِكَةُ )<sup>(١)</sup> ( يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ )<sup>(٢)</sup> ( لا يذوقون فيها الموت )<sup>(٣)</sup> ( أَوْ لَا مَسْئَمُ النِّسَاءِ )<sup>(٤)</sup>

\*\*\*

الرابع : ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار ، كشكر ونصح وقصد ، تقول : « شكرته » و « شكرت له » و « نصحت له » و « نصحت له » و « قصدت له » و « قصدت إليه » قال الله تعالى : ( واشكروا نِعْمَةَ اللَّهِ )<sup>(٥)</sup> ( أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ )<sup>(٦)</sup> ( وَنَصَحْتُ لَكُمْ )<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٢ (٢) من سورة ق ، من الآية ٢٢  
(٣) من سورة الدخان ، من الآية ٥٦ (٤) من سورة النساء ، من الآية ٤٣  
(٥) من سورة النحل ، من الآية ١١٤ (٦) من سورة لقمان ، من الآية ١٤  
(٧) من سورة الأعراف ، من الآيتين ٧٩ و ٩٣

\*\*\*

الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، وذلك نحو **فَعَرَ** - **بِالْفَاءِ** والفين **للمعجمة** - **وَشَحَا** - **بِالشَّيْنِ** **المعجمة** والحاء **المهملة** - تقول **« فَعَرَ فَاهُ »** و **« شَحَاهُ »** بمعنى فتحه ، و **« فَعَرَ فَوْهُ »** و **« شَحَافَوْهُ »** بمعنى انفتح

\*\*\*

السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمته قسمين أحدهما : ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى ، نحو **نَقَصَ** ، تقول : **« نَقَصَ الْمَالُ »** و **« نَقَصْتُ زَيْدًا دِينَارًا »** بالتخفيف فيهما قال الله تعالى **(ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوهُمْ شَيْئًا)** <sup>(١)</sup> وأجاز بعضهم كون (شيئًا) مفعولًا مطلقًا ، أي : **نَقَصًا** ما

الثاني : ما يتعدى إليهما دائماً ، وقسمته ثلاثة أقسام : أحدها : ما ثانی مفعوليه كـ **مَفْعُولِ شَكَرٍ** ، **كَأَمَرَ** و **اسْتَغْفَرَ** ، تقول : **« أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ »** و **« أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ »** وسيأتي شرحها بعد والثاني : ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو **« بَكْسِيَّتُهُ جِيَّةٌ »** و **« أُعْطِيَتْهُ دِينَارًا »** فإن المفعول الأول لا يس وأخذ ؛ ففيه فاعلية معنوية

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أو ثلثهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل ، وأفعال التصيير ، وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى : **(وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا)** <sup>(٢)</sup> **(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ**

(١) من سورة التوبة ، من الآية ٤ (٢) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٢

مُؤْمِنَاتٍ) <sup>(١)</sup> (يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) <sup>(٢)</sup> (لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ) <sup>(٣)</sup>  
(وَجَعَلُوا لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً) <sup>(٤)</sup> أى : اعتقدوهم ،  
وقول الشاعر :

١٧٨ — قَدْ كُنْتُ أَحْبُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا هَمَّةَ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ

(١) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٠ (٢) من سورة المزمل ، من الآية ٢٩  
(٣) من سورة النور ، من الآية ١١ (٤) من سورة الزخرف ، من الآية ١٩  
١٧٨ — نسب صاحب المحكم هذا البيت إلى رجل سماه أبا شنبلى الأعرابي ،  
ونسبه ابن هشام إلى تميم بن أبى بن مقبل ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٢٦)  
والمؤلف فى أوصله (رقم ١٧٢)

اللفظة : ألمت ، نزلت ، ملات ، جمع ملية ، وهى النازلة من نوازل الدهر  
المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى الشدائد ، ولكنى  
علمت أنه مذق الوداد ؛ فقد طرحت فى طرائح الدهر فألفيته بعيداً عنى غير  
أخذ بناصرى .

الاعراب : قد ، حرف تحقيق ، كنت ، فعل مضارع ناقص ، وضمير  
المتكلم اسمه ، أحجو ، فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ،  
والجمله فى محل نصب خبر كان ، وأبا ، مفعول أول لأحجو ، وهو مضاف ،  
و « عمرو » مضاف إليه ، وأخا ، مفعول ثان لأحجو ، ويروى بالتونين فهو  
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويروى من غير تنوين فهو منصوب بالالف نيابة عن  
الفتحة ، ثقة ، من روى أخا بالتونين نصبه على أنه صفة له ، ومن روى أخا بغير  
تنوين خفض ثقة بإضافة أخا إليه ، حتى ، حرف غاية وجر ، ألمت ، ألم : فعل  
ماض ، والتاء علامة التأنيث ، بنا ، جار ومجرور متعلق بألم ، ويوماء ظرف زمان  
منصوب على الظرفية ، وعامله ألم ، ملات ، فاعل ألم ، وألم مع ما بعده فى تأويل  
مصدر بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحجو  
(٢٨ — شذور الذهب)

## وقول الآخر :

— ١٧٩ — \* زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَكْتُ بِشَيْخ \*

الشاهد فيه : قوله ، أحجو أبا عمرو أخا ثقة ، حيث استعمل الفعل المضارع :  
الماخوذ من حجا بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ، أبا عمرو ، والآخر  
« أخا ثقة » ، واعلم أن العيني رحمه الله حكى أنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا »  
ييجو ، ينصب مفعولين خبر ابن مالك رحمه الله ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه ،  
ومهم المؤلف رحمه الله

١٧٩ — هذا صدر بيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسم أبي أمية أوس ،  
وعجز البيت قوله :

\* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا \*

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه ( رقم ١٧٥ ) والأشمونى ( رقم ٣١٩ ) ،  
والاعراب : « زعمتني ، زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ،  
والياء مفعول أول ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « شيخا » مفعول  
ثانٍ لزعم ، ولست ، الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناسخ ، وتاء المتكلم  
اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره ،  
في محل نصب حال « إنما » أداة حصر ، الشيخ ، مبتدأ « من » اسم موصول خبر  
المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ،  
« ديبيا » مفعول مطلق

الشاهد فيه : قوله ، زعمتني شيخا ، حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن  
ونصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، والثاني قوله شيخا ، وهو ظاهر  
من الإعراب



والأكثر تَعْدَى زَعْمٌ إِلَى أَنْ أَوْ أَنْ وَصَلَتْهَا ، نَحْوُ ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ إِنْ يُبْعَثُوا )<sup>(١)</sup> وقوله :

— ١٨٠ — \* وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا \*

(١) من سورة التغابن ، من الآية ٧

١٨٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر كثير عزة ، وعجزه قوله :

\* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ \*

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه ( رقم ١٧٦ ) ، والأشمنوني ( رقم ٣٢٠ ) ،

الاعراب : و قد ، حرف تحقيق وزعمت ، فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره ، هي والتاء للتأنيث ، أني ، أن : حرف تأكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، تغيرت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي زعم ، بعدها ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتغير ، والضمير مضاف إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ مبني على السكون في محل لرفع « الذي » اسم موصول بدل من اسم الإشارة مبني على السكون في محل رفع « يا » حرف نداء « عز » منادى مبني على الضم الملقوب به - أو الذي على الحرف المحذوف للترخيم - في محل نصب ، وجملة النداء لاجل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفي « يتغير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « زعمت أني تغيرت » حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن ، وتعدى إلى مفعوله بواسطة أن المصدرية المؤكدة

واعلم أن تعدى زعم ، إلى مفعوله بواسطة أن أو أن كثير جداً ، والشواهد عليه أكثر من أن يضبطها الحصر ، ومنها بيت الشاهد هذا ، وقول عبيد الله

وقال :

١٨١ - دَرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدَ يَأْعُرُ وَفَاغْتَبَطَ

فَإِنْ اغْتَبَطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ . رَشَادُ ، أَلَا يَارَبِّمَا كَذَبَ الزُّعْمُ

وقد اختلف العلماء في تعدى « زعم » إلى مفعوله بنير أن أو أن ؛ فزعم الأزهري أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد عليه تؤيد صحة جوازه من غير ضرورة ، ومن شواهد البيت السابق . ومنها قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تَزْعُمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

نعم إلاكثر في هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعوله بواسطة أن أو أن المصدريتين . ولكن تعديهما إليهما بدونها لا يصل إلى درجة الضرورة

١٨١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من

شواهد المؤلف في أوضحه ( رقم ١٧١ ) وابن عقيل ( رقم ١٢٠ ) والأشموني

( رقم ٢٢٣ )

اللفظة : « دريت » ، بالبناء للمجهول - من « درى » ، إذا علم ، « اغتبط » ، أمر

حن الاغتباط ، وأراد به السرور

الاعراب : « دريت » ، فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ،

وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » مضاف إليه « يا » حرف

نداء « وعرو » منادى مبني على الرفع المذكور أو على ضم الحرف المحذوف

للترخيم في محل نصب « فَاغْتَبَطَ » الفاء حرف عطف ، « اغتبط » : فعل أمر ، وفاعله

ضمير مستتر فيه « فَإِنْ » ، الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب

« اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جاز ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن

والأكثر في دَرَى أن تتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : « دَرَيْتُ بَكْذَا » قال الله تعالى : ( وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ) <sup>(١)</sup> وإنما تعدت إلى الكاف واليم بواسطة همزة النقل ، وقوله :

١٨٢ — قَفَاتُ أَجْرَنِي أَبَا حَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

الشاهر فيه : قوله « دريت الوفي العهد » حيث استعمل فيه درى بمعنى علم ، ونصب به مفعولين : أولهما تاء المخاطب الواقعة نائباً عن الفاعل ، وثانيهما قوله « الوفي » وقد ظهر هذا من الإعراب

(١) من سورة يونس ، من الآية ١٦ ؛

١٨٢ — هذا الشاهد من كلام ابن همام السلولى ، وهو من شواهد المؤلف ، في أوضحه ( رقم ١٧٤ ) وابن شميل ( رقم ١٢٧ ) والأشئوني ( رقم ٣٢٤ )

الإعراب : « قالت » فعل وفاعل « أجرنى » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ؛ والنون للوقاية ، والياء مفعول به « أبا » متادى بحرف نداء محذوف ، مالك ، مضاف إليه « وإلا » الواو للاستئناف ، إن : شرطية . جائزة ، لا : نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره « وإلا تجرنى » فهبى ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان منصوب . بالفتحة الظاهرة ، هالكاً ، صفة لقوله امرأ .

الشاهر فيه : قوله « فهبنى امرأ » حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله امرأ . وهنا أمران يجب أن تعلمهما :

الأول : أن « هب » الذى يدل على معنى اعتقد فعل أمر جامد غير متصرف ، فلم يجز منه ماض ولا مضارع ، فأما قولك : وهب يهب فن الهبة .

أى : آَعْتَقِدْنِى ، وقوله :

— ١٨٣ — \* تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا \*

ومنه قوله تعالى : ( الحمد لله الذى وهب لى على الكبر إسماعيل وإسحاق ) من سورة إبراهيم ، من الآية ٣٩ ، وقوله جل شأنه : \* ( يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور ) من سورة الشورى ، من الآية ٤٩ ، وأما وهب فى نحو قولهم : وهبى الله فداك ، فبمعنى جعلنى الله فداك

والثانى : أن الأكثر تعدى وهب ، إلى مفعوليه صراحة كما فى بيت الشاهد ، وقد يدخل على أن المؤكدة المصدرية ، واختلف العلماء فى ذلك : فذهب الجرمى وابن سيده والجوهري والحري إلى أنه لحن ، وقال الأنبات من العلماء : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر وهب أن أبانا كان حماراً ، ومن شواهد تعديه لاثنتين صريحين قول عقيبة بن هيرة الأسدى :

فَهَبَهَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضَيَاغَا      يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

وجه عليه قول الشاعر :

هَبُونِى أَغْضُ إِذَا مَا بَدَتْ      وَأَمْنَعُ طَرَفِى فَلَا أَنْظُرُ

١٨٣ — هذا صدر بيت لزياد بن يسار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والناطقة الذيباني يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ، ومعنى الناطقة لطيفة ، وفيه يقول كلبه منها البيت المستشهد يصدره ، ومجز البيت قوله :

\* فَبَالِغٍ بُلُطْفٍ فِى التَّحْوِيلِ وَالْمَكْرِ \*

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه ( رقم ١٦٩ ) وابن عقيل ( رقم ١٢١ ) والاشموني ( رقم ٣٢٥ )

المعرب : « تعلم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره

والأكثر في تعلم أن يتعدى إلى أن وصلتها ، كقوله :

— ١٨٤ — \* تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي \*

أنت ، شفاء ، مفعول أول ، النفس ، مضاف إليه ، قهر ، مفعول ثان ، وقهر  
نضاف وعدو من ، عدوها ، مضاف إليه ، وضمير الثانية العائد إلى النفس  
مضاف إليه ، فيبالغ ، الفاء حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت ، بلطف ، في التحيل ، جازان ومجروران يتعلق كل منهما  
ببالغ والمكر ، معطوف على التحيل

الشاهر فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه تعلم  
ومعناه اعلم ، وقد نصب به مفعولين : أولهما قوله « شفاء النفس » وثانيهما قوله  
« قهر عدوها » ، وقد وضع ذلك من إعراب البيت

— ١٨٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخِيذِ بِالْهَيْدِ \*

وهذا بيت من قصيدة طوية لأبي زعيم الدليل ، يقولها بعد فتح مكة ،  
معتذراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم بما كان عمرو بن سالم الخزاعي يقول فيه  
وفي أصحابه ، وأولها قوله :

أَنْتَ الَّذِي تُهْدِي مَعْدًى بِأَمْرِهِ      بَلِ اللَّهُ يُهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : أَشْهَدُ  
بِمَا حَمَلْتَ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا      أَبْرُءُ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ  
وانظرها في سيرة ابن هشام ( ٤ - ٤٦ )

العرباب : « تعلم ، فعل أمر بمعنى اعلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت ، رسول ، منادى بحرف نداء محذوف ، الله ، مضاف إليه « أنك »  
أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « مدركي ، خبر أن ، وياه  
نلتكلم مضاف إليه ، وأن مع اسمه وخبره في محل نصب سد مسد مفعولي تعلم

وشاهد أفعال التفسير قوله تعالى : ( فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا )<sup>(١)</sup>  
 (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)<sup>(٢)</sup> (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا  
 حَسَدًا)<sup>(٣)</sup> (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَؤُوجٌ فِي بَعْضٍ)<sup>(٤)</sup>  
 واحترزت من ظَنٍّ بمعنى أَنَّهُمْ فإنها تتعدى لواحد نحو قولك :  
 « حُدِمَ لِي مَالٌ قَطَنَتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : ( وما هو على التَّوْبِ

السَّاهِرِ : قوله « تعلم أنك مدركي » حيث استعمل تعلم الذي بمعنى اعلم ،  
 ونصب به مفعولين بواسطة أن المؤكدة المصدرية ، وهذا هو الأكثر في.  
 تعدى هذا الفعل ، ومن شواهد المسألة قول معدي كرب بن الحارث بن عمرو  
 ابن حجر آكل المراد :

تَعْلَمُ أَنَّ - نَبِيَّ النَّبِيِّ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الشَّكَلَابِ  
 وقول الثابتة الذباني يرد على زياد بن يسار صاحب البيت السابق (رقم ١٨٣) ،  
 وينكر عليه تطيره :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الشُّبُورُ  
 وقول أنس بن زعيم صاحب بيت الشاهد من نفس الكلمة التي منها الشاهد :  
 تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ صَرَمٍ مُتَهِمِينَ وَمُنْجِدٍ  
 ويتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المخففة من الثقيلة أيضاً كقول.  
 الحارث بن وعلة :

\* فَعَلَّمَنِي أَنْ قَدْ كَفَيْتُ بِكُمْ \*

- (١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٣ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٥  
 (٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٩ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٩٩

بَظَنِينَ) <sup>(١)</sup> أى : ماهو بمنّهم على الغيب ، وأما من قرأ بالضاد فعبارة  
 ماهو بيبخيل ، وكذلك علم بمعنى عرف ، نحو : ( واللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْهُ  
 يُطَوِّنُ أُمّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ) <sup>(٢)</sup> ورأى من رأى ، كقولك :  
 « رأى أبو حنيفة رجل كذا ، أو حرمة » وحجاً بمعنى قصد ، نحو  
 « حجوت بيت الله » ومن وجد بمعنى حزن أو حقد ،  
 فإنهما لا يتعديان بآتسهما ، بل تقول : « وجدت على الميت » و « حقدت »  
 على الميت .

\*\*\*

ثم احلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات : الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق .  
 فأما الإعمال فهو نصبها للفعولين ، وهو واجب إذا تقدمت عليها  
 ولم يأت بعدها معلق ، نحو « ظننتُ زيداً عالماً » ، وجاز إذا  
 توسّطت بينهما نحو « زيداً ظننتُ عالماً » أو تأخرت عنها نحو « زيداً  
 عالماً ظننتُ » .

وأما الإلغاء فهو إبطال عملها إذا توسّطت أو تأخرت ، فتقول « زيدٌ  
 ظننتُ عالماً » و « زيدٌ عالماً ظننتُ » والإلغاء مع التأخر أحسن من  
 الإعمال ، والإعمال مع التوسّط أحسن من الإلغاء ، وقيل : هما سيّان  
 وأما التعليق فهو إبطال عملها فى اللفظ دون التقدير ؛ لاعتراض ماله  
 صدر الكلام بينها وبين معموليها ، وهو واحد من أمور عشرة :  
 أحدها : لام الابتداء ، نحو « دلتُ زيدٌ فاضلٌ » وقوله تعالى :-

(١) من سورة التكوين ، الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٧٨

(١) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ) (١)  
 الثانى : لام جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ لَيُقَوْمَنَّ زَيْدٌ » أى : علمت  
 بالله ليقومن زيد ، وقوله :

١٨٥ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتَيْنَّ مَنِئِي . إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْلِشُ سِهَامَهَا

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٢

١٨٥ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد  
 المؤلف فى أَوْضَحِهِ ( رقم ١٨٧ ) وفى القطر ( رقم ٧٣ ) وأُنشده الأشمونى  
 فى باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٣٦ )

الاهراب : « لقد » اللام موطنه للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت »  
 . فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة فى جواب القسم ، تأتى : فعل مضارع مبنى  
 على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من  
 الإعراب « منيتى » فاعل تأتى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل  
 وفاعله لا عمل لها جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن  
 . « لا » نافية « تطليش » فعل مضارع « سهامها » سهام : فاعل تطليش ، والضمير  
 العائد إلى المنايا مضاف إليه . وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن

الساخر فربه : قوله « علمت لتأتين منيتى » حيث وقع الفعل الذى من شأنه  
 . أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو علمت ، قبل لام جواب القسم ؛  
 فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل فى لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب  
 . هذا الفعل مفعوليه ، فكان يقول : علمت منيتى آتية ، مثلاً ، ولكن وجود  
 اللام منع من وجود هذا النصب فى اللفظ ، وهو موجود فى التقدير ، فهذه الجملة  
 لا عمل لها باعتبار كونها جواباً للقسم ، ولها محل نصب باعتبار كونها فى مقام  
 مفعول علمت ، وهكذا حكم الفعل المعلق عن العمل فى اللفظ : يكون محل  
 ما بعده نصباً باعتبار كونه واقعاً موقع مفعوليه ، وسيأتى بيان الدليل على ذلك  
 . فى شرح الشاهد الآتى من كلام كثير بن عبد الرحمن فانتظره .



الثالث : الاستفهام ، سواء كان بالحرف كقولك : « عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو » وقوله تعالى : ( وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ ) <sup>(١)</sup> أو بالاسم : سواء كان الاسم مبتدأ نحو ( لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ) <sup>(٢)</sup> ( وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا ) <sup>(٣)</sup> أو خبراً نحو « عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ » أو مضافاً إليه المبتدأ نحو « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » أو الخبر نحو « عَلِمْتُ صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفْرُكَ » أو فضلة نحو ( وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ) <sup>(٤)</sup> و ( أَيُّ ) منصوبٌ على المصدر بما بعده ، وتقديره ينقلبون أي انقلاب ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأنَّ الاستفهام له الصِّدْر فلا يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولى « استفهام »

الرابع : « ما » النافية ، نحو « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وقوله تعالى : ( لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ) <sup>(٥)</sup>

الخامس : « لا » النافية فى جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو »

السادس : « إِنْ » النافية فى جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » بمعنى ما زيد قائم

السابع : « لَعَلَّ » نحو ( وَإِنْ أَذْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ) <sup>(٦)</sup> ذكره

---

(١) من سورة الأنبياء ، الآية ١٠٩ (٢) من سورة الكهف ، من الآية ١٢  
(٣) من سورة طه ، من الآية ٧١ (٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧  
(٥) من سورة الأنبياء ، من الآية ٦٥ (٦) من سورة الأنبياء ، من الآية ١١١

أيو على في التذكرة .

الثامن : « لو » الشرطية ، كقول الشاعر :

١٨٦ — وقد عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا      أَرَادَ نَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَقْرٌ

التاسع : « إِنْ » التي في خبرها اللام ، نحو « عَلِمْتُ إِنْ زِيدًا لَقَائِمٌ » .

ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إِنْ ، إلا أن ابن الجباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز « عَلِمْتُ إِنْ زِيدًا قَائِمٌ » بالكسر مع عدم اللام ، وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إِنْ .

١٨٦ — هذا البيت من كلام حاتم الطائي الجواد المشهور ، من قصيدة له .

يكتب فيها على امرأته ماوية ، وكانت ماوية تأمره بالإمساك وكف يده عن العطاء ، وانظر ديوانه المطبوع في أوروبا ( ص ٣٩ - ٤٠ ) وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٣٣٧ )

الإعراب : وقد ، حرف تحقيق « علم الأقوام » فعل وفاعل « لو » حرف تعليل يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط « أن » حرف تأكيد ونصب « حاتما » اسم أن « أراد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حاتم ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف يقع شرط لو ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم أراد . إلخ « ثراء » مفعول به لأراد « المال » مضاف إليه « كان » فعل ماض ناقص وله جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « وفر » اسم كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو

المشاهد فيه : قوله « علم الأقوام لو . . . إلخ » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين ، وهو علم ، قبل « لو » ، فعلقته عن العمل في لفظ الجملة . على نحو ما قررناه في الشاهد السابق

العاشر : « كم » الخبرية ، نصّ على ذلك بعضُهم ، وحمل عليه قوله تعالى ( أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ )<sup>(١)</sup> وقدّر « كم » خبرية منصوبة بأهلكتنا ، والجملة سادة مسد مفعولى يروا ، و « أنهم » بتقدير بأنهم ، وكأنه قيل : أهلكتناهم بالاستتصال ، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان ، لكن لا يتعين خبرية « كم » ، بل يجوز أن تكون استفهامية ، ويؤيده قراءة ابن مسعود ( مَنْ أَهْلَكْنَا ) وجوّز الفراء انتصاب « كم » يروا وهو سهو : سواء قدرت خبرية أو استفهامية<sup>(٢)</sup> وقال سيديّه « أن » ومعمولها بدل من « كم » وهذا مُشْكَل ؛ لأنه إن قدر « كم » مفعولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صدرتها ، وإن قدرها مفعولة لأهلكتنا لزم تسلط أهلكتنا على أنهم ، والذي يصحح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها ؛ فإنّ يروا مسلطة في المعنى على أن وصلتها ... ؛ فهذه جملة الملاحظات

\* \* \*

والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلق ، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب ، قال كثير :  
 ١٨٧ — وما كنت أدرى قبلَ عَزَّةَ ما البُكا  
 ولا مَوْجِعَاتِ القَلْبِ حتى تَوَلَّتْ

(١) سورة يس ، الآية ٣١

(٢) لأن « كم » تستوجب الصدارة ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها ، خبرية كانت أو استفهامية .

١٨٧ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ،

يروي بنصب «موجعات» بالكسر عطفاً على محل قوله «ما البكا» ومن ثم سمي ذلك تعليفاً ؛ لأن العامل مُلغى في اللفظ ، وعاملُ في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى معلّفاً أخذاً من المرأة المعلقة التي [هي] لا مُروجة ولا مُطلقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا القلب لهذا المعنى

وهو من شواهد المؤلف في أوضحه ( رقم ١٨٨ ) وفي القطر ( رقم ٧٤ ) .  
وأنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٣٨ )

الاعراب : « ما ، نافية ، كنت ، فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمية .  
« أدرى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان . قبل ، ظرف زمان منصوب بأدرى « عزة ، مضاف إليه .  
« ما ، اسم استفهام مبتدأ « البكا ، خبر المبتدأ « ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة .  
لتأكيد النفي « موجعات ، معطوف على محل جملة « ما البكا » منصوب بالكسرة .  
تياية عن الفتحة ، وموجعات مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجرد « تولت ، فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه . وقبل تولت أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى

الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البكا ولا موجعات » فإن أدرى فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكا » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر نصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله . لأنه ملازم للتصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر نصب . . . . . وعمل في محلهما ، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه حطفت عليهما قوله وموجعات . بالنصب ، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه ، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح ، فافهم

\* \* \*

ولنشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الأفعال التي تتعدى إلى المفعولين .  
أولها مُسْرَحٌ دائماً ، أى : مُطْلَقٌ من قيد حرف الجر ، والثانى : تارةً مُسْرَحٌ  
منه وتارةً مقيد به ، وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة أفعال :

أحدها : « أَمَرَ » قال الله تعالى : ( أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ  
أَنْفُسَكُمْ ) <sup>(١)</sup> وقال الشاعر

١٨٨ — أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

فجمع بين اللغتين

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٤٤

١٨٨ — هذا البيت قد نسب قوم إلى عمرو بن معديكرب الزيدى ، وهو  
من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٧ ) ومن شواهد معنى اللبيب فى « فصل عقده  
للتدريب فى ما » ( ٢ - ١٣ ) ومن شواهد المبرد فى الكامل ( ١ - ٢١ ) ونسبه  
إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

المعنى : « نشب » ، النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد  
بالمال الذى ذكره قبل ذلك الإبل خاصة ؛ لأنها غالب أموال العرب

الاعراب : « أَمَرْتُكَ » فعل وفاعل ومفعول به أول « والخير » مفعول ثانٍ ،  
وستعرف كلاماً فيه « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لافعل ، مبنى على السكون فى محل نصب .  
« أَمَرْتُ » أمر : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل « به » جار  
ومجرور متعلق بأمر ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « فقد »  
الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تركتك » فعل وفاعل ومفعول

الثاني : « أَسْتَغْفِرُ » قال الشاعر :

١٨٩٠ — أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطِيئِي

ذَنبِي وَكُلِّ أَمْرِي لَا شَكَّ مُؤْتَرَرُ

أول « ذا » مفعول ثانٍ لترك ، و « ذا » منافع ، و « مال » مضاف إليه ، و « ذا » الواو عاطفة . ذا : معطوف على ذا السابق ، وهو مضاف ، و « نصب » مضاف إليه .

الشاعر في قوله « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » وقوله « أَمَرْتُ بِهِ » فإن العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذي هو أمر إلى مفعولين بنفسه ، وفي العبارة الثانية قد تعدى إلى الأول بنفسه ، وهو النائب عن الفاعل ، وإلى الثاني بحرف الجر ، والذي في كلام سيدي والأعلم رحمهما الله يدل على أنها يعتبران الأصل في هذا الفعل أنه يتعدى إلى ثاني معموليه بحرف الجر ، ثم قد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إليه بنفسه ؛ فيدل ذلك على أن النصب عندهما على نزع الخافض ، وأنه يقتصر فيه على المسموع ، قال الأعلم : « أراد الشاعر أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ » لحذف ووصل الفعل ونصب ؛ وسوغ الحذف والنصب أن الخير اسم فعل يحسن أن وما عملت فيه في موضعه ، وأن : يحذف معها حرف الجر كثيراً ، تقول : أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَ ، تريد أَمَرْتُكَ بِأَنْ تَفْعَلَ ، فإن قلت : أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ ، لم يحز أن تقول : أَمَرْتُكَ زَيْدًا ؛ لما بينت لك . اهـ

١٨٩١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو فيما يظهر لي من

عمل من لا يحتاج بقوله

الأعراب : « أَسْتَغْفِرُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنَا ، الله ، منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « مِنْ عَمْدِي » جار ومجرور متعلق بأَسْتَغْفِرُ ، وهو المفعول الثاني ، وعمد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « وَمِنْ خَطِيئِي » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور

وقال الآخر :

١٩٠ — اَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ.

السابق ، وخطأ مضاف والياء التي هي ضمير المتكلم مضاف إليه ، ذنبي ، ذنب : بدل من عمد ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وكل ، الواو واو الحال ، كل : مبتدأ ، امرئ ، مضاف إليه ، لا ، نافية للجنس ، شك ، اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، والتقدير : لاشك موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، مؤنزر ، خبر المبتدأ

الساهر فيهِ : قوله ، اَسْتَغْفِرُ اللهَ من عمدي ، حيث عدى الفعل - الذي هو اَسْتَغْفِرُ - إلى مفعولين ، وعداه إلى الأول الذي هو لفظ الجلالة بنفسه ، وعداه إلى الثاني بحرف الجر . لكن المؤلف نفسه قد ذكر في معنى اللبيب أن الحق أن هذا الفعل ينصب المفعولين بنفسه دائماً ؛ لأن الفعل الثلاثي المجرد - وهو غفر - ينصب مفعولاً ، والسين والتاء الدالان على الطلب يزيدانه مفعولاً ، وقال : « وأما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على تضمن معنى أتوب إليه منه » اهـ ، فأعرف ذلك وقسه بما ذكره ههنا .

١٩٠ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٧ ) ، وقد أنشده الأشموني ( رقم ٤٠٥ ) والمؤلف في أوضح المسالك في باب التمييز ، وكذلك أنشده ابن قتيبة في أدب الكاتب ( ص ٥٣٠ بتحقيقنا ) .

المعرب : « اَسْتَغْفِرُ » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الله ، منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « ذنباً ، مفعول ثانٍ ، لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع ، محصيه ، خبر ليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد ( ٢٩ - شذور الذهب )

الثالث : « اختار » ، قال الله تعالى : ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) <sup>(١)</sup> وقال الشاعر :

١٩١ — وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْنَا مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَاءِ

فَقُلْتُ الْبُكَاءُ أَشْنَى إِذْنُ لِعَلِيلِي

إلى ذنب مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل نصب صفة لقوله ذنباً ، رب ، صفة لله ، العباد ، مضاف إليه ، إليه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، الوجه ، مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب صفة لله ، والعمل ، معطوف على الوجه

الساهر قيم : قوله ، أستغفر الله ذنباً ، حيث نصب بأستغفر مفعولين ، وعداه إليهما بدون توسط حرف جر ، على ما أوضح لك من الإعراب (١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٥٥

١٩١ — هذا البيت من قصيدة طويلة لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا حَيًّا لَيْلَى أَجْدَّ رَحِيلِي وَأَذَنَ أَصْحَابِي غَدًا يَقُولِ

الإعراب : « قالوا » فعل وفاعل ، « نأت » نأى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « فاختر » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف ، من الصبر ، جار ومجرور متعلق باختر ، وتقدير الكلام : فاختر من الصبر والبكاء واحداً ، أو فاختر ما يريحك منهما ، ونحو ذلك « فقلت » الفاء حرف عطف ، وقلت : فعل وفاعل ، البكاء ، مبتدأ ، « أشنى » خبر المبتدأ ، « إذن » حرف جواب وجزاء لا عمل له ، « لعليلي » الجار والمجرور متعلق بأشنى ، وغايل مضاف ويا ، المتكلم مضاف إليه .



أى : اختر من الصبر والبكا أحدهما

الرابع « كَتَى » بتخفيف النون ، تقول : « كَتَيْتُهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ »  
و « بَأْيِي عَبْدَ اللَّهِ » ويقال أيضاً « كَنَوْتُهُ » قال :

١٩٢ — هِيَ الْخَمْرُ لَا شَكَّ تُكْنَى الطَّلَاً كَمَا الذَّنْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ

الساخر فيه : قوله ، فاختر من الصبر والبكا ، حيث عدى الفعل ، الذى  
هو قوله اختر ، إلى مفعولين : أحدهما محذوف يصل إليه الفعل بنفسه ،  
وثانيهما مذكور ، وقد وصل الفعل إليه بحرف الجر ؛ وذلك قوله « من  
الصبر والبكا » .

١٩٢ — هذا البيت من كلام عبيد بن الأبرص ، وهو بيت مفرد ، قاله  
للنعمان بن المنذر حينما قدم عليه في يوم يؤسه ، وكان للنعمان يومان : يوم نعيم يعطى  
فيه كل من قدم عليه ، ويوم يؤس يقتل فيه كل وافد إليه ، واعلم أن أصل  
الرواية في هذا البيت هكذا :

هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطَّلَاً كَمَا الذَّنْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ

وهو على ذلك محتل الوزن ، وقد قالوا : إن الخليل رحمه الله أصلحه وزاد فيه  
فصار صدره \* هِيَ الْخَمْرُ يَكُونُهَا بِالطَّلَا \* وقد أصلحه الجواليقي في شرح  
أدب الكاتب فجعله \* هِيَ الْخَمْرُ وَالْخَمْرُ تُكْنَى الطَّلَا \* وأصلحه بعض الناس  
فجعله \* هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى بِأَمِ الطَّلَا \* ووقع في المزهري ( ١ / ٥٠٨ ) تصحيحه هكذا  
\* هِيَ الْخَمْرُ حَقّاً وَتُكْنَى الطَّلَا \* ووقع في اللسان ( ط ل ا ) تصحيحه كتصحيح  
الخليل هكذا \* هِيَ الْخَمْرُ يَكُونُهَا بِالطَّلَا .. وفيه أيضاً ( ج ع د ) تصحيحه  
هكذا \* وقالوا هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطَّلَا .. والذى في إنشاد المؤلف لإصلاح آخر البيت  
قريب من الذى وقع في المزهري ، ولنا كلام في هذا الإصلاح ذكرناه في شرحنا  
على أدب الكاتب ( ص ١٧٦ ) فارجع إليه هناك إن شئت .

وقال :

\* وَكَيْتَمَانُهَا تَكْنِي بِأَمِّ فُلَانٍ \* ١٩٣ -

الإعراب : « هي » ضمير منفصل مبتدأ « الخمر » خبر المبتدأ « لاشك » لا : نافية للجنس ، شك : اسمها مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاشك موجود ، وجمة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الموصوف الذي هو الخمر وصفته التي هي جمة تكني ومفعوليه « تكني » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي « الطلا » مفعول ثانٍ ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، وجمة الفعل ومفعوليه في محل رفع صفة للخمر « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، ما : كافة « الذئب » مبتدأ « يكني » فعل مضارع مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الذئب هو نائب الفاعل وهو المفعول الأول « أبا » مفعول ثانٍ ، وهو مضاف « جعدة » مضاف إليه ، وجمة يكني ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الذئب .

المشاهير فيه : قوله « تكني الطلا » وقوله « يكني أبا جعدة » حيث عدى الفعل في الموضعين - الذي هو قوله يكني - إلى مفعولين من غير أن يوسط بينهما وبين أحدهما حرف الجر ، وأول هذين المفعولين هو الضمير المستتر في كل منهما الواقع نائب فاعل ، وثانيهما هو الاسم الظاهر الواقع بعد كل منهما ، وهذا ظاهر من الإعراب .

١٩٣ - لم أجد أحداً ذكر لهذا الشاهد تكلية أو نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « كتمانها » كتمان : مبتدأ ، وضمير الغائبة مضاف إليه « تكني » فعل مضارع مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر تقديره هي نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « بأم » جار ومجرور متعلق بتكني ، وهو المفعول الثاني ، وأم

الخامس: «يحيى» تقول «سَمَّيْتُهُ زَيْدًا» و«سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ»؛ قال: ١٩٤ — وَسَمَّيْتُهُ بِيَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ لِأَمْرِ قَضَاءُ اللَّهِ فِي النَّاسِ مِنْ بَدْ

مضاف ، و«فلان» مضاف إليه ، وجملة تكنى ومفعوليها في محل رفع خبر المبتدأ .  
السَّاهِرُ فِيمَ : قوله «تكنى بأَمِ فلان» حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله تكنى ، إلى مفعولين : أحدهما وصل إليه بنفسه ، وهو الضمير المستتر الذى هو نائب الفاعل ، وثانيهما وصل إليه بحرف الجر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

\* رَاهِبَةٌ تُسَكِّنِي بِأَمِّ الْخَيْرِ \*

١٩٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللفظة : «ليحيا» أراد لتطول به الحياة ، لأمر قضاء الله ، أراد به الموت . وأصل هذا البيت من قولهم : لكل مسمى من اسمه نصيب . يريد أنه سماه يحيى ليكون له من اسمه نصيب فيطول به العمر ، ولكن الموت عاجله .

الاعراب : «سميته» فعل وفاعل ومفعول أول «يحيى» مفعول ثان ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، «ليحيا» اللام لام التعليل ، يحيى : فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن المضمره جوازاً بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «فل» الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقاب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «لأمر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه «قضاء الله» قضى : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى أمر مفعول به ، وانفذاً للجلالة فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لأمر «من» حرف جر زائد «بد» اسم يكن مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

السَّاهِرُ فِيمَ : قوله «سميته يحيى» حيث عدى الفعل - الذى هو سمي - إلى مفعولين صراحة : أولها هو الضمير المتصل ، وثانيهما قوله يحيى ، وهو علم

السادس: «دعا» بمعنى تمنى، تقول: «دَعَوْتُهُ بُزَيْدٌ» وقال الشاعر:

١٩٥ — دَعَنْتِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ

أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانٍ

السابع: «صَدَقَ» بتخفيف الدال - نحو ( وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ

وَعْدُهُ ) <sup>(١)</sup> ( ثُمَّ صَدَقْنَاَهُمُ الْوَعْدَ ) <sup>(٢)</sup> وتقول: صَدَقْتُهُ فِي الْوَعْدِ

١٩٥ — هذا البيت من كلام عبد الرحمن بن الحكم ، من كلمة يشبب فيها

بامرأة أخيه مروان بن الحكم

المرحوب: «دعنتي» دعا: فعل ماضٍ ، والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «أخاها» أخا: مفعول ثانٍ ، وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه «أم» فاعل دعا ، وهو مضاف ، وعمره مضاف إليه «ولم» الواو واو الحال ، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أخاها» أخا: خبر أكن ، والضمير مضاف إليه ، وجملة أكن واسمه وخبره في محل نصب حال «ولم» الواو عاطفة ، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أرضع» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بلبان» جار ومجرور متعلق بأرضع ، وجملة أرضع وفاعله في محل نصب بالعطف على جملة الحال السابقة

الساهر في: قوله «دعنتي أخاها» حيث عدى الفعل - الذي هو دعا - إلى مفعولين من غير توسط حرف جر بينه وبين أحدهما ؛ فأما أول المفعولين فهو ياء المتكلم ، وأما الثاني فهو قوله «أخاها» ، وذلك ظاهر من الإعراب بأدنى تأمل

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٥٢ (٢) من سورة الانبياء ، من الآية ٩

الثامن : « زَوْجَ » تقول : « زَوَّجْتُهُ هَندَا ، وَبَهَنْدِرَ » قال الله تعالى :  
( زَوَّجْنَاكُمَا ) <sup>(١)</sup> وقال : ( وَزَوَّجْنَاهُم بِخُورٍ عَيْنٍ ) <sup>(٢)</sup>

التاسع والعاشر : « كَلَّ » وَوَزَّنَ » تقول : « كَلْتُ زَيْدَ طَعَامَهُ »  
و « كَلْتُ زَيْدًا طَعَامَهُ » و « وَزَنْتُ زَيْدًا مَالَهُ » و « وَزَنْتُ زَيْدًا مَالَهُ »  
قال الله تعالى : ( وَإِذَا كَلَّوْهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ) <sup>(٣)</sup> والمفعول الأول  
فيها محذوف .

\* \* \*

السابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة :  
أحدها : « أَعْلَمَ » المنقولة بالهمزة من « عَلِمَ » التعدية لاثنين ،  
تقول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا »

الثاني : « أَرَى » المنقولة بالهمزة من « رَأَى » التعدية لاثنين ، نحو  
« أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا » [ بمعنى أَعْلَمْتُهُ ] قال الله تعالى : ( كَذَلِكَ  
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ) <sup>(٤)</sup> فالهاء والميم مفعول أول ،  
و ( أَعْمَالُهُمْ ) مفعول ثان ، و ( حَسَرَاتٍ ) مفعول ثالث

والبواقى ماضن معنى أعلم وأرى المذكورتين : من « أَنْبَأَ » و « نَبَأَ »  
و « أَخْبَرَ » و « خَبَرَ » و « حَدَّثَ » ؛ تقول : « أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا  
فاضِلًا » بمعنى أعلمته ، وكذلك تفعل في البواقى

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين : إلى الأول بنفسها ، وإلى

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧ (٢) من سورة الدخان ، من الآية ٥٤

(٣) من سورة المطففين ، الآية ٣ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٧

الثاني بالباء أو عَن ، نحو ( أَنْبَيْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ) (١)  
 ( تَبَيَّنُوا لِي بِعِلْمٍ ) (٢) ( وَنَبَّيْتُهُمْ عَنْ صَفِيٍّ إِبْرَاهِيمَ ) (٣) وقد يُحذف  
 الحرف نحو ( مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ) (٤)

\* \* \*

ثم قلت : ولا يجوزُ حذفُ مفعولٍ في بابِ ظَنٍّ ، ولا غيرِ الأولِ  
 بابِ أَعْلَمَ وَارَى ، إلَّا لِذَلِيلٍ ، وَبَنُو سُلَيْمٍ يُجِيزُونَ إِجْرَاءَ الْقَوْلِ مُجَرِّى  
 الظَّنِّ ، وَغَيْرُهُمْ يُخَصُّ بِصِغَةِ « تَقُولُ » بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُنْفَصِلٍ  
 بِظَرْفٍ أَوْ مَعْمُولٍ أَوْ تَجَرُّورٍ

وأقول : ذكرت في هذا الموضع مسألتين مُتَمَتِّتين لهذا الباب :  
 إحداهما : أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ، ويمتنع ذلك  
 لغير دليل ، مثال حذفها للدليل قوله تعالى : ( أَيْنَ شَرَكَايَ الَّذِينَ كُنْتُمْ  
 تَزْعُمُونَ ) (٥) أى : تزعمونهم شركاء ؛ كذا قَدَّرُوا ، والأحسن عندي  
 أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أن وصلتها ساذجة مسدَّها ؛ بدليل ظهور  
 ذلك في قوله تعالى : ( وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم  
 شركاء ) (٥) ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى :

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٣٣ (٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٣

(٣) من سورة الحجر ، من الآية ٥١ (٤) من سورة التحريم ، من الآية ٣

(٥) من سورة القصص ، من الآيتين ٦٢ و ٧٤

(٦) من سورة الأنعام ، من الآية ٩٤ - وقد تلا المؤلف هذه الآية للاحتجاج  
 على النحاة الذين قدرُوا المحذوف في قوله تعالى : ( أين شركائي الذين كنتم

( ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَاعُونَ بَمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَمْ ) (١)  
 أى بخلهم هو خيراً لهم ، فحذف للمفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعول  
 الثانى ، وقال عنتره :

١٩٦ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْنِيْ غَيْرَهُ مَنِ بَمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ

تزعمون ( بقولهم : تزعمونهم شركاء ، وتلخيص احتجاجه عليهم أن تقديره خير  
 من تقديرهم لوجهين : الوجه الأول : أنهم عدوا « زعم » إلى مفعولها بنفسها  
 مع أن الكثير تعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المؤكدة وصلاتها ،  
 على ما سبق بيانه قريبا ، والوجه الثانى : أن القرآن الكريم قد جرى أسلوبه على  
 ذلك ؛ فالأوفق لنظمه أن يقدر فى مكان الحذف ما جرت عاده بذكره فى الموطن  
 الملائم له

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨٠

١٩٦ — هذا البيت من كلام عنتره بن شداد العبسى ، أحد فرسان العرب  
 وشعرائهم المجيدين فى الجاهلية ، والبيت من معاقبة له مشهورة ، وقد  
 أنشده المؤلف فى أوضحه ( رقم ١٩٢ ) وابن عقيل ( رقم ١٣٤ ) والأشمونى  
 ( رقم ٣٤١ )

الاعراب : « ولقد » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى  
 جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها  
 جواب القسم « فلا » ناهية « تطنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة  
 جزمه حذف النون ، ويا ، المخاطبة فاعله « غيره » مفعول أول لتظن ، والضمير  
 مضاف إليه ، والمفعول الثانى لتظن محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بنزلت  
 « بمنزلة » جار ومجرور متعلق بنزلت أيضا ، ومنزلة مضاف ، والمحبة مضاف  
 إليه « المكرم » صفة للمحب

الساهر فيه : قوله « فلا تطنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى لتظن

أى : فلا تظنى غيره واقفاً ، أو كائناً ، لحذف المفعول الثانى  
ولا يجوز لك أن تقول « علمت » أو « ظننت » مقتصرأ عليه من  
غير دليل ؛ على الأصح ، ولا أن تقول « علمت زيداً » ولا « علمت قائماً »  
وتترك المفعول الأول فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير  
دليل عليهما ، أجمعوا على ذلك .

\* \* \*

الثانية : أن العرب اختلفوا فى إجراء القول مُجَرِّى الظن فى نصب  
المفعولين على لفتين :

فبنو سُلَيم يُحْجِزُونَ ذلك مطلقاً ؛ فيحيزون أن تقول « قُلْتُ زَيْدًا  
مُنْطَلِقًا »

وغيرهم يوجب الحكاية فيقول : « قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ولا يجوز  
إجراء القول مُجَرِّى الظن إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن تكون  
الصيغة « تقول » بتاء الخطاب <sup>(١)</sup> ، الثانى : أن يكون مسبوفاً  
اختصاراً ، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت ...  
فلا تظنى غيره واقفاً ، وذلك المحذوف جائز ، خلافاً لابن ملكون

(١) قد سَوَّى أبو سعيد السيرافى « قلت » بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ،  
وسَوَّى الكوفيون ، قل ، الذى هو فعل أمر بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ،  
ووجه التسوية فى هذين القولين أن الماسعى المسند إلى تاء المخاطب والأمر ،  
كلاهما يشبه المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، بجامع اشتمال الصيغ الثلاثة على الدلالة  
على الخطاب ، وقد ورد إجراء الماسعى المسند إلى تاء المستكلم مجرى الظن فى قول  
الخطيب يصف جملاً :

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَصَعْتُ بِهَا عَنْهُ التَّوَلِيَّةَ بِالْمَجْرَى



باستفهام<sup>(١)</sup>، الثالث : أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل ، أو منفصلاً عنه  
بظرف أو مجرور أو مفعول ، مثال للتصل قولك : أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا «  
وقول الشاعر :

١٩٧- تَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُبْذِنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن الرواية فيه بفتح همزة « أنى » فلو لم تكن  
« قلت » بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة : لما علمت من أن كسر الهمزة  
واجب بعد القول الذى تقصد به الحكاية ، كما فى قوله تعالى : ( قال إني عبد الله )  
من سورة مريم ، من الآية - ٣ -

(١) قد ورد لإجراء « تقول » مجرى الظن من غير أن يتقدم عليه استفهام فى  
قول امرئ القيس يصف فرسا :

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ قَوْلُ هَزِيْزِ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْأَبِ  
ووجه الاستشهاد أن الرواية فيه بنصب « هزيز الريح » على أنه مركب إضافى  
مفعول أول ، وجملة « مرت بأنأب » فى محل نصب مفعول ثان ، والشأوان :  
مثنى شأو ، وهو السبق ، والعطف - بكسر فسكون - الجانب ، وابتلال عطفه  
كناية عن سرعة سيره حتى يتصبب عرقه ، وهزيز الريح : دويها عند هبوبها ،  
وأنأب : اسم جمع واحده أنأبة ، وهى شجرة

١٩٧ - هذا البيت من كلام هدية بن خشرم العذرى ، وقد أنشده ابن  
عقيل ( رقم ١٣٥ ) والأشمونى فى باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٤٣ )

اللغة : « القلوص » جمع قلووص ؛ وهى الشابة الفتية من الإبل « الرواسم »  
المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع  
الاعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب ؛ لأنه  
ظرف زمان ، والعامل فيه قوله تقول « تقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر :

١٩٨ — أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً

شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومًا

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، القاص ، مفعول أول لتقول ، الرواسما ، صفة للقلص ، يدين ، فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله « أم » مفعول يدين ، قاسم ، مضاف إليه ، وجملة يدين مع فاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول ، وقاسما ، معطوف على أم قاسم

المُتَّاهِرُ فِيهِ : قوله « تقول القاص يدين » حيث أجرى تقول - وهو مفتوح بناء المضارعة الدالة على الخطاب ، وقد سبقه استفهام متصل به - مجرى تظن ؛ فنصب به مفعولين : أحدهما قوله « القاص » وثانيهما جملة قوله « يدين » ويرويه بعضهم « متى تظن » وهذا مما يؤيد إعمال القول ؛ لأن رواية كلية في موضع كلمة تدل على أن معنى الكلمتين واحد وعلى أنهما يجريان مجرى واحدا ١٩٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه ( رقم ١٩٧ ) والأشثوني ( رقم ٣٤٤ )

الاعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تقول الآتي « بعد » مضاف إليه ، تقول ، فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الدار ، مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثانٍ لتقول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الدار وهو فاعل به ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « شمل » مفعول به للجامعة ، وضمير المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول ، محتوما ، مفعول ثانٍ لتقول

المُتَّاهِرُ فِيهِ : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أعمل تقول عمل

[ ومثال المنفصل بالمجرور « أفي الدار تقول زيداً جالساً » ] ومثال

المنفصل بالمفعول قول الشاعر :

١٩٩ — أَجْهَالًا تَقُولُ بَنَى لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء اندالة على الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين هذه الهمزة بالظرف المتعاقب بقول

وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن ، وذلك في قوله « أم تقول البعد محتوماً » فإن تقول في هذه الجملة قد نصب مفعولين : أحدهما قوله « البعد » وثانيهما قوله « محتوماً » والفعل في هذه الجملة مسبوق بأم المعادلة لهمزة الاستفهام ، وهذا يدل على أن معادل الاستفهام نظير الاستفهام في هذا الموضع

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما فعل القول في موضعي الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا مفردين منصوبين بالفتحة الظاهرة

١٩٩ — هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي ، وهو من شواهد المؤلف في

أوضحه ( رقم ١٩٨ ) وابن عقيل ( رقم ١٣٦ ) والأشعري ( رقم ٣٤٥ ) واستشهد به من قبلهم جميعاً سيويه شيخ النحاة ( ج ١ ص ٦٣ )

الاعراب : « أجْهَالًا ، الهمزة للاستفهام ، جهالاً : مفعول ثانٍ لتقول الآتي ، تقدم عليه « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤي » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره مخذوف وجوبا ، والتقدير لعمر كقسي ، وعمر مضاف وأبي من « أَيْكَ » مضاف إليه ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أم » حرف عطف « متجاهلين » معطوف على قوله جهالاً ، يريد أنهم جهال حقيقة أم هم يتصنعون الجهل ؟

ولو فصلت بغير ذلك تسميت الحكاية ، نحو « أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ »

\* \* \*

ثم قلت : باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، وهي عشرة : أحدها المصدر ، وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ، كضرب وإكرام ، وشرطه أن لا يصغر ، ولا يحد بالتاء [ نحو « ضَرْبُهُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرْبَاتٍ » ] ولا يتبع قبل العمل ، وأبـ يُخلقه فعل مع أن أو ما ، وعمله منونا أقيس نحو ( أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ) ومضافا للفاعل أكثر نحو ( ولو لا دفع الله الناس ) ومقرونا بأل ومضافا لمفعول ذكر فاعله ضعيف

وأقول : لما انتهت حكم الفعل بالنسبة إلى الأعمال أردفته بما يعمل عمل الفعل من الأسماء : وبدأت منها بالمصدر ؛ لأن الفعل مشتق منه على الصحيح .

واحتزرت بقولي « الجارى على الفعل » من اسم المصدر ، فإنه وإن كان اسما دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل ، وذلك نحو قولك : « أُعْطِيتُ عَطَاءً » فإن الذى يجرى على أعطيت إنما هو إعطاء ؛ لأنه

---

الساهر فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لوى » حيث أعمل تقول عمل تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء التى تدل على الخطاب ، ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين ، وهو قوله « جهالا » .

مستوفٍ لحروفه ؛ وكذا « اغْتَسَلْتُ غُسْلًا » بخلاف « اغْتَسَلَ اغْتِسَالًا »  
وسيتأتى شرح اسم المصدر بعد

وأشرت بتثني بضمير وإكرام إلى مثالي مصدر الثلاثي وغيره  
ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى : ( وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ )<sup>(١)</sup>  
أى : ولولا أن يدفع الله الناس ، أو أن دفع الله الناس ، ومثال ما يخلفه  
فعل مع ما قوله تعالى : ( تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ )<sup>(٢)</sup> أى : كما  
تخافون أنفسكم ، ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم « مَرَرْتُ  
بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أن  
صوت أو يصوت أو ما بصوت ؛ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون  
في تأويل الفعل ، وإنما أردت أنك مررت به وهو فى حالة تصويت ،  
ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصبا ، ولم يجعلوا صوتا الأول عاملا فيه  
وإنما كان عمل النون أقيس لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة

وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكثر لأن نسبة الحدث لمن أوجده  
أظهر من نسبته لمن أوقع عليه ، ولأن الذى يظهر حينئذ إنما هو عمله فى  
الفضلة ، ونظيره أن « لات » لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهر واعملها  
غالبًا إلا فى منصوبها

وإنما كان إعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفا لأن الذى  
يظهر حينئذ إنما هو عمله فى العمدة ؛ ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج ، من الآية ٤٠

(٢) من سورة الروم ، من الآية ٢٨

المفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختص بالشعر ، كقول الشاعر :  
٢٠٠ - أَفْقَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ

٢٠٠ - هذا الشاهد من كلام الأقيصر الأسدي

اللغة : « تلادي ، التلاد - بكسر التاء - المال القديم ، ومثله التالذ والتليد ، نشب ، بفتح النون والشين - الثابت من الأموال كالدور والضياع ونحوها .

الاعراب : « أفقى » فعل ماض « تلادي » مفعول به ، وياه المتكلم مضاف إليه ، وما ، الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على تلاد ، مبنى على السكون في محل نصب ، جمعت ، فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : الذي جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع ، فاعل أفقى ، القواقيز ، مضاف إليه ، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله « أفواه ، فاعل بقرع ، الأباريق ، مضاف إليه

الشاهريه : قوله « قرع القواقيز أفواه ، حيث أضاف المصدر - الذي هو قوله « قرع ، - إلى مفعوله - وهو قوله « القواقيز ، - ثم أتى بعد ذلك بفاعله - وهو قوله « أفواه ، .

وهذا الاستشهاد إنما يتم على رواية من رفع « أفواه ، ، أما من نصبه فالإضافة حينئذ إلى الفاعل ، والمذكور بعد ذلك هو المفعول ، على عكس الأول ، وهو واضح .

ومن إضافة المصدر للفاعل ويجيء المفعول بعد ذلك قول عمرو بن الإطنابة :

أَبَتْ لِي هَيْئِي وَأَتَى بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بَالْتِمَنِ الرِّيحِ

فيمين روي « الأفواه » بالرفع ، ويردُّ على هذا القائل أنه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة في البيت ؛ وقول النبي صلى الله عليه وسلم « وَحَبَّجُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » (١)

فإن قلت : فهذا استدلت عليه بالآية الكريمة ، آية الحج ؟ (٢)  
قلت : الصواب أنها ليست من ذلك في شيء ، بل الموصول في موضع

وإقْدَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيرِ  
وفي هذين البيتين ثلاثة شواهد لما سقناهما من أجله ، ومثل ذلك قول بعض الأزارقة :

وَسَالِلُهُ بِالْغَيْبِ عَنِّي وَلَوْ كَرْتُ . مُقَارَعَتِي الْأَبْطَالَ طَالَ تَحْيِيهَا  
وقول عمرو بن معديكرب إزبيدي يصف صبره وجلده :

أَعَاذِلْ ، عُدَّتِي بَرَزِي وَرُمَحِي وَكُلُّ مُقْلَصٍ سَلِيسِ الْقِيَادِ  
أَعَاذِلْ ، إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي إِبْجَاتِي الصُّرَيْخَ إِلَى الْمُنَادِ .  
ومثل ذلك ما أنشدته ابن الأعرابي :

يَطْوُونَ أَعْرَاضَ الْفِجَاجِ الْغُبْرِ طَلَى أَخِي التَّنْجِرِ بُرُودَ التَّنْجِرِ  
(١) هذه قطعة من حديث طويل رواه البخاري وغيره : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ، والمصادر الخمسة المذكورة في هذا الحديث كلها مضافة إلى المفعول ، ولم يذكر الفاعل إلا في الخامس الذي رواه المؤلف فتعطن لذلك ، وتقدير ذلك : وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا .

(٢) هي قوله تباركت كلماته : ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ) من سورة آل عمران ، من الآية ٩٧ ( ٣٠ — شذور الذهب )

جَرَّ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ (النَّاسِ) ، أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ (مَنْ) مَوْصُولَةٌ ضَمِنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، أَوْ شَرْطِيَّةٌ ؛ وَحُذِفَ الْخَبَرُ أَوْ الْجَوَابُ ، أَيْ : مَنْ اسْتَطَاعَ فَلْيَحْجِجْ ، وَيُؤَيِّدُ الْإِبْتِدَاءَ ( وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ) وَأَمَّا الْجُمْلُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ فَمُفْسَدٌ لِمَعْنَى ؛ إِذَا التَّقْدِيرُ إِذْ ذَلِكَ : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُحْجِجَ الْمُسْتَطِيعُ : فَعَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يُحْجِجْ الْمُسْتَطِيعُ يَأْتِمُ النَّاسُ كُلُّهُمْ

وَلَوْ أَضِيفَ لِلْفِعُولِ ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرِ الْفَاعِلُ لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عِنْدَ أَحَدٍ ، نَحْوِ ( لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ) <sup>(١)</sup> أَيْ : مِنْ دُعَائِهِ الْخَيْرَ وَمِثَالُ إِعْمَالِ ذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ قَوْلُ الشَّاعِرِ يَصِفُ شَخْصًا بَضْعَفٍ الرَّأْيَ وَالْجُبْنَ

٢٠١ — ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

(١) مِنْ سُورَةِ فَصَّلَتْ (السَّجْدَةِ) ، مِنْ آيَةِ ٤٩

٢٠١ — لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُيُوبِ (ج ١ ص ٩٩) وَقَدْ أَفْتَشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوْضَحِهِ (ج ٢ ص ٣٩) وَابْنُ عَقِيلٍ (رَقْمُ ٢٤٤) وَالْأَشْمُونِيُّ (رَقْمُ ٦٧٨)

الْفَعْلُ : « النَّكَايَةُ » بِكَسْرِ النُّونِ — مُصَدَّرٌ نَكَيْتَ فِي الْعَدُوِّ ، إِذَا أَثَرَتْ فِيهِ « يَخَالُ » يَظُنُّ « الْفِرَارَ » الْهَرَبَ

الْمُضَارِعُ : « ضَعِيفٌ » خَبِيرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : هُوَ ضَعِيفٌ « النَّكَايَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَعْدَاءُهُ » أَعْدَاءُ : مَفْعُولٌ بِهِ لِلنَّكَايَةِ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَخَالُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ « الْفِرَارُ » مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِيَخَالُ « يَرَاخِي » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضُمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ وَفَاعِلُهُ





ثم قلت : اثنان اسمُ الفاعِلِ ، وهو : ما اَشْتَقُّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْخُدُوثِ كضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ؛ فَإِنْ صَغُرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَمَعْلُ وَالْأَفْأَنْ كَانَ صَلَةً لِأَلِّ عَمِلٍ مُطْلَقًا ، وَإِلَّا عَمِلَ إِنْ كَانَ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًَ وَاعْتَمَدَ وَلَوْ تَقْدِيرًا عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ تَخْيِيرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ

وأقول : قولى « ما اشتق من فعل » فيه تجوُّز ، وحقه ما اشتق من

مصدرِ فعلٍ

وقولى « لمن قام به » نُخْرِجُ لِلْفِعْلِ بِأَنْوَاعِهِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا اَشْتَقُّ لَتَعْيِينِ زَمَنِ الْخُدُوثِ ، لَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَنْ قَامَ بِهِ ، وَلَا سِمَ الْمَفْعُولِ ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا اَشْتَقُّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، وَلِأَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الْمَأْخُذَةِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّهَا

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفرار والجل ، مفعول به ليأخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وجملة يراخى مع فاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثانٍ ليخال

السَّاهِرُ فِيمَ : قوله « النكايه أعداده » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو النكايه ، مفعولاً ، كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول هو قوله أعداده

وهذا الذى ذكره المؤلف . من القول بأعمال المصدر المقترن بأل . هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وحمهما الله ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المحلى بأل ، وإذا وجد اسم منصوب بعده فليس المصدر المحلى بأل هو الناصب له عنده ، وإنما ناصبه مصدر آخر مجرد من الألف واللام ، فيقدر : ضعيف النكايه نكايه أعداده ، بتثوين نكايه غير المقترن بأل . وهو تكلف لا داعى له .

إنما اشتقت لما وقع فيها ، لالمن قامت به ، وذلك نحو « الْمَضْرِبِ » - بكسر  
الراء - اسماً لزمان الضرب أو مكانه

وقولى « على معنى الحدوث » مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل :  
كظريف وأفضل ؛ فإنهما اشتقاً لمن قام به الفعل ؛ لكن على معنى الثبوت  
لا على معنى الحدوث

وأشرت بتمثيلي بضارب ومُكْرِم إلى أنه إن كان من فعل ثلاثى جاء  
على زنة فاعل ؛ وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع ، بشرط تبديل حرف  
المضارعة بيم مضمومة ، وكسِر ما قبل آخره مطلقاً

\* \* \*

ثم ينقسم اسم الفاعل إلى : مقرون بأل الموصولة ، ومجرد عنها  
فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقاً ، أغنى ماضياً كان أو حاضراً  
أو مستقبلاً ، تقول : « هذا الضَّارِبُ زَيْدٌ أَمْسَ ، أو الآن ، أو غداً » قال  
امرؤ القيس :

٢٠٢ - الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْخُلَاحِلَا      خَيْرَ مَعْبِدٍ حَسْبًا وَنَائِلَا

٢٠٢ - هذا البيت من كلبه لامرؤ القيس بن حجر الكندى ، يقولها بعد أن  
قتل بنو أسد أباه وخرج يطلب بثأره منهم ، وقبل البيت قوله :  
وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخُنِي بِإِطْلَا      حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا  
والبيت من شواهد المؤلف فى القطر ( رقم ١٢٧ )

اللفظ : « أبير ، أهلك ، مالكا وكاهلا ، قسيتان ، الخلاجل ، بضم الحاء  
الأولى - السيد الشجاع ، حسباً ، الحسب : ما يعده المرء من مفاخر آبائه ، نائلا ،  
عطاء وجوداً .

فأعمل « القتالين » مع كونه بمعنى الماضي ؛ لأنه يريد بالملك الحلال  
أباه ، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجوعاً

\* \* \*

والمجرد عنها إنما يعمل بشرطين :  
أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال ، لا الماضي ، خلافاً للكسائي  
وهشام وابن مضاء ، استدلوا بقوله تعالى : ( وَكَلَبُوهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ  
بِالْوَصِيدِ ) <sup>(١)</sup> وتأولوها غيرهم <sup>(٢)</sup>

الاعراب : « القتالين » صفة لملك وكاهل المذكورين في البيت الذي  
أنشدناه ، الملك ، مفعول به للقتالين ، الحلالا ، صفة لذلك ، خير ،  
صفة ثانية ، وهو مضاف ، و « معد » مضاف إليه ، حسباً ، تمييز ، وثالثاً ،  
معطوف عليه .

الساهر في : قوله « القتالين الملك » ، حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله  
« القتالين » - في المفعول ، مع كونه دالاً على الماضي ، ألا ترى أنهم قتلوه قبل  
أن يقول ذلك ؟ وإنما أعمله في المفعول - مع ذلك - لكونه مقترناً بأل ، ولو كان  
بمجرداً منها لما أعمله .

(١) من سورة الكهف ، من الآية ١٨ .

(٢) نقرر لك هذا الموضوع بشئ - من البسط في القول ، فنقول :

اختلفت كلمة النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

الأولى : هل يجوز في اسم الفاعل - إذا كان بمعنى الماضي - أن يعمل ؛  
وجواب ذلك أن الجمهور قالوا : لا يجوز أن يعمل حينئذ ، وذهب الكسائي  
- وتبعه هشام وابن مضاء - إلى أنه يجوز أن يعمل ، استدلوا على ما ذهبوا إليه  
بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ووجه الاستدلال أن ( باسط ) اسم فاعل

معناه ماض لأن الخبر عنه به قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد ، وقد نصب به - مع ذلك - المفعول به ، وهو قوله سبحانه ( ذراعيه ) وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائي ومن معه بهذه الآية الكريمة بأننا لانسلم أن اسم الفاعل فيها ماض باق على مضيه ، بل هو دال على الحال ، وذلك على حكاية الحال ، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجوداً في وقت حدوث ما يقص خبره ، ويفرض أنه يحدثه في ذلك الوقت ، وفي ذلك من البلاغة ما ليس يخفى ، والدليل على أن الكلام في هذه الآية على ما ذكرنا من حكاية الحال أمران : الأول أن الواو في قوله تعالى ( وكلهم باسط ) واو الحال ، وإنما يحسن أن تقول بـ واو الحال : وكلهم يبسط ولا يحسن أن تقول : وكلهم بسط ، والأمر الثاني : أنه سبحانه قد قال بعد ذلك ( وتقلبهم ذات اليمين ) فأتى بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال

المسألة الثانية : هل قول الجمهور ، إن اسم الفاعل إذا كان دالاً على الماضي لا يعمل ، خاص بنصبه المفعول به أم عام يتناول المفعول به والفاعل جميعاً ؟ والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن معمولات اسم الفاعل على ثلاثة أنواع : النوع الأول المفعول به ، والثاني الفاعل الظاهر ، والثالث الفاعل المضمر ؛ أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع بأن اسم الفاعل - إذا كان ماضياً - لم ينصبه ، وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور في رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إياه ؛ فظاهر كلام السيوطي أنه يرفعه ، واختار هذا الرأي ابن عصفور ، وقال السيوطي : إنه هو الصحيح ، ولكن لا بد لرفعه الظاهر أن يعتمد على شيء مما ذكره المؤلف ، وأما رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور ؛ فقال جماعة : هو واقع باتفاق الجميع ، وقال قوم : إنه يختلف فيه أيضاً ، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر ، والصواب أنه لا خلاف فيه ؛ لأنه يبعد أن يذهب قوم إلى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها ، فافهم ذلك وتدبره واحرص عليه .

الثاني : أن يكون معتمداً على واحد من أربعة ، وهي :

النفى ، كقوله :

٢٠٣ — مَارَاعِ الْخِلَانَ ذِمَّةَ نَاكِثٍ      بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلًا

الثاني : الاستفهام كقوله :

٢٠٤ — أَأَنَاوِرِجَالُكَ قَتَلَ أَمْرِي      مِنْ الْهَزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَنَاصَ دُلًّا ؟

٢٠٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الاعراب : « ما » نافية « راع » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين « الخلان » فاعل « راع » أغنى عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، ذمة ، مفعول به « لراع » منصوب بالفتحة الظاهرة « ناكث » مضاف إليه « بل » حرف لإضراب « من » اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « وفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو ذلك الضمير المستتر في « وفى » يجد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة أيضاً « الخليل » مفعول أول ليجد « خليلاً » مفعول ثان ليجد ، وجملة يجد وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المستتر في يجد

الشاهد فيه : قوله « مَارَاعِ الْخِلَانَ ذِمَّةَ نَاكِثٍ » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله راع ، في المفعول بالذي هو قوله « ذمه ناكث » بعد أن رفع به الفاعل المخفى عن الخبر ؛ وإنما أعمله في المفعول لكونه معتمداً على حرف النفي ، وهو ما

١٠٤ — نسب قوم هذا البيت إلى حسان بن ثابت ، وقد راجعت ديوانه كله فلم أجده فيه ، ولا ذكر في الشعر المنحول لحسان رضى الله عنه ، وأقول : إنه لا تظهر عليه مسحة شعر حسان

الثالث : اسمٌ مخبرٌ عنه باسم الفاعل ، كقوله تعالى : ( إِنْ اللَّهُ بِالْغُ  
أَمْرُهُ ) (١)

الرابع : اسمٌ موصوف بالفاعل ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ  
زَيْدًا »

وقولى « ولو تقديراً » إشارة الى مِثْلِ قوله :

٢٠٥ — كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا      فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

الاعراب : « أناو » همزة للاستفهام ، ناو : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة  
على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » رجال : فاعل بناو ، سد  
مسد خبره ، وخمير المخاطب مضاف إليه « قتل » مفعول لناو ، منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وهو مضاف ، و « امرئ » مضاف إليه ، من العز ، جار ومجرور متعلق  
بقوله اعتاض الآتى « فى حبك » الجار والمجرور متعلق باعتاض أيضا ، وحب  
مضاف ، والكاف الذى هو ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر  
« اعتاض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
امرئ ، ذلاً ، مفعول به لاعتاض ، والجملة فى محل جر صفة لامرئ ، والرابط  
الضمير المستتر فى اعتاض

الشاهد فيه : قوله « أناو رجالك قتل » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله  
« ناو » ، عمل الفعل : فرفع به فاعلاً أغنى عن خبره من حيث هو مبتدأ ، ثم  
نصب به المفعول به ، وهو قتل ؛ لاعتماده على همزة الاستفهام  
(١) من سورة الطلاق ، من الآية ٣ . والاستشهاد بالآية إنما يتم على قراءة  
من نون « بالغ » ونصب « أمره » وقراءة حفص بإضافة « بالغ » إلى « أمره »  
ولا تكون هذه القراءة محل استشهاد على ما نحن بصده

٢٠٥ — البيت من كلام أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من

وقوله :

٢٠٦ — لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْمُدَّرَ قَوِيٍّ لِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَازِلُونَ

شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٤) والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٤٣)

اللفظ : «ليوهنها» ليضعفها ، ويروى في مكان هذه الكلمة «ليوهها» ، «أوهى قرنه» أضعفه ، أو كسره «الوعل» بفتح فكسر - هو تيس الجبل

الاعراب : «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،  
أى : هو كائن كناطح - إلخ ، وفي ناطح ضمير مستتر هو فاعله وصخرة ، مفعول  
به ، يوما ، ظرف زمان منصوب على الظرفية . والعامل فيه ناطح «ليوهنها»  
اللام لام التعليل ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمره جوازاً بعد لام  
التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ناطح ، والضمير  
العائد إلى صخرة مفعول به «فلم» الفاء للفصيحة ، لم : نافية جازمة «يضرها»  
يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ،  
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به «وأوهى» الواو عاطفة ، أوهى :  
فعل ماض ، قرنه ، قرن : مفعول به ، والضمير مضاف إليه «الوعل» فاعل أوهى

الساهر قيم : قوله «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله  
«ناطح» - عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب به  
المفعول ، وهو قوله صخرة ؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف يدل عليه  
الكلام ، وأصل الكلام : هو كوعل ناطح ، لحذف الموصوف ، وهو وعل ،  
وأقام الصفة مقامه ، ولولا هذا الموصوف المحذوف وأنه منوى الثبوت لما أعمله  
٢٠٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قاتل معين

الاعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعري» شعر : اسم ليت ، وياء  
المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف ، أى : ليت شعري (أى : على) حاصل ،

وقيل : أغنى الاستفهام الذى بعدها عن الخبر « مقيم » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « العذر » مفعول به لمقيم « قومى » قوم : فاعل بمقيم سد مسد خبره من حيث هو مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بمقيم « أم » حرف عطف . هم « ضمير منفصل مبتدأ » فى الحب ، لى « جاران ومجروران يتعلق كل منهما بقوله عاذلون الآتى « عاذلون » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بأم على جملة المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر

**المشاهد رقم ١ :** فى هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف من الإتيان بالبيت - وهو فى قوله « مقيم العذر قومى » - حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله مقيم ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل - وهو قوله قومى - ونصب به المفعول - وهو قوله العذر - لكونه متمدا على همزة استفهام محذوفة ، وأصل الكلام : أمقيم قومى العذر ، والذى يدل على هذه الهمزة شيان : الأول : قوله « ليت شعرى ، فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام ألبتة إما مذكورا وإما مقدرا ، والثانى « أم ، فإنها تعادل همزة الاستفهام ، فإن لم تكن فى الكلام قدرت ألبتة ، والشاهد الثانى - ولا يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع - فى قوله « ليت شعرى ، وهى كلمة تساق عند التعجب من الأمر وإظهار غرابته ، وقد اجتمعت كلمة العلماء على أن خبر ليت فى هذا التركيب لا يذكر فى الكلام ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك : فذهب الرضى رحمه الله إلى أن خبر ليت محذوف وجوبا من غير أن يقوم مقامه شئ . وعلى هذا تكون جملة الاستفهام التى تذكر بعده فى محل نصب على أنها مفعول به لشعرى ، وكأنه قال : ليت عني جواب هذا الاستفهام حاصل ، وقال ابن الحاجب : إن الاستفهام قائم مقام خبر ليت ، فهو فى محل رفع ، ومن شواهد هذه المسألة قول رؤبة بن العجاج :

يَالَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ خَنِيْفًا      أَنْتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا



وقولك « ضارباً عمراً » جواباً لمن قال : كيف رأيت زيدا ؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مقدر ؛ إذ الأصل : كوعل ناطح ، وليت شعري أمقيم ، ورأيت ضارباً

\* \* \*

ثم قلت : الثالث المثل ، وهو : ما حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعْلٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ ، بكثرة ، أو فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ ، بقلّة وأقول : الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : أمثلة للمبالغة ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة : محوّلَةٌ عن صيغة فاعل <sup>(١)</sup> ؛ لتقصّد إفادة للمبالغة والتكثير ، وحكمها حكم اسم الفاعل ؛ فتقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقاً ، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين

وقول ليلٍ صاحبة قيس المعروف بمجنون ليل :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْخُطُوبُ كَثِيرَةٌ مَتَى رَحَلُ قَيْسٍ مُسْتَقِيلٌ فَرَا جِعٌ  
وقول محمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثي رجلاً اسمه عبد الحميد (انظر ص ٣٩٢)  
من هذا الكتاب :

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ  
(١) الأصل في صيغ المبالغة أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثي ؛ فلهذا قال عنها محوّلَةٌ عن صيغة فاعل ، وقد وردت بعض كلمات مأخوذة من غير الثلاثي ، من ذلك قولهم : ذاك وسنار ، وهما من أدرك وأسأر ، وقولهم : فلان معطاء ومهوان ، وهما من أعطى وأهان ، وقولهم : سميع ونذير ، من أسمع وأنذر ، وقولهم : زهوق ، من أزهق . وهي ألفاظ شاذة عن القياس المتشبّه في كلام العرب ؛ فلا يعترض بها على ما ذكره المؤلف

ومثالُ إعمالِ قَعَالٍ قولُهُمْ « أَمَّا الْعَسَلُ فَاَنَا شَرَّابٌ » وقولُ الشاعر :  
 ٢٠٧ — أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالَهَا  
 وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ الْخَوَالِفِ أَتَقَالَا

٢٠٧ — هذا البيت من كلام القلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف  
 وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة ، والبيت من شواهد المؤلف في  
 أوضح المسالك ( ج ٢ ص ٤٣ ) وفي القطر ( رقم ١٢٩ ) وابن عقيل  
 ( رقم ٢٥٥ ) ، وقبل البيت الشاهد قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بَارِقَعٌ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

اللفظة : « أَخَا الحرب » أراد الملائم لها ، كقولهم : فلان أخو المروءة ولباسا ،  
 صيغة مبالغة للابس « جلالها » بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد بها الدروع ونحوها  
 مما يلبس في الحرب « وللاج » كثير الولوج ، وهو الدخول « الخوالف » جمع  
 خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد بها ههنا الخيمة ، من باب إطلاق اسم الجزء  
 على الكل « أعقلا » الأعقل : هو الذي تصطك ركبته من الفزع .

المعنى : يمدح نفسه ، ويفخر على خصمه ، فيقول له : إنك لاتراني في  
 حال من الأحوال إلا مؤاخيا للحرب كثير لبس الدروع ؛ لكثرة ما أخوض  
 غمرات الحرب وأصطلي أوارها ، وإذا أوقدت نيران الحرب واستعر  
 لظاها فلن تراني ألج الأخبية هربا من الفرسان وخوفا من اقتحام المأزق ،  
 وقد يكون معنى قوله « ولست بولاج الخلائف » أنه لا يزور النساء ولا  
 يقربهن ، يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مكاره الحروب ، وبالإلتصاف عن  
 النساء للتفرغ للحرب .

الاعراب : « أَخَا » حال من الضمير المستتر في قوله « بأرفع » في البيت  
 الذي أنشدناه عند نسبة البيت الشاهد . أو بالضمير المنصوب محلا لأن في قوله  
 « فَإِنِّي » من البيت المذكور « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال ثانية « إليها »

ومثال إعمال مفعول قولهم « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ يَوَاسِكُهَا » أى سَمَانُهَا ؛  
ومثال إعمال فَعُولُ قولُ أبى طالب :

٢٠٨ — \* ضَرُوبٌ يَنْصِلُ السَّيْفِ سَوْقَ سَمَانِهَا \*

جار ومجرور متعلق بابياس ، وفى لباس ضمير مستتر هو فاعله « جلالها ،  
جلال : مفعول به للباس ، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « وليس »  
الواء عاطفة ، ايس : فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
« بولاج ، الباء زائدة ، وللاج : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « الخوالم ،  
مضاف إليه ، من إضافة الوصف العامل إلى مفعوله « أعقلا ، خبر ثان لليس

الساهر فيهِ : قوله « لباسا جلالها ، حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله  
لباساً ، عمل الفعل ؛ فرفع بها الفاعل - وهو الضمير المستتر فيه - ونصب بها  
المفعول ، وهو قوله جلالها

٢٠٨ — هذا الشاهد صدر بيت لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ،  
من كلبه له يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وعجزه قوله :

\* إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ \*

وقد أنشده المؤلف فى أوضحه ( ج ٢ ص ٤٤ ) وفى القطر ( رقم ١٣٠ )

اللغة : « سوق » جمع ساق « سمان » جمع سمينة ، يريد أنه ينحر  
للأضياف السمين من إبله ويضرب سوقها بسيفه

الاعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو ضروب . أو  
أنت ضروب ، ونحو ذلك « ينصل » جار ومجرور متعلق بضرروب ، ونصل  
مضاف ، و « السيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به لضرروب ، وسوق  
مضاف وسمان مضاف إليه ، وسمان مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « إذا »  
ظرف تضمن معنى الشرط « عدموا » فعل وفاعل « زاداً » مفعول به ، والجملة

وإعمال هذه الثلاثة كثير ؛ فلماذا اتفق عليه جميع البصريين .  
ومثالُ إعمالِ فَعِيلٍ قولُ بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ »  
ومثالُ إعمالِ فَعِيلٍ قولُ زَيْدِ الحَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :  
\* أَنَا فِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي \* — ٢٠٩

في محل جر بإضافة إذا إليها ، فإنك ، الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف  
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه ، عاقر ، خبره ، والجملة من إن واسمه  
وخبره لاجل لها جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة  
- وهى ضروب - عمل الفعل : فرفع بها الفاعل - وهو الضمير المستتر فيه -  
ونصب المفعول به ، وهو قوله سوق سمانها .  
ومثل هذا البيت قول الراعى النخري :

عَشِيَّةً سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِزَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجْسُرُ دُونَهُ وَحَجِيجُ  
فَلَا دِينَهُ وَاهْتِاجُ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ  
والاستشهاد في قوله « إخوان العزاء هيوج » حيث أعمل قوله « هيوج » وهو  
من صيغ المبالغة لإعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إخوان العزاء » ،  
وفي هذا البيت دليل - مع ذلك - على جواز تقدم معمول صيغة المبالغة عليها  
كما تقدم على الفعل

٢٠٩ - هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان اسمه زيد الحيل ، فسماه  
النبي - حين وفد عليه - زيد الخير ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه ( ج ٢  
ص ٤٥ ) وابن عقيل أيضا ( رقم ٢٥٨ ) والذي رواه المؤلف صدر البيت ،  
ومجزؤه قوله :

\* حِجَّاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدٌ \*

وإعمالها قليل ؛ فلمذا خالف سيبويه فيها قومٌ من البصريين <sup>(١)</sup> ،  
وواقفه منهم آخرون ، وواقفه بعضهم في فعلٍ <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه على وزن الفعل ،

المفعلة : « جحاش » جمع جحش ، وهو ولد الحمار والكرملين ، بكسر الكاف  
والميم بينهما راء مهملة ساكنة - تثنية كرمل ، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيء  
وفديد ، صوت

المفعلة : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرصى والنيل منه  
بالطنن والقذح ، وإنهم عندى : نزلة الجحاش التى ترد ماء الكرملين وهى تصيح  
وتصوت ، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكثر لها يقولونه عنه ؛ لأن كلامهم يشبه  
أصوات صغار الخمر

الإعراب : أثنى ، أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به  
«أنهم» ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسم أن ، مزقون ، خبر أن  
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم «عرضى» عرض : مفعول  
به لمزقون ، وياء المتكلم مضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم  
جحاش «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم  
«فديد» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه جحاش  
الكرملين الواقع خبراً

الشاهد فيه : قوله «مزقون عرضى» حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهو قوله  
مزقون الذى هو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - عمل الفعل ؛ فنصب به  
المفعول به - وهو قوله عرضى - على مائتين فى الإعراب - وفى البيت دليل على  
أن جمع صيغة المبالغة يعمل كعمل مفرد ، وهو ظاهر

(١) خالف سيبويه فى هذا الموضوع أكثر البصريين  
(٢) اشتهر عن الجرمى أنه يوافق سيبويه فى إعمال فعل ؛ لكونه على وزن  
الفعل نحو علم وفرح وجذل

وخالفه في فَعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف ، وذلك لا ينصب المفعول .

وأما الكوفيون فلا يميزون إعمال شيء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضربوا له فعلاً ، وهو تَعَسَّفُ

\* \* \*

ثم قلت : الرابعُ اِسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ : ما اشْتُقَّ مِنْ فَعْلٍ لِيَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَضَرْبٍ وَمَكْرَمٍ .

وأقول : الرابعُ من الأسماء العاملة عملَ الفَعْلِ : اسمُ المفعول وفي قولي في حده « ما اشتق من فعل » من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل

وقولي « لمن وقع عليه » مُخْرَجٌ للأفعال الثلاثة ، ولأسم الفاعل ، ولأسمى الزمان والمكان ، وقد تبين ذلك مما تقدم

وَمَثَلْتُ بِمَضْرُوبٍ وَمَكْرَمٍ لِأَنَّهُ عَلَى أَنْ صِيغَتْهُ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى زَنْةِ مَفْعُولٍ كَضَرْبٍ وَمَقْتُولٍ وَمَكْسُورٍ وَمَأْسُورٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ بِلَفْظِ مَضَارِعِهِ بِشَرْطِ مِيمٍ مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ

\* \* \*

ثم قلت : وَشَرْطُهُمَا كَأَسْمِ الْفَاعِلِ

وأقول : أَيْ شَرْطُ إِعْمَالِ الْمَثَالِ وَإِعْمَالِ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَشَرْطِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَتَقَدِّمِ فِي الْوَاقِعِ صِلَةُ لَأَلٍ وَالْمَجْرُودِ مِنْهَا ، وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ

\* \* \*

ثم قلت : الخامسُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ ، وَهِيَ : كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ  
إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرٍ مَوْصُوفٍ ، وَتَحْتَصُّ بِالْحَالِ ، وَبِالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤَخَّرِ ؛  
وَتَرْفَعُهُ فَاعِلًا أَوْ بَدَلًا ، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهًا أَوْ تَمَيِّزًا ، أَوْ تَجَرُّدُهُ بِالإِضَافَةِ  
إِلَّا إِنْ كَانَتْ بَالًا وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا

وأقول : الخامسُ من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ : الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ ، وَهِيَ  
عبارة عما ذكرت

ومثال ذلك قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالنصب أو بالجر - والأصل  
وَجْهُهُ ، بالرفع ؛ لأنه فاعل في المعنى ، إِذِ الْحُسْنُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْوَجْهِ ،  
ولكنك أردت المبالغة فَوَلَّتِ الإِسْنَادَ إِلَى ضَمِيرِ زَيْدٍ ؛ فجعلت زيدا نفسه  
حَسَنًا ، وَأَخْرَجْتَ الْوَجْهَ فَضْلَةً وَنَصَبْتَهُ عَلَى انْتِشَابِهِ بِالْمَعْمُولِ بِهِ ؛ لأنَّ الْعَامِلَ  
وهو « حَسَنٌ » طَالِبٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لأنه مَعْمُولُهُ الْأَصْلَى ؛ ولا يصح  
أن ترفعه على الفاعلية - والحالة هذه - لاستيفائه فاعله ، وهو الضمير ،  
فأنشبه للفعول في قولك « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » ؛ لأنَّ ضَارِبًا طَالِبٌ لَهُ ،  
ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ؛ فَتَنْصِبَ لَذَلِكَ

فالصفة مشبهة باسم الفاعل للمتعدى لواحد ، ومنصوبها يشبه مفعول  
اسم الفاعل ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة ، وتكون الصفة حينئذ مُشَبَّهَةً  
أَيْضًا ؛ لأنَّ الْخَفْضَ نَاشِئٌ - عَلَى الْأَصَحِّ - عَنِ النِّسْبِ ، لَا عَنِ الرِّفْعِ ؛  
لثَلَا يُلْزَمُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ؛ إِذِ الصِّفَةُ أَبَدًا عَيْنٌ مَرْفُوعَةٌ وَغَيْرُ  
مَنْصُوبَةٍ فَاقْبِمْهُ . . .

\* \* \*

وَتَهَارَقُ هَذِهِ الصِّفَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ وَجْهِه :

أحدها : أنها لا تكون إلا للحال ، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال ، واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال

والثاني : أن معمولها لا يكون إلا سببياً ، وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف ، لفظاً أو تقديرآ ، واسمُ الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً ، تقول في الصفة المشبهة : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » و « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهِ » أى : الوجه منه ، أو « وجهه » فهو إما على نيابة « أل » مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ، ولا تقول « زيد حسن عمراً » كما تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا

الثالث : أن معمولها لا يكون إلا مؤخرآ عنها ، تقول « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » ولا تقول « زيد وجهه حسن » ، ومعمولُ اسمِ الفاعل يكون مؤخرآ عنه ومقدماً عليه ، تقول « زَيْدٌ غلامُهُ ضَارِبٌ »<sup>(١)</sup>

(١) قد يجوز عامة العلماء أن تقول : زيد بك فرح ، على أن يكون زيد مبتدأ ، و « بك » جاراً ومجروراً متعلقاً بفرح ، وفرح خبر المبتدأ ، وقد روي أن العرب تقول مثل ذلك . وقد ذهب ابن الناطم إلى أن تجوز العلماء ذلك ينقض ما اتفقوا عليه من أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً : أى اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود على الموصوف لفظاً أو تقديرآ ، كما ينقض ما اتفقوا عليه أيضاً من أن معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها ، وذلك لأن « بك » في المثال الذى ذكرناه ليس سببياً وهو متقدم على الصفة المشبهة ، والذى ذهب إليه ابن الناطم غفلة عما أراده العلماء من معمول الصفة المشبهة الذى اشترطوا سببيته وتأخره ، ويبان



الرابع : أنه يجوز في مرفوعها النصب والجزم ، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع

\* \* \*

ثم بَيَّنَّتْ أنخفض له وجه واحد ، وهو الإضافة ، وأن الرفع له وجهان : أحدهما : أن يكون فاعلاً ، والثاني : أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة ، وأن النصب فيه تفصيل ، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان : أحدهما : أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ، والثاني [ أن يكون ] تمييزاً ؛ وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزاً ، وتعين كونه مشبهاً بالمفعول به ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة .<sup>(١)</sup>

ذلك أن معمول الصفة على ضربين : الأول ، المعمول الذي تعمل فيه بحق شبهها باسم الفاعل المتعدى فعله إلى واحد . وذلك هو المفعول به ، والضرب الثاني ، المعمول الذي تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل ، وهو الظرف والجار والمجرور ، فالضرب الأول هو الذي اشترط العلماء فيه الشرطين المذكورين ، والضرب الثاني لا يشترط فيه شيء منهما ، وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بالفعل التام والناقص ، وكذلك بالاسم ، ويتعلقان بالحروف إذا تضمنت معنى فعل كحرف النفي ، وبالجملة يكتفيان براحة الفعل ؛ وبذلك في المثال المذكور من الضرب الثاني (١) اعلم أن العلماء قد اختلفوا في معمول الصفة المشبهة المنصوب . ولهم في ذلك أربعة أقوال :

الأول - وهو مذهب جمهرة الكوفيين - أن انتصابه على التمييز مطلقاً ، نفي سواء أكان نكرة أم معرفة ، وعندهم أن التمييز قد يكون معرفة ، كما في قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ حَرَقْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ هَمِيرو

\*\*\*

ثم بَيَّنَّتْ أن جواز الرفع والنصب مُطْلَقٌ ، وأن جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجرَّدٌ منها ومن الإضافة لتاليها ، وتضمن ذلك امتناع الجر في « زَيْدٌ الحَسَنُ وَجْهَهُ » و « الحَسَنُ وَجَّةُ أَبِيهِ » و « الحَسَنُ وَجْهًا » و « الحَسَنُ وَجَّةُ أَبِي »

\*\*\*

ثم قلت : السَّادِسُ اسمُ الفِعْلِ : نَحْوُ بَلَّ زَيْدًا ، بِمَعْنَى دَعَا ، وَعَلِمَكُهُ بِهِ ، بِمَعْنَى الزَّمَمَةِ وَالْحَقِّ ، وَدُونَكُمَا ، بِمَعْنَى خَذَهُ ، وَرَوَيْدَهُ وَتَيْدَهُ . بِمَعْنَى أَمَلَهُ ، وَهَمَمَاتَ وَشَتَّانَ ، بِمَعْنَى بَعَدَ وَاقْتَرَقَ ، وَأَوَّهَ وَأَفَّ ، بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ وَاتَّضَجَّرَ . وَلَا يُضَافُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، وَلَا يُنْصَبُ فِي

والقول الثاني - وهو مذهب جمهور البصريين ، واختاره ابن الحاجب - التفصيل بين أن يكون المعمول نكرة وأن يكون معرفة ، فإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز لا غير . وإن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به لا غير ، وذلك لأنهم لا يسوغون مجيء التمييز معرفة ، ويرون « ال » في قول الشاعر ، وطبت النفس ، زائدة لانقيد التعريف .

والقول الثالث : أن معمول الصفة المشبهة المنصوب إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقا ، سواء أكان معرفة أم نكرة

والقول الرابع - وهو ما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي كتابه الجامع وفي كتابه شرح اللمحة - أن المعمول المنصوب إن كان معرفة فله وجه واحد . وهو أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، وإن كان نكرة ففيه وجهان : أن يكون تمييزا ، وأن يكون مشبها بالمفعول به

جَوَابُهُ ، وما نُؤَنِّ مِنْهُ فَنَكْرَةٌ

وأقول : السادس من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ : اسمُ الفعلِ ؛ وهو على ثلاثة أنواع :

ما سُمِّيَ بِهِ الأَمْرُ ، وهو الغالب ؛ فلهذا بدأت به ، ومثله بخمسة أمثلة :  
وهي « بَلَّه » بمعنى دَعُ ؛ كقول الشاعر في صفة السيوف :  
٢١٠ — تَذَرُ الْجَمَاحِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا      بَلَّهَ الْأَكْفُفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُنْخَلَقِ

٢١٠ — هذا البيت لكعب بن مالك بن أبي كعب الانصاري ، يصف السيوف كما قال المؤلف ، وقبله وأنشده المبرد في الكامل (١ - ٦٨) :

نَصَلُ السُّيُوفِ إِذَا قَصُرْنَ بِحُطُونَا      قَدَمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تُلْحَقِ

اللفظة : « تذر » تدع وتترك ، الجماجم ، جمع جمجمة ، وهي عظام الرأس ، ضاحيا ، بارزا ظاهرا ، هاماتها ، جمع هامة وهي الرأس ، « بله الأكف » أي : اتركها لأنها طائفة لا محالة

الاعراب : « تذر » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السيوف ، الجماجم ، مفعول به « ضاحيا » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاح ، وضمير التائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » اسم فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأكف » مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الأكف اسم كان ، لم ، نافية جازمة « تخلق » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأكف ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان

أى : دَعِ الْأَكْفُ ؛ وذلك فى رواية من نصب الْأَكْفُ ، أما من خفضها فَبَسَلَهُ مصدرٌ ، بمنزلة قولك تَرَكَ الْأَكْفُ ؛ وأما من رفعها - وهو شاذ - فهى اسم استفهام ، بمنزلة كيف ، وما بعدها مبتدأ ، وهى خبر و « عَلَيْكَه » بمعنى الزَّمُ ؛ وقوله تعالى ( عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ) (١) أى : الزموا شأن أنفسكم ، ويقال أيضاً : « عَلَيْكَ بِهِ » (٢) فقليل : الباء زائدة ، وقيل : اسم لَانْصَقَ دون الزَمِ و « دُونُكَه » بمعنى خُذْهُ ؛ كقول صبية لأُمها :  
\* دُونُكِ يَا أُمِّ لَا أَطِئُهَا \*

— ٢١١ —

الشاهرسية : قوله « بله الْأَكْفُ » حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب به ما بعده على أنه مفعول به واعلم أن الرواة يروون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه ( الوجه الأول ) بجر الْأَكْفُ ، وتخرجها على أن « بله » مصدر بمعنى ترك ، ولا فعل له من لفظه ، و « الْأَكْفُ » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما فى قوله تعالى : ( فاضرب الرقاب ) من سورة محمد ، من الآية ٤ ( والوجه الثانى ) بنصب الْأَكْفُ ، وتخرج هذه الرواية على أن « بله » اسم فعل أمر ، و « الْأَكْفُ » مفعول به ، وهذه الرواية هى التى عليها الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع ( والوجه الثالث ) برفع الْأَكْفُ ، وتخرج هذه الرواية على أن بله اسم استفهام فى محل رفع خبر مقدم ، والأكف مبتدأ مؤخر

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥

(٢) قد ورد من ذلك قول الأخطل التغلبى :

فَعَلَيْكَ بِالْحُجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا ، إِذَا تَرَّكَ عَلَيْكَ أُمُورٌ

٢١١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له

و «رُؤْيَدَه» و «تَيْدَه» بمعنى أمهله

\* \* \*

وما سُئِيَ به الماضي ، وهو أكثر مما سُئِيَ به المضارع ، فلها قدم عليه ، ومثلت له بمثالين : «هَيَّاتَ» بمعنى بَعْدَ ، و «سُتَّانَ» بمعنى اقترَقَ ، قال :

٢١٢ — فِهَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيَّاتَ خِلَّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

سابقاً ولا لاحقاً .

الاعراب : «دونكها» ، «دونك» : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب «يا» ، حرف نداء «أم» ، منادى ، وأصله أُمى لخدفت ياء المتكلم ، ويجوز في أم ثلاثة أوجه : أولها الكسر ، وذلك للدلالة على ياء المتكلم المحذوفة ، وثانيها الفتح ، على تقدير أن ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ثم حذفت الألف و بقيت الفتحة ، وثالثها الضم «لا» نافية «أطيقها» ، أطيق : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به .

الشاهر فيه : قولها «دونكها» ، حيث استعملت «دونك» اسم فعل أمر بمعنى خذ .

٢١٢ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف في موضعه (ج ٢ ص ١٤١) وفي القطر (رقم ١١٤)

اللفظ : «هيات» ، بعد ، وروى في الأماكن الثلاث «أيها» ، بالهمز «العقيق» ، اسم مكان «خل» ، بكسر الخاء المعجمة - أى : صديق

الاعراب : «هيات» ، اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له

وقال :

٢١٣ — شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

من الإعراب « هيات » تأكيد الأول ، العقيق ، فاعل بهيات « ومن » الواو عاطفة . من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع . به « جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول » وهيات ، الواو عاطفة ، هيات : اسم فعل ماض « خل » فاعل بهيات « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصل » نواصل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن . وضمير النائب مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل

الشاهر فسر : قوله : « هيات العقيق » وقوله « هيات خل » حيث استعمل هيات في الموضعين اسم فعل ماض بمعنى بعد ورفع به فاعلا ، كما كان يرفعه لو وضع موضعه الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه

٢١٣ — هذا الشاهد من كلام لقيط بن زرارمة بن عدس ، وهو أخو حاجب ابن زرارمة الذي يضرب بقوسه المثل

اللفظ : « شتان » معناه افرق « العناق » المعانقة « ظل الدوم » هذه رواية أبي عبيدة ، وفسرها بأن الدوم هنا هو الشجر المعروف ، وأنكر ذلك الأصمعي قائلا : إن الشاعر من نجد وليس في بلاده شجر الدوم . وذكر أن الرواية « والظل الدوم » والدوم - على هذه الرواية - مصدر أريد به اسم الفاعل ، أى : والظل الدائم .

الاعراب : « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افرق « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة فاعل بشتان « والعناق والنوم والمشرَب » معطوفات على اسم الإشارة « البارد » صفة للمشرَب « في ظل » جار ومجرور متعلق بمحذوف

ولك زيادة « ما » قبل فاعل شتان ، كقوله :

٢١٤ — شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمٌ حَيَاتٍ أَخِي جَابِرٍ  
ولا يجوز عند الأصمعي « شَتَانٌ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرِ » وجَوَّزَهُ غَيْرُهُ

صفة أحوال من المشرب ، وظل مضاف ، و « الدوم » مضاف إليه ، وإذ أرويت رواية الأصمعي كان الظل معطوفا على اسم الإشارة مثل الأسماء التي قبله ، والدوم نعت للظل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكنته لأجل الوقف

الساهر فيه : قوله « شتان هذا والعناق - إلخ ، حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ، ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بالفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه . ألا ترى أنه عطف على الفاعل لما كان الافتراق لا يكون إلا بين شيئين فصاعداً ؟

٢١٤ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس

الوهراب : « شتان » اسم فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب « ما » زائدة « يومى » يوم : فاعل بشتان ، وباء المتكلم مضاف إليه ، على كورها ، الجار والمجرور متعلق بشتان ، وكور مضاف وضمير النائية العائد إلى الناقة مضاف إليه « ويوم » معطوف على الفاعل ، وهو مضاف ، و « حيان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون « أخى » بدل من حيان مجرور بإلياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « جابر » مضاف إليه

الساهر فيه : قوله « شتان ما يومى ويوم حيان » حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بافتراق نفسه ، وزاد « ما » بين اسم الفعل وفاعله ، كما هو ظاهر

محتجاً بقوله :

\* كَلْتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى \* — ٢١٥

٢١٥ — هذا الشاهد صدر بيت لريعة الرقي ، من كلبة له يمدح فيها يزيد بن حاتم الملقب ويذم يزيد بن أسيد بن سليم ، وكان ريعة مدح يزيد بن حاتم الأزدى ، وهو والى مصر ، فاستبطأ سيده ، فشخص عنه من مصر ، وقال :

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - رَاجِعَا  
بِخُفْيِ حُنَيْنٍ مِنْ نَوَالِ ابْنِ حَاتِمٍ  
فبلغ ذلك القول يزيد بن حاتم ، فأرسل في أثره من يرده إليه ، فلما دخل عليه قال له : أنت القائل « أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ » ؟ قال : نعم ، قال : فهل قلت غير هذا ؟ قال : لا ، قال : لترجمن بخفي حنين مملوءة مالا ، ثم أمر بخلع نعليه ، وملئت له مالا ، فلما عزل يزيد بن حاتم عن مصر وولى مكانه يزيد بن أسيد السلمي قال ريعة الرقي قصيدة مطلعها :

بَكَى أَهْلُ مِصْرٍ بِالذُّمِّوعِ السَّوَاجِمِ غَدَاةَ غَدَا مِنْهَا الْأَغْرُ ابْنُ حَاتِمٍ  
وفي هذه القصيدة يقول :

لَشَتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَغْرُ ابْنُ حَاتِمٍ  
فَهَمْ الْفَتَى الْأَزْدِيُّ إِنْفَاقَ مَالِهِ وَهَمْ الْفَتَى الْقَيْسِيُّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ  
فَلَا يُحْسِبُ التَّمَتُّامُ أَنَّ هَجْوَتَهُ وَلَكِنِّي فَضَّلْتُ أَهْلَ الْكَلِيمِ  
وانظر الأغانى ( ١٤ - ٢٨ ) والمكامل البهرى ( ١ - ٢٧٠ ) والعقد ( ١ - ٣٣٢ )

الاعراب : « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افترق مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، « ما » اسم موصول فاعل بشتان مبنى على السكون في محل رفع « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة ما ، « وبين مضاف » ، « اليزيديين » مضاف إليه « في الندى » جار مجرور متعلق بمحذوف جان من فاعل شتاني « يزيد » بدل



من اليزيديين « سليم ، مضاف إليه ، والأغر ، معطوف على البدل « ابن ، صفة للأغر ، وهو مضاف . و « حاتم » مضاف إليه

البشاهرفيه : قوله « شتان ما بين ... إلخ ، فإن هذا الأسلوب قد أباه الأصمعي ، لكن العلماء قبلوا هذا الأسلوب وخرجوه على الوجه الذي أعر بنا البيت عليه ، ونحن نريد أن نبين لك وجهة نظر الأصمعي ، ووجهة نظر غيره من العلماء ؛ ليتضح لك الأمر غاية الاتضاح ؛ فنقول : إن المعروف عن الأصمعي أنه منع أن يقول القائل « شتان ما بين زيد وعمره » ولم يؤثر عنه تعليل هذا المنع ، وللعلماء في تعليله ثلاثة آراء : الأول أن وجه الامتناع من جهة ذكر « بين » وليس من قبل « شتان » ، ويانه أن الأصل في « بين » أن تضاف إلى متعدد إما مثنى وإما مجموع ، تقول : جلست بين الزيد ، وجلست بين كرام القوم ، ولا تضاف إلى متعدد مع التفريق ؛ فلا تقول : جلست بين محمد وعمره . وهذا التعليل غير مرضي لأنه مبني على ما ذهب إليه الفراء في « بين » ، ونحن إنما نرضى مذهب الجمهور ، وعندهم المدار على تعدد ما تضاف إليه « بين » سواء أكان التعدد مع التفريق كالمفردين المعطوف أحدهما على الآخر أم كان التعدد بدون التفريق كالمثنى والجمع ، والرأي الثاني : أن العلة التي امتنع الأصمعي لأجلها من تجويز هذه العبارة هي أن شتان بكسر النون ؛ وادعى هؤلاء أنه مثنى مرفوع على أنه خبر مقدم ، وما زائدة ، وبين مبتدأ مؤخر ، ويلزم على هذا أن يخبر بالمثنى عن المفرد ، ولما كان الإخبار بالمثنى عن المفرد غير جائز وجب أن يمتنع هذا التعبير ، وهذا التعليل أيضاً غير مستقيم ، لأمور : الأول ، أن الأفصح في « شتان » فتح النون لا كسرهما ، والثاني أنه لا يلزم على كسر النون أن تكون مثنى ، بل هي مع كسر النون اسم فعل أيضاً بدليل فتح نونه في اللغة الفصحى . والرأي الثالث - وهو تعليل المحقق الرضى - أن العلة التي من أجلها منع الأصمعي هذا التعبير هي أن « ما » تحتمل وجهين : الأول أن تكون زائدة ، والثاني أن تكون موصولة ، فإن كانت « ما » زائدة وجب أن يكون « بين » فاعل « شتان » ،

وأما قول بعض المحدثين :

٢١٦ — جازيتموني بالوصالِ قطيعةً شتانَ بينَ صنيعكم وصنيعي

ويلزم على هذا أن يكون فاعل شتان واحداً غير متعدد لامع التفريق ولا مع عدمه ، وإن كانت « ما » موصولة كانت هي الفاعل ، ويلزم عليه إما المحذور السابق إن اعتبرت « ما » مفرداً ، وإما أن يكون « بين » مضافاً إلى غير متساويين في النسبة ؛ لأن اليزيديين قد اختلفوا في صفتين فأحدهما متصف بالبخل والآخر متصف بالكرم ، والأصل في « بين » أن يضاف إلى متساويين في النسبة ، تقول : بيني وبين زيد قرابة ، والجواب على هذا أن نختار أن « ما » موصولة وأنها فاعل شتان ، ولنا وجهان في تصحيح الكلام : الأول أن نجعل « ما » عبارة عن المسافة فكأننا قلنا إن المسافة التي بين اليزيديين بعيدة ، والثاني أن نجعل « ما » عبارة عن صفة الكرم وحدها ، وتدعى أن لها حداً فاتمنا بلغ إليه يزيد بن حاتم وحداً سافلاً تعلق به يزيد بن أسيد ، وكأننا قلنا افرق اليزيديان في هذه الصفة . وقد أطلعنا عليك في هذا الموضع لتقربه إليك : فلا تفعل عنه

٢١٦ — لم أقف على هذا المحدث صاحب هذا البيت

الإعراب : « جازيتموني ، فعل وفاعل ومفعول أول ، بالوصال ، جار ومجرور متعلق بجازي » قطيعة ، مفعول ثان لجازي « شتان ، اسم فعل ماض « بين ، فاعل ، ولم يرفعه لأنه استكثر أن يخرج عن حالته التي غلب بجيئه عليها وهي النصب . فإن أصله منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، وصنيع من صنيعكم مضاف إليه ، وصنيع مضاف ، وضمير المخاطبين مضاف إليه وصنيعي ، الواو عاطفة ، وما بعده معطوف على ما قبله ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وهذا الإعراب على الوجه غير الجائز ، فأما الوجه الذي يصحح هذا التعبير فهو تقدير « ما » موصولة مجذوفة ، فيكون كبيت ربيعة السابق ، وحذف

فلم تستعمله العرب ؛ وقد يخرج على إضمار « ما » موصولة بين ، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه  
وما سمي به المضارع ؛ نحو « أَوْدَ » بمعنى أَتَوَجَّعَ ، و « أَفَّ » بمعنى أَتَضَجَّرَ ، وبعضهم أسقط هذا القسم ؛ وفسر هذين بتَوَجَّعْتُ وَتَضَجَّرْتُ

\* \* \*

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف ؛ كما أن مُسَّاهَ - وهو الفعل - كذلك ، ومن ثم قالوا : إذا قلت « بَلَهَ زَيْدٌ » و « رُوَيْدَ زَيْدٍ » بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب ، وإذا قلت « بَلَهَ زَيْدًا » و « رُوَيْدَ زَيْدًا » كانا اسمي فعلين ، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء ؛ لعدم التنوين .

ومنها أن معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول « زَيْدًا عَلَيْكَ » وخالف في ذلك الكسائي تمسكا بظاهر قوله تعالى : ( كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ )<sup>(١)</sup> وقول الرازي

— ٢١٧ — \* يَا أَيُّهَا السَّائِغُ دَاوِيُّ دُونَكَ \*

الموصول وبقاء صلته بما أجازته الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين ، وارتضاء ابن مالك في التسهيل

الشاهر فيه : قوله « شَتَانُ » بين صنيعكم ، حيث أتى فيه الشاعر بأسلوب لم تستعمله العرب ، فلا هو ذكر الفاعل المتعدد كالاعشى ومن قبله ؛ ولا هو ذكر « ما » قبل « بين » ، حتى نجعلها موصولة ونحملها على متعدد كما في بيت ربيعة الرقي

(١) من سورة النساء ، من الآية ٢٤

٢١٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام راجز جاهلي من

بني أسيد بن عمرو بن تميم ، ولم يعينه أحد من وقفنا على كلامهم ، وذكر الشيخ خالد أنه لجارية من بني مازن ، وليس بشيء ، بل الجارية أشدته وضمت إليه شيئا ، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ١٤١ ) وبعده :

\* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ \*

اللغة : « المائح » بالهمزة المنقلبة عن الياء هو الرجل يكون في أسفل البر ليسقي الماء ، فأما الذي يكون في أعلى البر فيجذب الدلو فهو مائح بالثاء المثناة من فوق ، وهذا من فروق هذه اللغة الواسعة النطاق

الإعراب : « يا » حرف نداء ، أي : منادى مبني على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه ، المائح ، نعت لأي ، مرفوع بالضممة الظاهرة « دلوى » مفعول لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده ، أي : خذ دلوى « دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وهو فاعله ، وجملة اسم الفعل وفاعله مؤكدة بجملة فعل الأمر وفاعله أو مفسرة

الشاهرفيه : قوله « دلوى دونكا » حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه ؛ إذ الظاهر أن « دلوى » مفعول مقدم لقوله « دونكا » ، وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائي ، ووافقه ابن مالك في كتابه التسهيل على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخرا في مفعول متقدم عليه ، لكن هذا الظاهر غير مراد ، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولا لاسم الفعل المتأخر ؛ بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور ويقع في التقدير قبل المعمول ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف ، بل هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل ، كما قدرناه في الإعراب ؛ ومن العلماء من قال : إن « دلوى » مبتدأ ، و « دونك » اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من اسم فعل الأمر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل ،

ومنها أن المضارع لا ينصب في جواب العظلي منه ، لا تقول : « صه  
فاحدثك » بالنصب <sup>(١)</sup> ، خلافاً للكسائي أيضاً ، نعم يجوز في جوابه ، كقوله :

وهو يعود على الدلو ، وتقدير الكلام : دلوى دونك ، وكأنه قال : دلوى خذه ،  
ولا محذور في وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية ؛ لأن الراجح عند العلماء جوازه  
خلافاً لابن الأنباري

(١) اعلم أن بين الفعل واسم الفعل وجوهاً من الاتفاق وجوهاً من الافتراق ،  
ونحن نذكر لك أهم الوجوه التي يتفقان فيها وأهم الوجوه التي يختلفان فيها ،  
فتقول :

يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة وجوه :

الأول : دلالتهما جميعاً على المعنى الواحد

والثاني : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدى والازوم غالباً ،  
ومن غير الغالب نحو : آمين ، فإنه لم يحفظ عن العرب تعديده لمفعول مع أن الفعل  
الذي بمعناه - وهو استجب - يتعدى إلى مفعول به ، وكذا : إيه ، فإنه لازم  
مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زد - متعد

والثالث : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره  
وفارق اسم الفعل الفعل في سبعة أمور :

الأول : أن الأفعال تبرز معها الضمائر فتقول : اسكتا واسكتوا واسكتي ،  
واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلاً ، فتقول : صه ، بل تفظ واحد للفردي والثنائي والجمع  
والثاني : أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه ، فتقول : خذ كتابك ،  
وتقول : كتابك خذ ، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخراً عنه . على الأرجح ،  
فتقول : دونك الكتاب . ولا تقول : الكتاب دونك ، على أن يكون الكتاب  
مفعولاً مقديماً لدونك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه

والثالث : أن الفعل يعمل مذكوراً ومخدوفاً ، فتقول : لقيت محمداً ، وتقول :  
إذا محمداً لقيته فأكرمه ، على أن محمداً مفعول لفعل مخدوف يفسره المذکور

١٧٤ — \* مَكَاتِكَ مُحَمَّدِي أَوْ بَسْتَرِيحِي <sup>(١)</sup> \*

ومنها أن مائون منها نكرة : وما لم يُنَوَّنْ معرفة ، فإذا قلت :  
« صِر » فعناه اسكت سكوتا ما ، وإذا قلت : « صَه » فعناه اسكت  
السكوت المعين <sup>(٢)</sup>

بعده ، والتقدير : إذا لقيت محمدا لقيته فأكرمه ، وأما اسم الفعل فلا يعمل  
إلا مذكورا .

والرابع : أن الأفعال تصرف وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، فتقول :  
سكت ويسكت واسكت ، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها  
لاختلاف الزمان

والخامس - أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل : فتقول : اسكت صه ، وانزل  
نزال ، ولا يجوز أن تؤكّد اسم الفعل بالفعل : فلا تقول : نزال انزل ،  
ولاصه اسكت

والسادس : أن الفعل ينتصب المضارع في جوابه إذا دل على الطلب ، فتقول :  
انزل فأكرمك ، ولا ينتصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب ،  
فلا تقول : نزال فنكرمك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه

والسابع : أن من النجاة من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق ، وهم  
الكوفيون ، ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلا

(١) قد سبق ذكر هذا الشاهد مع شيء من الشعر الوارد ضمنه ، وشرحناه  
شرحا لا يحمل معه إعادة شيء هننا ، فارجع إلى ذلك في ( ص ٤١٩ ) من هذا  
الكتاب ، والله يرشدك

(٢) أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو : وبها ، وواها .  
والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو : نزال وتراك ، وبأنهما

\*\*\*

ثم قلت : السَّابِعُ والثَّامِنُ الظَّرْفُ والمَجْرُورُ المَعْتَمِدَانِ ، وعملُها عملُ اسْتَقَرَّ .

وأقول : إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل - وهو النفي ، والاستفهام ، والاسم المجبر عنه ، والاسم الموصوف ، والاسم الموصول - عملاً عملَ فعل الاستقرار ؛ فرقاً الفاعل المضمَر أو الظاهر ، تقول : « ما عندك مالٌ » و « ما في الدَّارِ زيدٌ » والأصل ما استقرَّ عندك مال ، وما استقر في الدار زيد ، فحذف الفعل ، وأنيب الظرف والمجرور عنه ، وصار العمل لهما عند المحققين ، وقيل : إنما العمل للمحذوف ، واختاره ابن مالك ، ويجوز لك أن تجعلها خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأ مؤخرأ ، والوجه الأول أولى ؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير ، وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه ، نحو : ( أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ) <sup>(١)</sup> وقولك : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » و « جاء الذي في الدَّارِ أَخُوهُ » و « مَرَدْتُ بِرَجُلٍ فِيهِ فَضْلٌ » .

\*\*\*

فإن قلت : فني أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور ؟

والنوع الثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه وإيه وأف ومه فما تون منها وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون منها وجوباً أو جوازاً فهو معرفة .

(١) من سورة إبراهيم ، من الآية . ١

قلت : إذا وقع بعد آل ؛ فإنها موصولة والوصف صلة ، ولهذا حسن عطف الفعل عليه في قوله تعالى : ( إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ ) (١) .

\* \* \*

ثم قلت : التاسع اسم المصدر ، والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث كالكلام والثواب ؛ وإنما يعمل السكوفي والبغادي ، وأما نحو « إِنَّ مُصَابِكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ » فجازز إجماعاً ؛ لأنه مصدر ، وعكسه نحو فجار وشماد

وأقول : التاسع اسم المصدر ، وهو يطلق على ثلاثة أمور : أحدها : ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما بدئ بيمين زائدة لغير المفاعلة ، كالضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر اليميني ، وإنما سموه تحياناً اسم مصدر تجوزاً ، ومن إعماله قول الشاعر :  
٢١٨ — أَظْلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رُجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةً ظُلُمُ

(١) من سورة الحديد ، من الآية ١٨

٢١٨ — نسب قوم منهم الحريري في الدرة والمؤلف في مغني اللبيب هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون وهو الصواب إلى الحارث بن خالد المخزومي ، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٣٩) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٣) .

الاعراب : دأظلوم ، الهمة للتداء ، ظلوم : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، إن ، حرف توكيد ونصب ، مصابكم ، مصاب : مصدر ميمي ، وهو اسم إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، رجلا ،



الهمزة للنداء ، وظلوم : اسم امرأة منادى ، ومصابكم : اسم إن ، وهو مصدر بمعنى إصابكم ، ويسمى اسم مصدر مجازاً ، ورجلا : مفعول بالمصدر ، وأهدى السلام : جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلا : وتحية : مصدر لأهدى السلام ، من باب قعدت جلوساً ، وظلم : خبر إن ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب (١)

مفعول به للمصدر الميمى «أهدى» فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر يعود إلى رجل «السلام» مفعول به «تحية» مفعول مطلق عامله أهدى ، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله «ظلم» خبر إن ، وجملة أهدى مع فاعله ومفعوله في محل نصب صفة لرجلا

الشاعر فيم : قوله «مصابكم رجلا» حيث أعمل المصدر الميمى ، الذى هو مصاب ، عمل الفعل ، فرفع به الفاعل الذى هو ضمير المخاطب ، ونصب به المفعول وهو قوله رجلا

(١) روى أهل الأدب أن أبا عثمان المازنى كان فقيراً ملقاً ذا حاجة ، وأنه جاءه ذات يوم رجل ذمى وبذله مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه فى النحو ، فامتنع أبو عثمان عن قبول ذلك : وكان تلميذه الإمام الكبير أبو العباس المبرد يعلم خصاصته وفقره واحتياجه إلى المال . فعاتبه على امتناعه ، فأجاب به أنه إنما امتنع لأن كتاب سيبويه يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من القرآن الكريم ، وأنه لا يحمل به أن يمكن الذى من قراءة هذه الآيات ، ثم اتفق أن غشت جارية بحضرة أمير المؤمنين الواثق العباسى بهذا البيت ، فنصبت «رجلا» وكان بالحضرة أبو يعقوب ابن السكيت - ويقال اليزيدى أحد أبناء أبي محمد مؤدب المسامون - فأنكر على الجارية نصب «رجلا» وقال : إنما هو بالرفع ، وأصرت الجارية على النصب ، وقالت : إني هكذا تلقيته على أئى عثمان المازنى ، فأمر الواثق بإشخاص أئى عثمان إليه من البصرة ، فلما حضر أقر الجارية على ما قالت ، وفسره

والثاني : مالا يعمل اتفاقاً ، وهو ما كان من أسماء الأحداث علماً  
 كـ « سُبْحَانَ » علماً للتسبيح ، و « جَارٍ » و « حَادٍ » علمين للفجرة والمحمدة  
 والثالث : ما اختلف في إعماله ، وهو ما كان اسماً لغير الحدث ، فاستعمل  
 له ، كـ « الكلام » فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات ، ثم نقل  
 إلى معنى التكليم ، و « الثَّوَاب » فإنه في الأصل اسم لما يُثَاب به العمال  
 ثم نقل إلى معنى الإثابة ، وهذا النوع ذهب السكوفيون والبغداديون إلى  
 جواز إعماله ، تمسكاً بما ورد من نحو قوله :

٢١٩ — أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَاكَ الْمِائَةَ الرَّثَاةَا

بأن المصاب مصدر بمعنى الإصابة ، ورجلا : مفعوله ، فاستحسن ذلك الواثق ،  
 وأمر له بألف دينار . فلما رجع إلى البصرة قال لتلميذه المبرد : تركنا مائة لله  
 فعوضنا الله منها ألفاً ، قال أبو رجاء : وأما وجه ما ذكره اليزيدي أو ابن السكيت  
 من رفع رجل فهو على أن يكون « مصاب » اسم مفعول فعله أصاب ، وهو اسم  
 إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه ، ورجل بالرفع خبر  
 إن ، وجملة « أهدى السلام تحية » في محل رفع صفة لرجل ، وظلم في آخر البيت  
 خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن الذي أصبتموه بتجنيتكم عليه رجل  
 موصوف بأنه أهدى إليكم السلام ، وهذا ظلم ، ولا شك أن فيه تكلفاً ، فضلاً  
 عن أن يكون متعيناً كما كان يذهب إليه اليزيدي على ما يفهم من حاله في تشبته  
 وتخطئه للجارية المغنية

٢١٩ — هذا البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، وهو ابن أخت الأختل ،  
 من كلبة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، والبيت من شواهد المؤلف في  
 أوضحه ( ج ٢ ص ٤٠ ) وابن عقيل ( رقم ٢٤٧ ) والأشعثي ( رقم ٦٨٤ ) وقد  
 ذكر العباسي في معاهد التنصيص ( ص ٨٦ بولاق ) جملة صالحة من أبيات هذه  
 القصيدة ومنها بيت الشاهد ، فانظرها هناك إن شئت

وقوله :

٢٢٠ - لَأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَّانٍ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُجْلَدُ

**اللغة :** وكفرا ، أراد به جحود النعمة وإنكارها ، الرتاع ، أى : التى ترتع ، وهى التى ترعى حيث شاءت ، وكنى بذلك عن سمنها ، لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت

**المعنى -** يقول : أأجحد نعمتك على ، وأنكر يدك التى أسديتها إلى ، بعد أن دفعت عنى الموت وهو بهم بالوقوع على ، وبعد أن أعطيتى العطية التى تضمن بها النفوس ، وهى مائة ناقة سميئة

**الاعراب :** « أكفراً » الهمة للاستفهام الإنكارى ، كفرا : مفعول لفعل محذوف « بعد » ظرف متعلق بمحذوف منصوب صفة لكفر ، وبعد مضاف ، و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف ، و « الموت » مضاف إليه ، عنى ، جار ومجرور متعلق بـ رد ، وبعد « الواو عاطفة » بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، المائة ، مفعول به لعطاء الذى هو اسم مصدر « الرتاع » صفة للبائة ، والآلف للإطلاق

**الشاهد فيه :** قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر الذى هو قوله عطاء ، عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول الذى هو قوله المائة بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب

٢٢٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأغلب الظن أنه من صنع من لا يحتج بشعره ، وهو من شواهد الأشبوني ( رقم ٦٨٧ )

**الاعراب :** « إن » حرف توكيد ونصب « ثواب » اسم إن ، وثواب مضاف و « الله » مضاف إليه . من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، كل ، مفعول

وقوله :

٨ - قالوا كلامك هندا ونهى مُصغية يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَالِكُوا كَانَا (١)  
ومنع ذلك البصريون ؛ فأضمرُوا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها

\*\*\*

ثم قلت : العاشرُ اسمُ التَّفْضِيلِ ، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ ؛ وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ ،  
وظَرْفٍ ، وَحَالٍ ، وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ ، مُطْلَقًا ، وَلَا يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ ،  
وَمَفْعُولٍ بِهِ ، أَوَّلُهُ . أَوْ مَمَّةٌ ، وَلَا فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ - فِي الْأَصَحِّ -  
إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ

وأقول : إنما أَخَّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور ، وإن كان مأخوذاً  
من لفظ الفعل ، لأن عمله في الرفع الظاهر ليس مطرداً كما تراه الآن  
وأشرت بالتمثيل بأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ إلى أنه ينشأ من القاصر والمتعدي

به لثواب ، وكل مضاف ، و « موحد » مضاف إليه « جنان » روايته هنا بالرفع  
على أنه خبر إن « من الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان « فيها »  
جار ومجرور متعلق بقوله يَخْلُدُ الْآتِي ، يَخْلُدُ ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل موحد ، والجملة من الفعل  
ونائب الفاعل في محل رفع صفة لجنان

الساهر فيه : قوله « ثواب الله كل موحد » حيث أعمل اسم المصدر - الذي  
هو قوله ثواب - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله كل موحد ، بعد  
أن أضافه لفاعله ، وهو لفظ الجلالة ، وهذا واضح من إعراب البيت  
(١) قد تقدم شرح هذا البيت شرحاً وافياً ؛ فلنأخذ في إعادة شيء عليه  
في هذا المكان ، فارجع إليه إن شئت في ( ص ٢٥ ) من هذا الكتاب

ومثال إعماله في التمييز (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَغَزَّ تَقَرَّأَ) <sup>(١)</sup> (هُمْ أَحْسَنُ أَتَانَا وَرَثَا) <sup>(٢)</sup> ومثال إعماله في الحال «زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّمًا» و«هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا» ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر :  
٢٢١ - فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً

إِلَى الصُّونِ مِنْ رِبْطِ يَمَانٍ مُسَمِّمٍ

ومثال إعماله في الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا  
ولا يعمل في مصدر ، لا تقول : زيد أحسن الناس حسناً . ولا في  
مفعول به ، لا تقول : زيد أشرب الناس عسلاً ؛ وإنما تعديه إليه باللام ؛  
فتقول : أشرب الناس للعسل ، ولا في فاعل مفعول به ، لا تقول : مررت

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٣٤ (٢) من سورة مريم ، من الآية ٧٤

٢٢١ - هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر ، وقبله قوله :

وَمُسْتَعِجِبٌ مِمَّا يَرَى مِنْ أَتَانِنَا وَلَوْ زَبْنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرَم

المراب : د إنا ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضير المتكلم المعظم نفسه  
اسمه ، والأصل إنا ، وجدنا ، فعل وفاعل والعرض ، مفعول أول لوجد ، أحوج ،  
مفعول ثان لوجد ، وجملة وجد وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر إن وساعة ، ظرف  
زمان منصوب بأحوج ، إلى الصون ، جار ومجرور متعلق بأحوج ، من ريط ، جار  
ومجرور متعلق بأحوج أيضاً ، يمان ، صفة لريط ، مسهم ، أى : مخطط ، صفة أخرى لريط

الشاهري : قوله ، أحوج ساعة - إلخ ، فإن قوله ، أحوج ، أفعل تفضيل  
: معنى أشد احتياجاً ، وقد تعلق به ظرف الزمان الذى هو قوله ، ساعة ، كما تعلق  
به الجار والمجرور مرتين ، وذلك قوله ، إلى الصون ، وقوله ، من ريط ، فدل  
هذا على أن أفعل التفضيل يتعلق به الظرف وعديله الذى هو الجار والمجرور ، وأن  
ذلك جائز لا غبار عليه ، وهو نظير قوله تعالى : (الْبَنِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)

برجل أحسن منه أبوه . إلا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه ، واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل : وضابطها : أن يكون أفعُلُ صفةً لاسم جنس مسبوق بنى ، والفاعل مُفضلاً على نفسه باعتبارين : وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصُومُ منه في عشر ذي الحجة » وقول العرب : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عَمَلِهِ الكحلُ منه في عَمَلِ زَيْدٍ ، وبهذا المثال أُقْبِتَ المسألة بمسألة الكحل ، وقوله :  
 ٢٢٢ — ما رأيتُ امرأةً أحبُّ إليه ~~الـ~~ بَذَلُ منه إليك يا ابنَ سنان  
 ولم يقع هذا التركيب في التنزيل

---

٢٢٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في القطر ( رقم ١٣٢ )

الأعراب : ما ، نافية ، رأيت ، فعل وفاعل ، امرأة ، مفعول به « أحب » نعت لامرأة منصوب بالفتحة الظاهرة ، إليه ، جار ومجرور متعلق بأحب والبذل ، فاعل بأحب ، منه ، إليك ، جار ومجروران يتعلق كل منهما بأحب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و سنان ، مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « أحب ... البذل » حيث رفع أفعُل التفضيل - الذي هو قوله « أحب » - الاسم الظاهر غير السلي ، وهو قوله البذل ؛ لكونه وقع وصفا لاسم جنس وهو قوله امرأة ، مسبوق بنى وهو المذكور في قوله ما رأيت ، والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألسنت ترى أن البذل باعتبار كونه محبوباً لابن سنان غيره باعتبار كونه محبوباً لمن عدا ابن سنان ، وهو مفضل في الحالة الأولى على نفسه في الحالة الثانية ، وذلك هو الذي يعبر عنه الطيناء بمسألة الكحل ، ولعل العبارة واضحة مفيدة ، فافهمها والله يرشدك

واعلم أن مرفوع « أحب » في الحديث والييت نائب الفاعل ، لأنه مبنى من فعل المفعول ، لا من فعل الفاعل ، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس ، لأن بناءه على العكس

\* \* \*

ثم قلت : وإذا كانَ بَالٌ طابِقٌ ، أو مُجَرَّدًا أو مُضَافًا لِنَسَكِرَةِ أَفْرِدَ وذَكَرَ ، أو لِمَعْرِفَةِ فَالْوَجْهَانِ

وأقول : استطردت في أحكام اسم التفضيل ؛ فذكرت أنه على ثلاثة أقسام :

أحدها : مايجب فيه أن يكون طَبِيقٌ مَنْ هُوَ له ، وهو ما كان بالألف واللام ، تقول « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدٌ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ » و « الْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ ، أو الْفُضْلُ »

الثاني : مايجب فيه أن لا يطابق ، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال ، وهو نوعان : أحدهما : المجرّد من أل والإضافة ، تقول « زَيْدٌ ، أو هِنْدٌ ، أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » و « الزَّيْدَانِ ، أو الْهِنْدَانِ ، أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » و « الزَّيْدُونَ ، أو الْهِنْدَاتُ ، أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » والثاني : المضاف إلى نسكرة ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ » و « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ » و « الْهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ » و « الْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ » وتجب للطابقة في تلك

النكرة كما مثلنا ، وأما قوله تعالى : ( وَلَا تَسْكُونُوا أُولَ كَافِرٍ بِهِ ) <sup>(١)</sup> فالتقدير : أول فريق كافر ، ولولا ذلك لقال : أول كافرين ، أو التقدير : ولا يكن كل منكم أول كافر ، مثل ( فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ) <sup>(٢)</sup>

الثالث : ما يجوز فيه الوجهان ، وهو المضاف لمعرفة ، تقول : « الزيدان أفضل القوم » ، « الزيدون أفضل القوم » و « هند أفضل النساء » و « الهندان ، والهندات أفضل النساء » وإن شئت قلت : « الزيدان أفضل القوم » و « الزيدون أفضل القوم » و « هند فضلى النساء » و « الهندان فضلها النساء » و « الهندات فضليات النساء » وترك المطابقة أولى ، قال الله تعالى : ( وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ ) <sup>(٣)</sup> ولم يقل أحرمى الناس ، وقال الشاعر :

٢٢٣ — وَمَنْعَةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِدَاً وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُمْ قَدَالَا  
ولم يقل حسنى الثقلين ، ولا حسنائهم .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٤١ (٢) من سورة النور ، من الآية ٤

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٩٦

٢٢٣ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عتبة ، وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل ( ٢ - ٤٨ ) هذا البيت أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا نَظْراً وَعَمِنَا وَلَا أَمَّ الْقَزَالَ وَلَا الْغَزَالَ

المفردة : « جيداً » هو العنق « سالفة » هى فى الأصل صفحة العنق ، ثم استعملت فى خصلة الشعر التى تسترسل على الخد « قذالا » بزنة سحاب - مؤخر الرأس



وعن ابن السراج إيجاب ترك المطابقة ، وردّ بقوله سبحانه وتعالى :  
( إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا ) <sup>(١)</sup> وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرًا  
مُجْرِمِينَ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ثم قلت : ولا يُبْنَى ولا يَنْقَاسُ هو ولا أفعال التّعجب : وهي  
ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ وَفَعَلَ ، إِلَّا مِنْ فِعْلٍ ، ثَلَاثِيٍّ ، مُجَرَّدٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ،  
تَامٌ . مُتَفَاوِتِ الْمَعْنَى : غَيْرِ مَنفِيٍّ ، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ  
واقول : لا يبنى أفعال التفضيل : ولا ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ وَفَعَلَ في  
التعجب ؛ من نحو جَلَفَ <sup>(٣)</sup> وکلبٍ وجرارٍ ؛ لأنها غيرُ أفعال ، وقولهم

الاعراب : مية ، مبتدأ ، أحسن ، خبره ، وهو مضاف ، و « الثقلين »  
مضاف إليه ، جيدا ، تمييز ، وسالفة ، معطوف على جيدا ، وأحسنهم ، الواو  
عاطفة ، أحسن : معطوف على الخبر ، وضمير الغائبين العائد إلى الثقلين باعتبار  
أفرادهما مضاف إليه ، قدالا ، تمييز

الشاهر فيه : قوله ، أحسن الثقلين ، وقوله ، أحسنهم ، حيث جاء بأفعل  
التفضيل الجارى على مفرد مؤنث هو مية مفردا مذكرا ، وهو مضاف إلى  
معرفة في الموضعين ، ألا تراه مضافا إلى المحلى بأل في الأول ، وإلى الضمير في الثاني  
(١) من سورة هود ، من الآية ٢٧ (٢) من سورة الانعام ، من الآية ١٢٣  
(٣) الجلف - بكسر الجيم وسكون اللام - الرجل الجاني ، وقد أثبت له أهل  
اللغة فعلا ، قال المجدى في القاموس : « الجلف الرجل الجاني ، وقد جلف كفرح  
جلفا وجلافة ، اه ، وعلى ذلك لا يكون قولهم « ما أجلف زيدا » بمعنى ما أجفام  
وما أغلظه شاذًا ، فافهم ذلك

« مَا أَجْلَفَهُ » و « أَتَجَرَّهُ » و « أَكَلَبَهُ » خطأ ، ولا من نحو دَخَرَجَ ؛  
لأنه رباعي ، ولا من نحو أَطْلَقَ وَأَسْتَخْرِجَ ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً لكنه  
مزيد فيه ، ولا من نحو هَمِيفَ وَغِيدَ وَحَوْلَ وَسَوَدَ وَعَوَرَ وَجَرَ وَعَمَى  
وَعَرَجَ ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير ؛  
إذ أصل حَوْلَ أَحَوْلٌ وَعَوَرَ أَعَوَرٌ وَغِيدَ آغِيدٌ ؛ والدليل على ذلك  
أن عَيْنَاتِهَا لم تَقْلِبْ أَلْفًا مع تحركها واقتتاح ما قبلها ، فلو لا أن ما قبل  
عيناتها ساكنٌ في التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور ، ولا من نحو كَانَ  
وظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ ؛ لأنها غيرُ تامة ، ولا من نحو ضَرَبَ ؛ لأنه مبني  
للمفعول ، ولا من نحو مَا قَامَ وَمَا عَاجَ بالدواء ؛ لأنه منفي

وما يُسَمَّى مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يُقَسَّ عليه ، فمن ذلك قولهم « هُوَ  
أَلَسُّ مِنْ فُلَانٍ » و « أَقْنُ مِنْهُ » فينوه من غيرِ فِعْلٍ ، بل من قولهم :  
هُوَ لَيْسَ وَقَيْنٌ بِكَذَا ؛ وقولهم « مَا أَتَاهُ » من أَتَى ، و « مَا أَخْصَرَ »  
هذا الكلام « من أَخْصَرَ ، وهما ذو زيادة والثاني مبني للمفعول ،  
وفي التنزيل ( ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ ) <sup>(١)</sup> وهما من  
أَقْسَطَ إِذَا عَدَلَ وَمِنْ أَقَامَ الشَّهَادَةَ ؛ وسيبويه يقيس ذلك إذا كان  
المزيد فيه أَفْعَلَ .

وفهم من قولي « وَلَا يَنْقَاسُ » أنه قد بيني من غير ذلك بالجماع  
دون القياس ، كما بيَّنته .

\* \* \*

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٢

ثم قامت : بابٌ - وإذا تنازعَ مِنَ الفعلِ أو شَبِهَ عاملانِ فأكثرُ  
ماتَّأخَرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرُ ؛ فالبَصِيرِيُّ يَخْتَارُ إِمْعَالَ الْمُجَاوِرِ ؛ فَيُضْمِرُ  
في غَيْرِهِ مَرْفُوعَهُ وَيَحْدِفُ مَنْصُوبَهُ إِنْ آسَتْغَفَى عَنْهُ وَإِلَّا آخَرَهُ ؛ وَالْكُوفِيُّ  
الْأَسْبَقُ ؛ فَيُضْمِرُ في غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ

وأقول : لما فرغت من ذكر العوامل أَرَدْتُهَا بِحُكْمِهَا في التنازع ،  
ويسمى هذا الباب بابَ التنازع ، وبابَ الإعمال

والحاصل أنه يَتَأْتَى تنازعُ عاملين ؛ وأَكْثَرُ : في مَعْمُولٍ واحدٍ ، وأَكْثَرُ  
وَأَنْ ذَلِكَ بشرطين : أحدهما : أَنْ يكونَ العامل من جنسِ الفعلِ أو شَبِهَهُ  
من الأسماء ، فلا تنازعَ بين الحروف <sup>(١)</sup> ، ولا بين الحرف وغيره ؛ والثاني  
ألا يكونَ المَعْمُولُ مُتَقَدِّمًا ، ولا مُتَوَسِّطًا ، بل مُتَأَخِّرًا ، فلا تنازعَ في نحو  
« زَيْدٌ أَضْرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ » لتقدمه ؛ ولا في نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا  
وَأَكْرَمْتُ » لتوسطه ، وَجَوَّزَ ذَلِكَ بعضهم فيها <sup>(٢)</sup>

(١) أجاز ابن العلي التنازع بين الحرفين ، مستدلاً بقوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ  
تَفْعَلُوا ) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤ - وبقول الشاعر :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَغْنَاهَا مُشَدَّدَاتٌ يَبْرُنَ

فزعم أن « إِنَّ الشرطية و « لَمْ » النافية تنازعا الفعل الذي بعدهما ، وهو « تَفْعَلُوا » ،  
ورد ذلك عليه بأن إن تطلب فعلا مثبتا ، ولم تطلب فعلا منفيا ، ومن شرط  
التنازع الاتحاد في المعنى ، والذي في البيت الذي أنشده من باب التوكيد وليس  
من باب التنازع

(٢) الضمير المتني في قوله « فهما » يعود إلى المَعْمُولِ المُتَقَدِّمِ والمَعْمُولِ  
المتوسط بين العاملين ، أما الذين أجازوا أن يتنازع العاملان في المَعْمُولِ المُتَقَدِّمِ

مثال تنازع العاملين معمولاً قوله تعالى : ( آتُونِي أَقْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا )<sup>(١)</sup>  
 ( آتُونِي ) و ( أَقْرِغْ ) عاملان طالبان ( قِطْرًا )  
 ومثال تنازع العاملين : كَثُرَ من معمول « ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ  
 الْحَبِيسِ »

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً قول الشاعر :  
 ٢٢٤ — أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا  
 عَفْوَاً وَعَاقِبَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

فهم المغاربة من النحاة ، ومال المحقق الرضى فى شرح الكافية إليه ، بشرط أن  
 يكون المعمول منصوباً وهالك نص عبارته : وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا  
 كان منصوباً ، نحو زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، اه . ومن تمثله  
 نفهم أنه أراد بالمنصوب ما يعم المنصوب لفظاً وهو المفعول به ومعنى وهو الجار  
 والمجرور ، وقد عرفت فيما تقدم أن الجار والمجرور مفعول به فى المعنى ،  
 وأما الذى أجاز التنازع فى العامل المتوسط فهو أبو على الفارسى الفسوى ، قال  
 فى قول الشاعر :

\* مَتَى تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشْمُ \*

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع ، وعليه يكون « أفقاً » مفعولاً لتشم ومفعول  
 تصب محذوف ، وهو ضميره ، والذى عليه جمهور النحاة هو ما ذكره المؤلف  
 من اشتراط كون المعمول متأخراً عن العاملين  
 (١) من سورة الكهف ، من الآية ٩٦

٢٢٤ — هذا الشاهد مما لم نقف له على نسبة إلى قاتل معين

الاعراب : « أَرْجُو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا  
 ، وأَخْشَى ، الواو عاطفة ، أَخْشَى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم : « تَسْبَحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فدُبْرَ : ظرفٌ ، وثَلَاثًا : مفعول مطلق . وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة .

ومثال تنازع الفعلين ما مثَّلنا ، ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر :

٢٢٥ — قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ قَوْفِي غَرِيمَهُ      وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَيَّ غَرِيمُهَا

في أحد القولين

تقديره أنا ، وأدعو ، الواو عاطفة . أدعو : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الله ، تنازعه كل من العوامل الثلاثة ، ويجوز أن يجعله معمولا لأنها شئت ، والأولى أن يجعله معمولا لآخرها ، مبتغيا ، حال من الضمير المستتر في أرجو ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « عفوا » مفعول به لقوله مبتغيا ، وعافية ، معطوف على قوله عفوا ، وفي الروح ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعافية ، والجسد ، معطوف على الروح

الساهر فيه : قوله ، وأرجو وأخشى وأدعوا الله ، حيث تنازع ثلاثة عوامل ،

وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة ، معمولا واحدا ، وهو لفظ الجلالة

٢٢٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ،

وهو من شواهد المؤلف في أوضحه ( ج ١ ص ١٦٣ ) والأشمنوني ( رقم ٤١١ )

الاعراب : قد اختلف في إعراب هذا البيت ، وسنعر به لك على الوجه

الذي يتحقق به الاستشهاد ، ثم نبين لك ما فيه ، فنقول : « قضى » فعل ماض

« كل » فاعل ، وهو مضاف ، و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء

الستة ، و « ذى مضاف و « دين » مضاف إليه « وفوق » الفاء حرف عطف ، وفي :

فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « وغريمه » غريم : مفعول به

لوفى ، وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ  
« مطول » خبر المبتدأ « معنى » خبر ثان « غريمها » غريم : نائب فاعل تنازعه  
كل من العاملين ، وهما مطول ومعنى ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه

الشاهر فسر : قوله « مطول معنى غريمها » حيث تنازع عاملان اسمان ، وهما  
قوله مطول ومعنى ، معمولوا واحدا ، وهو قوله غريمها ، وهذا الذى ذكره المؤلف  
ههنا هو ما رجحه جماعة من النحاة منهم ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ،  
وقد رد المؤلف نفسه فى أوضحه أن يكون هذا البيت من باب التنازع فقال :  
وليس من التنازع قوله :

\* وعَزَّةٌ مَّطْوُلٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا \*

بل غريمها مبتدأ ، ومطول معنى خبران ، أو مطول خبر ومعنى صفة له أحوال  
من ضميره ، اه كلامه ، وذلك لأنه اختار مذهب البصريين ، ومذهبهم أنك إن  
أعملت الأول أضمرت فى الثانى جميع ما يحتاجه ، وإن أعملت الثانى أضمرت فى  
الأول المرفوع ، وهذا لم يضر فيه مطلقا مع أن المفعول مرفوع ، فلو أنه كان  
من باب التنازع عند البصريين لوجب الإضمار سواء أعمل الأول أم أعمل الثانى ،  
فكان يقول على إعمال الثانى : وعزة مطول ( هو ) معنى غريمها ، وعلى إعمال  
الأول : وعزة مطول معنى ( هو ) غريمها ، وهذا الضمير أبرزناه لك لتعلم عليه  
وهو فى الأصل يكون مستترا فى اسم المفعول ، لكن هذا الضمير عائد إلى الغريم ،  
لا إلى عزة ، بمقتضى التنازع ، وأنت تعلم أن الخبر يجب إن كان مشتقا أن  
يشتمل على ضمير يعود إلى نفس المبتدأ فمن حق الضمير الذى فى مطول أن يعود  
إلى عزة ؛ لأنك جعلت عزة مبتدأ ومطولا خبرا عنه ، فإن كان الضمير الذى  
يتحملة الخبر عائدا على غير المبتدأ وجب إبرازه ، فكان ينبغي هنا أن يبرز  
الضمير لعوده على نائب الفاعل لا على المبتدأ ؛ فلذلك لم يجعلوه من باب التنازع ،

ومثال تنازع الفعل والاسم ( هَاؤُمْ أَقْرَأُ كِتَابِيَهٗ )<sup>(١)</sup> .  
 واتفق الفريقان على جواز إعمال أى العاملين شئت ، ثم اختلفوا في  
 المختار : فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه ، والبصريون إعمال المتأخر  
 لمجاورته المعمول ، وهو الصواب في القياس ، والأكثر في السماع  
 فإذا أعمل الثاني نظرت : فإذا احتاج الأول لمفوع أضرب على وفق  
 الظاهر المتنازع فيه ، نحو « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « قَامُوا وَقَعَدَا إِخْوَتُكَ »  
 و « قَمِنَ وَقَعَدَا نِسْوَتُكَ » وهذا إجماع من البصريين ؛ وإن احتاج  
 لمنصوب فلا يخلو : إما أن يصح الاستغناء عنه ، أولا ، فإن صح الاستغناء  
 عنه وجب حذفه ، نحو « ضَرَبْتُ وَضَرَبَتْنِي زَيْدٌ » ولا يجوز أن تضمره  
 فتقول : ضربته وضربني زيد ، إلا في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢٢٦ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ

وهو الصحيح عند ابن مالك ، ولهذا اشترط ألا يكون المعمول المتنازع فيه سبباً  
 مرفوعاً ، ومعنى كونه سبباً أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد على اسم  
 سابق ، وه غريبها ، سببى مرفوع : أما كونه مرفوعاً فظاهراً ، وأما كونه سبباً  
 فلأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى عزة

(١) من سورة الحاقة ، من الآية ١٩

٢٢٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد  
 المؤلف في كتاب أوضح المسالك ( ج ١ ص ٢١٦ ) وابن عقيل ( رقم ١٦٤ )  
 والأشموني ( رقم ٤١٧ )

الاعراب : إذا ، ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » ، فعل ماض ناقص  
 واسمه « ترضيه » ، ترضى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،

( ٣٣ — شذور الذهب )

وإن لم يصح وجب تأخيرها ، نحو « رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِي الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا »  
 وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه : من مرفوع ، ومنصوب ،  
 ومجرور ؛ فنقول : « قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَبَتْهُمَا أَخَوَاكَ »  
 و « قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعا باتفاق ،  
 ولا إذا كان منصوبا إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :  
 ٢٢٧ — يُسَكِّظُ يُعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

وضمير الغائب مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر كان ، ويرضيك ، الواو  
 عاطفة ، يرضى : فعل مضارع ، وضمير المخاطب مفعول به ، صاحب ، فاعل ،  
 وهذه الجملة معطوفة على جملة خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبره في محل جر  
 بإضافة إذا إليها ، جوارا ، منصوب على الظرفية عامله أحد الفعلين السابقين  
 ، فكن ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير  
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وفي الغيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 حال من اسم كن ، أحفظ ، خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة ، واللمهد ،  
 جار ومجرور متعلق بأحفظ

الظاهر فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث تنازع كل من العاملين  
 الاسم الذي بعدهما ، وهو صاحب ، والأول يطلبه مفعولا ، والثاني يطلبه فاعلا ،  
 وقد أعمل فيه الثاني ، فرفعه على الفاعلية به ، ثم أضمر مع الأول ضميره ، وهذا  
 بما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ لأن حق هذا الباب إذا أعملت الثاني واحتاج  
 الأول إلى غير مرفوع أن تستغنى عنه وتتركه ؛ لأننا لو أتينا بالضمير المنصوب  
 مع العامل الأول لكان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى وحكما ، ونحن  
 إنما أضمرنا فيه المرفوع للحاجة إليه ؛ إذ هو فاعل ، والفاعل لا يجوز أن يحذف  
 على الراجع عند النحاة ، والحاجة تنقدر بقدرها ، وهذا واضح إن شاء الله  
 ٢٢٧ — هذا البيت من كلام عائكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمه سيدنا



رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٦٤)  
وابن عقيل (رقم ١٦٢) والأشئوني (٤١٩) وقبل بيت الشاهد قولها :

سَائِلُ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ تَمَاعَةٍ

قَيْسًا وَمَا جَجَعُوا لَنَا فِي تَجَمُّعٍ بَاقٍ شِنَاعُهُ

وانظر هذه القطعة في شرح التبريزي لديوان الحماسة (٢ - ٢٥٦)

اللغة : « يعشى ، فعل مضارع من الإعشاء ، وهو إصابة العين بضعف  
البصر ليلا » و« لحوا » نظروا ، شعاعه ، بضم الشين - وهو ما تراه من الضوء  
مقبلا عليك

الاعتراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها جمعوا في البيت الذي قبل  
بيت الشاهد « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به « يعشى » إذا ، ظرفية  
تضمنت معنى الشرط « لحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « شعاعه » فاعل  
يعشى ، وضمير الغائب مضاف إليه

السافر فيم : قوله « يعشى ... لحوا شعاعه » حيث تنازع العاملان ، وهما  
قولها يعشى وقولها لحوا ، معمول واحد ، وهو قولها شعاعه ، والاول يطلبه  
فاعلا ، والثاني يطلبه مفعولا ، ثم أعملت العامل الاول فيه ، وحذفت ضميره  
من الثاني ، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ فإن حق هذا الباب أنك إذا  
أعملت الاول أضمرت في الثاني كل شيء يحتاجه ؛ لأنه لا يلزم على الإضمار في  
الثاني محذور ، بخلاف الإضمار في الاول ؛ فإنه يلزم عليه عود الضمير على متأخر  
لفظا ورتبة ، فاغترناه في المرفوع لشدة الحاجة إليه ، ولم تغفره في غيره ؛ لعدم  
الحاجة ، على ما سبق بيانه في شرح الشاهد السابق ، وليس بعد ذلك إيضاح  
فقههم والله يرشدك

ومن تَمَّ قلنا في قوله تعالى : ( آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا )<sup>(١)</sup> إنه أعمل الثاني ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال « آتُونِي أَفْرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْرًا » وكذا في بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب

\*\*\*

ثم قلت : باب - إِذَا شَغَلَ فِصْلًا أَوْ وَصَفًا ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَائِسٌ لَضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ ؛ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحذُوفٍ مُمَّا يَلِ اللِّذْ كُورِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَابِنِ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَّا وَمَتَى ، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلَا مَا يَفْعَلُ بِهِ أَوْ لَى كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفًا عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ بَأَمَّا نَحْوُ ( أَبَشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ) ( وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ) أَوْ كَانَ الْمَشْغُولُ مُلَائِسًا ، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَأِذَا الْفُجَائِيَّةِ أَوْ تَلَاهُ مَا لَهُ الْقُدْرُ كـ « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » وهذا خارجٌ عن أصل هذا الباب ، مِثْلُ ( وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ) و « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَتْهُ » ، وَتَرَجَّحَ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، وَاسْتَوَى فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ »

وأقول : هذا الباب المسمى بباب الاشتغال ، وحقيقته : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه عاملٌ ، هو فعلٌ أَوْ وَصَفٌ ، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغلٌ عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ مُحَلًّا كـ « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أَوْ لِمَا لَا بَسَ ضَمِيرَهُ ، نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » أَوْ « مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ »

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٩٦

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يُزْفَعَ على الابتداء ، فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية : والثاني : أن يُنْصَب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع للجملة بعده ، لأنها مفسرة .

وفهم من قولي « فَعِلُّ أَوْ وَصَفْ » أن العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال ، وذلك نحو « زَيْدٌ إِنْهُ فَاضِلٌ » و « عَمْرُو كَأَنَّهُ أَسَدٌ » ؛ وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله ، وكذلك نحو « زَيْدٌ دَرَاكُهُ » و « عَمْرُو عَلَيْهِ كُهُ » ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، ومن ثم لم يجوز النصب على الاشتغال في نحو ( وكلُّ شيء فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ) <sup>(١)</sup> وقولك « زَيْدٌ مَا أَحْسَنُهُ » ؛ لأن ( فَعَلُوهُ ) صفة ، والصفة لا تَعْمَلُ في الموصوف ، وفعل التعجب جامد ؛ فهو شبيه بالحرف ؛ فلا يعمل فيما قبله ، لاسيما وبينهما « مَا » التعجبية ، ولها الصَّدْرُ ، وكذلك « زَيْدًا أَنَا الضَّارِبُ » ؛ لأن آل موصولة ؛ فلا يتقدم عليها معمول صلتها

\* \* \*

ثم الاسم الذي تقدّم وبعدة فعل أو وصف وكل ؛ فهما نادب ضميره أو لَسَبِيَّةٌ ينقسم خمسة أقسام :  
أحدها : ما يرجحُ نصبه ، وذلك في ثلاث مسائل :  
إحداها : أن يكون الفعلُ المشغولُ طلبا ، نحو « زَيْدًا أَضْرِبْ »

و « عمرواً لآمنه » .

الثانية : أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل ، نحو (أَبْشَرَ مِنَّا واحداً تَتَّبِعُهُ) <sup>(١)</sup>

الثالثة : أن يقرن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تُبْنِ على مبتدأ : كقوله تعالى : ( خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ) <sup>(٢)</sup>

اثنى : ما ترجح رَفَعَهُ بالابتداء ، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً : نحو « زَيْدٌ دَرَبُهُ » ؛ وذلك لأن النصب يُخَوِّج إلى التقدير ولا طالب له ، والرفع غَنَى عنه ، فكان أولى ؛ لأنَّ التقدير خلاف الأصل ، ومن ثمَّ منعه بعض النحويين ، ويردُّه أنه قرئ ( جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ) <sup>(٣)</sup> ( سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا ) <sup>(٤)</sup> بنصب (جنات) و (سورة) .

اثنالث : ما يجب نصبه ، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب ، نحو « إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمَهُ »

الرابع : ما يجب رَفَعَهُ ، وذلك إذا تقدم عليه ما يختص بالجلل الاسمية كإذا الفجائية ، نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » وإجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهوً ، أو حال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » و « عَمْرُو مَا لَقِيتَهُ »

(١) من سورة القمر ، من الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل ، من الآيتين ٤ و ٥

(٣) من سورة الرعد ، من الآية ٢٣ (٤) من سورة النور ، من الآية ١

الخامس : ما يستوى فيه الأمران ، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ ، نحو « زيدٌ قام وعمراً أكرمته » ، وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصِّدرِ فعلية العجز ، فإن راعيت صدرها رفعت ، وإن راعيت عجزها نصبت ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء ، وقد جاء التنزيل بالنصب ، قال الله تعالى : ( الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ) <sup>(١)</sup> الآيات ، الرحمن : مبتدأ ، وعلم القرآن : جملة فعلية خبرٌ ، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين ، والجلتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر ، وجملتا : ( الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُحْسَبَانِ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ) <sup>(٢)</sup> معترضتان ( والسماء رَفَعَهَا ) <sup>(٣)</sup> عطفت على الخبر أيضاً ، وهى محل الاستشهاد

\* \* \*

ثم قلت : بابٌ - يَتَّبِعُ مَاقْبَلَهُ فِي الْإِعْرَابِ خَمْسَةٌ : أَحَدُهَا : التَّوَكُّدُ وَهُوَ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتَّبُوعِ فِي النُّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ « جَاءَ فِي زَيْدٍ نَفْسُهُ » وَ « الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا » وَ « الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » وَ « الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ » وَالْعَيْنُ كَالنَّفْسِ ، وَاتَّانِي نَحْوُ « جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » وَ « الْهِنْدَانِ كِلَاتُهُمَا » وَ « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » وَ « الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ » وَ « الْأُمَّةَ كُلَّهَا » وَ « الْإِمَاءَ كُلَّهُنَّ » ؛ وَلَا تُؤَكَّدُ سَكْرَةً مُطْلَقًا ، وَتُؤَكَّدُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ أَوْ مُرَادِفِهِ نَحْوُ ( دَسَّكَ دَسًّا ) وَ ( فِجَاجًا

سُبُلًا)؛ ولا يُعَادُ ضميرُ مُتَّصِلٍ ولا حُرْفٌ غَيْرُ جَوَائِيٍّ إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ  
وأقول : إذا اسْتَوْفَتِ العَوَامِلُ معمولَاتِهَا فلا سَبِيلَ لَهَا إِلَى غَيْرِهَا  
إِلَّا بِالتَّبَعِيَّةِ .

والتَّوابعُ خمسة : نَعْتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ بَيَانٍ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفٌ  
نَسَقٍ ؛ وَقِيلَ : أَرْبَعَةٌ ؛ فَأَدْرَجَ هَذَا الْقَائِلُ عَطْفِيَّ الْبَيَانِ وَالتَّسْقِيقَ تَحْتَ قَوْلِهِ  
وَالْعَطْفُ ، وَقَالَ آخَرُ : سِتَّةٌ ؛ فَجَعَلَ التَّأْكِيدَ اللفظيَّ بَابًا وَاحِدَهُ ، وَالتَّأْكِيدَ  
الْمَعْنَوِيَّ كَذَلِكَ

وَمِثَالُ الْمَقَرَّرِ لِأَمْرِ الْمُتَّبِعِ فِي انْتِسَابِهِ « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » ؛ فَإِنَّهُ لَوْلَا  
قَوْلُكَ « نَفْسُهُ » لَجُوزَ السَّمْعُ كَوْنِ الْجَائِيِّ خَبْرَهُ أَوْ كِتَابَهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ  
تَعَالَى : ( وَجَاءَ رَبُّكَ ) <sup>(١)</sup> أَيْ : أَمْرُهُ  
وَمِثَالُ الْمَقَرَّرِ لِأَمْرِهِ فِي اشْمُولِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ  
كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ) <sup>(٢)</sup> ؛ إِذْ لَوْلَا التَّأْكِيدُ لَجُوزَ السَّمْعُ كَوْنُ السَّاجِدِ أَكْثَرِهِمْ

\* \* \*

وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدِ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً ، وَشَذَّ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا :  
« مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا سَكَّهَ إِلَّا رَمَضَانُ » وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :  
\* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ \* — ٢٢٨

(١) مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ ، مِنَ الْآيَةِ ٢٢ (٢) مِنْ سُورَةِ الْحَجَرِ : مِنَ الْآيَةِ ٣٠  
٢٢٨ — لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ  
الْمُؤَلَّفِ فِي أَوْضَحِهِ ( ج ٢ ص ٨٥ ) وَفِي الْقَطْرِ ( رَقْم ١٣٧ ) وَالَّذِي أَنْشَدَهُ  
الْمُؤَلَّفُ عَجَزَ بَيْتَ صَدْرِهِ :

\* لَيْكُنْهُ شَاةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ \*

... ..

وقد ذكر البيت كله في بعض نسخ الشرح

المفعلة : « شاقه ، أعجبه وأثارشوقه ، والشوق : نزاع نفس الإنسان إلى الشيء

المرغوب : لكنه ، لكن . حرف استدراك ونصب ، وضمير الغائب

اسمه « شاقه » فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » مصدرية « قيل » فعل

ماض مبني للجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ

وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر

فاعل شاق ، وتقدير الكلام : لكنه أعجبه قول الناس هذا رجب « يا » حرف

نداء ، والنادي به محذوف ، والتقدير : يا قوم ، أو يا هؤلاء ، ونحو ذلك « ليت »

حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت « حول » مضاف إليه « كله » كل : تأكيد

الحول ، وضمير الغائب مضاف إليه « رجب » خبر ليت

الساهر فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة - التي هي قوله حول -

بكل ؛ وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف هنا وفي القطر ، لكنه في أوضحه - تبعاً

لابن مالك في التسهيل والكافية والخلصة - قد اختار صحة تأكيد النكرة إن أفاد

توكيدها ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من

ألفاظ الإحاطة » وأنشد هذا البيت على أنه مما حصات فيه الفائدة : « وخلاصة

أقوال العلماء في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في تأكيد النكرة ، ولهم في ذلك

ثلاثة أقوال : القول الأول - وهو لجمهور البصريين - أنه لا يجوز تأكيد النكرة

مطلقاً ، أفاد توكيدها أو لم يفد ، وهذا هو الذي جرى عليه المؤلف هنا وفي

كتابه قطر الندى ، والقول الثاني - وهو لبعض الكوفيين - أنه يجوز تأكيد النكرة

مطلقاً ، والقول الثالث - وهو قول الأخفش وجمهور الكوفيين - أنه يجوز تأكيد

النكرة إن أفاد توكيدها ، ويمتنع إن لم يفد ، وهذا الرأي الأخير أرجح الآراء

الثلاثة ؛ لأنه الموافق للمنقول عن العرب ، فقد وردت عنهم جملة صالحة من

الشواهد التي تؤيده : فمنها الحديث الذي رواه المؤلف عن عائشة ؛ ومنها بيت

وأنشده ابن مالك وغيره « يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ » وهو تحريف

\* \* \*

ويجب في التأكيد كونه مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابقاً له ،  
كما مثلنا ، ويستثنى من ذلك « أَتَجَمُّ » وما تصرف منه ؛ فلا يضمن للضمير ،

الشاهد الذي معنا ، ومنها قول الراجز :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا    تَحْمِلُنِي الدَّفْأَةُ حَوْلًا أَكْتَمَا  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعَا    إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا  
الشاهد فيه قوله « حَوْلًا أَكْتَمَا » حيث أكد النكرة - التي هي قوله « حَوْلًا » -  
بأكتع ، ومنها قول راجز آخر :

إِنَّا إِذَا حُطِّفْنَا تَقَعَّقَعَا    قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا  
والاستشهاد به في قوله « يَوْمًا أَجْمَعَا » حيث أكد النكرة - التي هي قوله « يَوْمًا » - بأجمع  
والذين جوزوا توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة قالوا : إن الفائدة  
تحصل إذا اجتمع أمران : أولهما في النكرة ، وهو أن تكون زمناً محدوداً :  
أى موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء ، مثل أسبوع وشهر وحول وسنة وعام ويوم ،  
فإن لم تكن محدودة لم يصح ، مثل زمن ومدة ووقت ولحظة وساعة ، وثانيهما  
في لفظ التوكيد ، وهو أن يكون من ألفاظ الشمول ، مثل كل وجميع وأجمع وأكثع  
وأما البصريون الذين منعوا توكيد النكرة مطلقاً فقالوا : إن جميع  
ألفاظ التوكيد معرفة ، وإنه يجب أن يتوافق التوكيد والمؤكد في التعريف ، فلو  
جوزنا توكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد

فتلخيص الخلاف إذن هو أنه هل يشترط اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف ؟  
قال جمهور البصريين : نعم يشترط ذلك ، وقال جمهرة الكوفيين : لا يشترط  
ذلك ، وإنما يشترط حصول الفائدة ، ومن اختار مذهب الكوفيين غير  
ابن مالك المحقق الرضوي والعلامة الشاطبي



تقول : « اشتريت العبد كله أجمع » و « الأمة كلها جماعة » و « العبد كلهم أجمعين » و « الإماء كلهن جمع »

\* \* \*

ويجب في النفس والعين إذا أكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو « جاء زيد نفسه عينه » و « جاءت هند نفسها عينها » مجموعين مع الجمع نحو « جاء الزيدون أنفسهم أعينهم » و « الهندات أنفسهن أعينهن » وأما إذا أكد بهما اللثنى ففيها ثلاث لغات : أفصحها الجمع ، فتقول : « جاء الزيدان أنفسهما أعينهما » ، ودونه الأفراد ، ودون الأفراد الثنية ، وهي الأوجه الجارية في قولك : « تطعت رؤوس الكهشيين »

\* \* \*

مسألة : قال بعض العلماء في قوله تعالى : ( فَسَجَدَ لِلْآلَةِ كُلِّهِمْ أَجْمَعُونَ )<sup>(١)</sup> : فائدة ذكر (كل) رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض ، وفائدة ذكر (أجمعون) رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد ، بل سجدوا في وقتين مختلفين ، والأول صحيح ، والثاني باطل ؛ بدليل قوله تعالى : ( لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>(٢)</sup> لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد ؛ فدل على أن (أجمعين) لا تعرض فيه لاتحاد الوقت ، وإنما معناه كعنى كل سواء ، وهو قول جمهور النحويين ، وإنما

(١) من سورة الحجر ، من الآية ٣٠

(٢) من سورة الحجر ، من الآية ٣٩ ، ومن سورة ص ، من الآية ٨٢

ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد ، كما قال تعالى : ( فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ  
أَمِهْلُهُمْ رُوبَدَاً )<sup>(١)</sup>

\* \* \*

ثم قلت : الثاني النَّعْتُ ، وهو : تابعٌ مُشْتَقٌّ أو مُؤَوَّلٌ به ، يُفِيدُ  
تَخْصِيسَ مَتَّبِعِهِ أو تَوْضِيحَهُ أو مَدْحَهُ أو ذَمَّهُ أو تَأْكِيدَهُ أو التَّرْحِمَ  
عليه ، وَيَتَّبَعُهُ في وَاحِدٍ منْ أَوْجِهٍ الإِغْرَابِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ  
ولا يَكُونُ أَحْصًى مِنْهُ ، فَنَحْوُ « بِالرَّجُلِ صَاحِبِكِ » بَدَلٌ ، وَنَحْوُ « بِالرَّجُلِ  
الْفَاضِلِ » و « بَزِيدٍ الْفَاضِلِ » نَعْتُ ؛ وَأَمْرُهُ في الْإِفْرَادِ والتَّنْكِيرِ  
وَأَضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ « جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ »  
عَلَى « قَاعِدٍ » وَأَمَّا « قَاعِدُونَ » فَضَعِيفٌ ، وَبِجَوَازِ قَطْعِهِ إِنْ عَلِمَ مَتَّبِعُوهُ  
بِدُونِهِ : بِالرُّفْعِ ، أو بِالنَّصْبِ

وأقول : مثال للشَّقِّ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ ، أو مُضْرُوبٍ ،  
أو حَسَنِ الْوَجْهِ ، أو خَيْرٍ مِنْ عَمْرٍو » ومثال للمُؤَوَّلِ به « مررت برجل  
أسدٍ » أَى : شَجَاعٍ ، ومثال ما يفيد تَخْصِيسَ المتبوع قوله تعالى : ( فتَحْرِيرُ  
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ )<sup>(٢)</sup> ومثال ما يفيد مَدْحَهُ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(٣)</sup> ومثال  
ما يفيد ذَمَّهُ « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ومثال ما يفيد التَّرْحِمَ عليه  
« اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » ومثال ما يفيد التَّوَكِيدَ ( نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ )<sup>(٤)</sup>

(١) من سورة الطارق ، الآية ١٧ (٢) من سورة النساء . من الآية ٩

(٣) من سورة الفاتحة ، الآية ١ (٤) من سورة الحاقة ، من الآية ١٣

و ( عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ) <sup>(١)</sup> و ( لَا تَتَّخِذُوا الْإِثْنَيْنِ آثْنَيْنِ ) <sup>(٢)</sup> وزعم قوم من أهل البيان أن ( اثنين ) عطف بيان ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طویل <sup>(٣)</sup> .

وقد لهيج العربون بأن النعت يتبع المفعول في أربعة من عشرة ، والتحقيق أن الأمر على النصف في العددين ؛ وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة ، وهما واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة - التي هي الرفع والنصب والجر - وواحدٌ من التعريف والتكثير ؛ فلا تُنْعَتُ نكرةٌ بمعرفة ، ولا العكس ؛ لا نقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لِلْفَاضِلِ » ولا « بَزِيدٍ فَاضِلٍ » كما أنه لَا يُتَّبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور ، ولا نحو ذلك .

ويجب عند جماهير النحويين كَوْنُ الموصوفِ إِمَّا أَعْرَفَ من الصفة ، أو مساوياً لها ؛ فلا يجوز أن يكون دونها : فالأول كقولك « مررت بزيد الفاضل » ؛ فإن العلم أعرف من المعرفة باللام ، والثاني نحو

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٦ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٥١  
(٣) تلخيص القول في هذا الموضوع أن العلماء اختلفوا في جواز مجيء عطف البيان في التكررات ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول : لا يكون عطف البيان في التكررات ، وعليه لا يكون قوله سبحانه ( اثنين ) عطف بيان . والقول الثاني : يجوز أن يكون عطف البيان في التكررات لكن بشرط أن يكون البيان أجلى وأوضح من المبين ، وعليه لا يكون قوله ( اثنين ) عطف بيان أيضاً ؛ لكونه ليس أوضح منه . والقول الثالث : يجوز أن يجيء عطف البيان في التكررات وإن لم يكن البيان أجلى ولا أوضح من المبين ؛ لجواز أن يكون الإيضاح باجتماع البيان والمبين ، وعلى هذا القول وحده يجوز أن يكون قوله جل ذكره ( اثنين ) عطف بيان على قوله ( إلهين )

« مررت بالرجل الفاضل » ؛ فإنهما معرّفان باللام ، والثالث نحو  
 « مررت بالرجل صاحبك » فصاحبك : بدلٌ عندهم ، لانعت ؛ لأن  
 المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم ، وكلاهما أعرف من  
 المعروف باللام .

وأما الإفراد وضدّاه - وهما التثنية والجمع - والتذكير وضده - وهو  
 التأنيث - فإن النعت يُعطى من ذلك حُكْمُ الفعل الذي يحل محلّه من  
 ذلك الكلام ؛ فقول « مررت بامرأة حسن أبوها » بالتذكير ،  
 كما تقول « حسن أبوها » وفي التنزيل : ( رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ  
 الظَّالِمِ أَهْلُهَا ) <sup>(١)</sup> و « برجل حسنة أمه » بالتأنيث ، كما تقول « حسنت  
 أمه » وتقول « برجل حسن أبواه » و « برجل حسن آباؤه » ولا  
 تقول « حسنين » ولا « حسنين » إلا على لغة من قال « أكلوني  
 البراغيث » وعلى ذلك فقس ، إلا أن العرب أجروا جمع التكسير مجرّبي  
 الواحد ؛ فأجازوا فصيحاً « مررت برجل قعود غلمانّه » كما تقول « قاعد  
 غلمانّه » وقومٌ رجّحوه على الأفراد ؛ وإليه أذهب ؛ وأما جمع التصحيح  
 فإنما يقوله من يقول « أكلوني البراغيث »

\*\*\*

وإذا كان للمنعت معلوما بدون النعت ، نحو « مررت بامرئ  
 القيس الشاعر » جاز لك فيه ثلاثة أوجه : الإتياع فيخفّض ، والقطع  
 بالرفع بإضمار هو ، وبالنصب بإضمار فعل ؛ ويجب أن يكون ذلك الفعلُ

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٥

أُخْصُ أو أَغْنَى في صفة التوضيح ، وأَمْدَح في صفة المدح : وأَذْمُ في صفة الذم ؛ فالأول كما في الثبالت المذكور ، والثاني كما في قول بعض العرب « الحمد لله أهل الحمد » بالنصب ، والثالث كما في قوله تعالى : ( وإمرأته حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ) <sup>(١)</sup> يقرأ في السبع ( حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ) بالنصب بإضمار أذْمُ ، وبالرفع إما على الإلتباع ، أو بإضمار هي

\* \* \*

ثم قلت : الثالث : عَطَفُ الْبَيَانِ ، وهو تابعٌ غيرُ صِغَةٍ يُوضَحُ متبوعه أو يُخَصِّصُهُ ، نحو :

« أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَنِصٍ عُمَرُ \*

ونحو (أو كَفَّارَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ) وَيَتَّبِعُهُ في أربعةٍ مِنْ عَشْرَةٍ ، ويجوز إعرابهُ بَدَلٍ كُلِّ إن لم يجب ذكره كـ « هِنْدٌ قَامَ رَيْدٌ أَخُوها » ولم يمتنع إحلاله محلَّ الأولِ نحو « يازيدُ الحَرِثُ »

و \* أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِرٍ \* و \* يَانْصُرُ نَصْرُ نَصْرًا \*  
وَيَمْتَنِعُ في نحو (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) وفي نحو « يَاسَعِيدُ كُرْزُ » و « قَرَأَ قَالُونَ عِيسَى » .

وأقول : قولي « تابع » جنس يشمل التوابع كلها وقولي « غير صفة » مخرج للصفة ؛ فإنها توافق عطف البيان في إفادة توضيح المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة ، فلا بد من

(١) من سورة المسد ، من الآية ٤

إخراجها ، وإلا دخلت في حَدِّ اليان  
وقولى « يوضح متبوعه أو يخصه » فخرج لما عدا عطف اليان  
ومثال الموضح قوله :

٢٢٩ — أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا سَهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ  
والمراد بعمر : ابنُ الخطاب رضى الله عنه

٢٢٩ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن كيسة - بفتح الكاف وسكون  
الياء وبعدها سين مهملة فباء موحدة تحتية - وكان من حديثه أنه أقبل على أمير  
المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى  
بعيد ، وإن ناقتي دبراء نقباء ، فأحملني ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها نقب  
ولا دبر ، فانطلق ، فخل ناقتة ثم استقبل بها البطحاء ، وجعل ينشد هذا الرجز ،  
وعمر يسمعه ، فأقبل عليه ، فأخذ بيده ، وقال : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له  
صدقة حملة وزوده وكساه ، والبيت الشاهد من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢٨٨ )  
والمؤلف فى أوضحه ( رقم ٤٠ )

اللغة : د نقب ، بفتح النون والقاف جميعا - هو رقة خف الناقة ، وبابه  
فرح ، دبر ، بفتح الدال والباء جميعا - هو الجرح يكون فى ظهر البعير ، وبابه  
فرح أيضا ، حفص ، هو من أسماء الأسد ، وكنى به عمر رضى الله عنه لشدة  
جراسته وشجاعته

الاعراب : د أقسم ، فعل ماض ، بالله ، جار ومجرور متعلق بأقسم ، أبو ،  
فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، حفص ، مضاف إليه  
د عمر ، عطف بيان مرفوع بالضمة ، وسكنه لأجل الوقف ، ما ، نافية مسبهة  
مس : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة المفهومة من سياق القصة مفعول  
به ، من ، حرف جر زائد ، نقب ، فاعل مس ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ولا ، الواو عاطفة ،

ومثال العطف المخصص قوله تعالى : ( أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ )<sup>(١)</sup> .  
فيمين نَوْن الكفارة ورفع الطعام .

\* \* \*

وحكم المعطوف أنه يقع للمعطوف عليه في أربعة من عشرة : وهي :  
واحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتكثير ، وواحد  
من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث .

\* \* \*

وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلا ، أعني بَدَل كلٍّ  
من كل ، إلا إذا كان ذكره واجبا ، كـ « هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » ألا ترى  
أن الجملة الفعلية خبر عن « هند » والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط  
يربطها بالخبر عنه ، والرابط هنا الضمير في قوله « أخوها » الذي هو تابع  
لزيد ، فلو أسقط لم يصح الكلام ، فوجب أن يعرب بيانا ، لا بدلا ؛ لأن  
البدل على نية تكرار العامل ، فسكانه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر  
بها عن رابط ، وإلا إذا امتنع إحلاله محل التبوع ، ولذلك أمثلة كثيرة :  
منها قولك « يَارَزِيدُ الْحَرْثُ » فهذا من باب البيان ، وليس من باب البدل ؛

لا : زائدة لتأكيد النفي ، و « دبر » معطوف على نقب ، وجملة « ما مسها » مع فاعله  
لاحل لها من الإعراب لأنها جواب القسم

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء بقوله « عمر » لإيضاح  
ما قبله ، وهو عطف بيان عليه ، وفيه دليل على أنه إذا اجتمع اسم بغير وكنية  
كأبي حفص جاز تقديم الكنية على الاسم ، ولم يجب تأخيرها عنه  
(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ ، والقراءة المستشهد بها قراءة حفص  
( ٣٤ ) - شذور الذهب

لأن البدل في نية الإحلال محل البدل منه ؛ إذ لو قيل « يا الحرث » لم يحز ، لأن « يا » و « ل » لا يجتمعان هنا <sup>(١)</sup> ، ومنها قول الشاعر :

٢٣٠ — أنا ابن التارك البكرى بشر  
عليه الطير ترقبه وقوعا

(١) إنما يجوز اجتماع يا ، وه أل ، في موضعين : أحدهما اسم الله تعالى ، تقول يا الله ، وثانيهما ما سمى به من الجمل الاسمية ، تقول يا انطلق زيد ، لمن سميته بذلك . ٢٣٠ — هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن فضالة بن الأشتر الفقعسي . من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن فضالة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكرى ، وبشر هذا هو زوج الخرق أخت طرفه بن العبد البكرى الشاعر المشهور صاحب المعلقة ، وكان مقتل بشر في يوم الكلاب ، وبيت الشاهد من شواهد المؤلف في أوضحه ( ج ٢ ص ٩٢ ) وفي القطر ( رقم ١٣٨ ) وابن عقيل ( رقم ٢٨٩ )

المراب : وأنا ، ضمير منفصل مبتدأ وابن ، خبر المبتدأ والتارك ، مضاف إليه ، والتارك مضاف وه البكرى ، مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى ، عليه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر و ترقبه ، فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والضمير البارز المتصل العائد إلى بشر مفعول به ، وقوعا ، حال من الضمير المستتر في ترقبه الذي هو فاعل والذي هو عائد إلى الطير

الشاعر فيم : قوله ، التارك البكرى بشر ، فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يكون بدلا منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز لك أن تدخل العامل في المبدل منه . وهو قوله التارك هنا . على البدل ، فتقول : أنا ابن التارك بشر ، بإضافة التارك إلى بشر ، كما كان مضافا إلى البكرى . ويلزم على ذلك محذور لا يرضيه أكثر العلماء ، وهو إضافة الاسم المحلى بال إلى اسم حال منها ومن الإضافة إلى المحلى بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز ، على ما تقدم لك في باب



ف « بشر » عطف بيان على « البكرى » وليس بدلا ؛ لامتناع « أنا ابن التارك بشر » ؛ إذ لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرّد منها ، إلا إن كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم ، نحو « الضارباً زيد » و « الضاربو زيد » ولا يجوز « الضاربُ زيد » خلافاً للقراء .

ومنها قول الراجز ، وهو ذو الرمة :

٢٣١ — إِنِّي وَأَسْطَازِ سَطْرَنَ سَطْرَا لِقَائِلُ يَنْصُرُ نَصْرَ نَصْرَا

الإضافة ، نعم قد جوز القراء إضافة الوصف المفرد المقترن بال إلى العلم ، فعلى مذهبه يجوز أن يكون « بشر » في هذا البيت بدلا ، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء ، وهو الذي جرى عليه المؤلف .

٢٣١ — هذا البيت من شواهد سيويه ، وقد نسبه إلى رؤبة بن العجاج ، ووافق على هذه النسبة الأعم في شرح شواهد ( ج ١ ص ٣٠٤ ) ، ولكن الصاغاني لم يوافق سيويه ولا الأعم على نسبه إلى رؤبة ، وقد رأيت المؤلف ينسبه إلى ذى الرمة ، وسينشد المؤلف بحج هذا البيت مرة أخرى في باب تابع المنادى من هذا الكتاب

اللغة الرواية : « يانصر نصران الذى رواه سيويه » يانصر نصرانصرانصران  
بضم المنادى ونصب ما بعده ، ونصر المنادى هو نصر بن سيار ، واختلف فيما بعده على ثلاثة أقوال : الأول : أن الاثنين جميعا هما نفس المنادى ، والمراد بهما نصر بن سيار أيضا ، وهذا هو الذى يصح كلام المؤلف عليه ، وهو الذى حاهما عليه سيويه ، والثاني : أن المراد بهما نصر آخر هو حاجب نصر بن سيار المنادى ، واتصاهما جميعا بفعل محذوف ، فهو من باب الإغراء ، والثالث : أن المراد بهما مصدر نصره يثصره ، واتصاهما على أن الأول مفعول مطلق لفعل محذوف والثاني توكيد له

لأن نصرا الثانى مرفوع ، والثالث منصوب ؛ فلا يجوز فيها أن يكونا بدلين ؛ لأنه لا يجوز « يا نصير » بالرفع ، ولا « يا نصراً » بالنصب ، قالوا : وإنما نصر الأول عطف بيان على اللفظ ، والثانى عطف بيان على المحل ، واستشكل ذلك ابن الطراوة ؛ لأن الشئ لا يبين نفسه ، قال : وإنما هذا من باب التوكيد اللفظى ، وتابعه على ذلك المحمدا بن مالك ومُعْطَى

الأعرابي . وإن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم ، وأسطار : الواو حرف قسم وجر . أسطار : مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « سطر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونون النسوة العائدة إلى أسطار نائب فاعل ، والجملة فى محل جر صفة لأسطار « سطر » مفعول مطلق مؤكد لعامله ، لقائل ، اللام هى اللام المرحقة ، قائل : خبر إن « يا » حرف نداء ، نصر ، منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، نصر ، عطف بيان على نصر باعتبار لفظه ، مرفوع بالضمه الظاهرة . نصرا ، عطف بيان على المنادى باعتبار محله ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الساهر فمى : قوله « يا نصير نصر نصرا » فى قوله « نصر ، الأول منادى ، وقوله « نصر ، الثانى عطف بيان عليه باعتبار لفظه ، وقوله « نصرا ، الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ، ولا يجوز فى واحد من الثانى والثالث أن يجعل بدلا من المنادى ، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل كما قلنا فى شرح البيت السابق ، وأنت لو أدخلت حرف النداء الذى عمل فى المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع رفع الأول ونصب الثانى ؛ إذ كل منهما علم مفرد ، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم ، لكن عطف البيان ليس كذلك ، بل يجوز فيه الإتياع على اللفظ فيؤق به مرفوعا منونا كالأول والإتياع على المحل فيؤق به منصوبا منونا كالثانى ، فمن أجل ذلك صح فى هذا البيت أن يكون « نصر نصرا ، عطف بيان ولم يصح جعل واحد منهما بدلا

فإن قلت : « يَسْعِيدُ كُرُزُ » بضم « كرز » وجب كونه بدلا ،  
وامتنع كونه بيانا ؛ لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل ،  
و « كرز » إذا نودي ضم من غير تنوين ، وأما البيان للفرد التابع لمبنى  
فيجوز رفعه ونصبه ، ويمتنع ضمه من غير تنوين ، ومثله في ذلك النعت  
والتوكيد ، نحو « يا زَيْدُ الْفَاضِلُ » و « الْفَاضِلُ » و « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ »  
و « أَجْمَعِينَ »

وكذلك يمتنع البيان في قولك « قَرَأَ قَالُونَ عَيْسَى » ونحوه مما الأول  
فيه أوضح من الثاني ، وإنما قال العلماء في قوله تعالى : ( آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ  
رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ) <sup>(١)</sup> إنه بيان ؛ لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية ،  
فلو اقتصرنا على قولهم ( رب العالمين ) لم يكن ذلك صريحا في الإيمان  
بالرب الحق سبحانه وتعالى .

\* \* \*

ثم قلت : الرابع البدل ، وهو : التابع المقصود بالحكم بدلا  
واسطة ؛ وهو إما بدل كل نحو ( صِرَاطَ الَّذِينَ ) أو بعض نحو ( مَنْ  
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) أو اشتمال نحو ( قِتَالٍ فِيهِ ) أو إضراب نحو  
« مَا كُتِبَ لَهُ نَفْسُهَا ثَلَاثًا رُبْعًا » أو نسيان أو غلط ك « جَاءَنِي  
زَيْدٌ عَمْرُو » و « هَذَا زَيْدٌ حِمَارٌ » والأحسن عطف هذه الثلاثة بيل ،  
ويوافق متبوعه ويخالفه ، في الإظهار والتعريف وضديهما ، ولكن

(١) من سورة الشعراء ، من الآيتين ٤٧ و ٤٨

لَا يُبَدِّلُ ظَاهِرٌ مِنْ صَمِيرٍ حَاضِرٍ، إِلَّا بَدَلَ بَعْضٍ أَوْ اشْتَمَالَ مُطْلَقًا ،  
أَوْ بَدَلَ كُلِّ إِنْ أَفَادَ الْإِحَاطَةَ

وأقول : البدل في اللغة العوضُ ، وفي التنزيل اعسى ربنا أن يُبدلنا  
خيرًا مِنْهَا (١) وفي الاصطلاح ما ذكر

و « التابع » جنس يشمل التوابع .

و « المقصود بالحكم » فصلٌ مخرج للنعث والبيان والتأكيد ، فإنهم  
متممات المقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ، ولنحو « جاء القومُ إلا زيدٌ » ؛  
فإن زيدا منفي عنه الحكم ؛ فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم ، ولنحو  
« عمرو » في « جاء زيد وعمرو » أو « فعمرُو » أو « ثم عمرو »  
أو « القوم حتى عمرو » ؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول ، فلا يصدق  
عليه أنه المقصود بالحكم .

و « بلا واسطة » مخرج المعطوف عطف التثنية في نحو « جاء  
زيد بل عمرو » فإنه وإن كان المقصود بالحكم لكنه إنما يتبع بواسطة  
حرف العطف .

\*\*\*

وأقسامه ستة : بدلٌ كلٍّ من كلٍّ ، وبدلٌ بعضٍ من كلٍّ ، وبدلٌ  
اشتمالٍ ، وبدلٌ إضرابٍ ، وبدلٌ نسيانٍ ، وبدلٌ غلطٍ .  
فبدل الكل نحو (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ) (٢) فالصراط

(١) من سورة القلم ، من الآية ٣٢

(٢) من سورة الفاتحة ، من الآيتين ٦ و ٧

الثاني هو تقس الصراط الأول .

وبدل البعض نحو ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً )<sup>(١)</sup> ف ( من ) في موضع خفض على أنها بدل من ( الناس ) ، والمستطيع بعض الناس لا كلهم .

وبدل الاشتغال نحو ( يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه )<sup>(٢)</sup> ف ( قتال ) بدل من ( الشهر ) وليس القتال تقس الشهر ولا بعضه ، ولكنه ملابس له ؛ لوقوعه فيه .

وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام « إن الرجل لمصلّى الصلاة ما كُتِبَ له نصفها ثلثها رُبُعُها » إلى العشر ، وضابطه : أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً ، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ، ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض ، ولا ملابسة كما في بدل الاشتغال .  
وبدل التسيان كقولك « جاءني زيدٌ عمرو » إذا كنت إنما قصدت زيدا أولاً ثم تبين فساد قصيدك فذكرت عمرا .

وبدل الغلط كقولك « هذا زيدٌ حمارٌ » والأصل أنك أردت أن تقول هذا حمار ، فسبقت لسانك إلى زيد ، فرفعت الغلط بقولك : حمار ، وسماء النحويون بدل الغلط ، على معنى بدل الاسم الذي هو غلط ، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد ، وأن زيدا إنما ذكر غلطا .

ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك « جاءني زيد عمرو » ؛ لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدل إضراب ، وإن كان

---

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٩٧ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٠٧

المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط ، وإن كان الأول قصد أولاً ثم تبين فساده قصده فبدل نسيان .

\* \* \*

ثم اعلم أن البدل والمبدل منه يتقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام ؛ وذلك لأنها يكونان ظاهرين ، ومضمّرين ؛ ومختلفين ، وذلك على وجهين

فإبدال الظاهر من المظهر نحو « جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ » وإبدال المضمّر من المضمّر نحو « ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ » فإياه بدل أو تو كيد ، وأوجب ابن مالك الثاني ، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ، ولو قلت « ضَرَبْتُهُ هُوَ » كان بالاتفاق تو كيداً لا بدلاً .

وإبدال المضمّر من الظاهر نحو « ضربت زيداً إياه » وأسقط ابن مالك هذا المقسم أيضاً من باب البدل ، وزعم أنه ليس بمسموع ، قال : ولو سمع لأعرب تو كيداً لا بدلاً ؛ وفيما ذكره نظر ؛ لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف ، وقد قالت العرب : « زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ » وجوّز النحويون في « هو » أن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فصلاً .

وإبدال الظاهر من المضمّر فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : ( وما أنسا نيه إلا الشيطان أن أذكره ) <sup>(١)</sup> ف( أن أذكره ) بدل من الهاء في ( أنسا نيه ) بدل اشتغال ،

ومثله ( وَنَرِيْهُ مَا يَقُوْلُ ) <sup>(١)</sup> وقول الشاعر :

١١٧ — عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا <sup>(٢)</sup>

إلا أن هذا بدل كل من كل .

وإن كان ضمير حاضر ، فإن كان البدل بعضاً أو اشتمالاً جاز ، نحو  
« أَعْجَبْتَنِي وَجْهَكَ » و « أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ » وقوله :

٢٣٢ — أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شُنَّةُ النَّامِسِ

(١) من سورة مريم ، من الآية ٨٠

(٢) قد سبق شرح هذا الشاهد شرحاً وافياً لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه في هذا الموضوع ، فانظره إن شئت في ( ص ٢٩٣ ) من هذا الكتاب ، ولكننا نبين لك هنا أن استشهاد المؤلف بهذا البيت للوضع الذي نحن فيه الآن لا يتم إلا على هذه الرواية التي ذكرها مع جر . حاتم ، في آخر البيت ، لأن القصيدة كلها مجرورة القوافي كما قدمنا بيانه ، ويكون قوله « حاتم ، بالجر بدلا من الضمير الذي أضيف إليه الجود في قوله « على جوده » ، ونحن في الموضوع الذي أحلناك عليه قد ذكرنا هذا الوجه على وجه يشعر بضعفه ، وجعلنا « حاتم ، فاعلاً لضم ، والتزمنا أن يكون في البيت إقواء ، ثم ذكرنا لك الرواية الصحيحة في هذا البيت بالرجوع بك إلى ديوان الشاعر ورواية الأثبت من العلماء ، وهذه الرواية الصحيحة تخرج البيت عن الاستشهاد به لما هنا وتنفي عنه عيب الإقواء أيضاً ، وانظر مع ذلك كامل المبرد ( ج ١ ص ١٢٨ )

٢٣٢ — نسب العيني تبعاً لياقوت هذا الشاهد إلى العدلي بن القرخ ، وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فجاه ، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده ، فأرسله إليه ، والبيت من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢٩٩ )

« رَجُلِي » : بدلُ بعض من ياء « أَوْعَدَنِي » ، وقوله :  
٢٣٣ — ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

اللغة : « أوعدني » تهددني بشر « السجن » الحبس « الادلهم » جمع آدم وهو القيد « شئنة » غليظة « الناسم » جمع منسم - بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله في الإنسان ، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجاليه بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد

الاعراب : « أوعدني » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأوعد « والادلهم » الواو عاطفة ، الادلهم : معطوف على السجن « رجلي » بدل من ياء المتكلم في أوعدني ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « فرجلي » الفاء فاء القسيحة ، رجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « شئنة » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الناسم » مضاف إليه

الساخر فيه : قوله « أوعدني ... رجلي » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله رجلي ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم ، بدل بعض من كل ، وهو واضح بأدنى تأمل  
٢٣٣ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادي . وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢٩٨ )

اللغة : « ذريني » اتركني ، يخاطب امرأة « ألفتني » وجدتي

الاعراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية . وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف توكيد ونصب « أملك » اسم إن ، وكأف المخاطبة مضاف إليه « إن » حرف نفي ونصب



« حلى » : بدل اشتمال من ياء « ألفتى » .

وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة ، أولاً ، فإن دل عليها جازة نحو ( تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ) <sup>(١)</sup> وإن كان غير ذلك امتنع نحو « قَتَ زَيْدٌ » و « رَأَيْتَكَ زَيْدًا » وجَوَزَ ذلك الأَخْفَشُ والكوفيون ، تمسكا بقوله :

٢٣٤ — بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضَلَةٍ وَأَمْ نَهَجَ الْهَدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

واستقبال « يطاعا ، فعل مضارع مبنى للجھول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أمر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن » وما ، الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفتى » فعل ماض ، وإلتاء ضمير المخاطبة فاعل مبنى على الكسر في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول مبنى على السكون في محل نصب « حلى » بدل من ياء المتكلم ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مضاعا ، مفعول ثانٍ لآلئى

الشاهر فيه : قوله ، ألفتى حلى ، حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله حلى ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم التى وقعت مفعولا أول لآلئى ، بدل اشتمال ، وذلك لا يخفى على متأمل

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١١٤

٢٣٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « قریش » أعظم قبائل العرب وأصحاب الإمرة عليهم فى الجاهلية ، ومنهم الرسول صلى الله عليه وسلم « كفينا ، أى : وقينا ، ومعضلة ، بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر ، إذا اشتد وصعب المخرج منه ، وأم قصد ونهج الهدى ، طريقه ، ضليلا ، بكسر الضاد وتشديد اللام - الشديد الضلال

\* \* \*

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتكثير إلى معرفتين نحو ( اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ) <sup>(١)</sup> ونكرتين نحو ( إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ ) <sup>(٢)</sup> ومتخالفين فإما أن يكون البدلُ معرفةً والبدلُ منه نكرةً نحو ( إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ) <sup>(٣)</sup> أو يكونا بالعكس نحو ( اَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَذِيبَةً ) <sup>(٤)</sup> وقول الشاعر :

الاعراب : د بكم ، جار ومجرور متعلق بقوله كفينا الآتي ، قرش ، بدل من كاف المخاطبين المجرورة محلا بالباء ، كفينا ، فعل ماض مبني للمجهول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، كل ، مفعول ثان لكفي ، وكل مضاف ، ومضاعة ، مضاف إليه ، وأم ، الواو حرف عطف . أم : فعل ماض ، ونهج ، مفعول به لأم ، ونهج مضاف ، و ، الهدى ، مضاف إليه ، من ، اسم موصول : فاعل أم ، مبني على السكون في محل رفع ، كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى من ، ضليلا ، خبر كان ، وجلة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهر فيه : قوله د بكم قرش ، حيث أ بدل الاسم الظاهر ، وهو قوله قرش ، من ضمير الحاضر . وهو ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء ، بدل كل من كل ، من غير أن يدل البدل على الإحاطة ، وهذا النوع من الإبدال محل خلاف بين العلماء : فلم يثبتته جمهور البصريين ، وأثبتته الكوفيون والأخفش تمسكا بمثل هذا البيت .

(١) من سورة الفاتحة ، من الآيتين ٦ و ٧

(٢) من سورة النبأ ، من الآيتين ٣١ و ٣٢

(٣) من سورة الشورى ، من الآيتين ٥٢ و ٥٣

(٤) من سورة العلق ، من الآيتين ١٥ و ١٦

\* إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوًا \*

٢٣٥ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

\* لَا تَقْلُوْاها وَاذْلُوْاها دَلُّوْا \*

وفي بعض نسخ الشرح ذكر هذا البيت أيضا مع الشاهد ، وقد أنشد ابن برى ذلك ولم ينسبه لمعين .

اللفظ : « لَا تَقْلُوْاها ، أَرَادَ لَا تَسَوْقَا هَذِهِ الْإِبِلَ سَوْقًا شَدِيدًا يَعْجِزُهَا ، وَتَقُولُ : قَلَا إِبِلُهُ يَقْلُوْهَا ، إِذَا لَمْ يَرْفُقْ بِهَا ، وَكَانَ يَعْذِيبُ عَالِمًا إِذَا سَاقَهَا ، اذْلُوْاها ، تَقُولُ : دَلَا الْإِبِلَ يَذْلُوْهَا ، إِذَا كَانَ يَسَوْقُهَا سَوْقًا خَفِيفًا لَا عَنَفَ فِيهِ ، غَدُوا ، بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَسُكُونِ الدَّالِّ - هُوَ الْغَدُ ، وَالْغَدُ : أَصْلُهُ غَدُو ، لَخَذَفَتْ مِنْهُ الْوَاوُ لَغَيْرِ عِلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ ، وَهُوَ مَا يَسْمَى الْخَذْفَ اعْتِبَاطًا ، وَقَدْ رَدَّهَا هَذَا الرَّاجِزُ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا رَدَّهَا لِيَيْدُ بْنُ رَيْعَةَ فِي قَوْلِهِ :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدَّيَّارِ ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمٌ حَلُّوْهَا ، وَغَدَوْا بَلَّاقِعُ

الوهراب : « لَا ، نَاهِيَةٌ ، تَقْلُوْاها ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ يَجْزُومُ بِلَا النَّاهِيَةِ ، وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبَةِ الْعَائِدُ إِلَى الْإِبِلِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَادْلُوْاها ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، اذْلُوا : فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْإِبِلِ أَيْضًا مَفْعُولٌ بِهِ ، دَلُّوا ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، إِنْ ، حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ ، مَعَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ خَبَرٌ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهِ ، وَمَعَ مُضَافٌ وَهُوَ الْيَوْمُ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَخَاهُ » ، اسْمٌ إِنْ مَنصُوبٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدُ إِلَى الْيَوْمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَغَدُوا ، بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ أَخَاهُ ، وَبَدَلُ الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ

الشَّاهِرُ فِيهِ : قَوْلُهُ ، أَخَاهُ غَدُوا ، حَيْثُ أَبْدَلَ النُّكْرَةَ ، وَهِيَ قَوْلُهُ وَغَدُوا ، مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ ، أَخَاهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ مَعْرِفَةً لِأَنَّهُ اسْمٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ

\* \* \*

ثم قلت : الخامس : غطفُ النَّسَقِ ، وَهُوَ بِالْوَاوِ لِطَلْقِ الجمعِ ،  
وَبِالْفَاءِ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ ، وَيُسَمَّى لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالْمُهْلَةِ ،  
وَبِحَتَّى لِلْجَمْعِ وَالْفَايَةِ ، وَبِأَمِّ الْمُتَّصِلَةِ ، وَهِيَ الْمُسَبُّوْقَةُ بِهَمْزَةِ التَّنْوِينِ أَوْ  
بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَمِّ التَّعْنِينِ ، وَهِيَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مُنْقَطِعَةٌ مُحْتَصَةٌ بِالْجَمَلِ  
وَمُرَادِفَةٌ لِبَلٍّ ، وَقَدْ تُضْمَنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الْهَمْزَةِ ، وَبِأَوِّ بَعْدَ الطَّلَبِ  
لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوْ التَّمَشُّكِكِ أَوْ التَّقْسِيمِ ، وَبِئَلٍّ  
بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوقِهَا وَإِثْبَاتِ تَقْيِضِهِ لِتَالِيهَا ، كَلَسِكِنْ ،  
وَبَعْدَ الْإِثْبَاتِ وَالْأَمْرِ لِتَقْلِيلِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَبِلَا لِلتَّنْفِيهِ ،  
وَلَا يُعْطَفُ غَالِبًا عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ ، وَلَا يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ  
إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا ، وَلَا عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ  
إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ .

وأقول : معنى كون الواو لمطلق الجمع : أنها لا تَقْتَضِي ترتيبًا ،  
ولا عَكْسَهُ ، ولا مَعِيَّةً ، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله ، فمثال استعمالها  
في مقام الترتيب قوله تعالى : ( وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ  
وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ) <sup>(١)</sup> ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو ( وَعِيسَى  
وَأَيُّوبَ ) <sup>(٢)</sup> ( وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ) <sup>(٣)</sup> ( كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ

( ١ و ٢ ) من سورة النساء . من الآية ١٦٣

( ٣ ) من سورة الحديد ، من الآية ٢٦

وإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ) (١) (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ) (٢) (أَقْنَتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ) (٣) ،  
ومثال استعمالها في الصاحبة : ( فَأَتَجَنَّاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفَلَاحِ ) (٤) ونحو :  
( فَأَخَذْنَاهُ وَجُودَهُ ) (٥) ونحو ( وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ) (٦)

ومثال إفادة القاء للترتيب والتعقيب ونم للترتيب والمهلة قوله تعالى : ( أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ) (٧) فعطف الإقبار على الإماتة بالقاء ، والإنشار على الإقبار بتم ؛ لأن الإقبار يعقب الإماتة ، والإنشار يتراخى عن ذلك

ومعنى « حَتَّى » الغاية ، وغاية الشيء : نهايته ، والمراد أنها تعطف ماهو نهاية في الزيادة أو القلة ، والزيادة إما في المقدار الحسى كقولك : « نَصَدَّقَ فُلَانٌ بِالْأَعْدَادِ الْكَثِيرَةِ حَتَّى الْأُلُوفِ الْكَثِيرَةِ » أو في المقدار المعنوى كقولك : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ » ، وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسى كقولك : « اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُنْصِفُ الْأَشْيَاءَ حَتَّى مِثْقَالَ الذَّرَّةِ » وتارة في المقدار المعنوى كقولك : « زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْحُجَّامُونَ » .

(١) من سورة الشورى ، من الآية ٣

(٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢١ (٣) من سورة آل عمران ، من الآية ٤٣

(٤) من سورة الشعراء ، من الآية ١١٩ (٥) من سورة القصص ، من الآية ٤٠

(٦) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٧

(٧) من سورة عبس ، من الآيتين ٢١ و ٢٢

و « أم » على قسمين : متصلة ، ومنقطعة ، وتسمى أيضاً منفصلة  
فالمتصلة هي المسبوقة إما بهمزة التَّسْوِيَةِ ، وهي الداخلة على جملة يصح  
حلول المصدر محلها ، نحو ( سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ) <sup>(١)</sup>  
ألا ترى أنه يصح أن يقال : سواء عليهم الإنذار وعده : أو بهمزة  
يُطْلَبُ بها وبأَم التَّعْيِينَ ، نحو « أزيد في الدار أم عمرو » وسميت  
« أم » في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما  
عن الآخر .

والمنقطعة ماعدا ذلك ، وهي بمعنى بَلْ ، وقد تتضمن مع ذلك معنى  
الهمزة ، وقد لا تتضمنه ؛ فالأول نحو ( أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ) <sup>(٢)</sup>  
أى : بل اتَّخَذَ ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكارى ، ولا  
يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور ، وإلا  
لزم إثبات الاتخاذ المذكور ، وهو مُحَالٌ ، والثاني كقوله تعالى : ( هَلْ  
يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ) <sup>(٣)</sup> . أى :  
بل هل تستوى ، وذلك لأن « أم » قد اقترنت بهل ؛ فلا حاجة  
إلى تقديرها بالهمزة .

و « أو » لها أربعة معان : أحدها التخيير ، نحو ( فَسَكَّرَ لَهُ إِطْعَامُ  
عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ  
رَقَبَةٍ ) <sup>(٤)</sup> . الثاني : الإباحة ، كقوله تعالى : ( وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٦ - ومن سورة يس من الآية ١٠ .

(٢) من سورة الزخرف ، من الآية ١٦ (٣) من سورة الرعد ، من الآية ١٦ .

(٤) من سورة المائدة ، من الآية ٨٩ .

مِنْ يُبَيِّنُكُمْ أَوْ يُبَيِّنُ آبَائَكُمْ أَوْ يُبَيِّنُ أُمَّهَاتِكُمْ) <sup>(١)</sup> وهذا  
الْمَعْنَى لَهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ ، وَالثَّالِثُ : الشُّكُّ ، نَحْوُ ( لَبِثْنَا يَوْمًا  
أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ) <sup>(٢)</sup> وَالرَّابِعُ : التَّشْكِيكُ ، وَهُوَ الَّذِي يَعْبُرُ عَنْهُ بِالِإِبْهَامِ ،  
نَحْوُ ( وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كَمْ أَعْلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ) <sup>(٣)</sup> وَهَذَا الْمَعْنَى  
لَهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْخَبَرِ .

وَأَمَّا « بَلِ » فَيُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ ، أَوْ النَّهْيِ ، وَمَعْنَاهَا حِينَئِذٍ :  
تَقْرِيرٌ مَاقَبْلَهَا بِحَالِهِ وَإِثْبَاتٌ قَبِيضُهُ لَهَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلِ  
عَمْرُو » وَ « لَا يَقِمُ زَيْدٌ بَلِ عَمْرُو » . وَبَعْدَ الْإِثْبَاتِ أَوِ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهَا حِينَئِذٍ :  
تَقْلُ الْحُكْمِ الَّذِي قَبْلَهَا لِلَّاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا ، وَجَعْلُ الْأَوَّلِ  
كَالْمُسْكُوتِ عَنْهُ .

وَأَمَّا « لَكِنْ » فَلَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ ، وَمَعْنَاهَا  
كَفَعَى بَلِ . وَعَنْ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ الْعُطْفِ بِهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ قِيَاسًا عَلَى بَلِ ،  
وَأَبَاهُ غَيْرُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ .

وَأَمَّا « لَا » فَإِنَّهَا لِنَفْيِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ لَهَا قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا ، فَلِذَلِكَ  
لَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو »

\*\*\*

وَمِثَالُ الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بَعْدَ التَّوَكِيدِ (لَقَدْ كُنْتُمْ  
أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) <sup>(٤)</sup> وَمِثَالُهُ بَعْدَ الْفَصْلِ [ بِالْمَفْعُولِ ] :  
(يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) <sup>(٥)</sup> فَ ( مَنْ ) : عُطِفَ عَلَى الْوَاوِ مِنْ (يَدْخُلُونَهَا) ،

(١) مِنْ سُورَةِ النُّورِ ، مِنَ الْآيَةِ ٦١ (٢) مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنَ الْآيَةِ ١١٣

(٣) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ ، مِنَ الْآيَةِ ٢٤ (٤) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، مِنَ الْآيَةِ ٥٤

(٥) مِنْ سُورَةِ الرُّعْدِ ، مِنَ الْآيَةِ ٢٣

وجاز ذلك لفصل بينهما بضمير المفعول ، ومثال العطف من غير تو كيد  
ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ »  
« فَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ » وقول بعضهم : « مَرَدْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءِ  
وَالْعَدَمِ » فـ « سِوَاءِ » صفة لرجل ، وهو بمعنى مُسْتَوٍ ، وفيه ضمير مستتر  
عائد على رجل ، و « الْعَدَمُ » معطوف على ذلك الضمير ، ولا يُقَامَسُ  
على هذا ، خلافاً للكوفيين <sup>(١)</sup>

(١) مذهب جمهور البصريين التفصيل ، وحاصله أن الضمير المرفوع إما أن  
يكون بارزاً منفصلاً وإما أن يكون بارزاً متصلاً وإما أن يكون مستتراً في رافعه ؛  
فإن كان منفصلاً جاز العطف عليه بغير فاصل بينه وبين المعطوف ، تقول :  
ما أكرمك إلا أنا وأخالد ، وإن كان متصلاً أو مستتراً في رافعه لم يحز العطف عليه إلا  
مع الفصل بينه وبين المعطوف ، ويكثر الفصل بواحد من ثلاثة أشياء : أولها الضمير  
المنفصل ، نحو قوله تعالى : ( لقد كنتم أئمة وآباؤكم ) من سورة الأنبياء من الآية  
٥٤ - ونحو قوله جل ذكره : ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) من سورة البقرة ،  
من الآية ٣٥ - وثانيها مفعول رافع الضمير ، نحو قولك : أكرهتك وزيد ،  
وقوله تعالى : ( يدخلونها ومن صلح من آباءهم ) من سورة الرعد ، من الآية  
٢٣ - وثالثها لالئافية ، نحو قوله جل شأنه : ( لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا )  
من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨ - ومذهب جمهور الكوفيين أنه يجوز العطف  
على الضمير المرفوع بارزاً كان أو مستتراً ، منفصلاً كان أو متصلاً ، مع الفصل  
بينه وبين المعطوف ومن غير الفصل بينهما ؛ واستدلوا على ذلك بمجئته في  
كلام العرب الموثوق بعريتهم : فن ذلك ما حكاه سيدي رحمه الله من قولهم :  
مررت برجل سواء والعدم - برفع العدم معطوفاً على الضمير المستتر في سواء ؛  
لأنه بمعنى اسم الفاعل - ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث ابن عباس ، قال :  
إني لواقف في قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب - وقد وضع على سريره - إذا



ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض [قوله تعالى] :  
 (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ) <sup>(١)</sup> (قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ) <sup>(٢)</sup>  
 (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) <sup>(٣)</sup> ولا يجب ذلك ، خلافاً لأكثر البصريين ؛  
 بدليل قراءة حمزة رحمه الله : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) <sup>(٤)</sup>  
 بخفض (الأرحام) وحكاية قطرب « ما فيها غيره وقرئ به »

\* \* \*

رجل من خلق مرفقه على منكبي يقول : رحمك الله ! إني كنت لأرجو أن  
 يجعلك الله مع صاحبيك ، لأنني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، قال ابن عباس :  
 فالتفت فإذا هو على بن أبي طالب ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :  
 قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتَ وَزُفْرُهُ تَهَادَى كِنِعَاجِ الْفَلَا تَصْفَنَ رَمَلَا

فقوله « وزهر » معطوف على الضمير المرفوع المستتر في قوله « أقبلت » وتقديره  
 هي ، ومن ذلك قول جرير بن عطية بن الخطمي يهجو الأخطل التغلبي النصراني :

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْثَالَا  
 فقوله « وأب » معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » وتقديره  
 هو يعود إلى الأخيطل الذي هو تصغير الأخطل

والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة ، ونحن نرى أن حمل هذه  
 الشواهد - مع أن فيها ما ليس من الشعر في شيء - على أنها ضرورة أو شاذة مما  
 لا يحمل ، وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقوم حجة ، وأظهر  
 دليلاً ، من مذهب البصريين وإن نصره المؤلف تبعاً لابن مالك

(١) من سورة فصلت (السجدة) من الآية ١١ (٢) سورة الأنعام ، من الآية ٦٤  
 (٣) من سورة المؤمنين ، الآية ٢٢ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١

ثم قلت : فصل - وإذا أَتَيْتِ الْمُنَادَى بِبَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ  
« أَل » فَهُوَ كَالْمُنَادَى الْمَسْقُولِ مُطْلَقًا ، وَتَابِعُ الْمُنَادَى اللَّبْنِيُّ غَيْرُهُمَا يُرْفَعُ  
أَوْ يُنْصَبُ ، إِلَّا تَابِعَ « أَيْ » فَيُرْفَعُ ، وَإِلَّا التَّابِعَ لِلضَّائِفِ الْمَجْرُودِ مِنْ  
« أَل » فَيُنْصَبُ ، كَتَابِعِ الْعَرَبِ .

وأقول : لتتابع المنادى أحكام تخصها ؛ فلهذا أفردتها بفصل  
والحاصل أن التابع إذا كان بدلًا أَوْ نَسَقًا مُجَرَّدًا مِنْ « أَل » فَإِنَّهُ  
يَسْتَمَقُّ حِينَئِذٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ مُنَادًى ؛ تقول في البدل : « يَا زَيْدُ كَرُّزُ »  
بالضم كما تقول « يَا كَرُّزُ » وكذلك « يَا عَبْدَ اللَّهِ كَرُّزُ » وفي  
النسق « يَا زَيْدُ وَخَالِدُ » بالضم ، كما تقول « يَا خَالِدُ » وكذلك  
« يَا عَبْدَ اللَّهِ وَخَالِدُ » لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى  
معربًا أَوْ مَبْنِيًّا

وإن كان التابع غيرَ بدلٍ ونسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ « أَل » : فَإِنَّ كَانَ  
المنادى مَبْنِيًّا فَالتَّابِعُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَا يَجِبُ رَفْعُهُ ، وَمَا يَجِبُ نَصْبُهُ ، وَمَا  
يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ .

فالأول رفعه نعمتُ « أَيْ » نحو ( يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ) <sup>(١)</sup> ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ ) <sup>(٢)</sup>  
وعن المازني إجازة نصبه ، وأنه قرئ ( قل يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ ) <sup>(٣)</sup> وهذا  
إن ثبتَ فهو من الشذوذ بمكان

(١) من سورة الانفطار ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١

(٣) من سورة الكافرين ، الآية ١

والواجب نصبه التابعُ المضافُ ، مثاله في النعت نحو « يازيدُ صاحبَ عمرو » ومثاله في التوكيد « ياتيمُ كلُّهم » أو « كلُّكم » ومثاله في البيان « يازيدُ أبا عبد الله »

والجائز فيه الوجهانِ التابعُ للمفرد ، نحو « يازيدُ العاضِلُ » والفاضلُ و « ياتيمُ أجمعونَ » و « واجمعينَ » و « ياسعيدُ كُرُزُ » و « وكُرُزَا » قال ذو الرمة :

— ٢٣١ — \* لَقَاتِلُ يَنْصُرُ نَصْرًا <sup>(١)</sup> \* .

وإن كان المنادى مُعَرَّبًا تعين نصبُ التابعِ ، نحو « ياعبدُ الله صاحبَ عمرو » و « يابني تميمٍ كلُّهم » و « ياعبدُ الله أبا زيد » .  
وإذا وجب نصبُ المضافِ التابعِ المبنى فنصبه تابعا لمعربٍ أحقُّ ؛ قال الله تعالى : ( قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ) <sup>(٢)</sup> ففاطر : صفة لاسم الله سبحانه ، وزعم سيديويه أنه نداء ثانٍ حُذِفَ منه حرف النداء ؛ لأن المنادى الملازمَ للنداء لا يجوزُ عنده أن يوصف ، وكلمة « اللَّهُمَّ » لا تستعمل إلا في النداء .

\* \* \*

ثم قلت : باب - مَوَائِجُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ :

---

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه ، فانظره في ( ص ٥٣١ ) من هذا الكتاب  
(٢) من سورة الزمر ، من الآية ٤٦

اجْمَعُ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ

رَكَّبَ وَزَدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا <sup>(١)</sup>  
 فَالتَّائِيثُ بِالْأَلِفِ كِبُهُى وَتَحْرَاءَ ، وَالْجَمْعُ الْمَائِلُ لِيَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ،  
 كُلُّ مَثْنٍ يَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِ مِنْهَا مَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ الْعَلَمَةِ ، وَهُوَ  
 التَّائِيثُ كِفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هُنَيْدٍ وَجَهَانَ ،  
 بِخِلَافِ نَحْوِ سَقَرَ وَبَلَخَ وَزَيْدَ لِمَرْأَةٍ ، وَالتَّرْكِيبُ الزَّرْجِيُّ  
 كَمَعْدِيكِبَ ، وَالْعُجْمَةُ كِبْرَاهِيمَ ، وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ الْعَلَمَةِ وَأُخْرَى  
 مَعَ الصَّفَةِ ، وَهُوَ الْعَدْلُ : كَعُمَرَ وَزُقَرَ ، وَكُنْثَى وَثَلَاثَ وَأُخْرَى ،  
 مُقَابِلَ آخَرِينَ ، وَالْوَزْنُ كَأَحَدَ وَأُخْرَى ، وَالزِّيَادَةُ كَعُثْمَانَ وَعُضْبَانَ ،  
 وَشَرْطُ تَأْيِيدِ الصَّفَةِ أَصَالُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ ، فَأَرْبَبُ وَصَفَوَانُ  
 بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ وَتَدْمَانُ مِنَ الْمُنَادِمَةِ مُنْصَرِفَةٌ ، وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ كَوْنُ  
 عَلَمِيَّتِهَا فِي الْعَجَمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ فَتَوْحُ مُنْصَرِفٌ ، وَشَرْطُ  
 الْوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَرَ وَضَرَبَ عَلَمَيْنِ ، أَوْ آفَتَتْأَحُهُ بِزِيَادَةِ  
 هِيَ بِالْفِعْلِ أُولَى كَأَحَرَ وَكَأَفْسَكَلَ عَلَمًا .

وَأَقُولُ : لِأَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ مُنْصَرَفَةً - أَغْنَى مُنَوْنَةٌ

(١) هَذَا الْيَتُّ لِنَهَاءِ الْبَدِينِ بْنِ النَّجَاسِ النُّحْوِي ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسْعُ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا

عَوْنًا لَتَبْلُغَ فِي إِفْرَاكِ الْأَمَلَا

تنوين التمسكين - وإنما تخرج عن هذا الأصل إذا وُجد فيها عِلْتَان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامها : والبيت المنظوم لبعض النحويين ، وهو يجمع العلل المذكورة : إما بصريح اسمها ، أو بالاشتقاق

والذى يقوم مقام عِلْتَيْن شيآن : التأنيث بالألف : مقصورة كانت كَبْهُمى ، أو ممدودة كَصَحْرَاء ؛ والجمع الذى لانظير له فى الآحاد - أى : لامفرد على وزنه - وهو مَقَاعِلُ كَمَسَاجِدَ ، ومَقَاعِلُ كَصَابِيحَ ودَنَانِيرَ ، وإنما مَثَلْتُ المقصورة يُهْمى دون حُبْلَى والممدودة بَصَحْرَاءَ دون سَحْرَاءَ لثلاث يتوهم أن المانع العفة وألف التأنيث ، كما توهم بعضهم .

وما عدا هاتين العِلْتَيْن لا يؤثر إلا بانضمام علة أخرى له ، ولكن يشترط فى التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية الجامعة لكل منهن العلمية ، ولهذا صُرفت صِنَجَةٌ وقائمة ، وإن وجد فيها علة أخرى مع التأنيث ، وهى العجمة فى صِنَجَةٍ والصفة فى قائمة ، وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمتنعان إلا مع العلمية ، وكذلك أَذَرِيَجَانُ - اسم لبلدة - فيه العلمية والعُجْمَةُ والتركيب والزيادة ، قيل : وعلة خامسة وهى التأنيث ؛ لأن البلدة مؤنثة ، وليس يشىء ؛ لأننا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ، ولو قُدِّرَ خلوه من العلمية وَجِبَ صرفه ؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرطُ اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا ، والألف والنون إذا لم تكن فى صفة كَسَكْرَانِ فلا تمتنع إلا مع العلمية كَسَلْمَانِ ، ولا وصفية فى أَذَرِيَجَانِ ، فَتَعَيَّنَتِ العلمية ، ولا علمية إذا

نسكركه ، فوجب صرفه

وَمَثَلُ الثَّانِيَةِ بِطَائِفَةٍ وَطَائِفَةٍ رَزَيْنَبَ لَا يَنْبَ أَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

لفظي ومعنوي ، ولفظي لا معنوي ، ومعنوي لا لفظي

وأما بقية العلل فإنها تمنع نارة مع العلمية ، ونارة مع الصفة

مثال العدل مع العلمية عُمَرُ وَزَفَرُ وَزَحْلُ وَجَحُّ وَذَلْفُ ؛ فإنها معدولة

عن عامٍ وزايفٍ وزاحلٍ وجاحٍ وذالفٍ ، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى

من أفواههم ممنوع الصرف ؛ وليس فيه مع العلمية علّة ظاهرة ؛ فيحتاج

حينئذ إلى تكلف دعوى العدل فيه .

ومثاله مع الصفة أَحَادُ وَمَوْحَدٌ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلَتْ ،

وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد ، واثنين اثنين ، وثلاثة

ثلاثة ، وأربعة أربعة . قال الله تعالى ( أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثَلَاثَ رُبَاعَ ) (١)

فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة ؛ لأنها حقة لأجنحة ؛ وهي ممنوعة الصرف

لأنها معدولة عما ذكرنا ؛ فلماذا كان خفضها بالفتحة ، ولم يظهر ذلك في

مَثْنَىٰ لأنه مقصور ؛ وظهر في ثلاث ورباع لأنهما اسمان صحيحا الآخر ،

ومن ذلك « آخِرُ » في نحو قوله تعالى : ( فَمِئِدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ آخِرَ ) (٢)

فَأَخَرُ : صفة لأيام ، وهي معدولة عن آخر - بفتح الهمزة والخاء وبينهما

ألف لأنها جمعٌ آخِرَى ، وآخِرَى أَثْنَى آخِرَ - بالفتح - وقياسٌ قُصِّلَ

أَفْضَلَ أن لا تستعمل إلا مضافةً إلى معرفةٍ أو مقرونة بلام التعريف ، فأما

إلا إضافة فيه ولا لام بقياسه أَفْضَلَ كَأَفْضَلَ ، تقول : « هَذَا أَفْضَلُ »

(١) من سورة قاطر ، من الآية ١ (٧) من سورة البقرة ، في الآيتين ١٨٤ و ١٨٥

و « المَهْدَاتُ أَفْضَلُ » ولا تقول قُضِيَ ولا فَضِّلَ ؛ فأما آخرُ فِصْفَةٍ معدولةٌ فلهذا خُفِضَتْ بِالْفَتْحَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ آخِرُ جَمْعٍ أُخْرَى أَتَى آخِرُ « بكسر الخاء - فهي مصروفة ، تقول « مَرَرْتُ بِأَوَّلٍ وَآخِرٍ » بالصرف ؛ إذ لا عدل هنا . . .

ومثال الوزن مع العلمية أَتَمُّهُ وَيَزِيدُ وَيَشْكُرُ ، ومع الصفة أَخْمَرُ وَأَفْضَلُ ، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أَفْعَلٍ ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية

ومثال الزيادة مع العلمية سَلَمَانُ وَعِمْرَانُ وَأَصْبَهَانُ ، ومثالها مع الصفة سَكْرَانُ وَخَضِيْبَانُ ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فَعْلَانِ ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية

ويشترط لتأثير الصفة أمران : أحدهما : كونها أصلية ؛ فيجب الصرف في نحو قولك « هَذَا قَلْبٌ صَفْوَانٌ » بمعنى قاصٍ ، و « هَذَا رَجُلٌ أَرْنَبٌ » بمعنى ذليل ، أى : ضعيف ، والثانى : عدم قبولها التاء ، ولهذا انصرف نحو نَدَمَانٍ وَأَرْمَلٍ ؛ لقولهم نَدَمَانَةٌ وَأَرْمَلَةٌ . قال الشاعر :

٢٣٦ — وَنَدَمَانٍ يَزِيدُ السَّكَّاسَ طِيْبًا      سَقَيْتُ وَقَدْ تَقَوَّرَتِ النُّجُومُ

٢٣٦ — هذا البيت من كلام البرج بن مسهر ، والبرج بضم الباء وسكون الراء ، ومسهر بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ، وذكر في الأغاني أنه البرج بن الحلاس الطائى ، من أبيات يقولها فى الحصين بن الحمام المرى ، وكانا نديمين ، وبعده قوله :

رَفَعْتُ بَرَأْسَهُ وَكَشَفْتُ عَنْهُ      بِمُعْرِقَةٍ مَلَامَةٍ مِنْ يَلُومُ

ويشترط لتأثير العجمة أمران : أحدهما : كَوْنُ عِلْمِيَّتِهَا فِي اللُّغَةِ العجمية ؛ فنحو لِحَامٍ وَفَيْرُوزٍ - عَدَمَيْنِ لِمَذْكُورَيْنِ - مَصْرُوفٌ ، والثاني : الزيادة على الثلاثة ، فَنُوحٌ وَلُوطٌ وَهُودٌ ونحوهن مصروفة وَجْهًا وَاحِدًا ،

اللغة : « ندمان » بفتح النون وسكون الدال الماهلة - هو الذي ينادمك على الشراب ويشاركك فيه « الكأس » هو همز وسطه ، وهو مؤنث وإن لم تكن معه علامة تأنيث ، قال تعالى : ( يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء ) من سورة الصافات ، من الآيتين ٤٥ و ٤٦ - ولا يقال كأس إلا ما دام فيها الشراب ، فإن كانت لا شراب فيها فهي كوب « تغورت النجوم » غربت

الاعراب : « وندمان ، الواو واو رب ، ندمان : مبتدأ ، مرفوع بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « يزيد » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ندمان ، وهو فاعله « الكأس » مفعول أول « يزيد » طيبا ، مفعول ثان « يزيد » ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولييه صفة لندمان « سقيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ندمان ، والرابط ضمير منصوب بسقيت محذوف ، ويجوز جعل ندمان مفعولا به لسقيت تقدم عليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « تغورت » فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « النجوم » فاعل تغور ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال

الشاهر فيم : قوله « ندمان » حيث صرفه مع أنه وصف في آخره ألف ونون زائدتان ، وذلك بسبب أن مؤنث ندمان هذا ندمانة بالتاء ، ومن شرط تأثير الوصفية ألا يكون الوصف مما مؤنثه بزيادة التاء عليه ، فلو كان ندمان من النتم امتنع من الصرف ؛ لأن مؤنثه ندى مثل سكران وسكرى ، فافهم هذا واحفظه ، والندمان الذي مؤنثه ندمانة هو الذي يرافقك ويرافقك ويشاركك ، ويقال فيه نديم أيضا



هذا هو الصحيح ، قال الله تعالى : ( كَذَبَتْ قَوْمٌ نوحَ الْمُرْسَلِينَ ) <sup>(١)</sup>  
 وقال تعالى : ( وقومُ لوطٍ وَأَنحَابُ مَذْيَنَ ) <sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ( أَلَا بُعْدَ  
 لِعَادِ قَوْمِ هودٍ ) <sup>(٣)</sup> وليس مما نحن فيه ، لأنه عربي ، وليس في أسماء  
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربيٌّ غيره وغير صالحٍ وشُعَيْبٍ ومحمد صلى  
 الله عليه وسلم ، وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري  
 أن في نوحٍ ونحوه وجهين . وهو مردود ، لأنه لم يَرِدْ يمنع الصرف سماعٌ  
 مشهورٌ ، ولا شاذ

وشرط الوزن كونه إما مُخْتَصَصًا بالفعل ، أو كونه بالفعل أولى منه  
 بالاسم . فالأول نحو شَمَرٌ وَضُرِبَ عَلَمَيْنِ ، قال الشاعر :

— ٢٣٧ — \* وَجَدَيْ يَاحْجَاجُ فَارِسُ شَمَرًا \*

(١) من سورة الشعراء ، الآية ١٠٥ (٢) من سورة الحج ، من الآيتين ٤٣ و ٤٤  
 (٣) من سورة هود ، من الآية ٦٠

٢٣٧ — هذا الشاهد عجز بيت نسبة السيد المرتضى شارح القاموس إلى  
 جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، صاحب بئنة ، وصدده قوله :

\* أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ \*

والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٧٠ )

اللفظة : حباب ، بضم الحاء المهملة - أى : خبيث ماكر . ياحجاج ، روى  
 في اللسان مكانه . ياعباس ، وقوله : شمر ، ههنا اسم فرس ، وقد سموا به ناقة  
 أيضا ، وعليه جاء قول الشماخ بن ضرار الغطفاني :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرَّشَ هَوِيَّةٍ تَسْلَمْتُ حَاجَاتِ الْفَوَادِ بِشَمَرًا

والثاني : نحو أحمَرَّ صفة أو علما وأفكَل علما ، والأفكَل : اسم  
لِلْعَدَّة ، فان هذا الوزن وإن كان يوجد في الأسماء والأفعال كثيرا  
ولكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء : لأنه في الأفعال يدل على التكلم  
كأذهب وأطلق ، وفي الأسماء لا يدل على معنى ، والدالُّ أصلٌ لغير الدال

\* \* \*

واعلم أن المؤنث إن كان تأنيته بالألف كبُهْمى وسَحْرَاء امتنع صرفه :

قال أبو على القالى فى الامال ( ١ - ٢٦٤ ) : « يقول : لما رأيت الامر شديدا  
ركبت سمر ، وشمّر : اسم ناقته ، اهـ »

الاهراب : ، أبوك ، أبو : مبتدأ ، وضمير المخاطب مضاف إليه وحباب ،  
خبر المبتدأ ، سارق ، صفة لحباب أو خبر ثان ، وهو مضاف ، و « الضيف ،  
مضاف إليه ، وقد ذهب العلامة الصبان إلى أن إضافة سارق إلى الضيف من  
إضافة اسم الفاعل إلى فاعله والمعنى عليه أنه يرى أباه بالجنب حتى إن الضيف  
الذى من عادته أن يكون خجلا مستكينا وكأنه أسير عند مضيفه ليسرق برده ،  
والذى نرجحه أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ،  
وهو أقوى فى معنى الهجاء والمراد على ذلك أنه خيىث ذرء حتى إنه ليضيف  
الناس ليخدعهم عن أموالهم ويسرقها منهم برده ، برد : بدل من الضيف على  
لفظه أو على عمله ، وجعله الصبان مفعولا به لسارق بناء على ما ذهب إليه ، يا ،  
حرف نداء ، حجاج ، منادى مبنى على الضم فى محل نصب وجهة النداء لاجل لها  
معترضة بين المبتدأ وخبره ، فارس ، خبر المبتدأ ، وفارس مضاف ، و « شمرا ،  
مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية  
ووزن الفعل . والآلف للإطلاق .

الساھر قسيم : قوله « شمّر ، حيث منعه من الصرف لكونه علما موازنا  
للفعل ؛ فهو على وزن قدم وكرم وكلم ونحو ذلك ، وهذا وزن لا يكون إلا فى الفعل

ولم يحتج لعله أخرى ، وقد مضى ذلك ، وقول أبي على إن تخراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقض بمنع صرف محراء .

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية ، سواء كان المذكّر كطَلَمَة وحزّة ، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة ، وقول الجوهري إن (هاوية) من قوله تعالى : ( فَأُثِمُّ هَاوِيَةً )<sup>(١)</sup> اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأ ؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه

وإن كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبا إن كان زائداً على ثلاثة كسُعَادَ وَزَيْلَبَ ، أو ثلاثياً محرك الوسيط كسَقَرٍ وَلَطَى ، قال الله تعالى : ( مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ )<sup>(٢)</sup> ( كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى )<sup>(٣)</sup> أو ساكن الوسيط أعجمياً كحَمَامَة وَجُورٍ وَخِصَصَ وَبَلَخَ - أسماء بلاد - أو عربياً ولكنه منقول من المذكّر إلى المؤنث نحو زَيْدَ وَبَكْرَ وَعَمْرَو - أسماء نسوة - هذا قول سيديويه ، وذُهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجدان ؛ وإن لم يكن منقولاً من المذكّر إلى المؤنث فالوجدان كِهْنِدَ وَدَعْدَ وَجُمَلٍ ، ومنعُ العرفِ أَوْلَى ، وأوجبه الزجاجُ . وقد اجتمع الوجدان في قوله :

٢٣٨ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْزَرِهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ

(١) من سورة القارعة ، من الآية ٩ (٢) من سورة المدثر ، الآية ٤٢ .

(٣) من سورة المعارج ، من الآية ١٥

٢٣٨ - هذا البيت قد نسبته جماعة منهم الأعمى إلى جرير بن عطية ، وقد نسبته آخرون إلى عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو من شواهد سيديويه ( ج ٢ ص ٢٢ ) والمؤلف في القطر ( رقم ١٤٣ )

\* \* \*

ثم قلت : بابُ العَدَدِ - الواحِدِ والِاثْنَيْنِ وما وَارَنَ وإِعلًا كَثَاثِ  
والْعَشْرَةِ مَرَكِبَةٍ يَذْكُرْنَ مع المَذْكُورِ وَيُؤْنَتْنَ مع المؤنثِ ، والثلاثَةِ  
والتَّسْعَةِ وما بينهما مُطلقًا والعَشْرَةُ مُفْرَدَةٌ بالعَكْسِ ، وتمييزُ المِائَةِ  
وما فوقها مُفْرَدٌ مخفوضٌ ، والعَشْرَةُ مُفْرَدَةٌ وما دونها مجموعٌ مخفوضٌ  
إلا المِائَةُ مُفْرَدَةٌ ، وكَمِ الحَبْرِيَّةُ كالعَشْرَةِ والمِائَةِ ، والإِمتِناعِيَّةُ  
المُجْرُورَةُ كالأَحَدَ عَشَرَ والمِائَةِ ، ولا يُميَّزُ الواحِدُ والِاثْنَانِ ، و « نِلْتَا

اللفظة : « تتلفع » تتلفع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل  
العصد « العلب » جمع علبة ، وهي وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب  
المعنى : يصف امرأة اسمها دعد بأنها حضرية ناعمة العيش ، فهي لا تلبس  
لبس الأعراب ولا تعبتى غذاءهم

الأعراب : ولمه نافية جازمة ، تتلفع ، فعل مضارع مجزوم بلم ، بفضل ، جار  
ومجرور متعلق بتتلفع ، وفضل مضاف ، ومئزر من « مئزرها » مضاف إليه ،  
ومئزر مضاف ، وضمير الغائية العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد » فاعل تتلفع  
« ولم » الوار عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم  
بلم « دعد » نائب فاعل تسق « في العلب » جار ومجرور متعلق بتسق

الشاهرقيم : قوله « دعد » فيه قد ذكره في البيت مرتين ، وهو علم على  
مؤنث ساكن الوسط عربي الأصل ، وقد أتى به الشاعر في المرة الأولى منونا ،  
وأتى به في المرة الثانية غير منون ، فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيًا  
وكان مع ذلك ساكن الوسط ولم يكن أعجميًا ، جاز فيه الصرف وعدمه ، وهذا  
واضح إن شاء الله

## حَنْظَل « ضرورة

وأقول : العدد في أصل اللغة اسمٌ للشيء المحدود ، كالقَبْضِ وَالنَّقْضِ وَالْحَبْطِ ، بمعنى القبض والنقض والخبوط ، بدليل ( كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ) <sup>(١)</sup> والمراد به هنا الألفاظ التي تعدُّ بها الأشياء .

والكلام عليها في موضعين : أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث ، والثاني : في حكمها بالنسبة إلى التمييز

فأما الأول فإنها فيه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائماً ، كما هو القياس ، وذلك الواحد والاثنان ، تقول في المذكر : واحدٌ ، واثنان ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنان ، قال الله تعالى : (وَالْمُكَّمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) <sup>(٢)</sup> (الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) <sup>(٣)</sup> (حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ) <sup>(٤)</sup> (رَبَّنَا آمَنَّا بِأَنَّنَا كُنَّا ثَلَاثِينَ وَأُحْيَيْنَا أَثْنَتَيْنِ) <sup>(٥)</sup> وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالث ورابعة ، إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث ، قال الله تعالى : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَأَيْبَعُمْ كَلْبِمْ) <sup>(٦)</sup> أى : هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة (والخامسة أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) <sup>(٧)</sup> أى : والشهادة الخامسة .

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ١١٢ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٣

(٣) من سورة النساء ، من الآية ١ (٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٦

(٥) من سورة غافر ، من الآية ١١ (٦) من سورة الكهف ، من الآية ٢٢

(٧) من سورة النور ، من الآية ٩

القسم الثاني : ما يؤنث مع الذكر ويذكر مع المؤنث دائماً ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، سواء كانت مركبة مع العشرة ، أولاً . نقول في غير المركبة : ثلاثة رجال ، بالتاء ، إلى تسعة رجال ، قال الله تعالى : ( آيُتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ )<sup>(١)</sup> ونقول : ثلاث نسوة ، وقال الله تعالى : ( آيُتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ )<sup>(٢)</sup> ونقول في المركبة « ثلاثة عشر رجلاً » ، بالتاء في ثلاثة ، و « ثلاث عشرة امرأة » بحذف التاء من ثلاث ، قال الله تعالى : ( عليها تسعة عشر )<sup>(٣)</sup> أي : مَلَكَ ، أو خازناً .

القسم الثالث : ما فيه تفصيل ، وهو العشرة ، فإن كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما : تُدَكَّرُ مع المؤنث ، وتؤنث مع الذكر ؛ وإن كانت مركبة جَرَتْ على القياس ؛ فَدَكَّرَتْ مع الذكر ، وَأُنْثَتْ مع المؤنث ، قال الله تعالى : ( إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا )<sup>(٤)</sup> ( فأنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا )<sup>(٥)</sup> ونقول : « عِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةِ امْرَأَةٍ » و « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا »

وأما الثاني - وهو التمييز - فإنها فيه على أقسام خمسة :  
أحدها : مالا يحتاج لتمييز أصلاً ، وهو الواحد والاثنان ، لا نقول :  
واحد رجل . ولا اثنا رجلين ، وأما قوله :

- 
- (١) من سورة آل عمران ، من الآية ٤١  
(٢) من سورة مريم ، من الآية ١٠ (٣) من سورة المدثر ، الآية ٣٠  
(٤) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٥) من سورة البقرة ، من الآية ٦٠

\* ... فِيهِ ثَلَاثَا حَنْظَلٍ \*

— ٢٣٩ —

فضرورة

الثاني : ما يحتاج إلى تمييز فهو مخفوض ، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ، تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » و « عَشْرُ نِسْوَةٍ » وكذا

٢٣٩ — هذه قطعة من بيت من الرجز أنشده أبو عمرو ، وحكاها في اللسان مع أبيات من القطعة ونسبها إلى امرأة من غير أن يعينها ، وقد عينها جماعة منهم السيرافي بأنها الشفاء الهذلية ، واستبعده البغدادي ، وقد استشهد بهذا البيت صاحب المفصل في المثنى وفي باب العدد ، كما استشهد به العلامة رضى الدين في شرح الكافية ، والبيت بكاله هكذا :

كَانَ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثَلَاثَا حَنْظَلٍ

اللغة : « خصييه ، الخصيان : من أعضاء التناسل والتدليل ، الترهل ، ظرف عجوز ، وعاء من جلد ، ثلثا حنظل ، تريد حنظلتين

الاعراب : « كان ، حرف تشبيه ونصب ، خصييه ، اسم كان ، منصوب بالياء لأنه مثنى . وضمير الغائب مضاف إليه ، من التدليل ، جار ومجرور متعلق بكان لما فيها من معنى التشبيه ، ظرف ، خبر كان ، عجوز ، مضاف إليه ، فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ثلثا ، مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف لأنه مثنى ، حنظل ، مضاف إليه .

الساھر فیه : قوله ، ثلثا حنظل ، حيث ذكر الثنتين مع المعداد ، وليس ذلك مستعملا في العربية ، وإنما المستعمل أن يثنى المعداد ، فيقال : فيه حنظلتان ، فافهم ذلك والله يوفقك

والله سبحانه وتعالى أعلم . والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير

( ٣٦ — شذور الذهب )

ما بينها ، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة « المائة » فإنها يجب إفرادها ، تقول : « عندى ثلثائة » ولا يجوز « ثلاث مِئات » ولا « ثلاث مِئين » إلا في ضرورة

والثالث : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب ، وهو الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما ، نحو : ( إني رأيتُ أحمَدَ عشرَ كوكبا )<sup>(١)</sup> ( وبعثنا منهم اثنيَ عشرَ نقيبا )<sup>(٢)</sup> ( وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً وأتممناها بعشرَ فتم ميقات ربه أربعين ليلةً )<sup>(٣)</sup> ( إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجةً )<sup>(٤)</sup> وأما قوله تعالى : ( وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا )<sup>(٥)</sup> فليس ( أسباطا ) تمييز ، بل بدل من ( اثنتي عشرة ) ، والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة

الرابع : ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض ، وهو المائة والألف ، تقول : « عندى مائة رجل » و « ألف رجل » ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز « كم » الاستفهامية ، وهى بمعنى أى عدد ، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً ، تقول : « كم غلاماً عندك » ولا يجوز « كم غلاماً » ، خلافاً للكوفيين

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز « كم » الخبرية ، وهى اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار ، يستعمل للتكثير ، ولهذا إنما

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢

(٣) من سورة الاعراف ، من الآية ١٤٢ (٤) من سورة ص ، من الآية ٢٣

(٥) من سورة الاعراف ، من الآية ١٦٠



يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم ، ويفتقر إلى تمييز بين مجلس الزاد به ، ولكنه لا يكون إلا مخصوصاً كما ذكرنا ؛ ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقهما

والخامس : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض ، وهو « كم » الاستفهامية المجرورة ، نحو « بِكُمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » فالنصب على الأصل ، والجزم مضمرة ، لا بالإضافة ، خلافاً للزجاج . وإنما لم أذكر في المقدمة أن تمييز كم الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأتى قد ذكرته في باب التمييز ؛ فلذلك اختصرت إعادته في هذا الموضع من المقدمة

\*\*\*

والحمد لله على إحسانه ، وقد أتيت على ما أردت إirاده في شرح هذه المقدمة ، والله سبحانه وتعالى الحمد والمنة ، وإياه أسأل أن يجعل ذلك لوجه الكريم خالصاً مصزوقاً ، وعلى النفع به موقوفاً ، وأن يغفر لى خطيئتي يوم الدين ، وأن يَدْخِلَنِي بِرَحْمَتِهِ فِي عِبَادَةِ الصَّالِحِينَ ، بِمَنَّةٍ وَكَرَمَةٍ آمِينَ ، والصلاة والسلام على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

\*\*\*

قال أبو رجاء محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحيد بن إبراهيم المنذرى :  
أحمد الله الذى يمنُّ على من يشاء من عباده ، وأصلى وأسلم على سيد  
المرسلين وإمام المتقين ، سيدنا محمد ؛ وعلى آله وصحبه وأحبابه ، وبعد ؛  
فقد تم ما أردت من التعليق على شرح شذور الذهب لابن هشام فى  
منتصف ليلة الخميس الخامس من شهر رمضان المعظم أحد شهور عام ١٣٥٥  
من الهجرة النبوية ، وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يثيبنى  
عليه بمقدار ما عانيت فيه والناس نيام ، وأن يجعله مُقرباً إليهِ . ربنا عليك  
توكلنا وإليك أنبنا ؛ ربنا لا تجعل فى قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والعاملين من أمته ، وسَلِّمْ تسليماً كثيراً  
إلى يوم الدين .

\* \* \*

ثم إتي - بعد أن تعدت جميع نسخه ، وكثر الإلحاح على لإعادة  
نشره - قد راجعته مرة أخرى ؛ فوأتيت أن أزيد فى تعليقاتى زياداتٍ  
أحييتُ ألا يففل عنها طالب العلم ، وقدرت أولَ الأمر أن تكون هذه  
الزيادة قليلة ، ولكن مجال القول كان ذا سعة فجال القلم جَوَّلات صارت  
بها الزيادة قريبة من قدر الأصل ، وإني لأرجو أن ينفع الله بها ؛ وأن  
يجعلها لنا عنده فى ميزان الحسنات يوم تجد كل نفس ما عملت من خير  
محضراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً  
اللهم يا موفق الطائمين وثقنا لما تحب وترضى ؛ يا أرحم الراحمين .

## فهرس الأبيات والشواهد

الواردة في كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

مرتبة بحسب قوافيها على حروف المعجم

الناهد

رقم الناهد ص

### حرف الهمزة

٢٤	٨٧	ولولا يوم يوم ما أردنا	جزاك والقروض لها جزاء
٤٦	١٢٠	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء
٧٦	١٩٨	لعلك والموعود حق لقاءه	بدا لك في تلك القلوص بقاء
٩٦	٢٤٠	طلبوا صلحنا ولات أوان	فأجبنا أن ليس حين بقاء
١٥٥	٣٧٧	ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء
١٥٩	٣٨٧	وبلد مغبرة أرجلوه	كان لون أرضه سماؤه
١٧٧	٤٢٩	إذا كان الشتاء فأدقوني	فإن الشيخ يهرمه الشتاء

### حرف الباء

١١	٣٠	فعاوجوا فأنثوا بالذي أنت أهله	ولوسكتوا أنثت عليك الحقايب
٣٠	٩٧	إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب
٣١	٩٩	هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
٤٤	١١٧	فأني وقتت اليوم والامس قبله	ببائك حتى كادت الشمس تغرب
٦٥	١٥٥	ربه خيبة دعوت إلى ما	يورث المجد دائماً فأجلوا
٧٣	١٨٤	(فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه	يمر) تكذروف الوليد المثقب
٨٢	٢١٠	تسج الريع محاسنا	ألفحها غير السحائب
١٢٤	٣١٦	ومالي إلا آل أحمد شيعة	ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١٣٠	٣٢٧	كرب القلب من جواه يذوب	حين قال الوشاة هند غطوب
١٤٥	٣٥١	إذن واقه نزمهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
١٥٧	٣٨٠	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أؤثر إتراباً على ترب

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٦٤	٣٩٣	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارى جديد مشطب
١٦٦	٤٠٠	يا صاح بلغ ذوى الزوجك كلهم
.		أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
١٧٩	٤٣٤	زعمتني شينخا ولست بشيخ (إنما الشيخ من يدب ديبا)
١٨٨	٤٤٧	أمرتك الخير فافعل ماأمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
٢٢٨	٥٢٠	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب
٢٣٨	٥٥٧	لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ، ولم تسبق دعد في العلب

### حرف التاء

٤٧	١٢١	فساخ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغصن بالماء الفرات
١٧٨	٤٣٣	قد كنت أحجو أبا عمرو أيا ثقة حتى ألت بنا يوما ملهات
١٨٧	٤٤٥	وما كنت أدرى قبل عزة مال البكا ولا موجهات القلب حتى تولت
١٩٢	٤٥١	هى الخمر لاشك تكنى الطلا كما الذنب يكنى أبا جعدة

### حرف الحاء المهملة

٧٧	٢٠٠	إن السباحة والمروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح
١٠٦	٢٦٥	أحاك أحاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
١٤٩	٣٦٣	سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز فاستريحا
١٥٠	٣٦٧	ياماق سىرى عنقا فسيحا إلى سليمان فستريحا
١٧٤	٤١٩	أبت لى عفنى وأبى بلائى وأخذى الحمد بالثن الرريح
		ولمساكى على المكروه نفسى وضربى هامة البطل المشيع
		وقولى كلما جشأت وجلشت مكانك تحمى أوتستريحى (١)
		وأحمى بعد عن عرض صحيح لأدفع عن مآثر صالحات

حرف الـ

٢١	٨٣	آت الرزق يوم فأجل	طلبنا وابغ للقيامة زاد
٥٦	١٣٧	(تباعد منى فطحل إذ دعوته)	أمين فزاد الله ما بيننا بعدا
٦٧	١٥٦	سعاد التي أضناك حب سعادا	وإعراغها عنك استمر وزادا
٧١	١٨٠	ألا أيها الزاجري أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات على أنت مخلدى
٩٩	٢٥١	أرى الحاجات عند أبي خبيب	نكدن ، ولا أمية في البلاد
١٠٢	٢٥٩	لنا معشر الأنصار نجد مؤئل	يا رضائنا خير البرية أحدا
		جزى الله رب الناس خير جزائه	رفيقين قالا خيمتى أم معبد
١١٣	٢٨٠	هما زلا بالبر ثم ترحلا	فأغلق من أمسى رفيق محمد
		فيا لقصى ما زوى الله عنكم	به من فعال لا تجازى وسؤدد
١٣١	٣٢٨	كادت النفس أن تفيض عليه	إذ غدا حشو ربطة وبرود
١٣٧	٣٣٦	أعد نظرا يا عبد قيس لعلى	أضامت لك النار الحمار المقيدا
١٣٨	٣٣٧	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد
١٦١	٣٨٨	ودوية مثل السماء اعتسفتها	وقد صيغ الليل الحصى بسواد
١٦٨	٤٠٥	ولست بحلال التلاع مخافة	ولكن متى يسترفد القوم أرفد
١٧٢	٤١١	إذا ما انتسبنا لم تلدن لثيمة	ولم تجدى من أن تقرى بها بدا
١٨١	٤٢٦	دريت الوفى الهدى يا عروفا غببط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
١٨٤	٤٣٩	تعلم رسول الله أنك مدركى	(وأن وعيدا منك كالأخذ باليد)
١٩٤	٤٥٣	وسميته يحيى ليحيا ، فلم يكن	لأمر قضاءه الله فى الناس من يد
٢٠٩	٤٧٨	أتانى أنهم مزقون عرضى	(جحاش الكرمين لها فديد)
٢٢٠	٥٠١	لأن ثواب الله كل موحد	جنان من الفردوس فيها يتخذ
٢٢٤	٥١٠	أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا	عفوا وعافية فى الروح والجسد
٢٢٦	٥١٣	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكفى فى الغيب أحفظ للود

حرف الراء

١٦	٦٢	لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى	سدوس خطيب فوق أعواد منبر
٣٤	١٠٣	... ..	حذار من أرماحتنا حذار
٣٩	١١٠	مقي تردن يوما سفار تجد بها	أديهم يرى المستجير المعورا
٤٠	١١١	{ ألم تروا إرماء وعادا ومر دهر على وبار	أودى بها الليل والنهار فهلكت جهرة وبار
٤٨	١٢٢	ونحن قتلنا الأسد أمد خفية	فما شربوا بعدا على لذة خرا
٦٠	١٤٨	استقدر الله خيرا وارضين به	فبينما العسر إذ دارت مياسير
٦١	١٤٩	{ لسلى بذات الحال دار عرقها كأنهما ملاك لم يتغيرا	وأخرى بذات الجزع آياتها سطر وقد مر للدارين من بعدنا عصر
٧٠	١٧٨	نعم امرأ هرم لم تعر نائمة	إلا وكان لمرتاح بها وزرا
٧٥	١٩٢	أتبيح لي من العدى نذيرا	به وقيت الشر مستطيرا
٧٨	٢٠١	تمنى ابتئى أن يعيش أبوهما	وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر
٨٩	٢٥٦	إن امرأ غره منكسر واحدة	بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور
٧٣	٢١٢	رأين الغواني الشيب للاح بعارضى	فأعرضن عني بالحدود النواضر
٨٧	٢٢٦	{ وقد جعلت إذا ما قتت يتقلنى (وكننت أمشي على رجلين معتدلا	ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر <sup>(١)</sup> فصرت أمشى على أخرى من الشجر
١٠٣	٢٦٠	جد بغض فأننى أيها العبد	إلى العفو يا إلهي فقير
١١٠	٢٧٣	وإني لتعروني لذكرأك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
١١٨	٢٩٦	أنا ابن دارة معروفا بها نسي	وهل بدارة يا للناس من عار
١٢٠	٣٩٩	(بانت لتحزننا عفاره)	يا جارتا ما أنت جلوه

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٢٨	٢٢٥	عسى فرج يأتي به الله ؛ إنه
١٣٤	٢٣٢	أراك علقت تظلم من أجرتنا
١٢٩	٢٤١	واعلم فصل المرء ينفعه
١٤٦	٢٥٩	لأستسهل الصعب أو أدرك المني
١٥٨	٢٨١	إني وقتلي سليكا ثم أعقله
١٦٧	٤٠٢	يسلكن في نجد وغوراً غائرا
١٦٩	٤٠٦	أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا
١٨٠	٤٣٥	وقد زعمت أني تغيرت بعدها
١٨٣	٤٣٨	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٨٦	٤٤٤	وقد علم الأقوام لو أن حاتميا
١٨٩	٤٤٨	أستغفر الله من عمدي ومن خطئي
٢٠٨	٤٧٧	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
٢١٤	٤٨٩	شنان ما يومي على كورها
٢٢٩	٥٢٨	أقسم بالله أبو حفص عمر
٢٣١	٥٣١	إني وأسطار سطرن سطرنا
٢٣٧	٥٥٥	أبوك حباب سارق الضيف برده
		له كل يوم في خليقته أمر
		( وظلم الجار إذلال المجير )
		أن سوف يأتي كل ماقدرا
		فما انقادت الآمال إلا لصابر
		كاثور يضرب لما عافت البقر
		( فواسقا عن قصدها جواثرا )
		لم تدرك إلا من مثا لم تزل حذرا
		( ومن ذا الذي ياعز لا يتغير )
		( فبالغ بلطف في التحيل والمكر )
		أراد ثراء المال كان له وفر
		ذني ، وكل امرئ لاشك مؤثر
		( إذا عدوموا زادا فإنك عاقر )
		ويوم حيان أخى جابر
		ماهسا من ثقب ولا دبر
		لقائل يا نصر نصر نصرا (١)
		وجدى يا حجاج فارس شمرا

### حرف السين المملة

٤١	١١٣	يمنع البقاء قلب الشمس	وطلوعها من حيث لا تسمى
٤٢	١١٤	اليوم أعلم ما يجيء به	ومضى بفصل قضائه أمس
٤٣	١١٦	لقد رأيت عجا مدامسا	عجائزا مثل السعالى خمسا
		ياكلن ما في رحلن همسا	لاترك الله لمن ضرهما
		مرت بنا أول من أموس	تميس فينا ميسة العروس

١٢٥ ٣١٩ وبلملة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

### حرف الضاد المعجمة

١٨ ٦٦ ... .. وليس دين الله بالمعنى

### حرف العين المهملة

٢٥	٨٩	على حين عابت المشيب على الصبا	فقلت ألما أصح والشيب وازع
٢٨	٩٥	تعز فلا إلفين بالعيش متعا	ولكن لوراد المنون تتابع
٣٢	١٠٠	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الحرق على الراقع
٢٧	١٠٦	أطرف ما أطوف ثم آوى	إلى بيت قعيده لكاع
٥٨	١٤٠	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	(وما بال تكليم الديار البلاقع)
٦٢	١٥١	أما ترى حيث سهيل طالعا	(نجا يضىء كالشهاب لامعا)
٦٣	١٥٣	رب من أنضجت غيظاً قلبه	قد تمنى لى موتا لم يطع
٨٤	٢١٤	خليلى ما واف بعدى أتما	إذا لم تكونا لى على من أقاطع
٨٦	٢٢١	أبا خراشة أما أنت ذا فسر	فإن قوى لم تأكلهم الضبع
١٢١	٢١٠	ياسيدا ما أنت من سيد	موطأ الاكثاف رحب الذراع
١٢٣	٣١٤	تمل الندامى ما عدانى فأتى	بكل الذى يهوى ندى مولع
١٢٧	٣٢٤	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٣٢	٣٢٩	سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٤٣	٣٤٧	فقات أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كما أن تفر وتخدعا
١٥٢	٣٣١	يا ابن الكرام ألا تدز فتبصر ما	قد حدثوك فإراء كن سماعا
٢١٦	٤٩٢	جازيتمونى بالوصال قطيعة	شتان بين صنيعكم وصنيعى
٢١٩	٥٠٠	أكفراً بعد رد الموت عنى	وبعد عطائك المسامة الزتاغا
٢٢٧	٥١٤	بعكاظ يعشنى الناظرية	نه إذا هم لمحوا شعاعه



٢٣٠ ٥٣٠ أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا  
٢٣٣ ٥٣٨ ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفتني حلى مضاعا

### حرف العين المعجمة

١٠٧ ٢٦٦ } أخاك الذى إن تدعه للملة يجبك كما تبغى ويكفيك من يبنى  
وإن تجفه يوما فليس مكافئا فيقطع ذوالتزوير والوشى أن يصنئ

### حرف الفاء

٩٠ ٢٣١ بنى غدانة ما إن أتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف  
٩١ ٢٣٢ وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا غارف  
١٥٦ ٣٧٩ للبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف

### حرف القاف

٣ ١٧ ألت فحيت ثم قامت فودعت فلما تولت كادت النفس تزهق  
٥٢ ١٣١ ضربت صدرها إلى وقالت ياعديا لقد وقتك الأواق  
٦٩ ١٧٢ (عديس ما لعباد عليك إمارة) نجوت وهذا تحملين طليق  
٨٩ ٢٢٨ وطشنا ديار المعتدين فهللت نفوسهم قبل الإمامة تزهق (١)  
١٢٩ ٣٢٦ يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها  
١٤٨ ٣٦٢ ألم تسأل الربيع القواء فينطق (وهل تخبرنك اليوم يدها مملق)  
٢٠٠ ٤٦٤ أفتى تلالدى وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق  
٢١٠ ٤٨٥ تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق  
٢١١ ٤٨٦ ... .. دونكم يا أم لا أطيعها

### حرف الكاف

سلا على المولى البهاء وصف له	شوقى إليه وأنتى مملوكه		
أبدا يحركنى إليه تشوقى	جسمى به مشطوره منهوكه	٧٢	١٩
لكن نخلت لبعده فكأنتى	ألف، وليس بممكن تحريكه		
تراكها من إبل تراكها	(أما ترى الموت لذى أوراكها)	١٠٤	٣٥
هى الدنيا تقول بملء فيها	حذار حذار من بطشى وفتى		
فلا يفرركم منى ابتسام	فقولى مضحك والفعل مبك	١٠٦	٣٦
فقلت : أجرنى أبا مالك	ولإ فمبنى أمراً هالكا	٤٣٧	١٨٢
بأيا الماسخ دلوى دونكا	(إنى رأيت الناس بحمدونكا)	٤٩٣	٢١٧

### حرف اللام

ما أنت بالحكم الترضى حكومه	١٢	٢
ولا الأصل ولاذى رأى والجملد		
إذا قلت هاتى نولينى تمايلت	١٩	٥
(أيا جارنا ما أنصف الدهريننا)	٢٠	٦
لمية موحشا طلل	٢٢	٧
لا يعجبك من خطيب خطبة	٢٧	٩
(إن الكلام لنى القواد وإنما)		
يذيب الرعب منه كل غضب	٣٧	١٢
ومن لا يصرف الواشين عنه	٨٢	٢٠
يساقط عنه روقه ضارباتها	٨٥	٢٣
على هضم الكشح ريا المخلخل		
تعالى أقاسمك الهموم تعالى		
يلوح كأنه خلل (١)		
حتى يكون مع الكلام أصيلا		
جبل اللسان على القواد دليلا		
فلولا الغمد يمسكه لسالا		
صباح مساء يغوه خبالا		
سقاط شبرار القين أخول أخولا		

(١) وانظره أيضا فى (ص ٣٠٣)

رقم الشاهد من	الشاهد
٤٥	١١٩ لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينما تغدو المنية أول
٤٩	١٢٤ ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت فوق بى كايب من عل
٥٠	١٢٥ (مكر مقر مقبل مدبر معا) بجلود صخر حطه السيل من عل
٥٩	١٤٣ أرى الله للشتم الآلاء كأنهم سيوف أجاد القين يوما صقالها
٦٤	١٥٤ } لا تضيقن بالأمور فقد تك شف غماؤها بغير احتيال ربما تكره النفوس من الآء ر له فرجة كحل العقال
٦٦	١٦٠ جزى ربه عنى عدى بن حاتم
	جزاء السكالب العاويات وقد فعل
٦٨	١٧١ وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلنا ليقال من ذا قالها
٧٢	١٨١ أيهدان كلا زاديكا (ودعاني وأغلا فيمن يغل)
١٠٠	٢٥٢ محمد تغد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تسالا
١٠١	٢٥٣ فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا وأغل
١٠٥	٢٦٢ نحن بنى ضبة أصحاب الجمل ننعى ابن عفان بأطراف الأسر
١٠٨	٢٧٢ ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
١٠٩	٢٧٢ لجئت وقد نضت أنوم ثيابها لدى السر إلا لبسة المتفضل
١١٢	٢٧٩ لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبر أفق وهبت شمالا
١٢٢	٣١٣ ألاكل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
١٣٣	٣٣١ فأخذت أسأل والرسوم تجبني وفي الاعتبار إجابة وسؤال
١٤٤	٣٥٠ لئن عادلى عبدالعزيز بمثلها وأمكنتني منها إذن لا أقبلها
١٦٠	٣٨٨ وليل كعج البحر أرخى سدوله على بأنواع الموم ليتلى
١٦٢	٣٨٩ فذاك حيل قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول
١٧٠	٤٠٧ خليلي أنى تأتاني تأتيا أخا غير ما يرضيك لا يحاول
١٩٠	٤٤٩ أستغفر الله ذنبا لست حصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
١٩١	٤٥٠ وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكا فقلت البكا أشقى إذن للخليل

الشاهد

رقم الشاهد من

٢٠١	٤٦٦	ضعيف النكاية أعداءه . يخال الفرار يراخى الأجل
٢٠٢	٤٦٨	القائلين الملك الحلالا . خير معد حسباً وناثلاً
٢٠٣	٤٧١	ما زاع الخلان ذمه ناكث . بل من وفى يجد الخليل خليلاً
٢٠٤	٤٧١	أناو رجالك قتل امرئ . من العزفى حبك اعتاض ذلاً
٢٠٥	٤٧٢	كناطح صخرة يوما ليوهنا . فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٢٠٧	٤٧٦	أخا الحرب لباساً إليها جلالها . وليس بولاج الخوالب أعقلاً
٢١٢	٤٨٧	فهيأت هيأت العقيق ومن به . وهيأت خل بالعقيق نواصله
٢٢٣	٥٠٦	ومية أحسن الثقلين جيداً . وسالفة وأحسنهم قدالاً
٢٣٤	٥٣٩	بكم قرش كفيئنا كل معضلة . وأم نهج الهدى من كان ضليلاً
٢٣٩	٥٦١	( كأن خصيه من التدلل . ظرف عجوز ) فيه ثنتا حنظل

حرف الليم

١	١١	الخيل والليل واليداء تعرفنى . والسيف والرمح والقرطاس والقلم
١٠	٢٨	{ أشارت بطرف العين خيفة أهلها . إشارة محزون ولم تتكلم فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً . وأهلاً وهلاً بالحييب المقيم
١٤	٥٠	تزود منابرين أذناه طعنة . ( دعته إلى هاتى التراب عقيم )
١٧	٦٤	ثم انقضت تلك السنون وأهلها . فكأنها وكأنهم أحلام
٣٣	١٠١	فلا لغو ولا تأثيم فيها . وما فاهوا به أبداً مقيم
٣٨	١٠٩	إذا قالت حذام فصدقوها . فإن القول ما قالت حذام
٥٣	١٣٢	سلام الله يامطر عليها . وليس عليك يا مطر السلام
٧٤	١٩٠	فعدت كلا الفرجين تحسب أنه . مولى الخفاقة خلفها . وأمامها
٨٠	٢٠٨	ما برئت من ريبة وذم . فى حربنا . إلا بنات العم
٨١	٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه . وقد أسلباه مبعده وحيم
٩٥	٢٣٩	ندم البغاة ولات ساعة مندم . والبغى مرتفع مبتغيه وخيم

٩٧	٢٤٢	كأنى من أخبار إن ولم يحز له أحد فى النحو أن يتقدما
٩٨	٢٤٨	عسى حرف جر من نداءك يحزنى إذا أنه عبد القفا واللبازم
١١٤	٢٨٥	يا أيها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم (١) فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
		فإنك يسمع ما تقول ويشتنى بالقول منك وينفع التعليم
		لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
١١٧	٢٩٣	على حالة لو أن فى القوم حاتما على جوده لضى بالماء حاتم (٢)
١١٩	٣٠١	فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا تكافية الغراب الأسحم
١٤٠	٣٤٢	ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظنية تعطو إلى وارق السلم
١٤٢	٣٤٤	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فحذورها كأن قد ألما
١٤٧	٣٦٠	وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيا
١٦٣	٣٩٠	بل بلد ملء الفجاج قتمه ( لا يشتري كتانه . وجبرمه )
١٧٣	٤١٦	فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعمل مفرقك الحسام
١٧٥	٤٢٣	وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم
١٧٦	٤٢٥	ومن يقترب منا ويخضع تؤوه ( ولا يخش ظلمنا ما أقام ولا هضما )
١٨٥	٤٤٢	ولقد علت لتأتين منيتى إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٦	٤٥٧	ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب المكرم
١٩٧	٤٥٩	مضى تقول القلص الرواسما يدنين أم قاسم وقاسما
١٩٨	٤٦٠	أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم أم تقول البعد محتوما
٢١٣	٤٨٨	شتان هذا والعناق والنوم والمشرى البارد فى ظل الدوم

(١) وانظره أيضا ( ص ٣٧٦ )

(٢) وانظره فى ( ص ٥٣٧ ) أيضا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢١٥	٤٩٠	لستان ماين اليزيدين في الندى (يزيد سليم والأغر ابن حاتم)
٢١٨	٤٩٨	أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
٢٢١	٥٠٣	فإننا وجدنا العرض أحوج ساعة إلى الصون من ريط يمان مسهم
٢٢٥	٥١١	قضى كل ذي دين فوق غريمه وعزة مطول معنى غريمها
٢٣٢	٥٣٧	أوعدني بالسجن والآدام رجلى فرجلى شئنة المناسم
٢٣٦	٥٥٣	وتدمان يزيد الكأس طيبا سقيت وقد تفورت النجوم

### حرف النون

٤	١٨	نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمانى والمنى والمنه
٨	٢٥	قالوا: كلامك هندأ وهى مصغية يشفيك؟ قلت: صحيح ذلك لو كانا <sup>(١)</sup>
١٣	٤٨	إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمى إلى ترجمان
٢٢	٨٤	نحى حقيقتنا وبعد من القوم يسقط بين يينا
٢٦	٩١	تذكر ما تذكر من سليمان على حين التواصل غير داني
٢٧	٩٣	ألم تريا أنى حيت حقيقتى
		وباشرت حد الموت والموت دونها
٢٩	٩٦	يحشر الناس لا بنين ولا آ باء إلا وقد عرثهم شئون
٥٤	١٣٣	يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت لك الجنان وبونت المها العينا <sup>(٢)</sup>
٥٥	١٣٦	يارب لا تسلبني حبها أبدا ويرحم الله عبدا قال آمينا
٥٧	١٣٩	إيه أحاديث نعان وساكنه ... ..
٨٥	٢١٥	أقاطن قوم سلبى أم نورا ظلعا إن يظعنوا فمجيبي عيش من قطنا
٩٣	٢٣٥	أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا
١٠٤	٢٦٠	إننا بنى نهشل لا ندعى لأب (عنه، ولا هو بالآبناء يشرينا)

(١) وانظره أيضا في (ص ٥٠٢)

(٢) هذا البيت من كلام المديني أبي بكر خليل رسول الله وثاني اثنين إذ هما في الغار

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١١١	٢٧٧	صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمين
١١٦	٢٨٩	إذا ما الغايات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
١٢٦	٣٢٣	إن يقل هن من بني عبد شمس فخرى أن يكون ذاك وكانا
١٣٥	٣٢٣	( لما تبين من الكاشحين لكم ) أنشأت أعرب عما كان مكنونا
١٣٦	٣٣٥	إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين
١٤١	٣٤٣	ووجه مشرق اللون كأن ثدياه حقان
١٥١	٣٦٨	رب وقتني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن
١٥٣	٣٧٣	ألا رسول لنا منها فيخبرنا ( ما بعد غايتنا من رأس مجراننا )
١٥٤	٣٧٥	فقلت ادعى وأدعو إن أئدى لصوت أن ينادى داعيان
١٦٥	٣٩٧	أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني
١٧١	٤٠٨	حيثما تستقم يقدر لك الله به نجاحا في غابر الأزمان
١٩٣	٤٥٢	وكتبتها تكفي بأم فلان ... ..
١٩٥	٤٥٤	دعني أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ، ولم أضع لها بلبان
١٩٩	٤٦١	أجهالا تقول بني لؤي لعمر أيبك أم متجاهلينا
٢٠٦	٤٧٣	ليت شعري مقيم العذر قومي لي أم هم في الحب لي عاذلونا
٢٢٢	٥٠٤	مارأيت امرأ أحب إليه إلا بذل منه إليك يا ابن سنان

### حرف الما

١٥	٥١	إن أباه وأبا أباه قد بلغنا في المجد غايتها
١١٥	٢٨٧	علقتها تبنا وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها

### حرف الواو

٢٣٥	٥٤١	( لا تفلوها وادلوها دلوا ) إن مع اليوم اتجاه يغيدوا
		( ٣٧ — شنور الذهب )

حرف الياء

٥١	١٣٠	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لاتلاقيا
٨٨	٢٢٧	هبت ألوم القلب في طاعة الهوى	(فلج كافي كنت باللوم مغرياً) (١)
٩٢	٢٣٤	تعز فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا (٢)
٩٤	٢٣٦	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى	فلا الحمد مكسوبا ولا المسال باقيا

(١) وانظره في (ص ٢٣٤) أيضا

(٢) وانظره في (ص ٢٣٤) أيضا



## فهرست الموضوعات

الواقعة في كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الرابع : المتى -	٤٧	خطبة المؤلف	٤
تخرج القراءات التي في قوله تعالى « إن	٤٩	لغات الكلمة ثلاثة ، ومعناها اثنان	٥
هذين ساحران » .		حد القول	٥
يلحق بالتي تحمى ألفاظ -	٥٦	حد المفرد	٦
الخامس : جمع المذكر السالم .	٥٨	« كلا » في العربية على ثلاثة أوجه	٦
يلحق بهذا الجمع ألفاظ -	٦٠	تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وعرف	٨
سادس : الأفعال الخمسة -	٦٧	لكل واحد من هذه الأقسام معنى لقوى	٩
السابع : الفعل المتعل الآخر .	٦٩	ومعنى اصطلاحى	
الاعراب التقديرى ثلاثة أنواع :	٧١	للإسم ثلاث علامات	١٠
الأول : ما تقدر فيه الحركات الثلاث	٧١	الفعل ثلاثة أنواع ، ولكل نوع علامة	١٦
وهو نونان : المنقوص ، والمضاف الياء .		تحصه	
الثاني : ما يقدر فيه حركات -	٧٤	علامة الماضى قبول تاء التانيث الساكنة	١٧
نونان : المنقوص ، والفعل المتعل بالالف -		علامة الأمر دلالة على الطلب وقبوله الياء	١٩
الثالث : ما تقدر فيه حركة واحدة ، وهو	٧٥	علامة المضارع قبول « لم »	٢١
الفعل المتعل بالواو أو الياء .		الحرف ما لا يقبل شيئا من علامات	٢٤
حد البناء .	٧٦	الإسم ولا شيئا من علامات الفعل	
المبنى على السكون نونان ،	٧٧	معنى الكلام الاصطلاحى	٢٥
المبنى على السكون أو تانيه نوع واحد -	٧٩	للكلام فى اللغة ثلاثة معان	٢٥
المبنى على الفتح سبعة أنواع :	٨٠	ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء	٢٦
الأول : الماضى المجرد	٨١	حد الاعراب ، وبيان معناه القوى	٢٣
الثاني : المضارع الذى باشرته نون	٨١	والاصطلاحى	
التوكيد		أنواع الاعراب أربعة : رفع ، ونصب ،	٢٥
الثالث : ماركب تركيب مزج من الأعداد	٨١	وجز ، وجزم	
الرابع : ماركب كذلك من الظروف	٨٢	خرج عن الأصل فى الاعراب سبعة أبواب :	٢٨
الخامس : ماركب كذلك من الأحوال	٨٥	الأول : الإسم الذى لا ينصرف	٢٩
السادس : الزمن المهم المضاف لجملة	٨٩	الثاني : ما جمع بالالف والتاء	٤٠
السابع : المهم المضاف لمبنى	٩٢	الثالث : الأسماء الستة	٤١
المبنى على الفتح أو تانيه اسم لا المفرد	٩٤	الأفصح فى « من » انقصر	٤٥

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٩	لايد للضمير من مفسرين المراد به	٩٨	إذا نمت اسم لا المفرد بمفرد متصل به جاز
١٥٩	قد يكون مرجع ضمير النسبة متأخراً في اللفظ والرتبة ، وذلك في سبعة مواضع		في ذلك التمت ثلاثة أوجه
١٦١	الثاني من المعارف : العلم	٩٩	المصطف على اسم لامع التكرار
١٦٣	الثالث : اسم الإشارة	١٠٢	المبنى على الكسر خمسة أنواع :
١٦٥	الرابع : الاسم الموصول	١٠٣	الأول : العلم المختوم بوجه
١٦٦	صلة الموصول واحد من أربعة أشياء	١٠٣	الثاني : اسم الفعل الموازن لفعال
١٦٨	ألفاظ الموصول ستة أقسام	١٠٦	الثالث : ماوازن فعال من سب الأئني
١٧٠	الموصلات العامة		في النداء
١٧٤	الخامس من المعارف : المحلى بأل	١٠٨	يجوز صوغ فعال لأحد المعنيين عما اجتمع
١٧٧	يجب ثبوت آل في موضعين : الأول		فيه ثلاثة أشياء
	فاعل نعم ، والثاني نصف اسم الإشارة	١٠٩	الرابع : العلم المؤنث الموازن لفعال عند
	أو أي في النداء		أصل المحجاز
١٨٢	يجب حذف آل من المتادى ومن المضاف	١٠٩	العرب في هذه الأسماء ونحوها ثلاث لغات
١٨٣	السادس من المعارف : المضاف لمفعلة	١١٣	الخامس : لفظ « أس » عند المحجابين
١٨٦	المرفوعات عشرة : الأول الفاعل		إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك
١٨٨	الثاني : نائب الفاعل	١١٩	المبنى على الضم أربعة أنواع :
١٨٨	تغير صيغة الفعل عند الاستناد لنائب الفاعل	١١٩	الأول : الظروف المهمة المنقطعة عن
١٨٩	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء		الإضافة لفظاً لا معنى
١٩٢	الأصح أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده	١٢٣	الثاني : ماالحق بهذه الظروف من نحو
			« ليس غير »
١٩٥	القناع ونائبه خمسة أحكام	١٢٤	الثالث : ماالحق بها من نحو « عل »
١٩٥	الأول : أيهما لا يحذفان ، خلافاً للكسائي	١٢٦	الرابع : أي الموصولة بشرطين
	والسبيل	١٢٨	المبنى على الضم أو نائبه المتادى المفرد
١٩٧	الثاني : أن عاملهما يجوز حذفه ، وقد يجب		وتفصيل الكلام في المادى بأشواعه
١٩٨	الثالث : أن أحدهما لا يكون جملة ، خلافاً	١٣٣	يجوز في المتادى أن يفتح فتحة لإنباع
	لقوم	١٣٥	المبنى على شيء غير معين نوعان : الحرف ،
٢٠٠	الرابع : أن عاملهما يؤنث لتأنيهما		والأسماء غير المتمكنة
٢٠٩	الخامس : أن عاملهما لا تلحقه علامة	١٥٣	ينقسم الاسم إلى منكرة ومعرفة
	تنفية ولا جمع	١٥٣	علامة التنكرة أن تقبل « رب »
٢١٣	الثالث من المرفوعات : المبتدأ ، وهو	١٥٥	دخول « رب » على الضمير في نحو
	نوعان :		« رب رجلا »
		١٥٧	للمرقة ستة أنواع : الأول الضمر

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥٧	من المفعول به : التاني	٢١٦	لا يتبدأ بنكرة إلا إن عمت أو خصت
٢٥٨	من المفعول به المحذوف عامه ، المنصوب على الاختصاص	٢١٧	الرابع من المرفوعات : خبر المبتدأ
٢٦٥	من المحذوف عامه : المنصوب على الاغراء	٢١٨	لا يكون الخبر زما والمبتدأ اسم ذات
٢٦٩	الثاني من المنصوبات : المفعول المطلق	٢١٨	الخامس : اسم كائب وأخواتها ، ومن ثلاثة أنواع
٢٧١	الثالث : المفعول له	٢٢٠	تحذف كان وحدها بخمسة شروط
٢٧٥	الرابع : المفعول فيه	٢٢٢	تحذف كان مع اسمها ويبق خبرها بعد إن أو لو الشرطيتين
٢٨٣	الخامس : المفعول معه	٢٢٤	تحذف نون كان بأربعة شروط
٢٩١	السادس : المنصوب بالصفة المشبهة	٢٢٤	السادس من المرفوعات : اسم أفعال المقاربة ، وهي باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام
٢٩٢	السابع : الحال	٢٢٩	السابع : اسم الحروف العامة عمل ليس ، وهي أربعة
٢٩٥	الحال على أربعة أقسام	٢٣٠	أولها « ما » في لغة الحجازيين ، ولا عملها عندهم أربعة شروط
٢٩٧	تأتي الحال من الفاعل ومن المفعول بلا شرط ، ومن المضاف إليه بواحد من ثلاثة شروط	٢٣٤	ثانيها « لا » عند الحجازيين أيضا ولعملها عندهم أربعة شروط
٢٩٨	الحال أربعة أحكام :	٢٣٧	ثالثها « إن » في لغة أهل العالية
٢٩٨	الأول : الاشتغال	٢٣٨	رابعها « لات » في الحين أو الساعة أو الأوان
٢٧٩	الثاني : الاشتقاق	٢٤١	الثامن من المرفوعات : خبر إن وأخواتها
٢٩٩	الثالث : أن تكون نكرة	٢٤٤	تكمم همزة إن في تسع مسائل
٣٠١	الرابع : أن يكون صاحبها معرفة ، وربما جاء بنكرة	٢٤٧	يجب فتح همزة أن في ثمان مسائل
٣٠٤	الثامن من المنصوبات : التمييز	٢٤٨	يجوز في همزها الوجهان في ثلاث مسائل
٣٠٥	وجوه اتفاق الحال والتمييز ووجوه افتراقهما	٢٤٩	التاسع من المرفوعات : خبر لا النافية للجنس
٣٠٥	التمييز على نوعين ، وكل منهما على أربعة أقسام	٢٥٢	العاشر : المضارع الذي لم يسبقه ما صلب ولا جازم
٣١١	التاسع من المنصوبات : المستثنى	٢٥٥	للمنصوبات خمسة عشر
٣١١	يجب نصبه في خمس مسائل	٢٥٥	الأول : المفعول به
٣١٧	استطراد في ذكر بقية أنواع المستثنى	٢٥٥	قد يضرر عامل المفعول به جوارزا ، أو وجوبا في مواضع : منها باب الاشتغال
٣٢١	العاشر من المنصوبات : خبر كان وأخواتها		
٣٢١	الحادي عشر : خبر كاد وأخواتها		
٣٢١	ينقسم خبر كاد وأخواتها باعتبار اقترانه بأن وعدمه إلى أربعة أقسام		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩١	يجوز حذف لام التاميل إذا حركت كي المصدرية وصلتها	٢٣٤	الثاني عشر من التصويبات : خبر الحروف النافية
٢٩١	يجوز حذف حرف الجر قبل أن أو أن	٢٣٥	الثالث عشر : اسم إن وأخواتها
٢٩٢	الثاني من المجرورات : المجرور بالإضافة	٢٣٦	إذا اقترنت إن وأخواتها بما الزائدة
٢٩٥	الإضافة قسمان : محضة ، وغير محضة	ألفيت وحوبا إلا ليت لجوارا	
٢٩٨	الإضافة المحضة على ثلاثة أقسام	٢٣٨	يخفف ذو النون منها
٢٩٩	الثالث من المجرورات : المجرور بالمجاورة	٢٣٩	فأما إن المكسورة فأصلها أكثر
وذلك واقع في باين ، ويقال : ثلاثة		٢٣٩	وأما أن المنقوطة فلا يجوز إصلها
٤٠٣	المجرورات : الأفعال المضارعة إذا سبقها جازم	٢٤١	وأما كان فالتألب إصلها
٤٠٤	الجوازم نوعان : الأول ما يجوز فعلا واحدا ، وهو أربعة أحرف	٢٤٥	وأما لكن فيجب إلزامها
٤٠٤	الثاني : ما يجوز فعلين ، وهو ستة أقسام	٢٤٥	الرابع عشرين التصويبات : اسم لا
٤١٠	يشترط في فعل الشرط ستة أمور	٢٤٥	الخامس عشر : الفعل المضارع إذا سبقه ناصب من أربعة
٤١٣	إن كان الجواب غير صالح لأن يقع شرطا اقترن حتما بالقاء أو بأذا	٢٤٦	الأول : لن ، وهو حرف بالاجماع
٤١٥	يجوز حذف الجواب وحده بشرطين	٢٤٧	الثاني : كي المصدرية ، ويان موضع تعيينا المصدرية وموضع آتينا تعليلية
٤١٦	يجوز حذف فعل الشرط وحده بشرطين	٢٤٩	الثالث : إذن ، بثلاثة شروط
٤١٦	يجوز حذف أداة الشرط وفعل الشرط إن تقدمهما طلب من لفظ الشرط أو منناه	٢٥٢	الرابع : أن المصدرية ، ويان أنواع أن
٤٢١	حذف الجواب إما بمتح وإما جائز وإما واجب ، وتفصيل القول في الواجب	٢٥٤	تقصر أن بعد ثلاثة من حروف الجر
٤٢٥	حكم الفعل المقترن بالقاء أو بالوار إذا وقع بين شرط والجواب أو بهما	٢٥٦	الأول : حتى ، بشرط استعمال ما بهما
٤٢٧	باب في عمل الفعل	٢٥٧	الثاني : اللام ، واللام على أربعة أقسام
٤٢٨	بيان ما يشترك فيه جميع الأفعال وما يفرد به بعضها من العمل	٢٥٨	الثالث : كي التعليلية
٤٢٩	الأفعال بالنسبة للقول به على سبعة أنواع	٢٥٩	وتقصر أن بعد أربعة من حروف المعطف
٤٢٩	النوع الأول : ما لا يطلب المقول أصلا وله ست علامات	الأول : أو ، بمعنى إلى أو إلا	
		الثاني والثالث : واو المعية ، وقاء معية ،	
		بعد نقي أو طلب	
		الرابع : ثم ، وينصب المضارع بهما	
		أو بعد الثلاثة السابقة إذا عطف على اسم صريح	
		المجرورات ثلاثة : الأول المجرور بالحرف	
		الحروف الجارة على ستة أقسام	
		يجوز حذف ، وب ، بقاء عملها	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٣١	الثاني : ما يتعدى دائماً إلى مفعول واحد بواسطة الحرف	٤٨٠	الرابع : اسم المفعول
٤٣١	الثالث : ما يتعدى بنفسه دائماً إلى واحد	٤٨١	الخامس : الصفة المشبهة
٤٣١	الرابع : ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف	٤٨٢	الصفة المشبهة تفارق اسم الفاعل من أربعة أوجه
٤٣٢	الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أصلاً تارة أخرى	٤٨٤	السادس : اسم الفعل
٤٣٢	السادس : ما يتعدى إلى اثنين وهو على قسمين	٤٩٧	السابع والثامن : الظرف والمجرور المعتمدان
٤٤١	لأفعال القلوب ثلاث حالات	٤٩٨	التاسع : اسم المصدر
٤٤١	الأولى : الاعمال ، وهو واجب وجائز	٥٠٢	العاشر : اسم التفضيل
٤٤١	الثانية : الإلغاء	٥٠٩	التنازع
٤٤١	الثالثة : التعليق ، إذا وقع بعدها واحد من عشرة أمور	٥١٦	الاشتغال
٤٥٥	النوع السابع من الأفعال : ما ينصب ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة أفعال	٥٢٠	التواضع خمسة : أولها التركيز
٤٥٦	يجوز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل ويمتنع ذلك لنفي دليل	٥٢٤	الثاني : التمتع
٤٥٨	إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين واختلاف لغات العرب في مواضع ذلك	٥٢٧	الثالث : عطف البيان
٤٦٢	الأسماء التي تعمل عمل الفعل عشرة :	٥٣٣	الرابع : البدل
٤٦٢	الأول : المصدر	٥٤٢	الخامس : عطف النسق
٤٦٧	الثاني : اسم الفاعل	٥٤٨	فصل في أحكام تابع المنادى
٤٦٩	ينقسم اسم الفاعل إلى ما يعمل مطلقاً	٥٤٩	موانع تصرف
		٥٥٨	العدد
		٥٥٩	الأعداد بالنسبة للتذكير والتأنيث على ثلاثة أقسام
		٥٦٠	الأعداد بالنسبة للتثنية على خمسة أقسام

تم الفهرس والحمد لله أولاً وآخراً





 Библиотека Александрина



0529666